

# فهرست هذا الكتاب

اخبار الصبي	الطهارة	الصلاة	الزكاة	الصوم
الحج	النكاح	الطلاق	العتاق	الايمان
الحدود	السرقه	السير	الكراهيه	اللقبط
الاباق	الغصب	الضمان	الوديعة	العاريه
اليومع	الاجار	القسم	الشفعة	المضارب
المزارعة	الرهن	الصلح	الوكالة	الكفالة
المأذون	الحج	الشهادات	الدعوي	ادب القاضي
الاقرار	الدعوى	الكراه	جنايات	ذبايح
وقفت	وصايا	فرايض		

# هذا كتاب جامع الأحكام

الصفار تأليف الامام الاجل العالم العامل مجد  
 الملة والدين ابو الفتح محمد بن الشيخ الامام المتقي  
 العالم المفتي محمود بن الشيخ الامام المحقق  
 والحبر المدقق مجد الملة والدين  
 الحسين بن احمد السمرقندي  
 دارا والاستروشي بخارا  
 طب الله ارواحهم  
 في جنات النعيم  
 والحمد لله

الطبعة

كامل  
 لافز

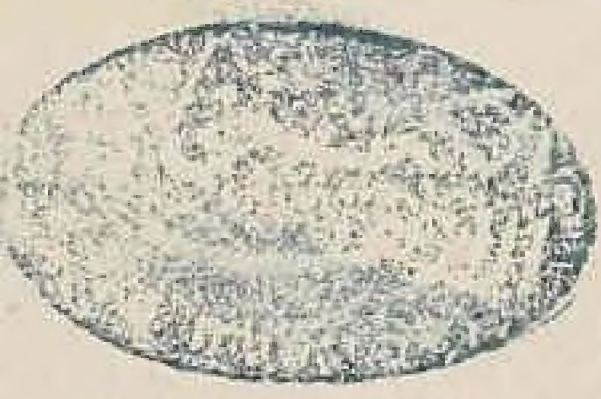
ورق



۱۹۵۱

۹۶۷۶۰

فهرست





بسم الله الرحمن الرحيم  
يقول العبد الضعيف محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي  
صانه الله عما يابه وجعل من الغايين من امه واباه الحمد  
لله الذي بهرت حجة وظهرت على الخلايق محبته بسبح  
جميع العباد بنعمته وخص اهل العناد منهم بنعمته  
اشكره على ما انعم واولي واشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له شهادة تبسط حافة رجائي وتقضي الخافة  
على ارجائي ويوفقني لنوحي ويمن علي عند انتماء توحي  
واسمهد ان محمد عبده ورسوله الصادق وعيده ووعده  
اوضح سبيل الهدي وبين نهجه وازاح ظلام الشك وسكن  
وجهه فضلو الله عليه وعلى اله الزاهدين واصحابه  
البررة المجاهدين صلاة على التعاقب والتوالي تدوم  
مدى الايام والليالي ويعبر فان الناس في احوالهم  
مختلفون وفي طبائعهم وارايم متباينون وعلى متعاديير  
همم يكسحون وكل حزب بما لديهم فرحون **شعر**

كل بما عنده مستبشر فرح يرى السعادة فيما قال واعتقدا  
فقوم يمدح علما ويقدره اخرون ويعير به قوم وهم به فاخرو  
واشرق العلوم علم الفقه والاحكام وبيان الحلال والحرام  
الذي رخصت به دعائم الاسلام وعلت به شريعة محمد عليه السلام  
ولا جل شرق علم الفقه وسبب وفر الله دواعي الخلق الى طلبه  
وكان العلماء به اجل الانام منقبة واعلاهم درجة ومرتبة  
وافضلهم ديناً وامانة وارجمهم عقلاً وكرزانه بلغ الله  
الماضين الى الجنة وصان الباقيين منهم بجنة ولا اخلي الدين  
عن امثالهم ومن عليهم في الدارين بحسن احوالهم واليوم  
تقاصرت لاهل الامه واستغفل كل امرء بما حزنه وهمه وابتلوا  
بقوم لا يرقبون في مؤمن الا ولا ذمة ولا يرفعون لبري حقاً  
ولا حرمة وراعهم هبوب الدهر بغدره وابتغاب المحن لظلمه  
وهلم جراً الا ان ارتضعوا من الدنيا ثدي عقيم وركبوا من  
الحمد الدهر ظلمهم بهيم ومارنوا الاسعج بعين اليتيم رجليك  
شوة الحرب بمقدار سمدت به سمودا فردت شعور هت  
السود بيضا ورد وجوههم من البيض سودا ولما فعدت همهم  
بجالتهم مع حسن التهم اردت ان احزن جملة من المسائل واوردا  
مجردة عن المعاني والدلائل غريبة الوضع والاساس قريبة  
الدرك والابتناس ترغيبا لاهله وذويه وتخريفا للراغبين  
فيه بل تنشيطا للنفس على مطالعة الكتب ودراسة الاسفار  
التي اندرست وانت عليها الحقب فانتقبت منها احكام  
الصغار والصغار واوردها في هذه الاوراق القصار وذكرت  
كل مسألة منها في جنسها تيسيراً وتسهيلاً واسأل الله  
التوفيق ان اشرحها وافصل كل نوع منها تفصيلاً وسميت  
هذه المجموع جامع الصغار وارجو ان لا يكون وسيلة  
الى الهوان والصغار وعملت فيه عمل الطبيب المحيب وما  
توفيقى الابا لله عليه توكلت واليه ائيب والله سبحانه اعلم



## في مسائل أخبار الصبي

ذكر في النوازل صبي سماع الأحاديث وهو لا يفهم شيء  
كبر جازله أن يروي عن المحدث فرق بين هذا وبيننا إذا قرأ  
على الصبي حديث وهو لا يفهم شيء كبر لا يجوز له أن يشهد والفرق  
أن الصبي في هذا الأمر كالبالغ والبالغ إذا قرأ عليه حديث ولا  
يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد ولو سماع الأحاديث ولم  
يفهم معناها جازله أن يروي **وذكر السيد** إمام الأجل  
ابو طالب يحيى بن الحسين الحسيني الديلمي رحمه الله في  
جامع الأدلة في باب الأخبار والأخلاق في قبول رواية من  
سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لأن كثيرا من  
الصحابة كانت هذه حالهم أما رواه قبل البلوغ فغير  
مقبول عند الجمهور لأن طريق العلم بخير الواحد الدليل  
الشري وهو انعقاد الإجماع ولم يثبت ذلك في خبر الصبي  
فبقى ذلك على الأصل الدافع للعمل بالنظر ولأن النفس لا تثيق  
بصدق غالبا وقال بعض المتكلمين إذا كان مرافقا  
بميز ما يورده قبلت روايته وأدعى أن ذلك وجد في عصر  
الصحابة لكننا نقول لم يثبت والظاهر من عادتهم خلافه  
**وفي أحسان الذخيرة** صغير أو صغيرة حر  
أو مملوك أتى بجارية يبيعه لم يسمع أن يشتري منه قبل  
السؤال فإن سأل عن حاله فقال أنه ما ذون له في التجارة  
فإنه يتحرى فإن كان الصبي عدلا فإن لم يقع تحريمه على شيء  
يبقى ما كان على مكان قبل التحريم **وذكر** ذلك لو أتى  
هذا الصغير لو أراد أن يهب ما أتى به لرجل أو يصدق  
به عليه فينبغي لذلك الرجل أن لا يقبل هديته ولا صدقته  
حتى يسأل عنه فإن قال أنه ما ذون له في الهبة والصدقة  
فالقاضي يتحرى ويبني الحكم على ما يقع تحريمه عليه وإن لم

يقع تحريمه على شيء يبقى مكان على مكان قبل التحريم **قال**  
**محمد رحمه الله** وإنما يصدق الصغير فيما يخبر بعد ما تحريم  
ووقع تحريمه أنه صادق إذا قال هذا المال مال أبي أو مال  
فلان الأجنبي أو قال مولاي وقد بعث به إليك هبة أو صدقة  
فأما إذا قال هو مالي وقد أذن لي أبي أن أصدق به عليك  
أو أهبه لك لا ينبغي له أن يقبل **وقال الشيخ** إمام شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله يقول الصبي إذا أتى بقالا لبغلو س يشتر  
منه شيئا واخبر أن أمه أمرته بذلك فإن طلب الصبايون  
ونحوه فلا بأس بأن يبيعه وإن طلب الزبيب وما يأكله  
الصبيان عادة فينبغي أن لا يبيعه منه هذه الجملة في استحباب  
الذخيرة ويأتي شيء منه في مسائل الكراهة إن شاء الله تعالى

## في الطهارات

ذكر الصدر إمام الأجل برهان الدين رحمه الله في بيان أحكام  
الماء المستعمل من المحيط إذا دخل الصبي يده في الأنا على قصد  
إقافة القرية هل يصير الماء مستعملا لا ذكر هذه المسئلة  
في شيء من الكتب وقد وصل إلينا أن هذه المسئلة صارت  
واقعة الفتوى **واختلف** فيها فتوى المتأخرين  
الشميد حسام الدين عبي وفتوى القاضي إمام جمال الدين  
الرنعد مؤلفي خالي رحمهما الله والأشبه أنه يصير مستعملا  
إذا كان الصبي عاقلا لأنه من أهل القرية ولهذا أصبح أسلامه  
وصحبت عبادته حتى يؤمر بالصلاة إذا بلغ سبعا ويضرب  
عليها إذا بلغ عشرة **وذكر** فيه أيضا الصبي إذا  
أدخل يده في كوز ماء أو رجله فان علم أن يده طاهرة  
بيقين جاز التوضي بهذا الماء وإن علم أنها نجسة لا يجوز أن  
لم يعلم أنه طاهر ونجس يستحب أن يتوضأ بغيره لأن الصبي  
لا يتجافى عن النجاسة غالبا فلو توضأ به جاز لأن الطهارة



أصل وفي النجاسة شك وقال **عبد الصمد القلاسي**  
 إذا كان مع الصبي رقيب فالما طاهر وطهور وإن كان مسبياً  
 في السكة فالما مكروه كسوء الدجاجة المخلاة وهذا إذا لم يرد  
 به القربة فالما إذا أراد به القربة فقد ذكرنا ذكره في المحيط  
**وفي فتاوى** قاضي ظهير الدين الصغير إذا جامع البالغة  
 لا غسل عليه وعليها الغسل وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يوجب  
 الغسل على من لم يدرك قال **الفتيم أبو الليث رحمه الله**  
 لم يصح قوله عندي **والصبي** إذا كانت لا تشبه  
 يجب الغسل على الفاعل إذا أنزلت وفي المحيط والذخيرة  
 غلام ابن عشر سنين جامع امرأة البالغة فعليها الغسل لوجود  
 السبب في حقها وهو توارى لكشفه بعد توجه الخطاب  
 ولا غسل على الغلام لعدم الخطاب إلا أنه يؤمر بالغسل تخلقا  
 واعتياداً كما يؤمر بالصلاة تخلقا واعتياداً ولو كانت  
 الرجل بالغاً والمرأة صغيرة يجمع مثلها فعلى الرجل الغسل  
 ولا غسل عليها **والإصلاح** في الصغيرة التي لا يجمع  
 مثلها لا يوجب الغسل **هكذا** إذا ذكر في الأجانب وفي  
 شرح الشافعي في كتاب الحدود أن عليه الغسل وإن لم ينزل  
**ذكر** في الجنيس الصبي إذا أتمته في صلاته ذكر في  
 النوادر أنه لا يعيد الوضوء لأن فعل الصبي لا يوصف  
 بالجنابة فيعمل فيه بالقياس **وفي فتاوى**  
 قاضي ظهير الدين رحمه الله الصبي إذا أتمته في الصلاة  
 قبل أنه لا ينتقض وضوءه وتفسد صلاته وإن شئنا أنه  
 في الصلاة فعلمه قال **شاذ** قال أبو حنيفة رحمه الله  
 تفسد صلاته ولا يقيد وضوءه لأن السنة وردت في  
 اليقظان وهو ليس في معنى المستيقظ وقال **الحاكم**  
 الكفيتي والفتيم عبد الواحد يقيد الوضوء والصلاة  
 لوجود القربة في الصلاة في المحيط **وفيها** أيضاً

الطفل

الطفل إذا قاء على ثدي أمه ثم امتصه ثلاث مرات طهر وفي  
 الجنيس صبي ارتضع من أمه ثم قاء فاصط ثياب أمه إن  
 كان ملي فيه فهو نجس فإذا زاد على قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة  
**وروي** عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمنع ما لم ينجس  
 لأنه لم يتغير من كل وجه فكانت نجاسته دون نجاسة  
 البول بخلاف المرأة لأنها متغيرة من كل وجه كذا ذكر في غريب  
 الرواية لأنه خفيفة رحمه الله وهو الصحيح وإن كان أقل من  
 ملي فيه فليس بنجس اعتباراً بالبائع **وفي الملل**  
 صبي بلغ السجى جلس على حجر المصلي وعليه نجاسة كثيرة لم يفسد  
 صلاته **الصبي** إذا كان ثوبه نجساً أو هو نجس جلس على حجر  
 المصلي وهو يمسك أو الحمام النجس إذا وقع على رأس المصلي  
 وهو يصلي كذلك جازت صلاته **وكذا** الجنب والمحدث  
 إذا حمل المصلي وإنما جازت صلاته لأن الذي على المصلي يستعمل  
 له فلم يضر المصلي حاملاً للنجاسة فلو أخذ الطير وأدخله  
 في كمه لا تجوز صلاته **ولو صلت** امرأة ومعه صبي يعني  
 حاملته للصبي جازت صلاتها ولكنها مسيئة لأنها استغلت  
 بما ليس من أعمال الصلاة **وفي عيون** المسائل امرأة  
 صلت ومعه صبي وميت فإن كان لم يستعمل فضلاتها فإ  
 غسل أو لم يغسل لأن بالغسل إنما يطهر الميت الذي كان حياً  
 وكذلك أن استعمل ولم يغسل فإن غسل فضلاتها تامة  
**وفي المحيط** إذا صلت ومعه صبي ترصعه إن  
 مص الثدي ولم ينزل منه لبن لا تفسد صلاتها وإن نزل  
 فسدت صلاتها **وكذا** الوصلت وزوجها قبلها أو طهرها  
 بشهوة فسدت صلاتها **وفي** طهارات المحيط قبيل نوع  
 الاغتسال كره بعض مشايخنا رحمه الله دفع المصحف واللوح  
 الذي عليه القرآن إلى الصبيان وعامة مشايخنا لم يروا به بأساً  
 لأنهم غير مخاطبين بالوضوء وفي التأخير نصيب القرأت

سدة



وأدنى السن الذي إذا بلغ الصبي واحتلم كان بالغاً تمام اثني عشر سنة وأدنى السن الذي إذا بلغت الصغيرة ورأت الدم كانت حيضاً تسع سنين وهو قول محمد بن مقبل وعليه أكثر المشايخ **وقال أبو نصر** بن سلام بلغت ست سنين إذا رأت الدم وتماذي بها ثلاثة أيام ولم يكن نزوله عن آفة يكون حيضاً ومنهم من قدر سبع سنين وقدره أبو علي الدقاق سنتي عشرة سنة والغتوي على ما قاله محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى

## في مسائل الصلاة

قال رسول الله صلى الله عليه وآله مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها إذا بلغوا عشرًا **وذكر** والذي رحمه الله في مسائل القراءة في الصلاة وغير الصلاة من صلاة الملتقط وإذا بلغ الصبي عشر سنين يضرب لأجل الصلاة باليد لا بالخشيب ولا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم ليس له أن يجاوز الثلاث قال عليه السلام لمرداس المعلم أياك أن تضرب فوق الثلاث فأنتك إذا ضربت فوق الثلاث اقتص الله منك **ذكر في الذخيرة** وإذا أذن صبي لا يعقل أو مجنون يعاد لأن المقصود وهو لا يعلم لا يحصل بأذا منها لأن الناس لا يعتبرون كلام غير العاقل فهو صوت الطير سواء **ذكر في الملتقط** والصغيرة الحرة إن تصلي بغير قناع والاحسن أن تصلي بغير قناع **وفي التخنيس** وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسان لأنه لا خطاب مع الصبا ذكره الحاكم والاحسن أن تصلي بقناع لأنها إنما تومر بالصلاة للتعوذ فتومر على وجه يجوز إذاؤها بعد البلوغ **وفي صلاة** فتاوي القاضية الإمام ظاهر الدين رحمه الله الصغيرة جدا لا تكون عورة ولا لباس بالنظر إليها **والأصل فيه** ما روي

عن

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقبل زب الحسن والحسين في صغرهما **وروي** أنه كان يأخذ من أحدهما فيجده والصبي يضحك **ذكر في الفصل الثامن** من صلاة الذخيرة **إذا اقتدى البالغ** بالصبي في التطوع هل يصير شارعاً حتى يجب عليه القضاء قال بعضهم لا يصير شارعاً وقال بعضهم يصير شارعاً حتى يجب عليه القضاء والصحيح هو الأول وهو نظير اقتداء القاري بالأحمر **وفي التخنيس** إمامة الصبي البالغين في التراويح يجوزها بغض المشايخ والخيار عند مشايخنا رحمه الله بما وراء النهر للجوزلان نقل البكالغ مضمون ونقل الصبي غير مضمون فيحكون بنا الأقوي على الأضعف **سئل** الرستغني رحمه الله لما حاز إيمان الصبي فلما إذا يجوز إمامته قال لأن إيمانه لخيار يأن الله واحد والصدق في خبره مقبول كما إذا قال هذا أنا وهذا يوم الجمعة وصلاته أيجاب وهو ليس من أهل الإيجاب **وفي** أيضاً ولو مص صبي ثدي امرأة تصلي أن يخرج اللبن فضلاتها فاسدة وأن لم يخرج فضلاتها قامة لأن في الوجه الأول صارت مرضعة والأرضاع عمل كبير وفي الوجه الثاني لا **ذكر في الملتقط** الصبي إذا تلا آية السجدة لا يجب عليه ويجب على من سمع ذلك وكذلك الكافر والحائض وفي الذخيرة والصبي الذي يعقل إذا قرأ آية السجدة إيماناً بسجده وإن لم يسجد لم يكن عليه قصاً **وفي التخنيس** ولو تلا آية السجدة في نومه ضم من رجل تلزم السجدة كما لو سمع من اليقظان قال **سئل شيخ الإسلام** برهان الدين رحمه الله هكذا ذكر في فتاوى الإمام الحلو رحمه الله وقد قرأنا على شيخنا منهاج الشريعة أن من سمع القراءة من النائم أو المجنون لا تلزم السجدة لأن السبب سماع تلاوة صحيحة وصحة التلاوة بالتمييز ولو



أخبر هذا النائم بعدما استيقظ أنه قد قرأ آية السجدة لا يلزمه  
السجدة وهو الصحيح وكذا الوقت عند نائم فأنبته فأنبته بذلك  
فهو على هذا **صبي** ونصر إلى خراجها إلى ثلاثة مسيرة  
ثلاثة أيام فلما سارا يومين أسلم النصراني وبلغ الصبي فأت  
النصراني يقصر الصلاة فيما بقي من سفره والصبي يتم لأن نية  
النصراني للسفركات فاسدة لأنه ليس من أهل النية **وفي فوائده**  
**القاضي** أبي علي النخعي الكافر إذا أسلم وهو مسافر بينه وبين  
وطنه أقل من ثلاثة أيام يكون حكمه المقيم يصلي أربعاً وكذلك  
الصبي يكون مسافراً بسفرا يسهل ثم بلغ يعني كلاهما يصلي  
أربعاً وهو اختيار الصدر الشهيد وقال بعضهم بكلاهما يصلي  
ركعتين والحكاية **ص** إذا طهرت وبينها وبين المقصد أقل  
من ثلاثة أيام تصلي أربعاً **أثبت** في فوائده لا يسلم  
برهان الدين رحمه الله سئل عن صبي وحائض وكافر خرجوا  
إلى سفر فلما بقي من المقصد أقل من مسيرة السفر أسلم الكافر  
وطهرت الحائض وبلغ الصبي من يقصر وعن نية **أجاب**  
رحمه الله الصبي يتم والكافر والحائض يقصران والله  
سبحانه وتعالى أعلم **في النخبة صبي** خطب يوم الجمعة وله  
منشور وصلى بالناس جاز في فتاوى خوارزم وفي فتاوى  
القاضي خير الدين رحمه الله ولو خطب الصبي اختلف المتأخ  
فيه والخلاف في صبي يعقل **وفي المتن** عن محمد رحمه  
الله في النصراني إذا استومر فاستلم ليس له أن يصلي بالناس  
**وكذا** الصبي إذا استغنى ثم بلغ يحتاج إلى تقليد جديد  
وفي العبد واثان **سئل** كان صبياً فبلغ يعني  
سلطاناً أم يحتاج إلى تقليد جديد **أجاب** يحتاج إلى  
تقليد جديد **ذكر** في التجنيس السقط لا يصلي عليه  
بالإتفاق وفي غسله اختلاف والمختار أن يغسل ويدفن  
ملفوفاً بخرقة **وذكر في الملتقط** وقال محمد ويسمى وفي النخبة

إذا ولد ميتاً لا يغسل ولا يصلي عليه في مختصر الحاكم وفي شرح  
**الطحاوي** إذا خرج أحد الولد حياً ثم مات يصلي عليه  
والأفلا سواء خرج من جانب الرأس أو من جانب الرجل وفي شرح  
أحمد بن حنبل رحمه الله المولود لا يخلو أماً إن ولد حياً أو ميتاً فإن ولد  
حياً يغسل ويصلي عليه ويرث ويورث ويسمى وإن ولد ميتاً لا يغسل  
في رواية الكرخي رحمه الله ولا يصلي عليه ولا يسمى ولا يورث ولا  
يرث وعن محمد رحمه الله أنه يسمى **وفي الحديث** سبي  
صبي مع أحد أبويه فمات لم يصلي عليه لأنه تبع إماماً إلا أن يقدر  
بالإسلام وهو يعقل لأنه مع أسلم استحساناً أو يسلم أحد أبويه  
لأنه يتبع خير الأبوين ديناً وإن لم يسب مع أحد أبويه صلي عليه  
لأنه ظهرت تبعته الدار حكم بالسلام كما في اللقيط **الصبي** أو المجنون  
إذا استشهد يغسل عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يغسل  
وهو معروف **وفي التخصيص** صبي حمل في شقطة على دابة  
فصلي عليه لا تجوز صلاتهم كالبالغ والفتوى على هذه الرواية  
وإن جاز في رواية أخرى **القبي** إذا غسل الميت جاز ولا حق  
للنساء والصبيان والمجانين في الصلاة على الميت ذكره في شرح  
الطحاوي رحمه الله وفي شرح المختصر علل فقال أما في الصغار  
فلأنه لا فرض عليهم فلا معنى لتعلق الولاية بهم **وأما النساء** فليس  
عن أهل الولاية هذه الصلاة فلا يعتد بهم فيها ولا بأس بأن  
يجعل الصغير رجلاً واحداً على يديه ويبدأ أولونه على أيديهم  
**والمراهق** في حق التكفين كالرجل ولا بأس بتكفين الصبي  
في ثوب واحد **وبكره** تكفين الإثني في ثوبين وكذلك المراهقة  
ولا بأس بتكفين الصبية في ثوبين لأن الكفن كسوة بعد  
الموت فيعتبر بحاله الحيوة ذكره في شرح الطحاوي **وإذا جمعت**  
جنازة الرجل والصبي والمرأة يجعل الرجل مما يلي الرأع والصبي  
بعده والنساء مما يلي القبلة هكذا روي عن علي وابن مسعود  
وابن عمر رضي الله عنهم وإن اجتمع الرجل والمرأة كلف



كيفية ما يوضع جاز على ظاهر الرواية وإن كان عبداً أو امرأة  
 فالعبد يلي الإمام والمرأة خلقة **وإن كان صبياً** حراً  
 ومملوكاً ذكر في المرد أنه يقدم الصبي الحر على العبد  
 وهذا على رواية أبي حنيفة رحمه الله أما على ظاهر الرواية  
 في الرجل الحر والمملوك كيف ما يوضع جاز **الصبي**  
 إذا لم يجر حيلة الجنازة ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانهما  
 من فروض الكفاية وهو ليس من أهل أداء الفرض ولكن  
 يشكّل برد السلام إذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام  
 وينظر في العكراهية والله أعلم وفي فتاوى القاضى  
 ظهير الدين رحمه الله **وإذا ارتد الزوجان** والمرأة حامل  
 فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلى عليه وحكم الصلاة  
 عليه بخلاف حكم الميراث **وهل للأطفال سؤال في القبر**  
**روى** الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهما  
 يسألون عن الميت الأول **فأما جواب الأطفال**  
 عن ذلك فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يتوقف  
 في جوابهم أما على مذهب من قال أنهم خدوم أهل الجنة  
 فكان جوابهم على الصواب على ما كان في الميثاق الأول  
 والله أعلم **الصبي** إذا أدرك في وقت الصلاة لزمه  
 فرض الوقت **ولو صلى** في أول الوقت ثم أدرك في  
 آخر الوقت أعاد الصلاة **جاء** ثم لم يخض وقد  
 راهقت وقد قامت في الصف فشدت صلاة من  
 جنبها استحسننا إذا نوي الإمام أمانتها وإذا وصلت  
 وقد راهقت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استحسننا وإن  
 قلت بغير وضوء تؤمر بالاعادة بطهارة المراهقة إذا وصلت  
 بغير قناع لا تعيد ولو وصلت عريانة تعيد وفي كل موضع

تعيد

تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاعتقاد **الإمام**  
 إذا حدث يوم الجمعة بعد ما خطب فأمر صبياً أو معتوقاً  
 أو كافراً أو امرأة تصلى بالناس فأمر هؤلاء الرجال لم يجز  
 ولو أمر جنباً فأمر غيره أجزأهم **امراة** معها صبي  
 ميت أنه لم يكن استتمل فصلاتها فاسدة غسل أولم  
 يغسل وإن كان قد استتمل ولم يغسل فكذا ذلك وإن كان  
 قد غسل جازت صلاتها والمستحب لها أن تصلى على هذه  
 الحالة في فتاوى القاضى فخر الدين رحمه الله عليه

## في مسائل الزكاة

**ذكر القاضى الإمام** أبو جعفر الاستروشى في محال الزكاة  
 لا تجب في مال الصبي عندنا وعند الشافعى رحمه الله يجب  
 كما يجب على البالغ ولا خلاف أن الإيمان لا يجب على الصبي  
 ولكن إذا أسلم صح إسلامه وعند الشافعى رحمه الله لا يصح  
**ولا خلاف** أنه لا يجب عليه الصوم والصلاة والسجدة  
 والجهاد ولا خلاف أن نفقة زوجته ونفقة والديه ونفقة  
 ماله يجب في ماله ولا خلاف أنه إذا كان للصبي أرض  
 عشر أو حراج يجب عليه العشر والحراج لأن العشر والحراج  
 يجب في الأرض والزكاة تجب في الذمة وأما صدقة الفطر  
 قال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعى رحمهم الله تجب  
 في مال الصبي وقال محمد بن زفر رحمهما الله لا تجب في مال الصبي  
 ولا على الأب إذا كان للصبي مال وإن لم يكن له مال يجب  
 على الأب بالاشتراك هذه الجملة في زكاة مجالس القاضى أبي  
 جعفر الاستروشى ويأتى جنس هذا من بعد إن شاء الله تعالى  
**ذكر** في الملتقط إذا دفع الزكاة إلى الصبيان برسم  
 العبد أو إلى مبشر بشرم أو يدفعه إلى من يهدي بالكوفة

ولا خلاف أن الإيمان لا يجب على الصبي



او علانا لايساوي شيئا يجوز عن الزكاة الا اذا نص على التقوى  
وكذلك صدقة الفطر والصدقات المندورة **وفي الذخيرة**  
ولا يجوز ان يعطى من الزكاة ولو غني اذا كان صغيرا وان  
كان كبيرا فقيرا اجاز الدفع اليه هكذا ذكر القدر رحمه الله  
وفي شرح الجامع الصغير لبعض مشايخنا ان على قول ابي حنيفة  
رحمه الله يجوز الدفع الى الاولاد الغني اذا كانوا فقرا صغارا كان  
الاولاد او كبارا وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجوز الدفع  
الي الكبار ولا يجوز الدفع الي الصغار **قلت** ولودفعت  
المرأة زكاة مالها الي ولد ذر وجها وهو صغير فغير هل يجوز  
عند ابي حنيفة رحمه الله كانت المسئلة واقعة الفتوى  
فعلى قولها لا شك انه يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه  
الله ان قيل لا يجوز فله وجه وان قيل يجوز فله وجه ايضا  
**وفي فتاوى القاضى** ظهير الدين رحمه الله لو دفع  
زكاة ماله الي صبي فقير ان كان يعقل يجوز وكذلك لو  
دفع الي معتوه يجوز والى مجنون لا يجوز **وفي القاضى**  
**الامام** فخر الدين ولو قبض الصغير وهو مراهق جاز  
وكذا لو كان يعقل القبض بان كان لا يؤمر به ولا يحد  
عنه ولو دفع الي معتوه فغير جاز ولو دفع الزكاة الي  
مجنون او صغير لا يعقل فدفع الصغير الي ابويه او وصيه  
قالوا لا يجوز كما لو وضع زكاة على دكان ثم جاء فقير وقبضها  
فانه لا يجوز **والاب** والوصى يقبضان الصدقة للمعسر  
والمجنون او من كانا في عياله من الاب والاجانب الذين  
يعولونه والمتقط يقبض للقيط ولو دفع زكاة ماله  
الي رجل واحره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير او

الصغير

او الصغير او امراته وهم مجاورين جاز ولا يمسك لنفسه شيئا  
هذه الجملة من فتاوى قاضى خات **ذكر في الذخيرة** واذا  
كان الرجل يعول صبيًا فجعل يكسوه يطعمه ويطعم ربه  
مع به ويحتسب بما ياكل عنده ويكسوه من زكاة ماله  
لا شك ان الكسوة تجوز بطريق القيمة ايضا لما قلنا وما ياكله  
معه بطريق الاباحة والتمكين فعلى قول ابي يوسف رحمه الله  
يجوز بطريق القيمة ايضا وعلى قول محمد رحمه الله لا يجوز **ذكر**  
قول ابي يوسف رحمه الله في نواذر هشام وقال في الزيادة ان  
فمن وجب عليه الزكاة فاشترى طعاما ودعى المساكين وغدا  
وعشاهم لم يجز ذلك من الزكاة ولم يحك فيه خلافا **قال الشيخ**  
ابو عبد الله الجرجاني عندي ان هذا قول محمد رحمه الله اما  
قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فكانه قاس الزكاة  
على صدقة الفطر فان في صدقة الفطر الاطعام جائز عند ابي  
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد رحمهما الله  
**واذا فرض القاضى** النفقة لذوي قرابته فجعل يعطيه  
النفقة بنوي من زكاة ماله فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله  
يجوز خلافا لمحمد رحمه الله **وفي فتاوى القاضى** ظهير الد  
ويجب العشر في ارض الوقف وارض الصبي والمجنون والكا  
والمأذون المديون وفي زكاة الهداية في اخرباب زكاة الزرع  
والثمار وفي ارض الصبي والمرأة التغليبين ما في ارض الرجل  
يعنى العشر المضاعف في العشرية والمخراج الواحد في الخرا  
لان الصلح جري على تضعيف الصدقة دون المؤنة المحضنة  
ثم على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العشر فيضعفت  
ذلك اذا كانا منهم **وموجب** على الرجل صدقة اولاده  
الصغار لان السبب راس يمينه ويلي عليه وهذا اذا لم يكن

هم

بن

جيه



للصغار مال فان كان لهم مال يؤدي من ماله عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد رحمه الله لأن الشرع  
 أجره مجري المؤنة فاستبه النفقة كذا في الهداية **وَأَمَّا**  
**المجد** حال عدم الأب هل يجب عليه صدقة فطر الصغير على  
 ظاهر الرواية لا يجب وعلى رواية الحسن يجب هذا أربع مسائل  
 كلها على الرويتين أحدها هذه **والثانية** الجبر على الإسلام  
 تبع المجد **الثالثة** جبر الولاة **الرابعة** الوصية للقرابة وقد عرف  
 في سير الهداية **وذكر** في الخفة ولو كان الأب حيا لكنه  
 فقير ولهم جد غني لا يجد على الجد على الروايات كلها لأنه  
 لا ولاية للمجد حال قيام الأب وإن كان يجب عليه المؤنة وعند  
 الشافعي رحمه الله يجب ولا يجب على الوصي وإن كان له  
 ولاية لا يجب عليه المؤنة **وكذلك** لا يجب على الابن صدقة  
 فطر الأب وكذلك الزوجه وعند الشافعي رحمه الله يجب لأن  
 عنده ينسب على المؤنة لا غير وعندنا على المؤنة والولاية  
 ولو كان الأب الفقير مجنونا يجب صدقة فطره على ابنته  
 بالاجماع لو جود الولاية والمؤنة جميعا **الصبي** إذا بلغ  
 مجنونا لا سقط صدقة فطره عن الأب وإذا بلغ عاقلًا شتم  
 جن أو عته لا تجب صدقة الفطر مذكور في باب إذا الصبي  
 من ما دون شيخ الإسلام خواهر زاده وفي فتاوى العاصي  
 ظهير الدين الصغير إذا كان له عبيد للمخدمة فالأب يؤدي  
 صدقة فطر عبيده من ماله يعني من مال الصغير **وذكر**  
 في فصل صدقة الفطر من صوم الذخيرة وإذا كان للولد الصغير  
 مملوك وللصغير مال سوى المملوك فعند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمه الله لا يؤدي من مال الصغير كما لا يؤدي عن الصغير

من

من ماله ولو لم يكن للصغير مال سوى العبيد لا يجب على  
 الأب صدقة الفطر عن الصغير فطر مملوك الصغير كذا ذكر  
 محمد رحمه الله في الأصل وهذا الجواب لا يشكل على قول أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لأن عندهما صدقة فطر  
 الصغير يجب باعتبار المؤنة والولاية جميعا حتى لا يجب  
 على الأب صدقة الفطر عن الصغير إذا كان للصغير مال  
 لعدم المؤنة وقد أفتت المؤنة هنا أيضا لأنه لا يجب على  
 الأب نفقة مملوك الصغير وإنما يشكل على قول محمد رحمه الله  
 لأنه أوجب على الأب صدقة الفطر عن الصغير باعتبار الولا  
 ية فحسب ألا ترى أنه أوجب على الأب صدقة الفطر عن الصغير  
 إذا كان للصغير مال وتما هذا يعرف في الذخيرة في هذا  
 الموضع **وفي الذخيرة** إذا كان للمجنون مال فصدقة  
 الفطر في ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
 وإن لم يكن له مال فصدقة الفطر على الأب **وروي**  
 عن محمد رحمه الله فيمن بلغ مجنونا أن صدقة الفطر على  
 أبيه وإن كان مقيما لم يجز لم يجب على أبيه **وفي زيادات**  
**نوادير هشام** أن من جن في صغره فلم يزل مجنونا حتى  
 ولد له لم يكن عليه صدقة الفطر عن ولده وقال الشيخ  
 أبو عبد الله الجرجاني وعند أبي حنيفة وأبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمهما الله يلزم فطرته كما يلزم عن عبيده  
 وعن محمد رحمه الله لا يلزم فطرته وله كما لا يلزم فطره عبيده

## في مسائل الصوم

**ذكر** الشيخ الإمام الأجل نجم الدين الأنسي رحمه الله في فتاويه  
 سئل عن رضيع مبطون يخاف عليه موته بهذا الداء وله



فخير يزعم الأطباء ان الظير اذا شرب هذا الداء يبرأ هذا  
 الصغير وذلك في شهر رمضان هل يباح لها الافطار بهذا  
 العذر قال نعم اذا كان الاطبا بصرا بذلك **ذكر** القاضي  
 الامام ظهير الدين رحمه الله ان هذا المحمول على الطبيب المسلم  
 دون الصحاح فكسب شرع في الصلاة بالتيتم فوعده كافر  
 اعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لعل غرضه افساد الصلاة  
 عليه هكذا في الصوم وفي مختصر القندوري الكامل والمرح  
 اذا اخافنا على ولدها اضربنا وقضينا ولا فدية عليه هما  
**ذكر** في الملتقط الصبي اذا بلغ في يوم من رمضان فليس عليه  
 قضاء ذلك الصوم اليوم وفي فتاوي القاضي ظهير الدين  
 رحمه الله صبي بلغ قبل الزوال لا يجوز صومه مما عني الفرض غير  
 انه الصبي يكون صائما عن التطوع بخلاف الكافر فقد اهل  
 في حقه وعن ابي يوسف رحمه الله ان الصبي يجوز عن الفرض  
 وقيل جوابه في الكافر كذلك اليه اشار في المنتقى ثم في ظاهر  
 الرواية فرق بين هذا وبين المجنون اذا افاق في شهر  
 رمضان قبل الزوال ولم يكن اشغل شيئا فتوي الصوم جاز  
 عن الفرض لان المجنون اذا لم يستوعب كان بمنزلة المرحض  
 والمرض لا ينافي وجوب الصوم بخلاف الصبي والمجنون والكفر  
 لانها منافية للصوم ولو اسلم النصراني في غير رمضان قبل  
 الزوال ونوي صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف  
 رحمه الله حتى لو افطر يلزمه القضاء خلافا لفرجه الله  
**وفي مختصر القندوري** اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر  
 في رمضان لم يلزمهما قضاء ذلك اليوم واسكافية يومهما  
 وصاما ما بعده ولم يقضيا بما مضى **صبي** سافر وبينه وبين  
 المقصد اقل من مسيرة السفر هل يجب عليه الصوم ام يكون

مسافرا

هذا هو المختار في  
 هذا المختار في  
 هذا المختار في  
 هذا المختار في  
 هذا المختار في  
 هذا المختار في  
 هذا المختار في  
 هذا المختار في  
 هذا المختار في  
 هذا المختار في

مسافر اذكرنا حكمه في مسائل الصلاة والله اعلم ولا يقبل شهادة  
 الصبي المراهق على هلال رمضان وتقبل شهادة العبد والمرأة  
 في متفرقات صوم فتاوي القاضي ظهير الدين رحمه الله **الصبي**  
 اذا افسد صومه لا يقضى لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف  
 الصلاة فانه يوجب بالعادة لانه لا يلحقه مشقة في اخرا باب  
 قدر القراءة من الصلاة من شرح العلاء **والله اعلم**

## في مسائل الحج

**ذكر** القاضي الامام فخر الدين في فتاويه اذا حج الرجل باهله  
 وولد الصغير قالوا يحرم عن الصغير من كان اقرب ابيه حتى لو  
 اجتمع والدواخ يحرم عنه الولد دون الاخ وفي الذخيرة  
 قال محمد رحمه الله في الاصل والصبي الذي يحج له ابوه يقض  
 المناسك ويرمي الجمار وانه على وجهين **الاول** اذا كان صبيا  
 لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز  
 وان كان يعقل الاداء بنفسه يقض المناسك كلها بفعل مثل  
 ما يفعله البالغ **والثاني** هذا الصبي بعض اعمال الحج نحو الرمي  
 وما اشبهه لم يكن عليه شيء قال في الاصل ايضا وكل جواب  
 عرفته في الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب في المجنون ثم الرد  
 اذا احرم عن ابيه الصغير فارتكب بعض محظورات الاحرام لم  
 يلزمه بسبب احرام الصغير شيء كذا في الذخيرة **واذا بلغ**  
 الصبي او اسلم النصراني في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر  
 في اختلاف زفر ويعقوب انه لا يجب الحج على قول ابي يوسف  
 رحمه الله خلافا لفرجه الله **وروي** عن ابي يوسف  
 رحمه الله انه يجب فصا عند ابي يوسف رحمه الله روايتان  
 وقيل عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في هذا ايضا وكذلك  
 اذا اصاب مالا واستم ملكه او هلك ثم اصاب مالا في وقت  
 لا يقدر على اداء الحج والاظهار انه لا يجب عليه الفتوي **وفي**



**النوار** البالغ اذا جن بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا من المحظورات فان عليه فيها الكفارة فرق بينه وبين الصبي والفرق ان احرام المجنون قبل ان يحسن كان صحيحا لازما بخلاف احرام الصبي وهذه المسائل في اخرج الذخيرة **وفي فتاوى** القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله الصبي اذا حج مع الاب لا ينوب ذلك عن حجة الاسلام ويلزمه الاعادة وكذا العبد اذا حج ثم اعتق يلزمه الاعادة وكذا الكافر بخلاف الفقير والفرق ان الفقير متى حصل هنالك ثبت الاستطاعة فثبت الوجوب بخلاف العبد لانه لم يثبت الاستطاعة لان للمولى ان يمنع **وفي فتاوى قاضى خان** لو احرم العبد قبل العتق ثم جحد و الاحرام بعد العتق وجب لا يجزى به ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي لان احرام الصبي لم يكن لازما فجعل ذلك كان لم يضمن ولا ذلك احرام العبد لانه من اهل الاتزام فلا يعتبر تحديده **المراهق** اذا احرم للحج او للعمرة لا يومر بالمضي وكذا لو افسدها لان المضي عليها يلحق مؤنة من جهة المال ولو تنكح المحظور احرامه لا يلزمه شيء ولو افسد الصوم والحج لا يقضى لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فانه لا يلحقه مشقة في ارباب قدر القراءة من الصلاة من شرح الطحاوي **وفيهما** ايضا لو خرج الصبي الى الحج قبل ان يبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وجب جاز عن حجة الاسلام وكذا الوجاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم من مكة اجزاه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه مجاوزة الميقات بغير احرام شيء لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاحرام عند المحاوزة فلو احرم قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وجب لا يجزى به عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم بحجة الاسلام وجب يجزى به عن حجة الاسلام وكذا لو لم يرجع الى

الميقات

الميقات بعد الاحتلام وجرود الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وجب يجزى به عن حجة الاسلام ولو انه لم يجدد الاحرام بعد البلوغ ومضى في حجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام ولو سلب الصبي فحضرته الوفاة واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا ويحج عنه وكذا النصراحي اذا اسلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه هذه الكلمة في فتاوى قاضى خان والمرأة لا تحج الا بمهر والمهر الزوج ومن لا يجوز منكم ما على التابيد برصناع او صهرية فان كان من مهاصبيا لا يحتمل العبرة له ولذا المجنون الذي لا يفتق امواله والعبد والمسلم والذمي سواء في الحرمة **قال القدوري** رحمه الله في شرحه الا ان يكون مجوسا يعتقد اباحة مناصبه فلا تشافعه وكذا المسلم اذا لم يكن مأمونا لا تشافعه **وفي شرح التماري** والحرية والبلوغ من شرائط الحج وكذا الاسلام لقوله عليه الصلاة والسلام ايمان عبد حج ولو عثر حج فعليه حجة الاسلام اذا اعتق **وايما صبي** حج ولو عثر حج فعليه حجة الاسلام اذا بلغ وايما اعرابي حج ولو عثر حج فعليه حجة الاسلام اذا هاجر يعني قبل الاسلام واراد بالاعرابي الكافر وبالمجوس الاسلام **وذكر** فيه ايضا وينبغي لولي من احرم من الصبيان ان يجرده ويغسله ويلبسه ثوبين ازارا ويردا ويحتمله ما يجنب الحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام لا شيء عليه ولا عليه لاجله لان الصبي غير مخاطب ولو افسده فلا قصا عليه وكذلك اذا اصاب صيدا في الحرم فلا شيء عليه لانه حتى الله تعالى والصبي غير مؤخذ بحق الله تعالى وهذا بخلاف العبد فان العبد اذا احرم ثم تناول شيئا من محظورات الاحرام فانه ينظر ان كان ما يجوز فيه الصوم يكتفى بالصوم وان كان مما لا يجوز فيه الصوم وانما يجوز فيه الدم لا غير او الاطعام فانه يكفر ذلك بعد العتق ولو فعل في حال الرق لا يجوز ولو

ت



فعل عنه مولاة او غيره بامر او بغير امره لا يجوز والشيخ اعلم

## في مسائل النكاح

**ذكر** في الاصل الصغير والصغيرة اذا زوجها لنفسه ما بغير  
اذن المولي يوقف ذلك على اجازة المولي فان اجاز جاز ولها  
الخيار اذا بلغا اذا كان المميز غير الاب والجد **والصبي**  
اذا تزوج امرأة ثم بلغ او باع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك  
الا باجازة بعد البلوغ **والعبد** والامة اذا تزوجا بغير  
اذن المولي ثم اعتقا جاز نكاحهما من غير اجازة وكذلك  
الصغير والصغيرة اذا تزوجا ثم بلغا لا ينفذ الا باجازة  
**ولو تزوج** امرأة او باع ماله ثم اذن له المولي فاجاز ذلك  
العقد جاز استحسانا في الذخيرة **وفي فتاوى**  
قاضي خان الصبي المراهق اذا تزوج بغير اذن وليه  
امرأة ودخل بها فبلغ الاب فزوجها قالوا لا يجب علي  
الصبي حد ولا عقربا الحد فلم كان الصبا واما العقر فلا يمتا  
انما زوجت نفسها مته مع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد  
رضيت بطلان حقها وفي الملقط ولي غير الاب والجد  
زوج الصغيرة من غير كفوف فادركت الصبية فاجازت  
لا يجوز **وفي فتاوى** صاحب المحيط رحمه الله صبيمة  
زوجت نفسها من مخوف وهي تعقل النكاح ولاولي  
لها فالعقد يتوقف على اجازة القاض فان كانت في موضع  
لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاض تلك  
البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاض وان كان  
في موضع لا يكون تحت ولاية قاض فانه لا ينعقد وقال  
بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد  
البلوغ **الاول** في نكاح الصغار والصغار العصبية

لقوله

لقوله عليه الصلاة والسلام النكاح الى العصبية وقول علي  
رضي الله عنه اذا بلغت النسا نص الحقائق فالعصبية اولى وهي  
الحقائق غاية البلوغ ويعتبر الترتيب فيهم كما يعتبر في الميراث  
الا في فصلين **احدها** اذا كان للمجنونة اب وابن فالولا  
للابن عندها خلا فالجد رحمه الله وكذلك ابن الامت  
وان سفل **والثاني** الاخ مع الجد سواء عندهما وعند  
ابي حنيفة رحمه الله الجد اولى **ثم** اولى الاوليا في باب  
النكاح الصغار والصغار الاب ثم الجد ابوالاب وكذلك  
الاجداد وان علو ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابنت  
الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم اولادهم على هذا الترتيب  
ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن  
العم لاب وام ثم ابن العم لاب وكذلك اولادهم على هذا الترتيب  
ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب واولادهم على هذا الترتيب  
ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب وكذلك اولادهم فان لم  
يكن واحد ممن ذكرنا فمولى العتاقة والرجل والمرأة سواء  
لان كل واحد منهما في وجوب الولاية بالعتاق كصاحب  
وكذلك اولادهم ثم ذوا الارحام واقراب ذوي الارحام  
في تزويج الصغير والمجنون عند ابي حنيفة رحمه الله الام  
ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن  
ثم بنت بنت الابن ثم بنت بنت الابن ثم بنت بنت الابن  
ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العات والاعوال  
والخالات واولادهم على هذا الترتيب **واذا اجمع** الجد العا  
والاخت فعند ابي حنيفة رحمه الله **ثم السلطان** ثم القاض ومن  
نصيه القاض اذا شرط تزويج الصغار والصغار في منثوره  
وان لم يشترط فلا وما دام له قريب فالقاض ليس بولي عند ابي

سد



حنيفة رحمه الله وعند صاحبيه ما دام له عصبة فالقاضي ليس  
 بولي فان زوجها القاضيه ولم ياذن له السلطان ثم اذن له بذلك  
 فاجاز القاضيه ذلك النكاح جازا مستحسنا وذكر في بعض  
 المواضع انه لا يجوز والعصبة هو الاول وقال محمد رحمه الله ولاية  
 للام وقومها ولا لاحد من ذوي الارحام وقول ابي يوسف رحمه الله  
 مضطرب والاصح انه مع ابي حنيفة رحمه الله **وذكر** في مجموع النوازل  
 ان ولاية الاخت لاب وام مقدمة على ولاية الام في فتاوى  
 القاضيه ظهير الدين **وذكر** في الذخيرة واحاله الى مجموع النوازل  
 سئل شيخ الاسلام عن رجل غاب غيبة منقطعة وله بنت  
 صغيرة فزوجها اختها لاب وام اولاب والام حاضره  
**قال** اذ لم يكن لها عصبة اول من الاخت جاز النكاح  
 قيل له الا ان تكون الام اول من الاخت قال لا لان الاخت لاب  
 وام اولاب من قوم الاب والنساء اللواتي من قبل الاب هن ولاية  
 التزويج عند عدم العصباء باجماع بين اصحابنا رحمهم الله  
 وهن الاخت والعمه وبنت الاخت وبنت العمه فاما الام والنساء  
 اللواتي من قبل الام فلمن ولاية عند ابي حنيفة رحمه الله وعند  
 محمد رحمه الله لا ولاية لهن وقد ذكرنا قبل هذا ان ولاية ذي  
 الارحام على الخلفاء فيما ذكر شيخ الاسلام ان النساء اللواتي  
 من قوم الاب لهن ولاية التزويج عند عدم العصباء  
 باجماع بين اصحابنا رحمهم الله مستقيم في الاخت لا في  
 العمه وبنت الاخت وبنت العمه الاخ وبنت العمه لانهن  
 من جملة ذوي الارحام بعض هذه المسائل كتبت في شرح  
 الطحاوي وبعضها في الذخيرة وبعضها في فتاوى القاضيه  
 ظهير الدين **والوصي** لا يملك النكاح انكاح الصغير  
 والصغيرة اوصى اليه الاب ذلك اولى بوص لان الموت قطع

ولاية من اوصى اليه في امر الصغير **وروي** هشام عن  
 ابي حنيفة رحمه الله انه ان اوصى اليه في امر الصغير الا ان  
 يجوز في فتاوى القاضيه ظهير الدين **ومن يقول صغيرا او**  
**صغيرة** لا يملك تزويجهما **والجارية** بين اثنين اذا اجاءت  
 بولد فادعيها ثبت النسب منهما ينفر وكل واحد منهما  
 بالتزويج **واذا اجتمع** للصغير والصغيرة وليان ينفر وكل  
 واحد منهما بالتزويج وقال مالك رحمه الله لا ينفر واحد  
 الوليين كأحد المعتقين هذه الجملة في فتاوى القاضيه  
 ظهير الدين وفي شرح الطحاوي اذا اجتمع في الصغير والصغيرة  
 وليان وهما في الدرجة سواء فزوجها احدهما جاز اجاز  
 الاخر اوصى بخلاف الجارية بين اثنين اذ زوجها احدهما  
 لا يجوز الا باجازة الاخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا  
 على حدة فالاول يجوز ولا يجوز الاخر وان كانا جميعا في ساعة  
 او كان احدهما قبل الاخر الا انه لا يدرك السابق من اللاحق  
 لا يجوز كلاهما لانه لو جاز جاز بالتحري والتحري في الزوج  
 حرام هذا اذا كان الوليان في درجة واحدة **فان كانا احدهما**  
 اقرب من الاخر فانه يجوز نكاح الاقرب ولا يجوز نكاح الابر  
 تقدم او تاخر الا اذا كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة فنكاح  
 الابر يجوز اذ اوقع قبل عقد الاقرب وان وقع معا فانه  
 لا يجوز كلاهما وكذا اذا كان لا يدرك السابق من اللاحق **ثم**  
**تكملة** في الغيبة المنقطعة واكثر الكلام فيه وكذا  
 اختلفت الروايات فيه والاضحون على ان الاقرب اذا كان  
 في موضع لا ينتظر الكفو الخاطب يجي الخبر منه في غيبة منقطعة  
 وأشار في الكتاب الى ان ادنى مدة السفر تكفي للانقطاع  
 ومن المتأخر من تجاوز **وقال** لا ينتظر الكفو اياما كثيرة وينتظر  
 قليلا فلا يدمر فاصل بينهما فقد رنا ذلك بثلاثة ايام



ولبابها وهذا قول محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله وابي عصية  
سعد بن معاذ المروزي وعليه فتوى جماعة المتأخرين  
منهم القاضي الامام ركن الاسلام ابو علي النسفي والقاضي الامام  
علي السعدي **وقال** من يخاري الي نسف غيبة منقطعة  
وان كان الاقرب جوالا سياحا لا يوقف على اثره او كانت  
منقودة لا يعرف مكانه او كان مستخفيا في بلد لا يوقف في مو  
بمنزلة الغيبة المنقطعة ولو تزوجها الاقرب حيث هو تكلموا  
فيه والظاهر هو الجواز **واذا كان** للصغير وليان احدهما  
اقرب والاخر ابعد فزوجها الابعد حال قيام الاقرب حتى  
توقف على اجازة الاقرب ثم غاب الاقرب وتحولت الولاية  
الي الابعد لا يجوز ذلك النكاح الذي باسره الا بعد الاجازة  
منه بعد تحول الولاية اليه كذا ذكره في فتاوي القاضي طاهر  
الدين **وفي فوائد** صدر الاسلام طاهر بن محمود  
رحمه الله اذ ازوج الرجل اخته وابوها حي فمات الاب قبل  
الاجازة واجاز الاخ الزوج جاز ولو سكنت ولم يحضر  
لا يجوز ومثله لو باع مال ابيه ثم مات الاب ولا وارث له غيره  
لا ينفذ البيع الا بتجديد العقد لما عرف ان الملك البات اذا  
طري على الموقوف ان يطله والنكاح ولاية وليس بتمليك **ذكر**  
**في الذخيرة** سئل شمس الائمة الاوزجندی رحمه  
الله عن صغيرة لها اخ لا تزوجها فزوجها القاضي بعد  
امر الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ غاليا او عاضلا  
**وفي الحاوي** صغيرة زوجها القاضي ولها ابن عم حاضر  
قال لا يصح لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له  
**وراست** في فوائد والذي رحمه الله ان اذن القاضي  
للصبي والمعتوه يجوز وان حجب الاب **ذكر** في باب الجحد  
من الاصل وهذا يملك القاضي تزويج الصغير والصغيرة بدون

رضا

رضا والاب حكي عن القاضي الامام فخر الدين الرضاي رحمه الله انه  
كان يقول ينبغي ان يملك قياسا على هذه المسئلة ولاية القاضي  
تضاها ولاية الاب والشيخ الامام ابو فضل الكرمانی رحمه الله يقول  
ليس له ذلك فانه ذكر في الاصل ينبت الخيار عند البلوغ الا في  
الاب والجحد واذا بنيت الخيار في تزويج القاضي لا يكون مصدا  
**وفي الملحق** وعن محمد رحمه الله ان الام اذا رفعت  
امر ابنتها الي القاضي في التزويج وابوها حي فرائ القاضي  
رغبة وزوجها وان كره الاب وفي نكاح سرح الطحاوي رحمه  
الله خاطب كفوا كان للقاضي ان تزوجها لانه عضلها وفي  
ذلك اضرار سها **ثم** اذا كان من زوج الصغير والصغيرة  
ابا او جدا فلا خيار لهما اذا بلغا وان كان غير الاب والجحد من  
الاوليا فلهما الخيار اذا بلغا وفي المنتقى اذا كان للصغيرة  
والد او جده لم تزوجها القاضي وان كان الاب والجحد فاسقا  
ينبغي للقاضي ان يزوجهما الكفو ذكره في الذخيرة **ولي**  
**زوجها** فلها الخيار في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وهو قول  
محمد رحمه الله ولو كان الوصي وليا وزوج الصغير او  
الصغيرة فلها الخيار اذا بلغا ولو تزوج الصغير او الصغيرة  
بغير اذن المولي يوقف على اجازة وليها ولها الخيار اذا  
بلغا اذا كان المخبر غير الاب والجحد وقدم من قبل **وفي**  
**الجامع الكبير** لا يجمع الا ستر وشئ غير الاب والجحد اذا زوج  
صبية من صبي فادركت قبل ادراك زوجها فاختارت  
الفرقة ورفعت امرها الي القاضي لا يترجح الزوج وكان  
للقاتنه ان يفرق بينهما غير انه ان كان له والد او وصي احضره  
وامره ان ياتي بحجة الصغير ان كان له حجة والافرق بينهما  
بحضرة وليه **ولو كلفت** واختارت نفسها وزوجها غائب  
اشار في الجامع الي انه لا يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب لانه قضاء

ل

هيا



على الغائب ويأتي بعد هذا في مسائل العتق **والقاضي**  
 إذا زوج الصغيرة أو الصغيرة فلمها الخيار إذا ابتاع في ظاهر الرواية  
**وروي** خالد بن صبيح عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا خيار  
 لها **وكما** ثبت خيار البلوغ للأنثى ثبت للذكر ثم على  
 قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ما ثبت الخيار لهما بالبلوغ  
 في غير تزويج الأب والمجد فإن اختار النكاح فهما على النكاح  
 وإن اختار الفرقة وقعت الفرقة إذا قضى القاضي بالفرقة بينهما  
**ويبطل** هذا الخيار في جانبها بالسكوت إذا كانت  
 بكر أو لا يتعد إلى آخر الملك المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي  
 بكر يبطل خيارها **وان** كانت تيبا في الأصل أو كانت  
 بكرا إلا أن الزوج قد يني بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل  
 خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وإنما يبطل خيارها  
 إذا رضيت بالنكاح صريحا أو يوجد منها فعل يستدل به  
 على الرضا وذلك نحو التمكين من الجماع أو طلب النفقة وما  
 أشبه ذلك أما الواحلت من طعامه أو خدمته كما كانت  
 فهي على خيارها وخيار الصغير لا يبطل بالسكوت وإنما  
 يبطل خياره بصريح الرضا أو بما يدل عليه من قربان المرأة  
 أو تجهيزها أو تسليم الصداق إليها وهذا الخيار يبطل  
 بالجهل وتفسير ذلك إذا علمت العقد ساعة ما بلغت  
 لكن جهلت بشئ الخيار فسكنت يبطل خيارها أما إذا لم  
 تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار إذا علمت  
 وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في فصل أقسام الخيارات من  
 كتاب النصول ثم إذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فإن  
 لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج  
 أو بخيار المرأة **والأمة** الصغيرة إذا زوجها مولاها  
 ثم اعتقت وهي صغيرة فلمها الخيار غير أنها إن كانت صغيرة

لا تصرف بحكم هذا الخيار فسحا وإجازة ما لم يبلغ فسحا بان  
 تختار نفسها وإجازة بان تختار زوجها لان هذا التصرف  
 داير بين النفع والضرر والصغير لم يؤمل لذلك وكذلك  
 ولها لا تملك التصرف بهذا الخيار لان وليها قائم مقامها  
 وإذا بلغت خيرها القاضي خيار العتق ولا يخيرها خيار البلوغ  
**وقوله** ولا يخيرها خيار البلوغ يحتمل لا يخيرها لانه ليس  
 له خيار البلوغ ويحتمل لا يخيرها خيار البلوغ مع ان خيار  
 البلوغ ثابت لانه ثبت لها خيار العتق وخيار العتق ينتظم  
 خيار البلوغ لانه انما من خيار البلوغ منهم من قال فالأول  
 وهو الأصح وهذا الآن العقد صدر ممن هو كامل الولاية  
 لان ولاية المولي على مملوكه ولاية كاملة لان ولايته بسبب  
 الملك ولا نقصان في الملك فكانت ولايته كاملة ولا يثبت  
 خيار البلوغ كما في الأب والمجد هذه الجملة في الذخيرة وفي  
 فوائد شيخ الاسلام برهان الدين صغيرة بلغت وقد  
 زوجها غير الأب والمجد فاختارت نفسها وأدعت عند  
 القاضي هـ بشرط ان يقول زوجني اخي أو عني قال يشترط  
 وهل يشترط ان يذكر نسب الزوج قال على قياس ما ذكر  
 في ادب القاضي بشرط وكذلك في كل عمل وفي دعوى فتاوى  
 القاضي الامام فخر الدين صغيرة زوجها غير الأب والمجد  
 فاختصمت بعد البلوغ وهي بكر فقالت اختارت الفرقة حين  
 بلغت وكذلك بها الزوج لا يقبل قولها الابينة وان اختلفا  
 في الحال فقالت بلغت الآن وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا  
 وسكنت كان القول قولها ان كانت تيبا وقت البلوغ لا يبطل  
 خيارها إلا بالرضا صريحا أو دلالة نحو التمكين وغير ذلك **ذكر**  
 في اقرار الجامع الأصغر وفي دعوى فتاوى القاضي الامام فخر  
 الدين رحمه الله **رجل قال لامرأة** تزوجتك وأنا صبي وقالت



لها بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاض لا يفرق  
بينهما بل يسأله تزوجتها باذن وليك فان قال لا قيل له هل  
رضي وليك بعد ما تزوجت فان قال لا قيل له هل اجزيت  
بعد البلوغ فان قال لا قيل له يحجز الان فان قال لا حينئذ يفرق  
بينهما ويبقى في مسائل الاقرار ان شاء الله تعالى وفي سنكاح  
شرح الطحاوي امة صغيرة تزوجت بغير اذن المولي فاعتقها  
لا ينفذ العقد ويبطل على قول زفر رحمه الله وعندنا يتوقف  
على اجازة المولي ان لم يكن لها عصبة سواء المولي وان كانت لها  
عصبة غير المولي فاذا اجاز جاز العقد واذا ادركت فلم باختيار  
الادراك لان العقد نفذ عليها في حالة الصغر وهي حرة الا اذا  
كان يحجز العقد اباها او جد ها فانه لا خيار لها ولو لم يحجز ولم  
يعتق حتى مات المولي فانه ينظر ان حل بضعها للوارث بطل  
العقد وان لم يحل بضعها للوارث توقف على اجازة الوارث  
كما اذا كانت موطوءة الاب او محرمة عليه برضاع او نحوه فان  
اجاز جاز وان بطل بطل وكذا الوبا عها المولي قبل الاجازة  
فان حل بضعها للمثري بطل العقد وان لم يحل توقف على  
اجازة المثري هذا في الامة اما العبد في الاحوال كلها توقف  
على اجازة المثري والوارث **عبد** تزوج امرأة  
بغير اذن مولاه ثم باعه المولي فاجاز المثري النكاح جاز  
عندنا وعند زفر رحمه الله لا يجوز وعلى هذا اذا تزوج  
صبى امرأة بغير اذن ابيه فمات ابوه واجاز الجدة النكاح  
ذكر في نكاح الجاهل **رجل** كاتب امرأة له صغيرة  
فقبلت جازت الكتابة لانها من اهل التصرف ولو  
زوجها من انسان بغير اذنها لا يجوز لانها التحقت بالحر اير  
يد او لورضيت جاز لان حكم صحة الكتابة التحقت  
بالبالغة هذا احكمها ما دامت في الكتابة فلو ايتها اذنت  
بدل الكتابة وعتقت او اعتقها المولي بعد ذلك تنقل الولاية

الي

١٦  
الي المولي حتى لو اجازت النكاح لا يجوز ويكون ذلك النكاح ح  
موقوف على اجازة مستأنفة من المولي **ولا يقال**  
بان المولي هو الزوج والاجازة اليه فلا يحتاج الى اجازة  
فيه لانا نقول المولي حين زوجه لم يكن له عليها ولاية  
تامة ومنذ استغاد الولاية لم يجد عليها نكاحا فلذلك  
لا يجوز بنفس العتق ونظير هذا اذا زوج الرجل ابنة اخيه  
وهي صغيرة واخوه غائب فانه لا يجوز هذا النكاح الا ان يحجز  
الاخ الغائب فان مات الاخ قبل الاجازة لم يصح هذا النكاح  
الا ان يحجزه الزوج وكذا في مسئلتنا فان اجاز المولي ذلك  
النكاح بعد العتق جاز ولها الخيار اذا بلغت يعني خيار البلوغ  
لان الزوج غير الاب والجد وهي حرة صغيرة الاولي لها غير  
مولاها وهذه المسئلة من اعجب المسائل فانها مما زاد  
من المولي بعد نادات اليه قريبا في حق النكاح حتى يملك  
الاذن في حالة الرق ولا يملك بعد العتق وكذلك المولي يملك  
الزام النكاح عليها بعد العتق لا قبله وهذا عجيب واعجب  
من هذا انها لو ردت الى الرق يبطل النكاح الذي باشره  
المولي وان اجازة المولي الا ان هذا اثبت بالدليل بعلم العجايب  
**ذكر** في نكاح الذخيرة واذا زوج الاب او الجد الصغير  
امراة باكثر من مهر مثلها او زوج الصغيرة باقل من مهر  
مثلها ان كانت الزيادة والنقصان بحيث يتغابن الناس  
فيه يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب والجد من  
الاوليا واما اذا كانت الزيادة والنقصان فاحشا بحيث  
لا يتغابن الناس في مثله وفي الاب والجد **قال** ابو حنيفة  
رحمه الله صح النكاح وصح الخط والزيادة وقال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله لا يجوز ولم يبين في الاصل انه لا يجوز النكاح  
او التسمية **ذكر** **مشام** عن محمد رحمه الله ان النكاح يجوز وفي



الجامع الصغير عنهما ان النكاح لا يجوز **وروي**  
الحسن بن زياد عن ابي يوسف رحمه الله ان النكاح  
يجوز والتسمية لا يجوز **وذكر** في الجامع الصغير واختلف  
المتأخرون على قولهما قال النكاح جائز والخط والزيادة  
باطلان وقال بعضهم اصل النكاح فاسد وهو الصحيح واجمعوا  
على ان غير الأب والجدة لو زاد او نقص بحيث لا يتغابن الناس  
فيه انه لا يجوز النكاح حتى لو اجاز بعد البلوغ لا يعمل اجازة  
**وفي الاصل** واجمعوا على ان الأب أو الجد لو زوج أمة  
ابنه الصغير باقل من مهر مثلها لا يجوز وهل يملك الأب تزويج  
عبد ابنه الصغير ذكر القاضى ابو جعفر الاسترغنى رحمه الله في  
باب ما يجوز فيه امر المكاتب والعبد والذي من زيادته  
من يملك الاعتناق يملك تزويج العبد ومن لا يملك الاعتناق  
لا يملك تزويج العبد لان الاعتناق تغويت الرق من غير بدل  
كما ان التزويج يعيب الرق بغير بدل ففساد النكاح بمعنى  
العنق وكل من يملك العنق ملك التزويج ومن لا فلا  
**وفي فتاوى** قاضى خان الأب أو الجد اذا زوج  
الصغيرة باقل من مهر مثلها في رواية عنهما العقد فاسد  
وفي رواية العقد موقوف على اجازة الصغيرة بعد  
البلوغ وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يفسد العقد  
ويصح النكاح بمهر المثل في متفرقات نكاح المحيط للرجل  
ان يزوجه أمة ابنه الصغير من عبد ابنه الصغير **وفي نوادر**  
**بشر** عن ابي يوسف رحمه الله الوصي يزوجه أمة اليتيم  
من عبد اليتيم وكذلك الأب **ذكر** صدر الاسلام ابو اليسر  
في باب نكاح العبد من المبسوط الأب والوصي والقاضي  
يملكون تزويج أمة الصغير وكذلك المكاتب والشريك  
المفاوض يملكان تزويج أمة لان تزويج أمة تكتسب

وهم لا يملكون التكتسب ولا يملكون تزويج العبد ولا يملكان  
تزويج العبد الا من يملك اعتناقه **واما** الخبر المأذون  
له في التجارة والصبي المأذون والمضارب والشريك شركة  
عنان لا يملكون تزويج أمة عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله  
وعند ابي يوسف رحمه الله يملكونه و ابو يوسف يفتى  
النكاح على الاجازة وهما فرقابين النكاح والاجازة والفرق  
يعرف في هذا الباب ايضا **باب** او الوصي هل يملك  
تزويج أمة اليتيم من عبد في القياس نعم وفي الاستحسان  
لا في نكاح الفتاوى الصغير **الصبي** اذا زوج أمته  
ثم بلغ فاجاز جاز لان هذا العقد محيز وقت وجوده  
وعملة لو زوج عبد ثم بلغ فاجاز لا يجوز **باب**  
**المأذون** من مجالس القاضى ابي جعفر الاسترغنى  
القاضى لا يملك تزويج العبد وأمة للغائب والمجنون والصبي  
وله ان يكاتبهما وان يبيعهما **ذكر** في المحيط غير الأب والجدة  
اذا زوج الصغيرة من غير كفوء لا رواية عن اصحابنا رحمهم  
الله المتقدمين فيه ولا عن اصحابنا المتأخرين **قال النعنع**  
رحم الله على قياس مسألة التخصيص ينبغي ان لا يجوز النكاح  
بلا خلاف **وفي فتاوى** ابي الليث رحمه الله غير الأب  
والجد اذا زوج الصغيرة من غير كفوء لا يقدر على مهرها ونفقها  
ثم ادركت فاجازت لا يجوز لان هذا النكاح لم يكن موقفا  
لانه لم يكن له محيز لان النكاح هو له من غير كفوء لا يجوز  
**ذكر** في الجامع الصغير غير الأب والجدة اذا زوج الصغيرة من  
غير كفوء لا يقدر على مهرها ونفقها فاكثر منا نحنا قالوا ان  
النكاح فاسد وقال بعضهم جائز والصحيح الاول وقال النعنع  
ابو جعفر الجندواني رحمه الله اذا كانت الصغيرة فقيرة والزوج  
قادر على نفقتها جاز النكاح وان كان لا يملك مقدار مهر مثلها



لأن الصغيرة مضطرة إلى النفقة وإن كانت غنية لم يجز النكاح  
إذا كان لا يملك مهر مثلها إلا أن يكون له شرف من وجه آخر يقابل  
شرف المال ويزيد عليه نحو العلم وشرف بيت النبوة فيجوز  
النكاح وعليه هذا القول قالوا بأن الكبيرة إذا زوجت نفسها  
من رجل لا يملك مقدار مهر مثلها إلا أن له شرفا من هذه الجهة  
يجوز النكاح وليس للأوليا حق التفريق كذا ذكر في نكاح  
جامع الأصغر **وذكر** في الذخيرة أن القدرة على النفقة  
من شرائط الكفاءة إذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح  
للجماع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع لا تعتبر القدرة على  
النفقة لأنه لا نفقة لها في هذه الصورة وليكتفى بالقدرة على  
المهر **وذكر** في الهداية ومن زوج ابنته وهي صغيرة عبدا  
أو زوج ابنته وهو صغير أمه فهو جائز وهذا عند أبي حنيفة  
رحم الله لأن الإعراض عن الكفاءة لمصلحة نفقتهما وعندهما  
هو ضرر ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز وفي **فتاوى**  
القاضي الإمام فخر الدين رحم الله غير الأب والجدة إذا زوج صغيرة  
من رجل كان جده معتق قوم أو لم يكن مسلما في الأصل وإنما  
صار مسلما وللصغيرة أباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة  
وأجازت النكاح لم يجز لأن هذا نكاح لم يكن مجيز حال وقوعه  
فلم يتوقف ولم يلحقه الإحالة وكذا لو أعتدت الكفاءة  
بسبب آخر لا ينعقد نكاح غير الأب والجدة **وذكر** في الذخيرة  
وأحاله إلى فتاوى أهل سمرقند رجل زوج أخته وهي صغيرة  
وهو وليها من صبي ليس له طاقة المهر وقيل أبوه النكاح  
وهو عني جاز لأن الصغير بعد غنيا في المهر يغني الأب  
ولا بعد غنيا في النفقة يغني الأب لأن العادة أن الأب  
يتحملون المهر عن الأبناء ولا يتحملون النفقة **وفي فتاوى**  
الفصل **سبيل** عن الع إذا زوج الصغيرة من صبي  
صغير لا مال له ولا يتيه مال كثير وللصغيرة مال كثير هل يكون

هذا الفتوى لها وهل يجوز النكاح **قال** اختلف المتأخرون  
فيه من علمائنا منهم من قال لا يكون كفواً أو منهم من جعله  
كفواً إلا أنه بعد غنيا بغني أبيه ولم يفصل بين المهر والنفقة  
قال صاحب الذخيرة رحمه الله وقول من قال إنه كفواً لها  
العجب البناء **وذكر** زوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن  
أنه مصلح لا يربح الحجة فوجد الأب شريفاً مدنياً وكبرت  
الابنة وقالت لا أزوجي بالنكاح أن لم يعرف أبوها بسبب الحجة  
وكان غالب أهل بيته صالحين فالنكاح باطل أي يبطل وهذه  
المسئلة بالاتفاق والمسئلة المختلفة بين أبي حنيفة ومالك  
رحمهم الله فيما إذا علم الأب أن الزوج ليس بكفو لها ومع هذا  
زوجها منه على علمه أنه ليس بكفو، علم أنه تأمل غاية التأمل  
وعرف هذا العقد مصلحة في حقها أما هنا ظنه كفواً فالظاهر  
أنه لا يتأمل نظيره السكران إذا قصر في مهر ابنته لا يجوز والصاحي  
لو فعل ذلك يجوز لأن الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل ومن  
حال الصاحي أنه يتأمل **وفي فتاوى** القاضي الإمام  
فخر الدين السكران إذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر  
مثلها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
لا يجوز لها **الصاحي** لو فعل ذلك يجوز عند أبي  
حنيفة رحمه الله خلافاً لما والسكران ليس من أهل الرأي  
والمشورة ولا ينفذ عقده على الصغيرة بأقل من مهر مثلها  
وإن زوجها الصاحي من غير كفواً لا يجوز في قول صاحب  
واختلفوا في قوله أبي حنيفة رحمه الله والظاهر هو الجواز ولو  
زوجها السكران من غير كفواً لا يجوز عند الكل **ورأيت**  
في فوائد صاحب المحيط الأب إذا وكل رجلاً بزوج ابنته الصغيرة  
فزوجها الوكيل من غير كفواً هل يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله  
كما يجوز لو زوج الأب لراية لهذا في الكتب وقيل يجوز وقيل



لا يجوز **وذكر** في نكاح الفتاوي الصغرى القاضى اذا زوج  
 الصغيرة من ابنة كان باطلا **ورأيت** في فتاوي الفضلي  
 القاضى اذا زوج بتيمة صغيرة من ابنة ان جعل الى القاضى  
 تزوج الصغار ينظر ان كان الابن صغيرا لا يجوز بل خلاف  
 بين علما يتاوان كان الابن كبيرا جاز عند ابي حنيفة رحمه الله  
 ولم يجر عندهما **واقعات الناطق** القاضى  
 اذا زوج التيممة من نفسه لا يجوز نكاحه القاضى اذا زوج  
 الصغيرة من نفسه كان هذا نكاحا من غير ولي لان القاضى  
 رعية في حقها وانما الحق للذي فوقه وهو الوالى والوالى  
 في حق نفسه رعية ايضا وكذلك الخليفة في حق نفسه  
 رعية ايضا في بعض الفتاوى وفي فتاوي القاضى لا يكاد  
 ظهير الدين اذا زوج غير الاب والجد الصغير او الصغيرة فلا احتياط  
 ان يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لجواز ان يكون  
 في التسمية نقصانا لا يصح الاول ويصح الثاني بمهر المثل وهكذا  
 ذكر المسئلة في الحديث وراى معنى اخر وقال ولان الزوج لسو  
 كان حلف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظ ان تزوج امرأة  
 او تطلق كل امرأة ان تزوجها ينقذ النكاح بمهر المثل  
 وان كان الزوج ابا او جدا فكذلك عند ابي يوسف ومحمد بن  
 رحمهما الله للوجه الاول وعند ابي حنيفة رحمه الله للوجه الثاني  
**رجل** زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير امر  
 وقبل ابو الابن بغير امر الابن ثم مات ابو الصغيرة قبل اجازة  
 الزوج بطل النكاح لان ابا الصغيرة كان يملك فسخ هذا النكاح  
 الموقوف فكانت موته قبل النفاذ بمنزل الفسخ كالمراة اذا زوجت  
 نفسها من رجل غائب وقبل عن الغائب فعنوى كان للمرأة  
 ان تفسخ النكاح وموتها قبل قبول النكاح يكون فسخا كذا هنا

كذا ذكر في فتاوي القاضى الامام فخر الدين وهكذا ذكر القاضى  
 الامام ظهير الدين هذه المسئلة في فتاواه ثم قال وكان خامسة  
 الدين المرغيناني رحمه الله يقول لا يبطل النكاح بموت الاب  
 لان موته يقرر النكاح كالمشتري بالخيار اذا مات في مدة الخيار  
 يتقدم رابيع لان يبطل وكذلك اذا مات احد الزوجين قبل  
 الدخول والحلوة بتقرر النكاح ولا يبطل والمسئلة منصوص  
 عليها في المتن انه لا يبطل النكاح **وذكر** في فتاوي ابي الليث  
 رحمه الله اذا زوج ابنته الصغيرة من رجل غائب وقبل عن  
 الغائب ابوه فمات ابو الصغيرة قبل ان يجيز الابن النكاح  
 بطل النكاح **وفي نوادر ابن سماعه** عن ابي يوسف رحمه الله  
 اذا زوج ابنته الصغيرة من غائب ثم مات الابن ثم اجاز الزوج  
 النكاح جاز فهذا انما ان يموت الاب لا يبطل نكاح الصغيرة  
 فيكون هذه الرواية مخالفة لما ذكر ابو الليث وينظر في متفرقات  
 نكاح المحيط **رجل** زوج وليته فردت النكاح فادعى  
 الزوج انما صغيرة فادعت هي انها بالغة فالقول قولها ان  
 كانت حرة حقة والكبينة بينهما ايضا كذا ذكر في فتاوي القاضى  
 ظهير الدين رحمه الله **وذكر فيها ايضا** سئل شيخ الاسلام  
 ابو الحسن عطاء بن حمزة السعدي رحمه الله عن ابي الصغيرة  
 اذا زوجها من صغير وقبل ابوه له وكبر الصغير وبينهما غيبة  
 منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الضقة هل يجوز للقاضى  
 ان يبعث الى شافعي المذهب ليعطل هذا النكاح بهذا السبب  
 قال نعم والقاضى الحنفى ان يفعل ذلك بنفسه اخذ بهذا المذهب  
 وان لم يرض مذهبهم **قال القاضى** الامام بدیع الدين رحمه الله وعند  
 ان هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله يتاوان على ان القاضى اذا قضى  
 بخلاف مذهبهم ينقض عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما **وفي فتاوى**

هـ



القاضى الامام فخر الدين رحمه الله صلى الله عليه وسلم تزوج بالغة وغاب فلما  
 حضر تزوجت المرأة بزواج آخر وقد كان الصبي اجازة ذلك النكاح  
 بعد بلوغه فان كانت المرأة تزوجت بزواج آخر قبل اجازة  
 الصبي جاز النكاح الثاني لانها تملك الفسخ قبل اجازة الصغير  
**وان كان النكاح الثاني** بعد اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح  
 في الصغير بمهر المثل او بما يتغابن الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني  
 لانه كان موقوفا فنقد باجازه الصبي بعد البلوغ وان كانت  
 بمهر كبير لا يتغابن الناس فيه وللصبي اب او جد فذلك لانها  
 لم تكن النكاح عليه بمهر كبير فتوقف عقد الصغير على اجازتهما  
 فنقد باجازه بعد البلوغ وان لم يكن للصغير اب او جد جاز  
 النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف  
 فلا تلحقه الاجازة **وفي فتاوى** القاضى ظهير الدين صغيره  
 زوجها وليها من كفو ثم قال لست انا بولي لا يصدق لكن ينظر  
 ان كانت ولايته ظاهرة جاز النكاح والا فلا **والولي** اذا اقر  
 على ولايته بالنكاح لا يجوز عند ابى حنيفة رحمه الله وكذا المولى اذا  
 اقر على عبده بالنكاح لا يجوز عند خلافهما ولو اقر على امته  
 بالنكاح جاز اجماعا ثم اذا لم يجز عبده ينصب القاضى خصما عن  
 الصغير حتى ينكر خفيتم الزوج البينة على المنكر كما ذكر في فتاوى  
 القاضى الامام ظهير الدين **وذكر** القاضى الامام فخر الدين في  
 فتاوى ابى الولى الصغير والصغيرة زوجت الصغير لا يصدق  
 الابينة او يتصدق الصغير بعد البلوغ عند ابى حنيفة رحمه  
 الله وكذلك مولى العبد اذا اقر بالنكاح ووكل المرأة ووكل  
 الرجل وقال حياجه يصدق ومولى الامه يصدق بالاجماع  
**واختلفا** في موضع الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير  
 وانكر النكاح فاقرا الولى بالنكاح اما لو اقر الولى بالنكاح  
 في حال صغيرهما صح اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر الولى

بالنكاح في حال صغيرهما صح اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر  
 في صغيرهما قبلهما وانكر لم يصح اقراره ولو انكر العبد بعد الفسخ  
 او قبله لم يصح عليه اقرار المولى **وذكر** في المبسوط الاب والجد  
 وسائر الاولياء في حق الاولياء سواء وعلى هذا الاختلاف اذا  
 وكل رجلا بالنكاح رجل او امرأة فقال الموكل زوجته لا يصدق  
 عند ابى حنيفة رحمه الله الا ان يصدق الموكل او يقيم عليه البينة  
 وعندهما يصدق من غير بينة **الاب** والوصى اذا كانت عند  
 البينة يصح ولو اقر بالكتابة لا يصح **والوصى** لو استد ان الاجل  
 اليتم يصح ولو اقر بالاستدانة لا يصح اقراره في هذه بالاتفاق  
 اما لو اقر بالنكاح على موكله او على وليته او على عبده لا يصح  
 عنده خلافا لهما في الاسرار **اذا زوج** وليته او على عبده لا يصح  
 فقال الزوج والولى انها صغيرة ورد بها باطل وقالت هي  
 ان الكبيرة وردى صحيح فان كانت ترا حقة فالبقول قولها في مجموع  
 النوازل ومن غرقات نكاح المحيط **ذكر** في الفتاوى الصغير  
 ليس لسائر الاولياء سوى الاب والجد ولاية قبض مهر الصغيرة  
 لان هذا تصرف في مال الصغير وليس لغيرهما ولاية التصرف في  
 مال الصغير والمرأة اذا كانت صغيرة جده لا تحتل الجماع لا يجبر  
 الاب على دفعها الى الزوج لكن يجبر الزوج على دفع المهر الى الاب  
 وتفسير بلوغها موضع الجماع بانى يعلم هذا ان شاء الله تعالى  
**ولو كان** الزوج صغيرا يجب النفقة بخلاف  
 ما لو كانت هي صغيرة **وفي مختصر** القندوري ولو كانت  
 صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه وان كان  
 الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة  
 في ماله والاب المرأة اذا كانت تطيق الرجال ويجمع مثلها  
 ان يطالب الزوج بالمهر والنفقة قبل الدخول بها امام اسلام الزوج  
 المهر في الفتاوى الصغير **ولو كان** الزوج صغيرا زوجها ابو حجار



صغيرة زوجها ابوها او امرأة كبيرة زوجها ابوها او غيرها  
او وليها فلا بد ان يقبض مهر الصغيرة من مال العبي وكذا  
مهر الكبيرة ان كانت بكر او هي تقبض ان كانت ثيبا لان المهر  
انما يجب بنفس العقد والعقد قد صح **وان طلبت النفقة**  
وقد قبضت المهر انفق عليها ايضا من مال الغلام فرق بين هذا  
وبينما اذا كان كبير والمرأة صغيرة فانها لا تستوجب النفقة  
والفرق يعرف في باب طلب المهر من ادب القاض **والا ادب**  
اذا زوج الصغير حتى جاز النكاح متى بدخل بها الزوج  
قبل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل اذا بلغت تسع سنين وقيل  
اذا كانت سبعة جسمية تطبق للجماع بدخل بها والا فلا في فتاوى  
القاضي ظهير الدين وينظر نفس ببلوغها ايضا في باب طلب  
المهر من ادب القاض **اهـ** **مرأة** زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت  
مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت  
الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يبرى  
بدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من  
زوجها ثم يرجع الزوج بذلك على الام لان الام اذا لم تكن  
وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها وكان الدفع  
اليها كالدفع الى اجنبي وكذا الجواب فيما سوي ادب والجماع  
والوصي والقاضي لان غيره هو لا لا يملك التصرف في مال الصغير  
فلا يملك قبض صداقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة  
في فتاوى قاضي خان والذخيرة وفيها ايضا صغيرة زوجت  
قد هبت الى زوجها قبل قبض الصداق ان كان منزله حق امساكها  
قبل النكاح ان يردها الى منزله ويمنعها من الزوج حتى يدفع  
الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منع النفس بالصداق  
حق المرأة فلا يبطل ذلك بابطال الصغيرة وفي عرفنا كان له  
مطالبه دست يمان مثلها **ولذا** الرجل اذا زوج ابنة اخيه وهي

صغيرة

صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض الصداق فلا يصح تسليم  
ولو فعل الاب مثل ذلك هل له ان يمنعهما من الزوج ينبغي ان  
لا يملك منعها لان تسليم الاب صحيح ان كانت تطبق الرجال **وفي**  
**باب طلب المهر** من ادب القاض الاب اذا زوج ابنته وهي صغيرة  
وهي تحتل الجماع قد منعها ابوها من غير ان تأخذ منه المهر  
فعطها زوجها فلا بد ان يطالب بمهرها وتأخذ من زوجها  
ثيب كانت او بكر اما وامت صغيرة لم تبلغ مبلغ النساء ولا ان  
الاب ولي الصغيرة بكر كانت او ثيبا الا ترى انه يملك التصرف في مالها  
**وفي فتاوى القاضي** الامام فخر الدين رحمه الله **رجل**  
زوج ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت  
مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى ابيك حال صغرك  
وصدقة الاب لا يصح اقرار الاب عليها لانه لا يملك قبض الصداق  
في هذه الحالة ولا يملك الاقرار به ولها ان تأخذ المهر من زوجها  
ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقر قبض الاب  
في وقت كان للاب ولاية قبض الصداق فلا يرجع عليه كالكيل  
يقبض الدين اذا اقر قبض الدين وصدقة المديون وكذا به  
الطالب **ولو كان** الاب حين اخذ المهر من زوجها قال اخذ  
منك على ان ابريك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للمرأة ان  
تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الاب كالكيل يقبض  
الدين اذا قال للمديون اخذ منك على ان ابريك من حلتب الدين  
ثم انكر الطالب الوكالة واخذ المال من المديون كان للمديون  
ان يرجع بذلك على الكيل **وفيها ايضا** امرأة اقرت  
انها مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا في نظر القضاة  
فان كان قد هابت المدركة صح اقرارها لوقالت بعد ذلك  
ما انا مدركة لا يقبل قولها وان لم يكن قد هابت المدركة لا يصح  
اقرارها وينبغي للقاتل ان يحتاط في ذلك ويسألها عن سننها



ويقول لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان القاض  
يسأله عن وجهه ويحيط في ذلك **ذكر** في العدة ولا ب  
الصغيرة ان يطالب زوجها بالمهر وان لم يمكنه الانتفاع بها ولا  
يشترط احضار المرأة مجلس المطالبة بل يسلم بعد ذلك بخلاف  
البيع فانه يشترط احضار المبيع وذكر الحنفيا رحم الله انه يوم  
الاب ان يجعل البنت مهيأة للتسليم ثم يقبض المهر وكان ابو يوسف  
رحم الله يقول ولا يستوثق الاب بكفيل **وفي باب طلب**  
المهر من ادب القاض اذا دفع الصغيرة الى زوجها وهي لا تطيق  
الرجال وذهبت الى منزل الزوج ثم رجعت الى منزل أبيها  
فقال الاب لا ادفعها حتى تعبر بحال مجمل الرجال والزوج يقول  
دفعها الي وصارت في منزلي فليس لك متعتها متى كان للاب  
ذلك **وفي فوائد** صاحب المحيط اذا زوج ابنته الصغيرة  
بمهر يجعل ثم اراد الاب ان يوجله المهر سر الا يجوز ولو زوجها  
ابتداء باقل من مهر المثل جاز عند أبي حنيفة رحمه الله لانه  
يحصل لها العقد بهذه الخلاف التاجيل هكذا قال بعض المتأخرين  
المشايخ واجاز صاحب المحيط ان على قول أبي حنيفة رحمه الله يصح  
هذا التاجيل **ذكر** في الفتاوى **الاب** اذا زوج الصغير  
امراة وضمن المهر وقبلت المرأة الضمان وادي الاب المهر  
كان متطوعا استحسانا الا اذا استهد عند الاداء انه ادي ليرجع  
فحينئذ لا يكون متطوعا ويرجع في ماله وان ضمن عنه هذا اذا  
كان الاداء والضمان جميعا في الصحة حال صغر الابن اما اذا ضمن  
في حالة الصحة وادي في المرض او ضمن في صحته ومات فاخذت  
المرأة من ماله عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يكون متبرعا  
بل محتسب من ميراث الابن وقال ابو يوسف رحمه الله هو متبرع  
لا يرجع هو ولا ورثته بعده على الابن بشئ ذكر هذه المسئلة

على الاستقصاء في نكاح الذخيرة وفي باب طلب المهر من ادب  
القاض وانما لم يرجع بدون الشرط بحكم العرف والعادة فاو في  
العادة الاباء يتحملون المهر عن الابناء الصغار وهو نظير ما لو  
انفق على ابنه الصغير في طعامه وكسوته من مال نفسه فانه لا يراد  
في مال الصغير الا اذا شرط الرجوع وقت الانفاق وانما لا يرجع  
بحكم العرف والعادة كذا هنا وهذا بخلاف ما لو اشترى لابنه  
الصغير ثيابا اخر سوى الطعام والكسوة ونقد الثمن مال نفسه  
فانه يرجع على الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا عرف  
ان الاباء يتحملون الثمن عن الابناء ولو كان مكان الاب وصي او غيره  
من الاولياء ضمن المهر عن الصغير وادي من ماله رجوع في مال الصغير  
وان لم يشترط الرجوع لانه عرف في الاوصياء واما على الاولياء انهم  
يتحملون المهور عن الصغار **واما اذا حصل** الضمان في مرض الموت  
فهذا باطل لانه فعقد بهذا الضمان اتصال النفع الى الوارث  
والمرضى مجو عن ذلك فلا يصح وكذا كل دين ضمن عن وارثه  
او لوارثه في مرض موته فذلك باطل بهذا الجدة في الذخيرة  
**وفي فتاوى** القاض الامام محمد بن حنبل رحمه الله ولو كان  
الابن كبير او ضمن عنه الاب بغير امره في صحته ثم مات الاب واخذ  
الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالاجماع **وفي مختصر**  
القدوري واذا ضمن الوكي المهر صح ضمانه والمرأة مخيرة في مطالبة  
المهر من زوجها او وليها وفي باب الوليمة من نكاح شرح الطحاوي  
الاب اذا زوج الصغير امرأة قلنا ان تطالب المهر من اب  
الزوج فيودي الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الاب  
باللفظ صرح بخلاف الوكيل اذا زوج فانه ليس للمرأة ان تطالب  
الوكيل بالمهر بل يضمن وان ادي الاب من مال نفسه ان استهد وقت  
الاداء انه دفع ليرجع على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يستهد

ج

من صح



القياس ان يرجع الاله ادي ديننا مطالباً في الحال فصار كسائر  
 الديون وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس ورايت في بعض  
 الرضى اذ ازوج امرأة لليتيم فالوصي يطالب بالمهر ضمن بالتلفظ  
 صريحاً او لم يضمن وان ادي من مال نفسه يرجع في مال اليتيم  
**والاب** لو تزوج امرأة لابنه الكبير وضمن المهر فان كانت  
 بامرره يرجع عليه يعني اذا كان الضمان بامرره وان لم يكن بامرره  
 لا يرجع والامرر بالتكاح لا يكون امرراً بالضمان والامرر بالخلع  
 يكون امرراً بالضمان **وفي فوائده** صاحب المحدث الا يخرج  
 اذ ازوج اخته الصغيرة وضمن لها المهر من زوجها الا يصح  
 الضمان لانه ليس لغير الاب والجدة والاية التصرّف في المال بدون  
 اذن القاصه **الاب** اذ ازوج ابنته من انسان وطلبوا منه  
 ان يقرب قبض شيء من الصداق او يهب شيئاً من الصداق  
 اما الاقرار بالقبض باطل لان اهل المجلس يعرفون انه كذب  
 حقيقة واما الهمنة فان كانت الابنة كبيرة فالاب يقول اذهب  
 يا ذن البنت كذا او كذا اسم يضمن للزوج عنها ويقول ان انكرت  
 الاذن بالهمنة ورجعت عليك فاننا ضامن لك عنها ويكون هذا  
 الضمان صحيحاً لكونه مخرجاً فالي سبب الوجوب كذا ذكره في  
 الذخيرة **وفي فتاوى القاضى** الامام فخر الدين رحمه الله  
 وكيل المرأة اذ ازوجها او الاب اذ ازوج البالغة الصغيرة بمهر  
 مسمى ثم ان الوكيل او الاب ابر الزوج عن المهر او بعضه وشرط  
 الضمان على نفسه لم تصح الهمنة والابرا الا ان يجيز المرأة اذا كانت  
 بالغة وشرط الضمان باطل لانه لو كفّل عن المرأة وقال اكرز  
 رضنا ندهد وبستاند من صامنه برشوى را انج زن بستاند  
 فطلان الكفالة ظاهر كرجل قال لاخر ان اخذ فلان ماله عليك  
 فاننا ضامن بذلك وانا اراد الكفالة للمرأة فقال اكرز انما اطلب

كند من

كند من ضاهم فركله ان مال خوتنى بدهم فهد الكفالة للمرأة وهي  
 غايبة فلا يصح في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله الا ان يقبلها  
 حاضر في المجلس والحيلة لهذا اذا كانت كبيرة ان يقول الوكيل  
 والولي ان المرأة امرتني بالهمنة والابرا فان انكرت ذلك  
 واخذت منك بغير حق فاننا ضامن لك بذلك فيصح هذا الضمان  
 هذا اذا كانت كبيرة فان كانت صغيرة قالوا بالحيلة ان لا يكون  
 الزوج مطالباً بالاجماع ان يقول الاب وقت عقد النكاح بالفا  
 دختر خوتنى فلانة را تنورنى وادم بدره هر ادم برانكه يا نصر  
 درم ترانود فانه يصح ذلك ويصير هذا الكلام للاستحسان كانه قال  
 زوجت ابنتي بالفى درهم الخمسة فيصح ذلك عند الكل وكذلك  
 الوكيل **وحيلة اخرى** ان يشتري ابو الصغيرة من زوجه  
 بعد النكاح عرضاً قليلاً قليلاً القيمة بمقدار ما يريد ان تحط عنه  
 مهر الصغيرة فيصير الاب مستوفياً ذلك من مهرها بمن العرض هذه  
 الحيلة في فتاوى قاضى خان **وذكر** في الذخيرة والحيلة ان  
 يباشر العقد على ما وراء القدر الملتزم هبة فلا يحتاج ان الى  
 الهبة ويحيل الزوج بعض الصداق على اب الصغيرة ويتفرغ  
 منه اذا كان ابو الصغيرة املي من الزوج **وذكر** صدر الاسلام  
 ابو اليسر في باب الخلع من طلاق الاصل ولو كان المختار عليه  
 مثل المحيل في المسئلة ينبغي ان يصح ايضا **وذكر** الحاكم في  
 شروطه في فصل خلع الصغيرة حيلة اخرى وهي ان يقول الاب  
 يقرب الاب يقبض صداقها ونفقة عدها ثم يطلقها الزوج  
 طلاقاً بائناً قال وهذا حكم مختص بالاب بخلاف سائر الاولياء لان  
 الاب يصح اقراره بقبض صداقها وببراء الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرار  
 غيره به وطى الصغيرة التي لا تستهين لا يوجب حرمة المصاهرة في قول  
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وطئها بملك اليمين او بغير ملك اليمين

رسيه

جها



وقال ابو يوسف رحمه الله يوجب حرمة المصاهرة وتكليفها في حد  
 المشاهدة حكى عن محمد بن الفضل رحمه الله انها اذا كانت بنت تسع  
 سنين او اكثر فهي مشهورة من غير تفصيل وان كانت بنت خمس  
 سنين او دونه لم تكن مشهورة وان كانت بنت ست سنين او سبع  
 سنين او ثمان سنين ينظر ان كانت عبلة فحجة كانت مشهورة وبما  
 وما لا فلا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في ايمان الفتاوى المشايخ  
 شكوا في السبع والثمان والغالب انها لا تستمرى لم يبلغ تسع سنين  
 قال الصدر الشهيد في كتاب النفقات وعليه الفتوى **وحكى**  
 عن الشيخ الامام محمد بن الفضل انه كان يقول ينبغي للمفتي ان يفتي  
 في السبع والثمان انها لا تحرم الا اذا ابالغ السائل انها عبلة فحجة  
 فحينئذ يفتي بالحرمة وفي الفتاوى سئل الفقيه ابو بكر عن قبل  
 امرأة ابنة وهي بنت خمس سنين او ست سنين عن شهوة لا تحرم  
 عن ابنه لانها غير مشهورة وان استمهاها هذا فلا ينظر الى ذلك  
 قبله فان كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمييلة بحالها  
 قال محرم لان الكبير يحرم الحرمة وان كبرت ولا كذلك الصغيرة  
**جدو** سئل محمد بن سلمة عن امرأة ادخلت ذكر صبي في  
 فرجها والصبي ليس من اهل الجماع قال يثبت حرمة المصاهرة  
 ويان بعد هذا او قال بعضهم الصغيرة اذا لم تكن عبلة فحجة وهي  
 بنت ست او سبع لا تكون مشهورة الى اثني عشر سنة وعن ابي يوسف  
 رحمه الله ان كانت بنت خمس سنين وتسمى مثلما هي مشهورة  
 ولا توقيت فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وعنه في رواية لو وطئها  
 ولم يقضها ثبت حرمة المصاهرة وان اخصها لا ثبت حرمة المصاهرة  
 وعن ابي يوسف رحمه الله في النواذر اذا وطئ حارية هي بنت خمس  
 سنين في الدبر وماتت ولا يدري انها هل كانت تسمى حرمت عليه  
 امها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ما دون تسع سنين لا تكون مشهورة  
 وعليه الفتوى **عن عطا** ابن حمزة السعدي عن الاجنبية عن

شهوة

شهوة يوجب حرمة المصاهرة ولا يشترط شهوتها ويكفي استمها  
 احدهما ولا يشترط ايضا ان يكونا بالغين فتقع الحرمة بين المراهق  
 والمراهقة اذا وجد الاستمها من احدهما وجد الاستمها هو الاستمها  
 بالقلب ولا يشترط انتشار الالة في طلاق مجموع النوازل صغيرة  
 فرغت في المنام فزرت الى كل فراس والد لها عريانة فانتشلت  
 لها ابوها وهي بنت ثمان سنين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل رحمه الله اخشى ان تحرم والدتها على ابوها **وسئل**  
 محمد بن مقاتل الرازي اذ ارات الدم وهي بنت ست سنين لا اشك  
 بانه لا يكون حضا وان كانت بنت تسع سنين لا اشك بانه  
 يكون حضا وانما اشك فيما بين الست والتسع وان كان لا يوطئ  
 مثلها لا يوطئ لا ثبت الحرمة بوطئها عندهما وعند ابي يوسف  
 رحمه الله ثبت وان كانت بنت ستة **ودع** خمس لا يمي  
 السر خمس رحمه الله في كتاب الحدود ان الصغيرة اذا سلمت من الجماع  
 ثبت حرمة المصاهرة والا فلا وتفسير السلامة ان لا يصير  
 سلكا مسلما واحدا ولو اخذت المرأة قضيب صغير لا يقدر على  
 الجماع فادخلت في فرجها لا ثبت الحرمة وقيل يثبت بعض هذه السائل  
 في الذخيرة وبعضها في فتاوى القاض الامام في الدين رحمه الله في  
 وبعضها في فتاوى القاض الامام ظاهر الدين وفي طلاق فوايد  
 صاحب المحيط اذا كان ابن تسع سنين عسى امرأة شهوة ثبت  
 حرمة المصاهرة قال وذكر في موضع اخر الصبي العاقل اذا حصل امرأة  
 شهوة ثبت حرمة المصاهرة قال وكذلك في المحدثون امرأة مع ابنة  
 لها مشهورة نامتا في فراش فذا الرجل يد الى امراته ليحرقها الى فرا  
 اجماعها فاصاب يد الرجل بنت المرأة فقصها بالصفحة على ظن  
 انها امراته فان وقعت يده على البنت حرمت عليه امراته وان كان  
 يظن انها امراته لوجود المس عن شهوة في فتاوى القاض ظاهر الدين  
 ذكر في الهداية والصبي المراهق في التحليل كالبالغ لوجود الدخول  
 في نكاح صحيح وذكر في الجوامع الصغيرة عظام لم يبلغ ومثله مجامع يريد



به اذا كان يتحرك ويستهي اذ اجماع امرأته وجب عليه الغل وحملها  
 للزوج الاول **وفي حيل العيون** المطلقة ثلاثا اذا اخافت  
 ان يظهر امرها في التحليل تنسب لبعض من تمنى تنسق به ممن مملوك  
 فيستري بذلك مراهاقا فتزوج به بشاهدتين فيدخل الغلام بها  
 ثم يهب المشتري المملوك من المرأة فيبطل النكاح ثم تبعت المملوك  
 الى بلد اخر فلا يظهر امرها ذكر في العدة لا تحل مطلقة الثلاث  
 لزوجها الاول حتى تزوج بزواج اخر ويدخل بها الثاني سواء  
 كان بالغاً او غير بالغ مجنوناً كان او غير مجنون اذا كان يجامع مثلها  
 وفي فوائد شمس الاميرة سلام انه مقدّر بعشرين سنة **وفي حيلها**  
 ايضا صغيرة لاوطأ حرم بالثلاث فوطئها الزوج الثاني فافضاها  
 فهذا الوطئ لا يحلها وفي فتاوي القاض الامام في الدين رحمه الله  
 الزوج المحلل اذا وطئ المرأة فافضاها لا تحل للزوج الاول وفي  
 الملتقط اذا دخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من اهل الجماع  
 لا يتعلق به التحليل ولا التحريم ذكر في العدة في خلوة الصبي يجب  
 كمال المهر واحاله الى الجامع الصغير وذكر القاض الامام في الدين  
 في فصل الخلوة من نكاح فتاويه ولا يصح خلا خلوة العكلام  
 الذي لا يجامع مثله ولا خلوة الصغيرة التي لا يجامع مثلهما والزوج  
 اذا خلا بامرأته ومعها صبي لا يعقل لا يمنع صحة الخلوة وان  
 كان صبياً يعقل بان امكته ان يعبر عما يكون بينهما لا يصح الخلوة  
 والمجنون كالصبي وذكر في بعض المواضع لو كان معهما مجنون  
 او مغني عليه لا يصح الخلوة من غير فصل قال محمد رحمه الله في الجامع  
 امرأة الصبي اذا وجدت الصبي مجنوناً فالقاضي يفرق بينهما خصوصاً  
 ولا ينظر بلوغ الصبي بخلاف ما اذا وجدت امرأة الصبي عينا لا يصل  
 اليها لا يفرق بينهما في الحال وينظر بلوغ الصبي ومن فرق القاضي  
 بين الصبي وبين امرأته فلهذا فرقة بطلاق او غير طلاق اختلف  
 المتأخر فيه قال بعضهم هي فرقة بغير طلاق بمنزلة الفرقة بطلاق

بمختيار

بمختيار البلوغ وبعضهم قالوا هي فرقة بطلاق لان سبب الفرقة بالطلاق  
 قد تحقق والاحاجة في الايقاع الى عبارة الصبي لان القاضي هو الذي  
 يوقعه وصار هذا الصبي ملكاً قريبه فانه يعتق عليه وان لم يكن  
 الصبي من اهل العتق الا ان القاضي لا يفرق بينهما عالم يكن عنه  
 خصم حاضر فان كان للصغير اب او وصي كان خصماً في جميع ما للصبي  
 وعليه وان لم يكن له اب ولا وصي فالجد او وصيه خصم فيه فان  
 لم يكن له جد ولا وصيه فالقاضي ينصب عنه خصماً فاذا اجاء  
 الخصم بحجة تبطل حق المرأة من بينة يقيمها على رضاها بهذا  
 العيب او علمها بهذا العيب وقت النكاح لم يفرق بينهما وان  
 لم يكن للخصم بينة وطلب يمين المرأة تحلف المرأة فان تكلمت  
 لم يفرق بينهما وان حلفت يفرق بينهما هذه الجملة في الذخيرة  
 وفي فتاوى القاض ظهير الدين رحمه الله قلت ونظر هذا ما ذكر  
 القاضي ابو جعفر الاستروشي رحمه الله في نكاح الجامع غير الاب  
 والجد اذا زوج صبية من صبي فادركت قبل ادراك زوجها  
 فاختارت الفرقة ورفعت امرها الى القاضي لا ينتظر كبر الزوج  
 وكان للقاضي ان يفرق بينهما غير انه ان كان له والد او وصي اخر  
 وامره ان ياتي بالحجة للصغير ان كان له حجة والافرق بينهما بخبرة  
 وليه هذا اذا كان زوجها صبي صبياً فان ادركت الصغيرة  
 وزوجها كبر غايب وقد زوجها غير الاب والجد واختارت  
 نفسها هل يفرق القاضي بينهما حال غيبة الزوج استأخر  
 الجامع الى انه لا يفرق بينهما عالم يكن عنه خصم او وكيل  
 لانه قضى على الغايب بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة زوجها  
 ابوها ووجدت زوجها مجبواً لا يفرق القاضي بينهما  
 مخصوصة الاب حتى تبلغ لاحتمال انها تزوج بعد البلوغ وبمثله  
 لو ورث الصغير عبداً قد اشتراه مورثه واطلع عليه على عيب  
 كان عند البائع كان للمولي ان يخلفه البائع في العيب ولا ينتظر  
 بلوغه وكذلك اذا كان للصغير خصماً فلولي ان يستوفيه



للحال وكذلك اذا كان للصغير شقة فلولي ان ياخذها للحال  
 ولا ينتظر بلوغه وان كان احتمال الرضا بعد البلوغ ثابتا في هذه  
 الفصول والفرق ان الفرق انما استحق لغوات حقها في قصص  
 وطرها وهي في صغرها بمنزلة من قصصا وطرها بخلاف الفصول  
 الاخر لان الحق ثابت في الحال والصغير يتضرر بتأخير الحق الى زمان  
 البلوغ فيقوم الولي مقامه في استيفائه اذ الولاية لا تثبت الا  
 لهذا الغرض **وفي فتاوى القاضى الامام محمد بن**  
 غلام ابن اربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امراته ولم امره لغيره  
 يجامعها او يجامع الجارية كان للمرأة ان تنجسه ويوجب سنة  
**وذكر ايضا** في فصل تكرار المهر رجل يزوج صغيرة وزوجها  
 وليها ودخل بها ثم بلغت فاخترت نفسها ففرق بينهما  
 ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل  
 عند ابى حنيفة وابى يوسف رجمها الله وعليها عدة مستقبله  
 وعلى هذا رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بتطليقة  
 بائنة ثم تزوجها في العدة فبلغت واخترت نفسها وفرق بينهما  
 كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله **وذكر في هذا الفصل**  
 ايضا غلام ابن اربع عشرة سنة جامع امرأة وهي نائمة لا يدري  
 ان كانت نياما عليه حد ولا عقر وان كانت بكر او قنصها  
 عليه مهرها وكذا المجنون **وفي كتاب** اهل الذمة من  
 البسوط الصبية اذا زوجت من صبي من اهل الذمة زوجها  
 وليها يجوز النكاح ويثبت لهما الخيار اذا بلغا اذا كان المزوج  
 غير الاب والجد عند ابى حنيفة ومحمد رجمها الله كما في حق  
 المسلمين **وذكر في هذا الباب ايضا** اذا عقد النكاح على صبي من  
 من اهل الذمة زوجها وليها فاسلم لهما وهو يعقل الاسلام  
 يصح اسلامه عند تخلصه من الشافعي رحمه الله ثم ان كان الاخر  
 يعقل الاسلام يعرض عليه الاسلام فان اسلم بتركه كان على النكاح  
 وان لم يسلم يفرق بينهما **وذكر ابو زيد في الاسرار في مسئلة**

تزوج

تزويج غير الاب والجد ان امرأة المجنون اذا اسلمت وهما كافران  
 يعرض الاسلام على ابى المجنون فان اسلم والا فرق بينهما وامرأة الصبي  
 الذي لا يعقل اذا اسلمت لا يعرض الاسلام على ابى الصبي لان الصبي  
 غاية **وذكر في** الاسلام النكاح في رجم الله في باب النور  
 المعترضة من اصول الفقه ان اسلام المجنون لا يصح واسلام المعتوه  
 العاقل والصبي العاقل يصح ولو اسلمت امرأة المجنون يعرض الاسلام  
 على وليه ويصير مسلما تبعا لابويه وكذا يصير مرتدا تبعا  
 لهما ثم قال رحمه الله والصغير في اول حاله مثل المجنون يعني اذا  
 كان عديم العقل والتمييز فاما اذا عقل فهو والمعتوه سواء غير  
 ان بين المجنون والصغير فرقا وهو ان في المجنون اذا اسلمت امراته  
 يعرض الاسلام على ابيه او امه في الحال ولا يؤخر وفي الصغير يؤخر  
 لانه محجود وفوجب تأخيرها الى غاية العقل والمعتوه كالصبي العا  
**وفي فتاوى القاضى** خايم الدين سلم تزوج صبيته لها  
 ابوان سلمان فاوتدلم تبن الصغيرة من زوجها وان لم يدار  
 الحرب بانت الانقطاع حكم الدار ولو مات احد الابوين في داره  
 مسلما او مرتدا ثم ارتد الاخر وحق بدار الحرب لم تبن من زوجها  
 وكذلك صبيته نصرانية تحت مسلم تجس ابوها ونفقت الام بضر  
 لم تبن من زوجها ولو تجس ابوها بانت ولا مهر لها ولو تزوج  
 مسلم صغيرة مسلمة فبلغت ولم تنفك الاسلام بانت وكذلك  
 ان تزوج نصرانية فبلغت ولم تعرف النصرانية ولا دينها مهر لها  
 وينبغي للرجل اذا زفت اليه امراته ان لا يفتها حتى يسألها  
 عن الاسلام فان وصفت او وصف فلو علمت والابانت والسبيل  
 فيه ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها هل انت على هذا وذكر  
 شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده رحمه الله انها اذا بلغت عاقلة  
 ولم تعرف الاسلام ولم تصفه انها تكون مرتدة وتبن من زوجها  
 ولم يذكر محمد رحمه الله انها اذا بلغت وعرفت الاسلام وعقلت ولم  
 تصف بان قالت انا عقلت الاسلام واقد رجمي الوصف ولا اصفه

قل

نية



انها هل يتبين من زوجها ويجب ان يتبين بلا خلاف بين المتأخر  
لانها تركت ما جعل ركبا في الاسلام من غير عذر وهو الاقرار  
باللسان وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اذ المذهب عنده ان الايمان  
اقرار باللسان وهو قول ابي حنيفة ويصدق بالقلب اما اذا  
قالت انا اعقل الاسلام ولكن لا اقر على الوصف هل يتبين من  
زوجها وقال بعضهم لا يتبين من زوجها لانا اجعنا على ان  
السكران اذا جرى كلمة التكفر على لسانه فانه لا يحكم برودة  
استحسانا واعتبر السكر عذرا ان كان معصية هكذا العذر  
عن الوصف **وذكر** السيد الامام ابو شجاع رحمه الله في اصول  
الفقه الاسلامي نوعان ظاهر وهو بالميلاد من المسلمين  
والشروط بينهم على طريقتهم شهادة وعبادة وباطن لا يوقف  
عليه الا باسبغ الماء الصانع جلد ذكره فاذا وصفه بجميع  
صفات التي لا بد من وجودها للالوهية عن علم كان مسلما  
على الحقيقة واذا لم يعلم شيئا منها فهو كافر قال محمد  
ابن الحسن رحمه الله في المرأة اذا بلغت فاستوصفت فلم تصف  
انها يتبين من زوجها وان كان كفا حكمة يصح نكاحها  
بناء على ظاهر الاسلام وكذلك من امن برسالة محمد عليه السلام  
ثم لم يعرفه ولم يدري محمد هو فانه لا يكون مومنا ذكر الحنف  
في باب حمل الجنين من الجامع الصغير في اثناء المسئلة  
من قال لا اله الا الله ولا يعلم صفة الاسلام لا يكون مسلما  
حتى يصف الاسلام وكيفيته صفة الاسلام كيننا في اخر  
سير هذا الكتاب اذ ابلغ الصبي عاقل اولم يصف الاسلام  
يكون مرتدا ولا يقتل كالمكره على الاسلام اذ السلام ارتد  
تصح رده ولا يقتل في طلاق فتاوي قاض خان في فصل  
الزوجة بين الزوجين يملك احدهما حليمه وبالكفر  
وفي فتاوي القاض الامام مخار الدين حنفية وصغيرة بينهما  
شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا الاباس بالنكاح بينهما

هذا

هذا اذ لم يخبر بذلك انسان فان اخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله  
ولا يجوز النكاح وان كان الخبر بعد النكاح وهما جبران قالوا  
ان يفارقها روي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
امر بالمغارقة **صبية** ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقليم  
او اكثرهم ولا يدري من ارضعها اراد واحد من تلك القرية ان  
يتزوجها قال ابو القاسم الصفار اذ لم يظهر لها علامة ولا  
يشهد له بذلك احد كان في سعة من نكاحها **رجل**  
زني بامراة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز  
لهذا الزاني ولا لاحد من ابيه واولاده نكاح هذه الصبية  
ولو وحي امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فارضعتها  
ام الموطوءة بان الصبية لانها صارت تحت الموطوءة والمو  
في عدة فيبطل نكاح الصبية ومن زني بامراة حرمت عليه  
امها من الرضاعة وابنتها من الرضاعة في العجوبة الفتاوى  
وفي فتاوى طهري الدين الرضائية **وفي شرح الطهري** وجعلته  
ابن حرام سواء كان الابن من جهة النسب او من جهة الرضاع  
وجعلت منكوحته وموطوءة حراما كان او حلالا وفي فتاوى  
قاض خان الرضاع الطاري على النكاح بمنزلة السابق بيانه  
اذا تزوج رضيعته وطلقها ثم تزوج صبية لها ابن فارضعت  
تلك الصغيرة حرمت الكبيرة على زوجها لانها صارت من  
امهات نسائه وهكذا اقراة المسئلة في باب نكاح اهل الحر  
من سير الكبير **وفي الذخيرة** اذا كان لرجل امرأتان  
وحملت منه فارضعت كل واحدة منهما صغيرا فقد صار  
اخوين لاب فان كانت احديهما انثى لا يحل النكاح بينهما وان  
كانا ابنتين لا يحل الجمع بينهما **امراة** ولدت من زوج وارضعت  
ولدها ثم يبيس ثم ورثها ابن بعد ذلك فارضعت صبيا ان  
لهذا الصبي ان يتزوج بابنة هذا الرجل من غير هذه المرأة

حوط

طوءة



وليس هذا اللبن الفحل وكذلك اذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط لم  
 نزل لها اللبن فان هذا اللبن من هذه المرأة دون زوجها حتى  
 لو ارضعت صبية لا تحرم على ولد هذا الزوج من غير هذا المرأة  
 هذه الجملة من الذخيرة ما دون شهر براد ربي رأيت ان يدخلوا سن  
 وان كان لا يجوز ان يتزوج الرجل ام اخيه من النسب لان ستم  
 انما لا يجوز لمعنى هو معدوم هنا لانها ان كانت ام اخيه لا يسه  
 وامه فهي امه وان كانت ام اخيه لا يسه فهي موطوءة ابيه وان  
 كانت ام اخيه لا يسه امه اما هنا هذه اجنبية فيجوز نكاحها  
 كما ذكره في الاسلام في شرح الاصل وفيه ايضا خوله غير  
 خير نسبي راد وابود خواستن لان هذه اخت ابنته من  
 الرضاغة وخواهر شبر وخر نسبي راد وابود خواستن  
 اذ لم تكن بنتا له فمنها او في فان الجارية اذا كانت بين اثنين  
 جات بولد فادعياه ولاحد المولين بنت فتن زوجها المولي  
 الاخر فان النكاح جائز وبنت ذلك المولي تكون اختا  
 من النسب لا بنته من النسب **وذكر الملا حسين** في واقعة  
 ولا يباس بان يتزوج الرجل المرأة التي ارضعت ابنته لانه  
 لا يباس بذلك من النسب وكذلك لا يباس بان يتزوج ابنتها  
 المرضعة وفي النسب انما لا يجوز هذا وهو ان يتزوج اخت  
 ابنته لا لاجل النسب بل لانها ربيبة وقد وحى امها وذلك  
 معدوم هنا وفيها ايضا ولو ان امرأتين لاحد من بنات  
 وللأخري بنات فارضعت ام البنات ابنا من الأخرى فانهما  
 محرم بناتهما على الابن الذي ارضعته بعينه دون اخوته  
 لان اخوته مع بناتهما لم يجتمعوا على ثدي واحد فلم تثبت الغوة  
 بينهم وبين بناتهما ولو ارضعت ام البنات واحدة من بنات  
 الأخرى حرمت تلك الابنة على بنى المرضعة لانها اختهم وغيرهما  
 من بناتهما **وفي فتاوى قاضي خان** اذا اعطى الصبي

في الحولين وتعود الصبي واكتفى بالطعام فارضعت لا يثبت حرمة  
 الرضاع وفي ظاهر الرواية اذا ارضع في مدة الرضاع يثبت به الحرمة  
 وكما يحصل الرضاع بالمص من الثدي يحصل بالصبي والسعوط  
 والوجود ولا يحصل بالاقطار في الأذن والاحليل والجائفة والراه  
 ولا بالحقنة في ظاهر الرواية وروي عن محمد رحمه الله انه يحصل  
 بالاعتقان وقد ارضع الرضاع عند أبي حنيفة رحمه الله معدرين للثانين  
 شهر اذا ارضع في هذه المدة يثبت الحرمة فطعم على راس الحول  
 اولم يقطع ولو ارضع بعد حولين ونصف لا يثبت الحرمة  
 فطعم اولم يقطع وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله وقنه  
 بعد حولين ان ارضع في الحولين يثبت الحرمة فطعم اولم يقطع  
 وبعد حولين لا يثبت فطعم اولم يقطع وقال زفر رحمه الله وفيه  
 ثلاث سنين واجمعوا على ان مدة الرضاع في انعقاد اجرة  
 الرضاع على الاب مقدرة بحولين حتى ان المطلقة اذا اطالته  
 بعد الحولين باجرة الرضاع فابى الاب ان يعطى لا يجبر ويجبر  
 في الحولين هذه الجملة في فتاوى القاضى الامام ظهير الدين  
**المرأة** اذا كانت صغيرة فان كانت مثلها نوطا وتصلح  
 للجماع فلها النفقة وان كانت مثلها لا نوطا ولا تصلح للجماع  
 فلا نفقة لها عندنا حتى يصير الى الحالة التي تطبق الجماع سواء  
 كانت في بيت الزوج او في بيت الاب فرق بين نفقة الزوجة  
 وبين نفقة المملوك والفرق يعرف في الذخيرة وان كانت  
 المرأة تصلح للجماع والزوج لا يطبق فلها النفقة اذ لم تكن  
 مانعة نفسها لان منفعة الاحتباس ها هنا انما قامت  
 لمعنى من جهة الزوج فلا يسقط احتباسها في النفقة كما لو حبست  
 نفسها من المهر ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع لان نفقة  
 لها حتى يصير المرأة الى الحالة التي تطبق الجماع لان المنع جاء بمعنى

لين  
 اولم



من جهتها والحاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر الى المرأة ان  
كانت لا تصلح للجماع لانفقة لها سواء كان الزوج يطبق للجماع  
اولا يطبق وان كانت تصلح للجماع تستحق النفقة سواء كانت  
الزوج يطبق للجماع او لا يطبق وعن هذا قلنا ان المجبور اذا  
تزوج امرأة صغيرة لا تصلح للجماع لا يفرض لها النفقة ولو  
تزوج امرأة تصلح للجماع يفرض لها النفقة ولو زوج رجل  
ابنه وهو صغير لا يجامع مثله ولا تحبل امرأة كبيرة فجاوت  
بولد لم يلزمه الولد لاستحالة الاحبال من الطفل **قال** ولا  
ترد المرأة النفقة التي كان ابو الزوج ينفق عليها عن ابنه  
لان الحبل لا يمنع وجوب النفقة حتى لو اقرت انها زنت فحبلت  
يكون عليه النفقة ايضا لان الحبل من الزنا ان كان يمنع من  
الوطئ لا يمنع من دواعي الوطئ وكذلك من الوطئ فيما دون  
الفرج وهذا اكد لو جوب النفقة **قال** ولو اقرت انها حين  
تزوجت كانت حبلية ردت نفقة ستة اشهر لانها اقرت بشيئين  
بفساد النكاح وانه اقرار على الزوج واقرت انه لا نفقة لها فبده  
الحبل وانه اقرار على نفسها فتصدق في حق نفسها ولا تصدق  
في حق الزوج وقد اخذت نفقة ستة اشهر فيرد ذلك في الذخيرة  
واذا اطلق امراته وهي صغيرة لم تحصي بعد وقد دخل بها  
ومثلها يجامع فعدتها ثلاثة اشهر على ما عرفت في كتاب الطلاق  
وينفق عليها ما اقامت في العدة وهذا اذا لم تكن المرأة مراهقة  
فاما اذا كانت مراهقة فعدتها لا تنقص بثلاثة اشهر بل  
توقف في حالها الى ان يظهر انها اهل حبلت بذلك الوطئ ام لا  
فيلبغ في ان قدر عليها النفقة ما لم يظهر فراغ رحمها فلو انها حاضت  
في هذه الاشهر الثلاثة تستأنف العدة بالحضن ويكون لها  
النفقة حتى تنقضي عدتها لما ذكرنا والصغيرة اذا ادركت  
فاختارت نفسها فلمها النفقة والسكنى وكذلك الفرقه بسبب العنة  
وبسبب عدم الكفاءة هذه الجملة في نفقات الذخيرة **الاص**

في ارضاع الولد الصغير قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن  
حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة **اختلف** اهل العلم  
في هذه الآية قال بعضهم هذا مجرد خيرات الوالدات كذا يفعلن  
وليس فيه ايجاب الارضاع على الامهات وقال بعضهم فيه ايجاب  
الارضاع على الامهات وان كان بصيغة الخبر كقوله تعالى والمطلقات  
يتربعن بانفسهن ثلاثة قروء وعن هذا قلنا ان حال قيام  
النكاح لا يجوز اما ان تاخذ الاجر بالارضاع لانه يجب عليها الارضاع  
وبما وان كانت لا تجبر على ذلك في الحكم واخذ الاجرة بازا ما يجب  
عليه من الدين لا يجوز الا ترى انه لا يجوز لها اخذ الاجر من الزوج  
بسبب اعمال داخل البيت لما ان اعمال داخل البيت واجبة عليها وبما  
**واما الكلام** في ثبوت الحرمة واستحقاق الاجر فعند ابي  
حنيفة رحمه الله يثبت حرمة الرضاع الى ثلاثين شهرا وعندهما  
الى حولين وقد ذكرنا في مسائل الرضاع **واما الكلام**  
في استحقاق الاجر قال ستمس الائمة الحلواني رحمه الله يستحق الاجر  
الى تمام ثلاثين شهرا وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما لا يستحق الاجر  
فيما وراء الحولين **وذكر** المشايخ على ان مدة الرضاع في حق  
استحقاق الاجرة على الاب مقدرة بحولين عند الكل حتى لا يستحق  
المطلقة اجرة الرضاع بعد الحولين بالاجماع وتستحق في الحولين  
بالاجماع قال اصحابنا رحمهم الله لا تجبر الام على ارضاع ولدها  
لان الارضاع بمنزلة النفقة ونفقة الاولاد يجب على الابا لا على  
الامهات فكذا الارضاع فان كان الصبي لا ياخذ لبن غيرها ولا يؤخذ  
من يرضعه هل تجبر الام على الارضاع وظاهر الرواية عن اصحابنا  
رحمهم الله لا تجبر وروي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله  
في النواذر انها تجبر **وذكر** ستمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرحه  
القاضي للمصنف انهما من غير ذكر خلافا وهكذا ذكر في شرح  
العدو و هذا لانها لو لم تجبر والولد لا ياخذ لبن غيرها ادي



الى تلف الولد وهي ممنوعة عن الاتفاق وقال الضحاك ولو لم يكن  
 للصبي اولاد مال اجبرت الام على الارضاع وهو الصحيح انتهى اذ ان  
 يسار في الدين قياس هذا ما قال اصحابنا فيمن غاب وليس له مال  
 وترك امرأة وصغيرا للمرأة مال فالمرأة تجبر على الاتفاق على الصبي  
 ثم هي ترجع عليه ثم ارضاع الصغير اذا كان يوجد من يرضعه انما يجب  
 على الاب اذا لم يكن للصغير مال اما اذا كان له مال يكون مؤنة الارضاع  
 على مال الصغير وكذلك نفقة الصبي بعد الاطعام اذا كان له مال  
 يكون في ماله ولا يجب على الاب فرق بين نفقة الولد ونفقة الزوجا  
 فان المرأة اذا كانت موسرة يكون نفقتها على الزوج والفرق يعرف في  
 الذخيرة **فان كان** للصغير عقار او ارض او ثياب واحتيج  
 الى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لان غنى  
 هذه الاشياء ونفقة الصبي تكون في ماله اذا كان غنيا فان كانت  
 مال الصغير غائبا يوم الاب ان ينفق من ماله على ان يرجع في مال  
 الولد اذا حضر ماله ولكن ان استبد على ذلك فله ان يرجع في الحكم  
 وان انفق بغير اثم هاد لكن على منية الرجوع ليس له ان يرجع في الحكم  
 لان الظاهر ان الانسان يقصد فيما ينفق على ولده التبرع والقاضي  
 لا يطلع الا على الظاهر اما الله تعالى فمطلع على الصماير والاطواهد  
 وكان له ان يرجع ان كان قصده على الاتفاق الرجوع فاما اذا لم  
 يكن للصبي مال فالنفقة على والده لا يشاركه احد في ذلك وروي  
 عن ابى حنيفة رحمه الله ان النفقة على الاب والام اثلاثا الا ان في  
 ظاهر الرواية جعل الكل على الاب لان النفقة نظير الارضاع فحقا  
 لا يشارك الاب في مؤنة الارضاع احد فكذا في النفقة **فان كان**  
 الاب معسرا والام موسرة امرت ان ينفق من مالها على الولد وتكون  
 دينيا على الاب اذا ايسر ترجع عليه لان نفقة الولد الصغير على الاب  
 اذا ايسر ترجع عليه وان كان معسرا نفقة نفسه فكانت ارام قاضية  
 حقا واجبا عليه بامر القاضي فترجع عليه اذا ايسر كما اذا ادت بامر  
 ولو كانت الام موسرة وللصغير جدموسر يوم الام بالاتفاق من مال

نفقها

بنفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجدة بذلك لانه وقعت الحاجة  
 الى الاستدانة فكانت الاستدانة من مالها وهي اقرب ان الصغير  
 اولى **وحاله** صغيرا وامه في نكاحه وطلبت من زوجها اجرة  
 الارضاع لا تستحق وان استأجرها الزوج على ذلك لان نفقة النكاح  
 واجبة على الزوج فلوا وجبنا عليه اجرة الارضاع يجتمع اجرة الارضا  
 مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا لا يجوز هذا اذا لم يكن للصغير  
 مال فان كان له مال تفرضا اجرة الارضاع في ماله لا تنفقا ما ذكرنا من  
 المعنى وهو اجتماع اجرة الارضاع ونفقة النكاح في مال واحد وان  
 كانت الام معتدة عن طلاق رجعي لا تستحق اجرا الارضاع ايضا لان  
 النكاح لم يزل **وان كانت** معتدة عن طلاق بائن او عن  
 ثلاث هل سحق الاجرة على الارضاع فيه روايتان فلو صلحت المرأة  
 زوجها عن اجرة الارضاع على ان كان الصلح حال قيام النكاح  
 او في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وان كان الصلح في العدة  
 عن طلاق بائن او ثلاث جاز على احدي الروايتين **ثم اذا لم يجب**  
 اجرة الارضاع حال قيام النكاح وفي العدة عن طلاق رجعي في  
 العدة عن طلاق بائن او ثلاث على احدي الروايتين كان لها ان  
 تمنع من الارضاع ولا تجبر على ذلك ولكن بالشرائط التي ذكرنا قبل هذا  
 واذا لم يجبر ولم يكن للصبي مال كان للاب ان يكثر في نظير ارضه  
 عند الام ولا ينزع عن الام لان الام اجعت على ان يحضر لها اللبن لا يجب  
 على الظئر ان تملك في بيت الام اذا لم يشترط ذلك عليها عند العقد  
 وكان الولد يستغنى عن الظئر في تلك الحالة بل لها ان ترضع وتعود  
 الى منزلها وان لم يشترط عند العقد ان ترضع عند الام كان لها ان  
 تحمل الصبي الى منزلها او يقول اخرجه وترضعه عند فناء الدار  
 فلو شرط عند العقد ان يكون الظئر عند الام فحينئذ يلزمها الوفا  
 بذلك الشرط **فان قالت ام** انا ارضع الولد بمثل ذلك الاجرة ففي  
 كل موضع تستحق هي اجرة الارضاع كما في العدة عن طلاق بائن  
 او ثلاث على احدي الروايتين او بعد انقضاء العدة على الروايات





كلها كانت هي اولى بخلاف ما اذا كانت تطلب زيادة ما يرزعه غيرها  
حيث لا يكون هي اولى والفرق في الذخيرة **قال** ولو ان رجلا له  
اولاد صغار بعضهم رضيع وبعضهم فطيم وامهم زوجته وليس  
للاولاد حال تخصمت امهم في نفقتهم فالقاضي يفرض من نفقة  
الاب ماداموا صغارا **فان** **تكررت** الام تضييقه وتقتيره  
في النفقة عليهم ينبغي للقاضي ان يسمح شكائهم ويدفع بعض نفقة  
الاولاد ولا ينفق ذلك عليهم وقنهم لا يقبل قوله عليها لانها امينة  
ودعوى الحيانة على الامين لا يسع من غير حجة **فان** **سال** عن القاضي  
ان يسأل جبر انهما سالا عنهما احتياطا وانما يسأل من يدخلها لانه  
اعرف بحالها فان كان كما قال الزوج زجرها القاضي ومنعها عن  
ذلك وقال بعض المشايخ اذا وقعت المنازعة في هذا الباب ان  
شاء القاضي دفع النفقة الى شقة يدفعها اليها صبا حوا ومساء  
ولا يدفع اليها جملة وان شاء امر غيرها ان ينفق على الاولاد **فان**  
**سألت** المرأة زوجها عن نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان  
الاب معسرا او موسرا وطريق جواز هذا الصلح ينظر في كتاب  
النفقات من الذخيرة فبعد هذا ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح  
اكثر من نفقتهم بزيادة يتغابن الناس فيه بان كانت تدخل  
تحت تقدير المقدارين في مقدار كفايتهم فانه يكون عفو الالة  
لا يمكن الترخيصة وان كانت الزيادة بحيث لا يدخل تحت تقدير  
المقدرين فانه يطرح عنه لان الواجب على الاب قدر ما يكفيهم  
فرق بين نفقة الاولاد ونفقة الاقارب لا تجب الا على الموسر  
فهذا الصلح انما وقع عماليس بحق للقرين فلا يصح اما نفقة الاولاد  
واجبة على الاب وان كان معسرا فالصلح انما وقع عما هو حق  
الاولاد **فصح** **رجل** له اولاد صغار لا مال له ولا مال للصغار  
ايضا هل يفرض النفقة على الاب فان كان الاب قادرا على الكسب  
يفرض عليه فيكتب وينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط  
بالعسرة فان ابي ان يكتب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويجب

بخلاف سائر الديون فان الوالدين وان علوا لا يجبس بديون الاولاد  
**والرق** في الذخيرة وان كان الاب عاجزا عن الكسب لما به من الزحاة  
او كان مقعدا يكفف الناس وينفق عليهم هكذا ذكر في نفقات  
المختصاف **ومن المتأخرين** من قال يكون نفقة الاولاد في هذه  
الصور في بيت المال لانه اذا كان بهذه الحالة تكون نفقته في بيت  
المال فكذا نفقة الاولاد الصغار **وذكر** المختصاف رحمه الله في ادب  
القاضي في هذه الصور ان القاضي يفرض النفقة على الاب وبامر  
المرأة بالاستدانة على الزوج سواء التمس المرأة ذلك من القاضي  
او لم تلتس فاذا اليسر وقد ر عليه طالبة المرأة بالاستدانة وكذلك  
لو كان الاب واجد النفقة لكنه امتنع عن النفقة على الصغير يفرض  
القاضي على الاب نفقة الاولاد وبامرهما ان تستدين عليه وتنفق  
على الصغير لترجع بذلك على الاب **وكذلك** ان فرض القاضي النفقة  
على الاب فغاب الاب وتركهم بلا نفقة فاستدانت بامر القاضي  
والنفقت عليهم فانها ترجع على الاب لذلك لان الاتفاق  
على الصغير بامر القاضي كالاتفاق عليه بامر الاب وكذلك  
هذا الحكم في مونة الرضاع اذا كان الاب معسرا فالقاضي  
بامر المرأة بالاستدانة فاذا اليسر رجعت عليه بالمقدار  
الذي امرها القاضي بالاستدانة لما قلنا **فأعلم** **تلك**  
المرأة استدانت بعد الفرض لكنهم كانوا ياكلون من مسيلة  
الناس لم يرجع على الاب بشي لانهم اذا سألوا واعطوا  
صار ذلك ملكا لهم فوقع الاستدانة فان نفقت الحاجة  
فقطت النفقة عن الاب فان كانوا اعطوا نصف الكفاية  
سقط نصف النفقة عن الاب ونعم الاستدانة في النصف  
بعد ذلك وعلى هذا القياس فانهم وليس هذا في نفقة  
الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم اذا اكلوا من مسيلة  
الناس لا يكون لهم حق الرجوع على الذي فرضت نفقتهم  
عليه **ولم** المسئلة ان نفقة الاقارب لا تقصر وين



بقضاء القاضى باللفظ بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجات  
وتمام هذا يتطرق في نفقات الذخيرة قال **وذكر في**  
الحاوي في الفتاوى هذه المسئلة وقرى بي نفقة الصغير  
وبني سائر الجوارم فقال نفقة الصغير تصير ديناً على  
الأب بقضاء القاضى ونفقة سائر الأقارب لا تصير ديناً  
بقضاء القاضى قال فإن كان القاضى بعد ما فرض نفقة  
الأولاد امرها بالاستدانة فاستدانت حتى شئت  
لها حق الرجوع على الأب فمات الأب قبل أن يودي إليها  
هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله أن ترك ما لا  
ذكر في الأصل أن لها ذلك وذكر الخصاف في نفقاته  
أنه ليس لها ذلك والصحيح ما ذكر في الأصل لأن استدانة  
المرأة بأذن القاضى وللقاضى ولاية كاملة عنزلة  
استدانة الزوج بنفسه **هذا استدانت** بأمر  
القاضى فاما إذا فرض القاضى نفقة الأولاد ولم يأمرها  
بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يودي  
ذلك ليس لها أن تأخذ من ماله أن ترك ما لا بالاتفاق  
**ثم قدر محمد** رحمه الله نفقة الصغير ولسوته على المهر  
بالدوم وهذا ليس بتقدير لازم إنما المعتبر ما يحصل به  
الكفاية كذا إذا كان موسراً يومر بأن يوسع على  
الأولاد في النفقة والكسوة على حسب ما تربي الحاكم كما  
في نفقة الزوجات **واما الذكور** من الأولاد إذا بلغوا  
حد الكسب ولم يلقوا في أنفسهم فأداه الأب أن يسلمهم  
في عمل ليكسبوا ونفقة عليهم من ذلك فله ذلك وكذلك  
لو أراد الأب أن يواجره في عمل أو خدمته فذلك له واما  
إذا كان الولد من الأنثى فليس للأب أن يواجرها في عمل  
أو خدمته لأن المستاجر يخلعها وذلك مهي في الشرع  
ثم في الذكور إذا سلمهم في عمل واكتسبوا أموالاً يأخذ الأب

كسبهم

كسبهم ونفقة عليهم وما فضل يحفظ ذلك عليهم إلى وقت  
ملوغهم كسبهم كسبهم فإن كان الأب مبدئاً لا يؤمن على  
ذلك قال القاضى يخرج من يده ويجعله في يد أمي وهذا  
لا يختص بهذه المال بل هذا هو الحكم في جميع أموال المسان  
**واذا جات** الامة المشتركة بولد فأدعاه الموليات  
فنفقة الولد عليها وعلى الولد إذا كبر نفقة كل واحد  
منها والله اعلم هذه الجملة في نفقات الذخيرة في النوع  
الأول من فضل نفقات ذوي الأرحام **وفي فتاوى قاضي**  
**حاجان القاضى الامام** فخر الدين امرأة طلقها زوجها ولها  
اولاد صغار فأقرت أنها قبضت خمسة أشهر نفقة ثم  
جالت بعد ذلك كبت قبضت عشرين درهماً ونفقة مثله  
في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في المتن أن هذا على  
نفقة مثله ولا يصدق أنها قبضت عشرين **وان قالت**  
بعد إقرارها ببعض النفقة ضاعت النفقة فإنها ترجع  
على إيهام بنفقة مثله **امرأة** اختلفت من زوجها  
على أن أبرائه من نفقتها ونفقة ولدها رضيها كان أم لا  
وعلى ما في بطنها من الولد قال عليها أن تزد المهر الذي أخذت  
ولا نفقة على الولد فليست لها نفقة مادامت في العدة  
**امرأة** ادعت على زوجها أنه لم ينفق على ولدها الصغير  
قالوا إن كان القاضى فرض عليه نفقة الولد أو فرض  
الزوج على نفسه فأدعت المرأة ذلك بعد مضي مدة  
وانكسر الزوج حلف والا فلا **صغير** له أب مبر ومخدا أب  
الأب موسر وللصغير مال غائب يوم الرجوع بالاتفاق عليه  
ويكون ذلك ديناً له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال  
الصغير وإن لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على الأب  
وان كان الأب ذمياً وليس للصغير مال ينفق به بالنفقة



علي الجدة ولا يرجع الجدة بذلك علي أحد وكذا لو كان للصغير امر  
 موصرة او موصرة واب موصرة وان نفقت علي  
 الصغير وتكون ذلك دينا علي الاب ان لم يكن الاب في منا  
 فان كان زمانا شي عليه هذه الكلمة في فتاوى الامام  
 محمدا بن ربه الله **وفي التدوير** ونفقة الصغير واجبة  
 علي ابيه وان خالفه في دينه كما يجب نفقة الزوجة  
 علي الزوج وان خالفته في دينه **وفي فتاوى** قاضي خان  
 النفقة لا يجبر علي نفقة أحد الا اربعة الولد الصغير  
 والبنات البالغات ابكارا كن او ثيبا والزوجة والمملوك  
**وفي الذخيرة** واذا كان للفقير اولاد صغار وجد موصر  
 لم يقضى النفقة علي الجدة لان النفقة لا تجب علي الجدة حال  
 قيام الاب ولكن يومر الجدة بالاتفاق ميانة لولد الولد  
 وتكون ذلك دينا علي والد الصغار كان والد الصغار امره  
 بذلك هكذا ذكر في التدوير فلم يجعل النفقة علي الجدة  
 حال عيرة الاب والصحيح من المذهب ان الاب الصغير  
 يلحق بالمتيم فيحق استحقاق النفقة علي الجدة وما ذكر  
 في التدوير قول الحسن بن الصالح هكذا ذكر في شرح  
 ادب القاضي للخصاف كمال وان كان الاب زمانا قضي  
 نفقة الصغار علي الجدة ولا يرجع علي أحد بالاتفاق لان  
 نفقة الاب في هذه الحالة علي الجدة فكذلك نفقة الصغار  
 وروي عن ابي يوسف رحمه الله في صغير له والد محتاج  
 وهو من فرصت نفقته علي قرابته من قبل ابيه دون  
 امه فكل من يجبر علي نفقة الاب يجبر علي نفقة القلام  
**فان لم يكن له** قرابة من قبل ابيه قضت بالنفقة  
 علي ابيه وامرت قرابة الام بالاتفاق فيكون ذلك  
 دينا علي الاب وهذا لان قرابة الام لا يجوز ان يجب

عليهم نفقة الولد لما عرف ان الاب لا يتركه غيره في نفقة  
 الصغير كما ان المالك للاب قرابة لم يبقها هنا وجه سوى ان  
 يقضي بالنفقة علي قرابة الام وتكون ذلك دينا علي الاب  
 كسائر اركان الاب غيره في نفقة الولد فاما قرابة الاب  
 فيما يلزمهم نفقة الاب فان يلزمهم نفقة القلام فكيف  
 نفقة ولده جارية مجري نفقته وهذا الجواب انما يستقيم  
 اذا لم يكن في قرابة الام من يكون محرما للصغير ولا يكون  
 اهلا للارث لان شرط وجوب النفقة في غير قرابة  
 الولد المحرمية واهلية الارث فاما اذا كان في قرابة  
 الام من كان محرما للصغير وهو اهل للارث يجب عليه  
 النفقة ويلحق الاب الصغير بالمتيم **والامس** في نفقة  
 ذوي الارحام قوله تعالى وعلي الوارث مثل ذلك  
 والمراد هو الوارث الذي يكون ذارحم محرم وهو قول  
 عبد الله بن محمود رضي الله عنه وهكذا كان يقرأ  
 وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله حتي لا يجب النفقة علي ابن  
 العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم للصغير والمراد من  
 الوارث المذكور في هذه الآية كونه اهلا للارث لا كونه  
 وارثا حقيقة وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله حتي اذا اجتمع  
 الخال وابن العم وان كان وارثا ليس بمحرم للصغير **والخامس**  
 ان هذه النفقة لا تجب الا علي ذي رحم محرم وهو اهل  
 الارث سواء كان وارثا في هذه الحالة او لم يكن وعند  
 الاستواء في المحرمية واهلية الارث ترجح من كان وارثا  
 حقيقة في هذه الحالة حتي انه اذا كان له عم وخال  
 فالنفقة علي العم وكذلك اذا كان له عم وعممة وخالة  
 فالنفقة علي العم كالموسر لا غير لانه ساواهما في المحرمية  
 والعم هو الوارث فتكون النفقة عليه ولو كان العم موسرا  
 فالنفقة علي العمة والخالة الا ان علي قدر ميراثهما



ويجعل الم كالميت ثم الاصل في نفقة من سوي الوالدين  
 والولود من ذوي الرحم المحرم انهم ينقسم على قدر  
 الميراث لان الله تعالى اوجب النفقة باسم الوارث  
**نقال** وعلى الوارث مثله ذلك فاذا اوجب باسم الوارث  
 فوجب التقدير به وهكذا قلنا ان الوصي لورثة ولان  
 وله ثمن وبنات كانت الوصية لهم على قدر الميراث  
**ولو اوصي** لولد قلنا ان كان الذكر والانثى منه على  
 السوا فلي هذا يخرج من هذه المايل وان كان  
 للصغير ام وعم او ام واخ لاب او ام واخ لاب وام كل واحد  
 منها مؤسر فالنفقة عليها على قدر الميراث وكذلك  
 الرضاع عليها ثلاثا وان كان الم فقيرا والام مؤسرة  
 فالرضاع والنفقة على الام لما ذكرناه فان لم يكن له  
 في حق ايجاب النفقة على المؤسر واذا كان له ام واخ  
 لاب وام او اخ لاب وعم اغنيا فالنفقة على الاخ والام  
 اثلاثا بحسب الميراث لان العلم ليس يورث في هذه الحالة  
 فتخرج الاخ على الم لكونه وارثا حقيقيا واذا كان للمفقر  
 من اب صغير او كبير ومن ولده الميراث لانه  
 اخوة متفرقون اهل سائر نفقة الرجل على الاخ  
 من الاب والام والاخ من الام اسداسا لان الاب الصغير  
 يجعل كالمعدوم وما لم يجعل كالمعدوم لا يصير الاخوة ورثة  
 فيقدر الايجاب عليهم حال قيام الاب فيجعل كالمعدوم  
 وبعد الميراث بين الاخ لاب وام وبين الاخ اسداسا  
 فكذا النفقة ولو كان مكان الاب بنت نفقة الاب  
 على الاخ لاب وام خاصة وما نفقة الصغير على الوارث  
 وام خاصة لان الاب الميراث في حق النفقة جعل كالمعدوم  
 وبعد الاب ميراث الولد للم لا لاب وام خاصة فكذا نفقة  
 الولد يجب على الم لا لاب وام ولو كان مكان الاخوة

اموات

اخوات متفرقات فان كان الولد ذكر فنفقة الاب على  
 الاخوات اثمانا لان احد امنا الاخوات لا يرث مع الاب  
 فلا بد وان يجعل الاب كالمعدوم لمكان ايجاب النفقة على  
 الاخوات وبعد الاب ميراث الاب بين الاخوات اثمانا  
 ثلاثا اثمانا للاخت لاب وام وخمسة للاخت لاب وخمسة  
 للاخت لام فرضا وردا فالنفقة عليهم بحسب ذلك **ونفقة**  
**الولد** على الاخت لاب وام خاصة لان الوالد الميراث  
 كالمعدوم وعند عدم الوالد ميراث الولد للعمة لاب وام  
 خاصة عند فاقا النفقة تكون عليها ايضا والاصل في ايجاب  
 نفقة من سوي الوالدين والولود بنات ذوي الارحام  
 انه اذا اجتمع المؤسرون والميسرون من قرابته ينظر الى  
 الميسر فان كان الميسر يحال بحري كل الميراث ولا يرث  
 معه اخذ من المؤسرين كالاخوة والاخوات مع الابن  
 يجعل هذا الميسر كالميت ثم ينظر الى المؤسرين فتجب  
 النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان هذا الميسر لا يحز  
 كل الميراث كالاينة مع الاخوة والاخوات لا يلحق به  
 بالميت بل يعتبر هو حيا وينقسم الميراث بينهم على سهام  
 ثم تجب كل النفقة على المؤسرين ولكن على السهام التي  
 كانت تصيبهم من الميراث بيان هذا الاصل ينظر  
 في اخر الفصل الثالث من نفقات الذخيرة **وفي كتابه**  
 القاضي الامام فخر الدين صغير له ام مؤسرة وله  
 اخوان مؤسرون اخ لاب وام واخ لاب كانت نفقته  
 على الام والاخ لاب وام اسداسا السهم على الام وخمسة  
 الاسداس على الاخ لام وام اعتبارا بالميراث صغير  
 له ام مؤسرة واخ مؤسر لاب وام وجد مؤسر اب الاب  
 كالابو حنفية رحمه الله وهو قول ابى بكر الصديق  
 رضي الله عنه كانت نفقة الصغير على الجد **صغيريات**



ابوه وله ام وجد ابوالاب كانت نفقته عليها اثلاث  
 الثلث على الام والثلثان على الجدة وهي من المسائل  
 التي ليس الجدة فيها كالاب فانه لو كان الاب حيا لكون كل  
 النفقة عليه والمسائل التي ليس الجدة فيها كالاب ليست  
 في المتفرجات **سفر** له حال موسى واب عم موسى كانت  
 نفقته على الحال لانه محرم ونفقة له لمحارم يجب على  
 ذي الرحم المحرم لا على كل من يرب **وراء** في شرح  
 نفقات الخصاف اذا كان للمهرات وبنت والنفقة  
 عليها نصفان لان في نفقة الاب والاولاد يعتبر اصل  
 القرابة ولا يعتبر الارث وهما استويا في اصل القرابة  
**نفقة السفر** يجب على الجدة ولا يجب نفقة امه على الجدة  
 لانه اذا وجبت نفقة ذي رحم محرم لا يجبر المنفق على  
 نفقة من عده الا الوالد فان الولد يجبر على نفقة  
 من يحرم الوالد **الاب** اذا كان معسرا وله اولاد مفار  
 يحاوئهم وكن كبير موسى يجبر لابن الكبير على نفقة  
 والده واولاده الصغار ولا يجبر على نفقة زوجته  
 الاب ومالا على ام ولده الا ان يكون بالاب علة يحتاج  
 الى من عده وتكون نفقة المتأخر على الاب سري  
 هنا حاجة الاب بالخدمة لنفقة خادمه ولم يشرط  
 في بعض المواضع **اذا كان** لرجل اثنان احدهما موسر  
 اكثر والاخر متوسط الحال فما لنفقة عليها على اكثر  
 اكثر وعلى المتوسط اقل وذكر في السوطي يكون بيدهما  
 على السوا **سب** وري من امه مالا وله ان معسر  
 يحتاج نفقة الاب على الولد الصغير وكذا اذا كان  
 لاب اولاد من امرأة اخرى يكون نفقة هذه الاولاد  
 على حال هذا الصبي الذي وري من امه لان  
 الاب اذا كان معسرا التحق بالاموات فاذا كان متيا

يكون

يكون نفقتهم على ابيهم فله ايضا اذا كان لرجل ابنة ابنة  
 وابنت ابنة وهما موسران وله اخ موسر فالنفقة على  
 اولاد اولاده لان في باب النفقة يعتبر الاقرب فالاقرب  
 ولا يعتبر الارث في الاولاد هذه الجملة في شرح نفقات  
 الخصاف **وراء** في كتاب الحصال اذا كان للصغير مال  
 وله ذوو ومحارم تماسير لا يجب للوصي ان يعطيهم النفقة  
 الا بامر القاضي وبغير امره يضمن وفي نوادر في شجاع  
 لو كان هذا المعسر هو الوصي ان يعطي نفقته بغير اذن  
 القاضي وفيه ايضا من كان بينها ولاد فاختلافها  
 في الدين لا يمنع وجوب النفقة ومن سها قرابة بلا  
 ولاد فاختلافها في الدين يمنع وجوب النفقة **وقد**  
 وقع الاستفهام عن رجل غائب وله صبي صغير وامرأة  
 معسرة واب موسر هل يجب نفقة الصغير على حده  
**رايت** في كتاب الحصال اذا فقد ابوالصغير ولا مال  
 للمنفوق تحكيمه نفقة الصغير حكمة لو كان متيا وفي  
 واقعات اللاشئ والرجل والمرأة يجبر على نفقة  
 كل ذي رحم محرم كالاحوة والاحوات والاعمام واليات  
 والاحوال والتمالات ونحوهم بشرط الوجوب في  
 سفارهم الفقر خاصة وفي الاثبات الكبار كذلك وفي  
 الذكور الكبار بشرط الفقر والزمانة وعدم الحرفة  
**وفي منفرد خواهر زاده** الاب يتحق النفقة بمجرد  
 الحاجة والابن البالغ يتحق بسنن الزمانة والحاجة  
 وبعضهم شرطوا مع ذلك ان لا يعلم حرفة والاولاد اقبوا  
 والاخ يتحق بثلاثة اشياء بالزمانة وعدم الحرفة  
 والحاجة وهذا في الاخ الكبير اما الاخ الصغير فيشرط  
 بوجوب النفقة الفقر خاصة ورايت في اصول  
 الفقه والزمانة يكون في ستة اشياء ان يكون اعمي او



ذاهب اليدين او ذاهب الرجلين او ذاهب اليد والرجل  
 من جانب واحد او اخرين او مفلوجا ولا يجير المير علي  
 نفقة احدا لا علي نفقة الزوجة والولد الصغير والمير  
 من يحل له الصدقة كذا **ذكر** في وقعات الامشي  
 وان كان رجلا يحترق ويعمل وليس له مال مجتعا حبر  
 علي نفقة الوالدين والكلام في هذا الفصل علي الاستقصا  
 في ادب القاضي **وفي الباب** الاول من زكاة الكجاع  
 الصغير نصاب حرمان الصدقة ووجوب صدقة  
 الفطر والاضحية ونفقة الاقارب واجد وهو ان  
 عليك ثلث المائتين وان لم يكن ثاميا **وفي الكجاع** الصغير  
 لقاضي خان اذا كان للمير خال وعم وها موارث  
 فالنفقة علي العم لانه اقرب من حيث الحكم وعند الاستوا  
 في الدرجة يعتبر الوارث بمنزلة الاقرب **ولو كانت**  
 له عممة وخالة واب عم كان علي الخالة الثلث وعلي العم  
 الثلثان ولا شي علي اب العم لانه ليس من اهل الوجوب  
 بمنزلة الميت **وفي مجموع** النوازل حال موير واب عم  
 مير قالمير ان الابن له والنفقة علي الخال وفي  
 الفتاوي الصغرى من له اخ واب بنت او بنت بنت  
 فالنفقة علي ولد البنت لانهم من خلية الاولاد **اولاد**  
**البنت** مع الاخ لاب وام اذا كانوا ميسرين فنفقة  
 الاب المير علي اولاد البنت يسوي في الذكر والانثى  
 ولا عبرة للارث في الاولاد وانما يعتبر القرب حتي  
 لو كانت له ابنة واب بنت فالنفقة علي البنت **النفقة**  
 علي العم والعممة اثلثا وان كان المير كله للمير ولا يجير  
 علي نفقة احد من الرجال الا وية زمانة غير الوالد  
 وامجد وان علا **ونفقة** ذوي الارحام بالفاقي لا يرضي  
 الا اذا كانوا بهم زمانة ما نفقة الوالدين بقرض اذا كانوا

مصريين

مصريين وان كانوا اصحاب **الاب** اذا طلب من الابن النفقة  
 فقال انا فقير ايضا فان القاضي لا يجير الابن علي  
 النفقة الا ان يعلم انه يطيق ذلك فان قال الاب انه  
 يكسب ما يقدر ان يتفق منه علي ما فان القاضي ينظر في  
 كسب الاب فان كان فيه فضل عن قوته احبر الابن  
 علي ان يتفق علي الاب من فضل ذلك وان لم يكن في الكسب  
 فضل فلا شي عليه في الحكم كذا يومرد ياتة ان لا يضيع  
 والده وقال بعض العلماء يومر ان يجير الاب واحدا من  
 عياله ويتفق عليه من كسبه هذه احكام من الفتاوي  
 الصغرى **ذكر** شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح  
 كتاب المنقود القاضي يتفق من مال المنقود علي من  
 يتحق النفقة حال حصره المنقود بفريقضا القاضي  
 كالوالدين والزوجة والاولاد الصغار والكبار من  
 الاناث والزماني من الذكور ولا يتفق عام فلا يتحق  
 حال حصره الا بقضا القاضي كالاخ والاخت وعندها  
**ولا ينبغي** للقاضي ان يبيع عقار المنقود ولا مالا يتاح  
 اليه الفساده في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما اذا كان  
 شيئا يباع اليه الفساده فانه يبيعه ويصرف الثمن  
 الي نفقة الاقارب **فاما الاقارب** بالقسمة اذا ارادوا  
 ان يبيعوا شيئا من ماله كاجرتهم الي النفقة احموا انه  
 لو كان عقارا لا يكون لهم حق البيع كحاجة النفقة سواء  
 كان القريب ابا او غيره **وان كانت** ماله منقول ليس  
 من جنس نفقتهم كخادم وعنده احموا علي انه ليس  
 لغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في  
 الاب قال ابو حنيفة رحمه الله له ان يبيع منقولات  
 ابيه الكبير حال الضيقة كحاجة النفقة وقال ليس  
 له ذلك واحموا علي انه ليس للاب ولا ليه بيع المنقول



حال حضرة الابن والام كسابر الاقارب في هذا وجمعوا  
 على ان للاب ان يبيع عقار الصغير ومنقوله في نفقة  
 نفسه **وفي المبدأية** واذا كان لابن الغائب مال  
 قضي فيه نفقة ابويه فلو باع ابوه متاعه في نفقته  
 جاز عندنا في حنفية رحمه الله استحقاقا وان باع العقار  
 لم يجز وعندنا لا يجوز ذلك كله لانه لا ولاية له لانقضاء  
 بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرة ولا يملك ابيع في  
 دين له سوى النفقة وكذا لا يملك الام في النفقة ولا في  
 حنفية رحمه الله ان للاب ولاية الحفظ في مال  
 الغائب الا ترى ان الموصي ذلك قال اب اولي لوفور  
 نفقته وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك العقار  
 لانها محصنة بنفسها بخلاف غير الاب من الاقارب  
 لانه لا ولاية لهم املا في التصرفات حالة الصغر ولا  
 في الحفظ بعد الكبر واذا جاز بيع الاب والتمت من خسر  
 حقته وهو النفقة فله الاستيفاء منه كالباع العقار  
 والمنقول على الصغير جاز كمال الولاية بتركه ان يأخذ  
 منه نفقته لانه خسر حقته **ولو كان لابن الغائب**  
 مال يد ابويه وانفق منه لم يضمن لانها استوفيا حقها  
**وان كان** حاله في يد احبى فانفق عليها بغير اذن  
 القاضي ضمن بخلاف ما اذا امر القاضي لانه ملزم  
 لهم ولا تنهوا اذا ضمن لا يرجع على القاضي لانه ملكه  
 بالضمان فظهر انه كان متبرعا بهذه الجملة في الهداية  
 ولو كان لابن الغائب دنانير او دراهم او مما يطعم ويلبس  
 تنفق القاضي عليهم ويغطيهم بقدر ما يلزمهم في مفقود  
 خواهر زاده **وذكر** سمى الامية السوسني رحمه الله  
 في اقرار الاصل الاب فيما يأخذ من مال ولده الصغير  
 لا يكون عاصيا ولكنه ان كان محتاجا اليه فله ان يأخذه

بغير

بغير شيء لمصرفه الى حاجته وان لم يكن محتاجا اليه فله  
 ان يأخذه لحفظه ولا يكون خائفا في حقه حتى يتركه  
 من غير حاجة تخشيد يضمن **وفي هبة** فتاوى القاضي  
 الامام ظهير الدين واذا احتاج الاب الى مال ولده فان  
 كان في المصروط حاج اليه لفقره وعدمه اكل بغيره  
 شيء وان كان في فلاة من الارض واحتاج اليه لانقضاء  
 الطعام معه وله مالا كله بالقيمة لقوله عليه السلام  
 الاب احق بماله ولده اذا احتاج اليه بالمعروف والموقوف  
 ان يتناول بغير شيء ان كان فقيرا وبالقيمة ان كان  
 ذا روية والله اعلم **مسائل الحضنة** احق الناس  
 بحضنة الصغير حال قيام النكاح او بعد الفراق الام  
 فان ماتت الام اول تزوجت فام الام فان ماتت او  
 تزوجت فابنة الاخت لاب وام فان ماتت او تزوجت  
 فابنة الاخت لام لم تختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة  
 انما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة والاخت لاب  
 في رواية كتاب النكاح الاخت لا يولي من الحالة وفي  
 رواية كتاب الطلاق الحالة اولى من الاخت لا يولي  
 الاخوات اولى من بنات الاخوة وبنات الاخت لاب  
 وام اولى من الحالات في قولهم واختلفت الرواية  
 في بنت الاخت لاب مع الحالة والصحيح ان الحالة  
 اولى **واولي الحالات** الحالة لاب وام ثم الحالة لام  
 ثم الحالة لاب وبنات الاخوة اولى من البنات والترتيب  
 في البنات على نحو ما قلنا في الحالات **والحق** للام  
 وام الولد في الحضنة واهل الدمة في الحضنة  
 منزلة اهل الاسلام **والحق** للربة وانما يبطل حق  
 الحضنة لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجت باجنبي



فان تزوجت بذي رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها  
 جده الصغير أو الام اذا تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقها  
 وان احق في الحضنة ما لم يستغن الصغير فان استغنى  
 بان كان ياكل وحده وشربا وحده ويلبس وحده  
 وفي رواية ويستنحي وحده فالاب بالقلام اولى  
 والام بالجارية حتى يتحصن وعن محمد رحمه الله  
 حتى تبلغ حد الشهوة **ومن لا اولاد** لها من ان لا يبقى  
 لها حق الحضنة بعد الاستغناء في القلام والجارية  
 وبعد ما استغنى القلام وبلغت الجارية قاله  
 اولى بغير الاقربا قال لا قربا ولا حق لابن العم في  
 حضنة الجارية **ولو اختلفت الزوجات في سن الولد**  
 فعالت الام هو ان ست سنين وانا احق يا مساكه  
 وقال الوالد هو ان سبع سنين وانا احق به فان التام في  
 لا يخلو احدهما ولكن يخل الى الصبي ان رآه يستغنى  
 عن الوالدة بان كان ياكل وحده ويلبس وحده  
 وشربا وحده يدفعه الى الاب والاقلا **واذا خلع**  
 الرجل امرأته فولد منها ابنت احدى عشرة سنة فخرج  
 الى نفسها وانها تخرج من بيتها في كل وقت ويترك ابنت  
 متاعية كان للاب ان يأخذ البنت لان للاب ولاية  
 انما أخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة في قولهم **صغيرة**  
 لها اب بعير وعمة موصلة ارادت العمة ان تربي الولد  
 بما لها بما لا يمنع الولد عن الام والام تالي ذلك  
 وتطالب الاب بالاجر ونفقة الولد اختلفوا فيه  
 والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك الولد بغير اجر  
 واما ان تدفع الي العمة **فاذا امتنعت** الام عن املاك  
 الولد ولي لها زوجا اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر

والفقيه

والفقيه ابو الليث رحمه الله يجبر الام على امكان الولد  
 وقال شاذان رحمه الله لا تجبر **انما** الجارية  
 يبلغ النسا ان كانت بكر اكان للاب ان يضمها الى نفسه  
 وان كانت ثيبا ليس لها ذلك الا اذا لم تكن مأمونة  
 على نفسها والقلام اذا عقل واجتمع رايه واستغنى  
 عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن  
 مأمونا فكان له ان يضم وليس عليه نفقته الا ان يتطوع  
 هذه الجملة من قضاوي القاضي الامام فخر الدين  
 رحمه الله في فصل الحضنة **ذكر** في الذخيرة لو كان  
 للصغير اخوة لا اعترف باصلهم اولى فان كانوا سوا  
 فأكبرهم سنا **واذا ماتت الام** وحده وصلت  
 الحضنة الى ام الام ليس لها ان تستقل التي مصرها  
 وان كان العقد لم ائنا هو حقا الام خاصة في ارب  
 القاضي في باب المرأة يطلقها زوجها والكلام في انتقال  
 الام مع الولد مذکور في الجاه مع الصغير وليد الام الولد  
 اذا اعتق مولاهما ان يخرج ياكول من المص الذي فيه  
 ابوه هذه الجملة في الذخيرة **ذكر** السيد الامام ابو  
 القاسم في كتاب الخلاص مغيرة لها امر واخت وابنة  
 الحفظ ولم ترغب في ذلك ذات رحم محرم منها استوجر  
 نفقة من مالها حتى يحضرها وكان ابو جعفر يقول اذ اه  
 امتنعت الوالدة ولا زوج لها فانما تجبر علي ان تمسك  
 وتنفق عليا من مال الصبية **قال الفقيه** وبه تأخذ  
**ورأيت** في موضع نفقة الام احق بالجارية حتى يبلغ  
 حد الشهوة واختلفوا في حد المستزاه والصحيح بنت  
 سبع سنين **وذكر** في الجامع الصغير وهذا في حق الام  
 والجدة فانما في حق غيرهن ان اولى بها حتى تمت  
 وفي الملتقط الخالة اذا نفقت للمزنية فابت احب



عليها وفيه ايضا اذا كان الفلام واجارية عبد الام قلس  
لها ان تمنع الاب من تعاهاها وان صار الى الاب قلس  
له ان يمنع الام من تعاهاها والنظر اليها **وفي فتاوى**  
القاضي الامام فخر الدين رحمه الله ذكر الخصاف في كتاب  
التنقيات الام احق بالفلام حتي يبلغ سبع سنين او ثمان  
سنين وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله ان الام احق به  
الى تسع سنين واما الجارية فخذ الاستغناء ان كسفت  
وعن محمد رحمه الله تعالى ان المملوك يهر الى ان تغلب  
الرؤية **اذا بلغت** الجارية ان كانت شيا لى للاب  
ان يضمها الى نفسه الا اذا لم تكن مامونة غير ما ذكرنا  
وان كانت شيا مخوفا على ولي لها اب ولا جد كلف  
لها ان او علم لغيره ولاية الضم الى نفس بخلاف الاب واجد  
المرأة اذا ارادت ان تنقل بالصبي من مصر الى قرية  
وقر اصل النكاح فيها لها ذلك **وذكر** القاضي في الفتاوى  
انه ليس لها ان تنقل بالصبي من مصر الى القرية بحال  
وليس لها ان تخرج بالصبي الى دار الحرب وان كانت  
اصل النكاح فيها **وذكر** القاضي في فتاويه ولها ان تنقله  
الى بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يمكنه الرجوع  
من زيارته في يومه الى وطنه قبل الليل **وفي المنتقى**  
ان سماعة عن علي بن يوسف رحمها الله رجل تزوج امرأة  
بالبصرة وولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده  
الصغير الى الكوفة وطلقها فحاصمته في ولدها وارادت  
رده عليه قال ان كان الزوج اخرجها اليها بامرها  
فليس عليه ان يرده ويقال لها اذهبي اليه وخذيه  
وان اخرجها بغير امرها فليس عليه ان يجي به اليها بامرها  
**ابن سماعة** عن علي بن يوسف رحمها الله في رجل  
اخرج مع المرأة وولد لها من البصرة الى الكوفة

نورد

نورد المرأة الى البصرة ثم طلقها فليس عليه ان يردها  
فيوجد بذلك لها هذه الجملة في فتاوى القاضي الامام  
ظهر الدين رحمه الله **وفي الهداية** واذا ارادت  
المطلقة ان تخرج بولد لها من مصر قلس لها ذلك  
الا ان تخرجه الى وطنها وقد كان الزوج تزوج فيه **والحاصل**  
ان لا بد من الامر من جميعا الوطن ووجود النكاح وهذا  
كله اذا كان بين المصرتين تفاوت اما اذا تفاوتت بحيث  
يمكن الوالدان مطالع ولده وسب في مته فلا بأس به  
وكذا الجواب في القريتين ولو انتقلت من قرية مصر  
الى مصر لا بأس به لان فيه نظر للصغير حيث يتخلف  
باخلاق اهل مصر وليس فيه ضرر بالاب وفي عكسه  
ضرر بالصغير حيث يتخلف باخلاق اهل السواد قلس  
لها ذلك اذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما  
ولد فارادت ان تنقل بولد لها من مصر الى قريتها  
ان كان بحال يمكن للزوج ان تزور ولده وينظر في امره  
وسب في اهله فلها ان تنقل بالولد والا فلا بعدا  
بموالها من بني المسافة القريبة والبعيدة ويتعلق  
بهذا الاصل مسائل **منها هذه المسئلة** ومنها ما ذكر  
في سرائر ذات المحيط الكا هذا اذا ادعي الى الزيادة وهو  
في الرستاق بعد يجب عليه الحضور ان كان بحال لو حضر  
فجلس الحكم يمكنه الرجوع الى اهله في يومه يجب عليه  
الحضور والا فلا **ومنها** ما ذكر في فصل القدوى  
وتسمى الباب من ادب القاضي من المحيط المدعي عليه  
اذا كان بعيدا من مصر لا بعد يه القاضي وان كان  
قريبا بعد يه والفاصل بين القريتين والبعيدة انما اذا  
كان بحيث لو ابكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس  
الحكم ويجب ويبت في منزله هذا اقربا وان كان



يحتاج ان يبست في الطريق فهذا بعيد **ومنها** المضارب فتفق  
في مال نفسه في المصرو ومن مال المضاربة في السفر  
فان خرج الى قرية فان كان بجيبك يمكنه ان يعود الى اهله  
في يومه ويمشي عندهم فان تغفنته لا تكون في مال  
المضاربة وان كان لا يمكنه ان يعود الى اهله في اليوم  
تكون في مال المضاربة ذكر هذه المسئلة في شهادات  
المحيط **ذكر** في تكاح فتاوي الدياري دختر نارسيد  
راجها ز سباحة ود حال صحت وهو جيزي بنام دي  
كردومات قبل التسليم حال لا يكون ميراثا للصغيرة ولو  
كانت كبيرة يحتاج الى التسليم لانها اذا كانت صغيرة تنوب  
قبض الاب عنها **حنثيات صغيرة** قال اب احدها  
لاني الاخر يحضر من الشهود زوجت ابنتي هذه من  
ابنتك هذا وقبل الاخر ثم ظهر ان الجارية كانت غلاما  
والغلام كان جارية كان التكاح جائزا وهذا نظير ما  
اذ اجعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ونظم  
ايضا ما قال في الخلع اذا قال الرجل اشترت نفسي فقالت  
المرأة بعني قال اكثر اهل العلم لا يقع الخلع والمختار انه يقع  
في الفصل الاول من نكاح فتاوي القاضي طهر الدين  
رحمه الله **في متفرقات** نكاح المحيط اذا ادعى رجلا  
على امرأة ان وليها زوجها منه في حال صفرها واقام على  
ذلك بينة واقامت المرأة بينة ان الولي زوجها منه  
بعد البلوغ فيبرضاها قال بينة بينة الرجل وان لم  
يكن لها بينة قال قول المرأة وقيل لقول الزوج  
والاول اصح **والبيع** على هذا القياس حتى لو باع مال  
ولده ووقع الاختلاف بين الابن وبين المسترك  
فقال المستركي كان البيع قبل البلوغ وقال الابن لا يبل  
كان بعد البلوغ قال قول قول الابن على اصح القولين

والبينة

والبينة بينة المشتري وخبر هذه المسائل مذكور في  
متفرقات كتابها هذا **سبل شيخ الاسلام** عطاء بن  
حمزة السلمي عن قال لا خرف وجبت ابنتي فلانة من ابنتك  
فلان بكذا او قال الاخر قبلتها لابني ولم يقل لابني فلان وله  
ابنان هل ينقد النكاح قال لا **والخامس** انه لو قال  
زوجت ابنتي من ابنتك وله بنت واحدة وقال الاخر قبلت  
لابني وله ابنت واحد صح لعدم الاستنباه ولو كان له ابنتان  
وسمي الزوج البنت والابن واطلق الاخرى اقصر على قوله  
قبلت صح ايضا اما اذا لم يقتصر على قوله قبلت بل زاد وقال  
قبلت ولم سم الابن في الابن لا يقع في فتاوي القاضي  
طهر الدين رحمه الله **في مسائل الطلاق**  
واذا كانت المرأة لا تحض من صفر او كبر فاره ان يطلقها  
للسنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى لان  
الشهر في حقها قايما مقام الحيض قال الله تعالى واللاي  
يسن من الحيض من نساكن ان اربتم فقد بلغت ثلثه  
اسهر الى ان قال واللاي لم تحضن والاقامة في حق الحيض  
خاصة حتى بعد الاستبراء في حقها بالشهر وهو بالحيض  
لا بالطهر ثم ان كان الطلاق في اول الشهر يعتبر الشهر  
بالاهلة وان كان في وسطه فيا لا يامر في الاول بالاخير  
والمؤسسان بالاهلة وهي مسئلة الاجارات **وبيع**  
**طلاق** كل زوج اذا كان عاقل بالفا ولا يقع طلاق الصبي  
والمجنون والنائم لقوله عليه السلام كل طلاق مجاوز الا  
طلاق الصبي والمجنون هذه الجملة في الهداية **وفي**  
**الذخيرة** طلاق الصبي غير واقع وكذلك طلاق  
المجنون والمعتوه وقيل في المحل الفاصل بين المعتوه  
والمجنون والعاقل ان العاقل اقوال ينظر في طلاق  
الذخيرة وكذلك طلاق النائم غير واقع واذا طلق النائم



امراته في حالة النوم فاجتر بذلك بعد الانتباه فقال  
اجزت ذلك الطلاق لا يقع شيء ولو قال او قمت ذلك  
يقع ولو قال او قمت ما تلفظت به في حالة النوم لا يقع  
شيء وعلي هذا الصبي اذا طلق امرأته ثم قال بعد  
ما بلغ اجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او قمت  
ذلك يقع وكذلك لو ان رجلا طلق امرأة الصبي فقال  
الصبي بعد بلوغه او قمت الطلاق الذي اوقعه  
فلان يقع ولو قال اجزت ذلك لا يقع هكذا في الفصل  
الثاني من طلاق الذخيرة وفي الفصل الاول من فتاوي  
القاضي الامام الاجل فخر الدين وفي اواخر باب  
الطلاق من طلاق فتاوي القاضي الامام فخر الدين  
صبي قال ان شربت فكل امرأة اتزوجها فهي طالق  
فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فطلق مهره  
ان الطلاق واقع فقال هذا البائع اركي حرامست  
به من قالوا هذا اقرار منه بالحكمة فتحرر امرأته  
ابننا وقال بعضهم لا تحرر امرأته وهو الصحيح لانه  
ما اقر بالحكمة ابتداء وانما اقر بالسبب الذي تصادق  
عليه وذلك السبب باطل **وما يتصل بهذه المسئلة**  
ما ذكر في الذخيرة اذا حرك بين الرجل والمرأة خلق  
غير صحيح فساله رجل باذن جواني كوديت فقال  
نعم فهذا اقرار منه بالحكمة واقراره حجة عليه  
**وفي** فتاوي القاضي الامام فخر الدين رحمه الله  
**يستدل** بخم الدين عن خلق امرأة ثم تزوجها بعد  
ذلك ثم قال تو به من حرامي بدان خلق هل  
مكرم عليه قال نعم لانه اجترها الان عليه حرام بذلك  
الخلق واذا حرمت عليه باقراره يجب المسمى في  
هذا المتكلم بالغا ما يبلغ لانه لا يصدق في حقها

وذكر

**وذكر** في العدة اذا قال الزوج باذن خلق كردم او قال  
خريد فتزوجت كردم والمرأة منكرة يقع الطلاق  
باقراره وهذا اذا لم يشيع خلق اصلا فلو سبق  
خلق فاسد فقال ذلك بنا علي ان الخلع صحيح قال  
ظاهر الدين المرعيني رحمه الله لا يقع وقال نجم الدين  
الشمسي رحمه الله يقع ولو اضاف الي ذلك الخلع فقال  
بدان خلق لا يصح عند الكل **ورأيت** في نوادر صدر  
الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله ان لفظي كنت  
سوى كنت ابن كفاست وحرمت ما ان اياك سيد  
بان لفظي ثريتي ان ذلك اللفظ ليس كفر حكمي  
عن نجم الدين الشمسي رحمه الله انها لا تحرم وفي طلاق  
فتاوي القاضي الامام فخر الدين امرأة قالت لزوجي  
من وكيل يوهشم فقال هي فقالت طلق نفسي  
ثلاثا فقال الزوج بالفارسية تو بر من حرام كشي  
ما راجد انا بود فتفرقا ثم اراد الزوج ان يراجعها  
قالوا سال عن بنته ان قال عنت به التوكسل  
بالطلاق ولم ينو العدة تبين بواحدة وهذا الجواب  
انما يصح على قول ابي يوسف ونحوه رحمه الله اما على  
قول ابي حنيفة رحمه الله قالوا لا يقع شيء وعليه  
الفتوى هكذا ذكر هذه المسئلة في فصل الطلاق  
الذي يكون من الوكيل والمرأة **وفي طلاق** الذخيرة  
اذا جعل الرجل امرأته بيد صبي او مخوف يصح  
ولا اشكال في الصبي الذي يفعل لانه من اهل التملك  
وانما الاشكال في المخوف والصبي الذي لا يقبل  
لانها ليس من اهل التملك فينبغي ان لا يصح جعل  
الامر بيد هالان جعل الامر باليد عليك الا ترى  
انه لا يصح سائر الملكيات منها فكذا هذا النوع



من التملك والوجه في ذلك ان التقويض الى الصبي  
والجنتون ان كان لا يصح باعتبار التملك يصح باعتبار  
المقتضى لان في التقويض بغير مقتضى كانه قال  
لامرأته ان قال كذا هذا الصبي او هذا الجنتون انت  
طالق فانت طالق ولو صرح بذلك ثم قال ذلك الصبي  
او ذلك الجنتون لها انت طالق السان بها تطلق كذا  
هنا ويقتصر على المجلس لانه يقتضي في ضمن التملك  
لقتضي جوابا في المجلس الا ترى انه لو قال لها انت  
قال هذا الجنتون في هذا المجلس انت طالق فانت  
طالق فانه يصح ويقتصر على المجلس كذا هنا **قال**  
رحمه الله وعن هذا القليل استخرجنا جواب مسألة  
صارف واقعة الفتوى **وصورتها** اذا حال لامرأته  
وهي صغيرة امرك بملك وتوي الطلاق وطلقت  
صح وقوع الطلاق لان تقدير كلامه كانه قال  
ان طلقت نفسك فانت طالق ولو صرح بذلك وطلقت  
نفسها السان بها تطلق كذا هنا **وفي فتاوى الامام**  
فخر الدين الصغيرة المسلمة اذا كانت تحت زوج  
ارتد ابوها عنها الاسلام لم تبين من زوجها فان كعبها  
بدار الحرب بانت **وان ارتد** الاب وحق بها بدار  
الحرب وامرأته ماتت في دار الاسلام مسلمة او مرتدة  
لم تبين الصغيرة من زوجها **نصرانية** صغيرة تحت  
مسلم تحبس ابوها وامرأته نصرانية قد ماتت او هي  
حية لم تبين الصغيرة من زوجها **ولو تجسس** الابوان  
ماتت من زوجها وان لم يلحقها بدار الحرب **مسلم**  
تزوج نصرانية صغيرة لها ابوان نصرانيان فطلقت  
الصغيرة وهي لا تقبل النصرانية ولا ديناً من  
الاديان ولا تصف بانت من زوجها وكذا الصغيرة

المسئلة

المسئلة باسلام الابوين اذا بلغت وهي لا تعرف الاسلام  
ولا تصف بدين من زوجها كانها ارتدت ولهذا المختار  
الاتقياد الصلح استتصال المرأة وهو حسن لكن ينبغي  
ان تكون الا استيصان على وجه الاستفهام يتسبب  
للموصف علماً وقد ذكرنا هذه المسئلة في مايل النكاح  
والصبي الذي يقتل يصح ارتداده ونجس الفرقة في قول  
ابي حنيفة ويحمد رحمه الله وكذا ارتداد الصبية  
التي تقتل **اذا بلغ** الصبي عاقلاً وهو لا يصف الاسلام  
لكون مرتداً الا انه لا يقتل كالكفر على الاسلام اذا سلم  
ثم ارتد تصح رده ولا يعمل **صبي** نصراني زوجته  
ابوه نصرانية فاسلمت المرأة لا تفرق القاضي بينهما  
حتى يقتل الصبي الاسلام فاذ اعقل بعرض عليه  
الاسلام فاذ اتى فرق بينهما كما لو كان بائناً وقد  
ذكرناه في مايل النكاح هذه الجملة في طلاق فتاوى  
قاضي خان قيل فصل اللعان **وذكر** رحمه الله في  
فصل الخلع من طلاق فتاويه واذا خلع الرجل ابنته  
من زوجها وهي صغيرة فان ضمن الاب لم يخلع بقوله  
ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب  
وان لم يضمن الاب لا يحب المال لا على الاب ولا على  
الصغير كما لو كانت كبترة وهل يقع الطلاق ان قبلت  
الصغيرة يقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب  
عقد الخلع مختلف المساجح في وقوع الطلاق لا اختلاف  
الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها  
وان كان الخلع بين الزوج وامرأة صغيرة ان اضاقت  
الام البدل الى مال نفسها او ضمنه يتم الخلع كما لو كان  
الخلع مع الابن **وان لم تصف** ولم يضمن هل يقع الطلاق  
كما يقع في خلع الاب لا رواية فيه والصحيح انه لا يصح



وان كان العاقل اجنبيا ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع  
 قال بعضهم ان كانت الصغيرة تنقل العقد وتفسر كيتوقف  
 الخلع علي قبولها وقال بعضهم لا يتوقف **ولو اختلفت**  
 الصغيرة التي تنقل وتبرمت زوجها علي صداقها يقع  
 طلاق بآب ولا يقطع الصداق ولو وكلت الصغيرة وكلا  
 بالخلع فنقل الوكيل فمروا بآب رواية يصح التوكيل  
 ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم الخلع بقبول الصغيرة وفي  
 رواية اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كما لو كان  
 الخلع من الاجنبي **قال وذكر** لكصافي في الجبل ان الاب  
 اذا خالع ابنته الصغيرة علي صداقها ان علم الاب ان  
 الخلع خير لها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج هـ  
 خلعها علي صداقها علي قول مالك رحمه الله سقط  
 الصداق عن الزوج فان رضي القاضي بذلك نفذ  
 قضاؤه لانه قضى في موضع الاجتهاد **واذا خالع**  
 الاب علي انه الصغير لا يصح لانه تعلف الطلاق بالقول  
 فلا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير  
 علي اجازة الاب هذه الجملة في فتاوي القاضي الامام  
 حنر الدين رحمه الله **ورأيت** في كشف القوامين للفقهاء  
 ابي حنفران الاب اذا خلع ابنته الصغيرة علي قول  
 محمد بآسلة الطلاق واقع بقول الاب وان لم يضمن  
 الخلع ولا يجب الخلع علي ولا علي ابنته وذكر عنه قول آخر  
 ان الخلع واقع بقوله الاب واخلع عليه واجب  
 وان لم يضمن **وفي باب** الخلع من الموطوع ولو طلق  
 الصبية بما لا يكون رجعا وفي الامة يكون بآب اب  
 الطلاق غل مال في حق الامة صحيح ولكنه موحل وفي  
 حق الصبية بغير مال **وذكر** حنر الدين في اربع الصبوة  
 اذا اختلفت من زوجها الكبير فان كان بلفظ الخلع

فهو

فهو بآب وان كان بلفظة الطلاق فهو رجعي **الحاصل**  
 في خلع الصغيرة ان الخالع اذا ضمن الصداق يصح الخلع  
 ويقع الطلاق هو كان العاقل ابا او اجنبيا واذا ابلغت  
 ترجع بالصداق علي الاب ولا ترجع علي الزوج قال سمس  
 الامة السرخسي رحمه الله وقال بعضهم ترجع علي الزوج  
 اذا ابلغت ثم الزوج يرجع علي الاب **وان لم يضمن** الخالع  
 الصداق لا شك انه لا سقط الصداق لانها صغيرة هـ  
 وهل تقع البيئونة ان قبلت الصغيرة عقد الخلع وكانت  
 تعلم بان يغير يقع الطلاق بالاتفاق وان لم تعلم المغير  
 عقد الخلع هل تقع البيئونة ان كان الخالع اجنبيا  
 ولم يضمن لا تقع البيئونة بالاتفاق وهل يتوقع علي اجازتها  
 بعد البلوغ كقولهم **قال بعضهم** لا يتوقف ونص  
 الخصافي علي هذا في شروطه فان كان العاقل ابا ولم  
 يضمن هل يقع الطلاق فيه روايتان في رواية يقع وفي  
 رواية لا يقع ونص في حبل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن  
 الاب ذلك للزوج ينظر بحام هذا في الذخيرة وقد  
 كتبت مسأله خلع الصغيرة علي الاستقصاء في كتاب  
 الفصول واخلع الصغيرة خلع منهاضمان المهر وخلة  
 اخرى ان يحيل الزوج الصداق علي الاب حتي يفرغ ذمة  
 الزوج منه ويجب ذلك للصغيرة علي الاب لان الاب  
 يملك احوالة الصغير والصغيرة علي غير من عليه اذا كان  
 المحتال عليه املي من المحمل والغالب ان يكون الاب  
 املي من الزوج ولو كان المحتال عليه مثل المحمل في الملاء  
 ينبغي ان يصح ايضا كما ذكر صدر الاسلام ابو السرحي  
 باب الخلع من الموطوع **وذكر** الحاكم في شروطه معلقة  
 اخرى وهي ان يفر الاب بقبض صداقها ونفقة عدها  
 ثم يطلق الزوج طلاقا بآب فان هذا حكم يخص بالاب



بخلاف سائر الاولاد لان الاب يصح اقراره بقبض صداقها  
 وببر الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرار غيره **ولو اراد** ان  
 يكتب في هذا كتابا يكتب اقرار الزوج بالطلاق البائن  
 ويكتب اقرار الاب بقبض صداقها ونفقة عدتها كذا  
 ذكر الحاكم في الشروط وفي فتاوى القاضي الا حار  
 ظهر الدين رحمه الله في فصل النسب المفقودة اذ ا  
 طلقت بعد الدخول بها ثم ولدت ان اقرت بانقضاء  
 عدتها بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لسته اشهر  
 فصاعد الا يثبت النسب وان كان الاقل من ستة  
 اشهر ثبت والطلاق البائن والرجعي سواء بخلاف  
 الالة المعتدة اذا ولدت ثبت نسب اولادها في  
 الطلاق الى سني اقرت بانقضاء العدة او لم تقر  
 والفرق ان الالة اذا ولدت تبين انها لم تكن الالة  
 بل كانت من ذوات الاقرباء كجواب في ذوات الاقرباء  
 ما قلنا ولا كذلك الصغرة لانها بالولادة لا تبين  
 انها من ذوات الاشهر فلا تبين ان اقرباها لم يكن  
 صحيحا **صبي** في يد رجل فقيل له هذا ابنك فاوي  
 براسه اي نعم ثبت نسب منه وقد ذكرناه مع اخواته  
 في مسائل الاباء في متفرقات كتاب الفصول **وفي باب**  
**ثبوت النسب** من فتاوى ريسيد الدين صبي ابنه عشر  
 سنين تزوج امرأة وجاءت بولد لا يثبت النسب لان  
 اذ في مدة البلوغ اثنا عشر سنة **رجل** تزوج امرأة  
 وجاءت بولد فاختلعا فقال الزوج تزوجتك منذ  
 شهر وقالت لا بل منذ سنة فالولد ثبت النسب من  
 الزوج فان تحصا ذقا على انه تزوجها منذ شهر لم  
 يثبت النسب منه فان قامت البينة على تزوجه  
 اياها منذ سنة قبلت وهذا الجواب صحيح مستقيم  
 فيما

فيما اذا اقام الولد البينة بعد ما كبر اما اذا كان  
 قدام البينة حال صغر الولد فقد اختلف فيه المتأخر  
 كال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصما  
 عن الصغير لان النسب حق الصغير فنصب عنه خصم  
 ليكون البينة قائمة بمن هو خصم وفي حال بعضهم لا حاجة  
 الى هذا التكلف والقاضي يسمي البينة من غير ان  
 ينصب عنه خصما بنا على ان الشهادة على النسب تقبل  
 بحسبة بدون الدعوى وهذا افضل قد اختلف فيه المتأخر  
 بعضهم قالوا يقبل وبعضهم قالوا لا يقبل **رجل** زوج ابنة  
 وهو صغير لا يتالي من مثله وقاع ولا احمال فحاش  
 بولد لا يلزمه الولد ولا يرد ما انفق ابو الزوج عليها عن  
 ابنة وان اقرت انها تزوجت ردت على الزوج نفقة ستة  
 اشهر مقدرا مدة الحمل **صبي** في يد امرأة قال رجل  
 للمرأة هذا ابن منك من نكاح وماتت هو ابنك من  
 زنا لم يثبت نسب منه وان قالت هو ابنك من نكاح  
 ثبت نسب منها هذه الجملة في فتاوى القاضي رحمه  
 الله رحمه الله **وفي الهداية** واذا مات الصغير عن  
 امراته ولها حمل فقد لها ان تضع حملها بالاية فان  
 حدى الحمل بعد الموت فقد لها اربعة اشهر وعشر  
 ولا يثبت نسب الولد في الوجهين لان الصبي لا مال له فلا  
 تصور منه اكد العلوق والنكاح تمام مقامه في موضع  
 التصور وعندنا في يوسف رحمه الله عدتها الشهر وان  
 كان الحمل حادا فقد لها الشهر في قولهم كمال  
 ابو الحسن العدة تنقضي **رجل** طاهر كان عند الموت  
 او غير طاهر والذي لا تنقضي به العدة هو حادث  
 وهذا صحيح قال ابو الحسن والتي عدتها الحيض اذا حملت  
 بعد الطلاق حملها حادا فقد لها ان تضع حملها وان كان



لا كثر من سنتين اذا علم انها حبلت بعد لزوم العدة في المحيط  
**رجل** تزوج صغيرة بجامع مثلها ولم يبلغ الحيض قد خجل  
 بها ثم طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد شهر انا حامل  
 فيظن ان جاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الطلاق  
 او لا كثر من سنتين من وقت الطلاق او لاقل من ستة  
 اشهر من حين قالت انا حامل كان الولد من الزوج في  
 قناري قاضي خان **وفي قناري** قاضي خان الصغيرة  
 اذا طلقت بعد الدخول ثم ولدت ان اقرت بانقضت  
 عدتها بثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر  
 يثبت نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر  
 لا يثبت وقد ساء من قبل وان لم تقر وادعت انها حامل  
 فانه كان الطلاق باثبات النسب الى سنتين من  
 وقت الطلاق وان كان رجعي يثبت النسب الى سبع  
 وعشرين شهرا وان لم يدع الحمل ولم تقر بانقضاء العدة  
**قال ابو حنيفة** ومحمد رحمهما الله هذا او قالوا اقرت  
 بانقضت العدة بثلاثة اشهر وسوا **المصنف** اذا مات  
 وترك امرأة حاملا بعد ثبوتها بوضع الحمل وان حدث  
 الحمل بعد موته فقد نفى الرزور وقد مر قبل هذا  
**واما البالغ** اذا مات وترك امرأة حاملا او حدث  
 الحمل بعد موته في العدة فقد نفى بوضع الحمل وكذا  
 لو طلق والمسئلة بخلافها في طلاق قناري قاضي خان  
**ذكر** رحم الدين الشافعي رحمه الله في قناري به اختلاف  
 ما تخارصهم الله في اطلاق ايجاب العدة على  
 الصغيرة اكثر مما يخارصهم في اطلاق ايجاب  
 لانها غير مخاطبة كذا ينبغي ان يثبت في الفتوى  
 اذا وقع السؤال عنها علمت باليد ذاستين ثم اذا كانت  
 المرأة لا تحيض من صغرها وكبر فقد نفى ثلثة اشهر

وان كانت

وان كانت حاملا فقد نفى ان تضع حملها **رجل** تزوج  
 صغيرة بنت عشرين وخلاها وقال لها ادخل بها ثم  
 فارقتها قال ابو القاسم احب الي ان تقعد ثلثة اشهر  
 لاحتمال الدخول في قناري القاضي طهر الدين  
 وفي قناري القاضي الامام فخر الدين رحمه الله صغيرة  
 بلغت فزات يوما دما ثم انقطع حتى مضت ستة اشهر  
 ثم طلقها ومدة زوجها كان عليها الاعداء ثلثة اشهر  
 لانه اذا مر اذ لم يستمر ثلثة ايام لا يكون حيفا  
 فثبتت من ذوات الاشهر الممتدة الصغيرة اذا بلغت  
 في حال العدة فانها تستقبل العدة بثلاث حيض  
 وفي الحمل بوضع الحمل **امه** صغيرة طلقها زوجها رجعي  
 فانها تقعد شهر ونصف فان بلغت في العدة  
 وحاضت تنقلب عدتها الى حيضتين فان اعتقها  
 المولى في العدة يصير عدتها ثلاث حيض فان مات  
 زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها اربعة اشهر  
 وعشر **المعتدة** اذا كانت صغيرة كان لها ان تخرج  
 من البيت الا اذا كان الطلاق رجعي فلا تخرج الا باذن  
 الزوج والكتابية منزلة الصغيرة في ذلك **فان كانت**  
 المعتدة مملوكة فيه او مملوكة بنة او ام ولد كان لها  
 ان تخرج اذا لم يوافق المولى بها فان بواها المولى  
 سالا تخرج الا اذا اخرجها المولى **والمعتدة** عن  
 نكاح فاسد تخرج ولا احداد عليها كما لا يحب عليها  
 عدة الوفاة هذه الجملة في قناري قاضي خان  
 وفي قناري القاضي طهر الدين رحمه الله ولا احداد  
 على الصغيرة ولا على الكتابية ولا على التي تقعد  
 من نكاح فاسد ويجب على الامة والمكاتب **البلوغ**  
 تارة يكون بالسنة وتارة يكون بالعلامة **والعلامه**



في الجارية الحيض والاحتلام والجمل وادنى المدة تسع  
سنتين وهو المختار **والعلامة** في الفلام الاحتلام والحيض  
والمدة اثنا عشر سنة **واما السن** اذا دخل الفلام في  
التاسعة عشر وفي الجارية اذا دخلت في السابعة  
عشر وفي بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه الله  
انه اعتبر بآثار الشعر وهو قول مالك رحمه الله وعند  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا بلغ الفلام والجارية  
خمسة عشر سنة فقد بلغا **وذكر** صدر الاسلام ابو  
السري رحمه الله في باب العدة والفتوى في زماننا  
يجب ان يكون علي قولها القصر اعماد اهل زماننا في اخر  
اقرار فتاوى الفتاوى رحمه الله وسمع اقرار الصبي  
يلوغه اذا كان ابن ثلاث عشرة سنة **امراة** اقرت  
انها مدركة ووهبت مهرها ثم قالت لم تكن مدركة  
فان كان قد بها قد المدركات صح اقرارها وان لم يكن  
قد بها قد المدركات لا يصح اقرارها وينبغي للقاضي  
ان يحتاج في ذلك ويسألها عن سنها ويقول لها بما ذا  
عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان القاضي  
يسأله عن وجهه ومخاطب في ذلك في فتاوى قاض خان  
وقد ذكرنا في مسائل النكاح في اثنا عشر مائة قبض المهر  
وفي اقرار فتاوى النسخي سئل عن قوم اصطلموا وفيهم  
مراهق على شيء واقر الزاهق عند الصلح انه بالغ ثم  
قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغ ولم يصح  
هذا الصلح قال القول قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون  
ابن ثلاث عشرة سنة لان اقل من ذلك نادروا بينه  
ثم حكى عن القاضي محمود السمرقندي رحمه الله ان  
مراهقا اقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له وعليه  
فقال القاضي بماذا بلغت فكت فقال لا يد من البياض  
فقال

فقال بالاحتلام فقال القاضي وماذا رايت بعد ما سقطت  
فقال الماء فقال اي ماء فان الماء مختلف فقال المني فقال  
وما المني فقال اب مردان كه ازوي شود فقال علي  
ما حملت علي ابن او علي بنت او علي ان فقال علي  
ابن واسم الفلام فقال القاضي لا يد من الاستقصا  
بعد تلف الفلام الا اقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت  
منه وهذا غير ان يكون له علم بحقيقة حال شيخ الاسلام  
وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير  
ولذا الجارية اذا اقرت بالحيض وقد كتبت مسائل  
ما تعلق بمعرفة البلوغ في مستقرات كتاب الفصول  
علي الاستقصا **امراة** اذا جات بولد فتفاه الزوج عن  
ولا عن القاضي بينهما ولم يقطع السب حتى مات الزوج  
لا يقطع بنفس اللعان ما لم يقطع القاضي السب فاما  
مات الزوج او المدة فقد يكد السب والسبيل الى قطعه  
بعد ذلك في دعوى السوط في باب دعوة الولد من  
النكاح الصحيح كما انه التقى ابو الليث رحمه الله ليس  
عنه صحابنا في هذه المسئلة رواية الا في هذا الموضع  
خاصة ان السب لا يقطع بنفس اللعان ما لم يلزم  
القاضي الولد لامة واذا مات ولد الملائنة وترك  
مالا او لم يترك ثم ادعاه الابا فانه لا يصدق لانا الولد  
لما مات فقتل استغني عن ثبوت السب **في مسائل الصفاق**  
كل من ملك شخصاً لا يجوز نكاحه على التام بسبب  
القرابة كالاخ والاخت والعم والخال يعق عليه  
صبرا كان المالك او كبراً عاقلاً كان او مخوناً حال  
التأقي رحمه الله لا يعق الا من له ولاد والمسئلة  
مروقة في عناق فتاوى القاضي طهر الدين رحمه الله



**ثم لا فرق** بين ان يكون الملك بسبب السر او بسبب الهبة او الارث اما الصغير اذا كان ماذون له في التجارة اذا اشتري اياه او اذا رجم محرم سواء هل يصح السر الخلف ما بخارضمهم الله فيه والصحيح انه يصح سراوه ويعتق عليه في سقوط صدر الاسلام رجل قال لأمته عند الوصية اذا خدمت ابني او ابنتي هذه حتى يسقيا كانت حرة كما لو ان كان الابن والامتن كبريتا تخدما حتى تتزوج ونصيب الابن عن الجارية وان كانا صغيرين تخدما حتى يدركا لان استغنا الكبيرين والصغيرين عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبقي الابن تخدما جميعا لان شرط العتق خدمتها حتى يستغنيا فلا يعتق عند استغنا احدها وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما تخدما جميعا حتى يدرك الاخر وان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما وقد وقع الماس عند ذلك في تناوي القاضي الامام فخر الدين والشافعي الامام طه بن الدين رحمه الله **ولا يجوز** عتق الصبي والمجنون والتايم لانه ابطال الملك فلا يصح كالطلاق ولو قال اعتقت عبدي هذا واناصي او مخرجون وعرف منه اخون لا يصح لانه اقربا عتاق باطل كان ذلك انكارا للعتاق وكذلك الطلاق لانه اسند الى طاعة مبرودة منافية بصحة تصرفه فلا يعتبر ولو قال الصبي اذا خلت فبدي حرا وقال المستوه اذا انفت فبدي حرة كلام باطل لانه ليس هذا اهل اليقين والامن اهل الاعتاق بخلاف ما اذا قال الصحيح البالغ مملوكي حريوم اقول كذا فنعمل ذلك وهو مستوه يعق مما يملكه لانه يعق حكا بذلك الكلام

السابق

السابق فكان في معنى من ورت قريبه وهو مستوه في اخر الباب الثاني من عتاق الاصل واذا كانت الجارية بي مسلم خروذي حرومكاتب وعبدتجات بولد فادعوه جميعا فالولد يكون ولد المسلم لانهم استؤوا في سبب الدعوى وهو الملك الا ان القضا بالولد للمسلم اولى لان فيه زيادة نظر للولد وهو الاسلام والحريية وان لم يكن فيهم مسلم حريضي به للذي ولا يعقضي به للمكاتب ولا للعبد وان كانا مملوكا وان كان في القضا لهما نوع نظر للصغير كما في القضا من الذي نوع نظر للصغير ولكن النظر في القضا به من الذي البالغ لانه يصير حرا حقيقة بعد اذا عقل يحصل الاسلام لنفسه فتحصل له التمتعان جميعا ولو قضينا به للمكاتب او العبد يحصل الاسلام حكا ولكن لا يحصل له الحريية ولا يقدر على تحصيله يعقضي به للذي الحرو ولو لم يكن فيهم ذي يعقضي به للمكاتب ثم اذا صار به الجارية ام ولد لا احد هم ضمن قيمة انصبا سر كايه وعقرا نصبا بهم وكذا الباقون يقتنون عقرا نصبا بهم لانهم اقربوا بالوطى ويقاصون الا ان العبد لا يؤخذ بالعقد الا بعد العتاق لانه كس من ضمان التجارة ولا يؤخذ العبد قبل العتق الا بضمن التجارة ام كان ماذون له في التجارة وهذا اذا اقرانه وطرا بالنكاح لان العبد لا يؤخذ بالمرء الا بعد العتاق فاما اذا اقرانه وطرا بسبب السر ايضمن المقر شرطه في هذه المسائل في باب امهات الاولاد من عتاق الموط وفي تناوي قاضي خان رجل استولد جارية ولده تصير له ولده ولده فتمت ولا يفهم عقرها واذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لا تصير



له وليتق الولد بالقرابة واذا اراد الرجل ان يطا حاربية  
ولا تصير ام ولد له لو ولدت فانه يبيعها من ولده الصغير  
ثم تزوجها **ذكر** في الباب التاسع من عتاق الاصل  
غلام صغير في يدي انسان لا يغير عن نفسه فقال  
هذا عبدني فالقول قوله فان ادرك الغلام ومال  
اذا حر لا يقبل قوله الا اذا اقام البينة لان الاذن  
صار مدعي ابطال يده عن نفسه فيكون القول قول  
صاحب اليد مع البينة وعلى الصغير البينة بخلاف ما اذا  
لم يكن ادعي ذواليد في حال صفوه انه عبد فكمروا  
انا حر الاصل وذو اليد يقول هو عبدني فالقول  
قول السيد لانه لم يعرف بثبوت يد هذا الحر عليه بل  
يدعي هوانه في يده وهو يتكبر فيكون القول قوله  
مع البينة **فان كان الصغير** يغير عن نفسه حتى  
ادعاه الذي في يده فقال انا حر فالقول قوله  
لان الذي يدعيه انه عبد يدعي انه في يده وهو  
يتكبر فيكون القول قوله بخلاف الفصل الاول لانه  
لا قول له فيكون القول فيه قول من هو في يده من  
حيث الظاهر كالتوبة وكذلك لو قال الغلام انا لقط  
حرقانه ادعي انه حر الاصل لان اللقط حر وفي  
فتاوي قاضي خان لو كان الغلام كبيرا فقال الذي  
هو في يده هو عبدني وقال الغلام انا عبد فلان  
كان القول قول الذي في يده ولو لم يقل انا عبد فلان  
فلكي قال انا حر الاصل كان القول قوله وهكذا  
ذكر في عتاق الميسر **رجل** في يده صبي يقول  
هو عبدني فاعتقه ثم رجا اخر واقام البينة انه  
عبد فقلت بينته ويقضي له ويبطل عتاق الاول  
المسليان في عتاق فتاوي قاضي خان **ذكر** في اخر

باب المدبرة من عتاق الاصل اذا امر ان تصيان يد  
عبده قد بره جاز لان الصبي من اهل التصرفات عندنا  
اذا كان عاقلا خلا فالكافي رحمه الله **وفي واقعات**  
اللامني رجل كاتب عبد الله صغيرا لعقل يحوز لانه  
لو اذن له في التجارة يصح حتى يصح ايجابه وقبوله  
في التجارات فكذا اذا اذن له في قبول عقد الكتابة وان  
كان صغيرا لا يقبل لم يجز لانه ليس من اهل التصرف  
ولو ادعاه رجل عنه لا يمتنع لان الكتابة لم تنفذ اصلا  
في الميسر **رجل** كاتب عبد علي نفسه واولاده المقار  
وهو جاز لانه اذن له لقبول العقد على نفسه وعليهم  
فان عجز رد في الرق وكان ذلك رد الاولاد ايضا كونهم  
تعالى **الولد الكبير** لا يتبع الاب في ولاء المولاة ولا الصغير  
يتبع والولد الكبير يتبع الاب في ولا الفاتحة كالصغير  
وسمى هذا انظر في باب الموالاة في كتاب المكاتب  
من عتاق الاصل **ذكر** في باب مكاتب الوصي من الميسر  
الوصي عليك كتابة عبد اليتيم كالاب لانه يكتسب وهو  
ملك التمسك فان كاتب بر ذهاب المال لم يجز بلا خلاف  
ما اذا باع اليتيم بر ذهاب الثمن من المكاتب سقط  
الثمن ويضمن ماله لليتيم عند ابي حنيفة ويضمن  
رحمها الله خلا فالابي يضمن رحمه الله والفرق يعرف  
في هذا الباب فعامل الفرق ان في البيع حقوق الفقهاء  
ترجع الي العاقد وفي الكتابة يرجع الي من وقع له  
العقد فلهذا افرقا والوصي يضمن بدل الكتابة كعجز  
اليتيم عن القبض لا يحكم حتى لو كبر اليتيم يكون حق  
القبض له فان اقر بقبض بدل الكتابة صدق اذا كان  
المال في يده ما اذا قال كنت كاتبه وادعي الي بدل  
الكتابة لا يصدق **وان كاتب** الوصي ثم ادرك اليتيم



ولا يرضى بالكتابة لا ينفقت اليه ولا يجوز لاحد الوصيين  
 ان يكتب عبد اليتيم الارضنا الاخر ولا يملك الوصي  
 اعتناق العبد علي مال ولا يبيع نفسه منه بمال وكذا الاب  
 لانه امر ارحم **وذكر في باب ولاية المكاتب من كتاب**  
**الولاة** وللصبي ان يكتب عبده باذن الاب او الوصي  
 وليس للصبي ان يفتق عبده علي مال لا باذن الاب  
 ولا باذن الوصي ولا يفتبر اذنها وللصبي ان يقبل ولاء  
 من تواليه باذن ابيه او وصيه ويكون تأييداً عنهما  
 في القول لانهما يملكان قبول الولاية عليه لانهما يملكان  
 التزام ولاء الفتاة عليه بالكتابة فيملكان التزامه  
 عليه بعقد المولاة فان اسلم الصبي علي يد رجل  
 ووالاه لا يصح ما ذوقا كان او غير ما ذوقا لانه ليس  
 بعقد تجارة بل هو تبرع وان فعل باذن ابيه الكافر  
 لا يصح لانه لا يملك عقد الولاية عليه لانعدام الولاية  
 ولم يذكر انه هل يملك ذلك باذن ابيه المسلم وينبغي  
 ان يملك هذه الجملة في باب ولاء المكاتب من ولاء المكاتب  
 من كتاب الولاة الاب يجوز لاهله ان يبيع نفسه والى  
 مواليه واجد لا يجر مثل ان يكون اجد معتق لقوم وان  
 ابنه معتق لقوم اخر لم يجر اجد ولا ولد ابنه الي  
 نفسه ولا الي مواليه الذين اعتقوه بل ولاء ولده لمن  
 اعتقه وهذا من المسائل التي ليس اجد فيها كالا ب وينظر  
 في المبررات **في مسائل الايمان**  
 ذكر القاضي الامام فخر الدين في كتاب الطلاق في مسائل  
 نقلها الطلاق بالتزوج رجل حلف ان لا يتزوج امرأة  
 فتزوج صبية حنت في يمينه ولو حلف لا يكلم امرأة  
 فكلم صبية لا حنت وذكر في الباب الثاني من ايمان  
 فتاويه ولو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حنت

في

في يمينه وعن محمد رحمه الله في رواية لا يحنت والمرأة  
 في النكاح لا تتناول الصغيرة **وذكر في هذا الباب ايضاً**  
 لو حلف لا يشتري امرأة فاشتري جارية صغيرة لا يكون  
 حائثاً بخلاف ما لو حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة  
 كان حائثاً لان النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يفيد  
 ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك  
 الشراء لانه لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر المرأة ولو حلف  
 لا يشتري جارية فاشتري ربيعة او عذرة كانت  
 حائثاً هذه الجملة في فتاوي القاضي عاني **وذكر**  
 في النوع الاول من الفصل الثالث عشر من ايمان الذم  
 واحاله الي المفتي اذا حلف لا يكلم امرأة فكلم صبية  
 فقد حكم عن بعض المشايخ انه حنت قال فكانه تاس  
 هذه المسئلة على ما اذا حلف لا يتزوج امرأة فتزوج  
 صبية فان هناك حنت في يمينه **وذكر في الفصل الثامن**  
 من ايمان الذم اذا حلف لا يجامع هذه الصبية تجامع  
 بعد ما صارت امرأة حنت **وذكر في هذا الفصل ايضاً**  
 لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه بعد ما شاع حنت  
 في يمينه ولو حلف لا يكلم صبياً فكلم شيخاً لا حنت  
**وفي فتاوي** القاضي الامام فخر الدين رحمه الله  
 رجل قال لا يبيعه ان تركتك تعلم مع قلات وامراته  
 كذا فان كان الابن بالغاً لا يقدر علي منعه بالفعل فمنعه  
 بالقول يكون ياراً وان كان الابن صغيراً كان شرط  
 نره المنع بالقول والفعل جميعاً **وذكر ايضاً اذا حلف**  
 بطلاق امراته ان لا يبيع فلان امره على هذه الفتطورة  
 فمنعه بالقول يكون ياراً لانه لا يملك المنع بالفعل **وفيها**  
 ايضاً اذا حلف لا ياكل من مال ابنه وبينهما حب من خل  
 قال عصام ان كان الابن كبيراً بها اسمه لم ياكل نصيبه



وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه او يتري  
نصيب الابن فياكل قال القاضي الامام فخر الدين رحمه  
الله وينبغي ان لا يحتاج الى هذا التكلف وله ان ياكل وقد  
نصيب نفسه ويكون ذلك بمنزلة العتمة واحدا للركبتي  
في الكليل والموزون منفرد بالعتمة اذا كان اجنبيا قال الاب  
اولي **ذكر** في ايمان التوازن والجامع في الفتاوى حلف  
لا يليس صبيانه من غزل فلان فاما كالحالف فما صباه  
ودخلوا في ماله ان اصاب من تلك الملاء على صباهه  
ما يكون تساهنك **ذكر** بعد هذه البورقة الصبي الماذون  
له اذا انكر لا يمين عليه لانه لا يحنك قال النقيب قال  
علما ونا في كتاب الاقرار الصبي الماذون له حلف وبه ما خذ  
الا تزي انه يقضي بالتكول والصبي منك وبصريح اقراره  
**وفي كفارة اليمين** اذا اغداهم وعصاهم وفهم صبي  
فطم لا يجوز عليه ان يطعم مسكنا اخر في فتاوى القاضي  
خان وفي ايمان الملتقط قالت امرأة اكرمنا امشب  
ابن كودك رام دارم فجات امرأة اخرى وجعلت الصبي  
في المهد وامسكته ولم تمسكه كالحافاة الا انها ارضعت  
حنثت ويجوز اعتاق العبد الصغير في كفارة اليمين والظهار  
ولا يجوز اعتاق العبد الجنون في اواخر الباب الاول  
من ايمان الاصل **ذكر** في باب الحلف على التزويج من ايمان  
مختص الكرمي رجل قال والله لا ازوج ابنتي الصغيرة  
او ابني الصغير ثم امر رجلا تزوجه او وجهه رجل بغير  
امره ثم بلغه فاجاز قال هو حانت وكذلك تزويج عبده  
وامنه وكذلك العتق والصدقة والهبة والطلاق والكتابة  
**ولو حلف** لا تزوج ابنا له كبيرا فامر رجلا تزوجه ثم بلغ  
الابن فاجاز او تزوجه رجل فاجاز الاب يعني ورضي  
الاب لم يحنث وهذا الايشبه الصغير وقال هشام عتق

محمد رحمه الله في نواذره في رجل حلف بطلاق امراته  
ثلاثا ان لا يزوج ابنته له صغيرة تزوجه رجل من اهله  
او غريب والاب حاضر ذلك الموضع حيث زوجت الا انه  
ساكت ثم قال ما وقعت عتمة النكاح وهو في ذلك المجلس  
قد اجرت النكاح فزعم محمد رحمه الله انه لا يحنك لان الذي  
زوج غيره واجاز هو وكذلك على امته **ذكر** في باب الرجل  
يحلف على فعل من الافعال فيقع على صحبة وفارسه  
من ايمان مختص الكرمي اذا قال والله لا تبعث هذا  
الصبي والصبي جرح قال هذا على الفساد اذا باعه  
بيعا فاسدا اتر في يمينه **ذكر** في باب الحلف على  
الخدمة من ايمان مختص اذا قال والله لا اخدم مني خادم  
فلان وليس له نية في غلام ولا جاربة فانه يحنك  
في اي ذلك خدمه لان كل واحد منهما خادم والمخير  
الذي تخلم والكبير سوا في ذلك اذا حلف لا يضرب  
ولده فامر غيره وضربه لم يحنك الاب وفي العبد  
حنك وفي المرأة قيل بانها نظير الولد وقيل بانها نظير  
العبد وينظر في الفصل الثالث والعشرين من الذخيرة  
اذا حلف لا يكلم صبي او غلاما او سادا او هلا فيقول  
بعض اهل العلم الصبي يسمى غلاما الى ان بلغ تسع عشرة  
سنة ثم من تسع عشرة سنا الى اربع وثلاثين سنا من  
اربع وثلاثين سنا الى احدى وخمسين ثم من احدى  
وخمسين سنا الى اخر عمره وفي السرع الفلام اسم لمن  
لم يبلغ حد البلوغ فاذا بلغ صار سائبا وفي تمام هذا  
ينظر في اخر ايمان الذخيرة وفي ايمان الفتاوى  
الصغيري **ذكر** في ايمان الذخيرة وجعل انهم يصي  
فقال بان فارسية الكرمي باو يا او يا حفاظي كرده ام  
فامرانه كذا او قد كان قبله طلقت امراته ذكره في



فصل اليمين على الافعال **حلف** بطلاق امراته انه لم يلط  
قط بمراته تذكر انه لا ط في حال صفه طلقت  
امراته في المذهب في الفتاوى في طلاقه وفيه ايضا  
لو حلف لا يكثر في الغلات يؤا قاهره فلان ان يترك  
لا يبت له صغير يؤا فاستراه لا يحنت وكذلك لو  
امر ان يترك لعينه يؤا فاستراه لا يحنت وفي  
فتاوى النسائي ايضا ولو حلف ليعمل باجماعة  
قام الخالف صيا بعقل الصلاة فقد صلي باجماعة  
ذكره في المنتقى في ايمان صاحب المحيط **في مسائل الحكدود**  
رجل زني بصبيته يجامع مثله او عتونه يجب عليه  
الحكد ولو وطئ جارية صغيرة بنت خمس سنين قال  
ابو حنيفة رحمه الله اذا سلمت اقت عليه الحكد وفي  
خنايات الفتاوى الصغير الصبي اذا زني بصبيته  
وازال بكارتها لا حكد عليه وعليه المهر في ماله لانه  
يواخذ بافعاله واذا لم يجمع وان كانت بالغة متكررة  
فذلك وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لو خربها  
احدهما ان رضاها مقدر في اسقاط خفها وانكاتب  
انه لو فنت يرجع ولي الصبي على ما كان امر صبياته  
وحقه عزم يرجع وكبه على الامر فلا يفيد التضيي  
وفي فتاوى القاضي الامام مخر الدين الصبي اذا زني  
بصبيته يجب المهر في ماله لانه مواخذ بافعاله وهذا  
اذا كانت مهر مثله اقل من خمسين اية اما اذا بلغ خمس  
حاية فانه يجب على عاقلة لانه بمنزلة الخاية وقد  
صار الحرم نصف عشر الدية وانما لا يتجر العاقلة اقل  
من نصف عشر الدية **والصبي** اذا ادعت صبيها الي  
نفسه فاذهب عذرهما فليه المهر والحرة اذا ادعت  
صبيها

صبياً قرني لها لا يضمن مهرها وان كانت امة يضمن  
لان امر الامة لا يجمع بعض هذه المسائل في خنايات  
فتاوى الصغير وبعضها في فتاوى صاحب المحيط **رجل**  
قال لامراته زنت وانت حكره او صغيرة لاحد للقاتل  
رجل ما جن سني اينا له صغيرا حمزا العز ولا يجب  
الحكد المسيلتان في فتاوى القاضي طهر الدين رحمه  
الله وفي فتاوى صاحب المحيط صبي تزوج امرأة بغير  
اذن المولي ودخل بها فلم يخز الوصي النكاح لا يجب  
عليه المهر لان الصبي ليس باهل الا لزام بخلاف العبد  
قالهواخذ بعد الفتق **وفي اول** حد وصدرا الاسلام  
الي السر حر تزوج مجنونة او صبيته قد دخل بها لا يصير  
محضاً بذلك الدخول وكذا لو تزوج امة **المصبي**  
او المجنون اذا تزوج امرأة بتزويج الوصي ودخل بها  
ثم بلغ المصبي واقاق المجنون قرني لا يقام عليه الزم  
الا ان يدخل بامراته بعد البلوغ ثم زني **المرأة** العاقلة  
البالغة اذا ادعت صبياً او مجنوناً الي نفسها حتى وطئها  
لا حكد على واحد منها عند عامة العلماء وقال زفره  
والعاقبة رحمها الله يجب على المرأة الحكد واجمعوا على  
ان الرجل البالغ العاقل اذا زني بصبيته يجامع مثله  
او مجنونة يجب الحكد عليه وكذا لو زني بائمة يجب  
الحكد والفرق يعرف في المسوط واذا زني بصغيرة لا يجمع  
مثله قافضاً معاً فان كان افضاً يستمسك البول  
فلا حكد عليه بلا خلاف لانها ليست بحمل الوطي مطلقاً  
ويجب الاغتسال بنفسه الا بالاج وعليه تلك الدية  
وان كان افضاً لا يستمسك البول لا يجب الحكد ايضا  
ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال ابو حنيفة وآتي  
يوسف رحمها الله لا يجب وقال محمد رحمه الله يجب



ولو وطئ مغيرة ولم يقضها يجب الحكد عليه ولو جامع مغيرة  
واقضاها لا يوجب حرمة المصاهرة ومن قدف هذا  
الذي جامع هذه الصبية بالزنا لا يجب عليه الحكد لانه  
زنا من وجه لانه وطئ حرام هذه الجملة في الموطأ **ولو**  
**زني** بصبيته يجمع مثلها ولم يقضها يجب الحكد وهذا  
ظاهر وهل يجب مهر المثل فيبقى ان لا يجب لان الحكد  
قد وجب وانه ينال وجوب الضمان وكانت واقعة  
الفتوى **ولو وطئ** مغيرة لا يشترط مثلها لا يكون هذا  
الوطئ زنا طبعي قلا وطئا لا محلا ولا حراما يعني مثل  
هذا الوطئ في المحل الحلال والحرام ولهذا لم يوجب  
ابو حنيفة ومحمد رجمها الله بذلك الوطئ حرمة  
المصاهرة ولكن اوجبا عقرا لانه ارش تلك الحناية  
اذ لم يقضها وهذا ان شرط وجوب الحكد هو المحل  
المشترى لان الفعل فعل اقتضا السرقة فلا يفعل الا  
في محل مشترى ذكره ابو زيد في خزانة الهدى في باب  
الحكد وفي نكاح فوائده صاحب المحيط الحكد  
والضمان لا يجزمان الا في مسيلتي اذ ان في مجارية  
بكر لان يجب الحكد ونقصان البكارة والكنانية  
اذ استرب هذا الذي يجب الحكد وقمة الحمر

**في مسائل السرقة**

ذكر في الاصل ولو سرق حراما صغيرا لا يقطع لانه ليس له  
عمال ولو كان عليه محلي يبلغ ما لا كبير لا يقطع ايضا  
لانه تبع للصبي فلا يجب الحكد سرقة ما هو تابع له  
وان كان يعلم ان عليه محليا بخلاف ما اذا سرق ثوبا  
مقلتا على جانيه داهم ضرورة فبلغ ما لا كثيرا او  
الثوب لا ساويا عشرة داهم ان كان السارق  
لا يعلم بذلك لا يقطع لان قصده سرقة الثوب لا سرقة

الدايم

الدايم وان كان يعلم به قطع لانه اذا علم فقصوده الدائم  
بخلاف الصبي فان الصبي هو المقصود بالاختذ على كل  
حال لانه لو كان المقصود هو الحكي لا تخذه دونته  
**ولو سرق عبد** صغيرا ان كان عاقلا لا يقطع بخلاف  
يعني اذا كان عبالا يعبر عنه نفسه ولو سرق غلاما صغيرا  
لا يقطع ولا يعبر عنه نفسه قال ابو حنيفة ومحمد رجمها  
الله يقطع وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقطع **وفي**  
**باب** الاقرار بالسرقة من الموطأ واذا اقر الرجل  
بالسرقة مع المجنون او الصبي او مع اخرين لا يقطع لان  
هذه السرقة غير موجبة للقطع في حق هؤلاء والسرقة  
واحدة فلا ينفقد موجبه للقطع في حق الاخر بخلاف  
الصحيح ليل بالغ اذ اذني بصبيته او مجنونه يجب الحكد  
على الرجل لان بف الفعل من الرجل دون المرأة والاشبه  
في فعل الرجل بخلاف ما تخاف فيه فان الفعل بينهما جميعا  
**ذكر** في سرقة الصبي قوم سرقوا وفيهم صبي او مجنون  
لا قطع عليهم عند ابي حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله  
وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصبي هو الذي  
اخرج المتاع لا قطع عليهم وان اخرجته الكبر قطع  
وكذلك قطاع الطريق اذا كان فيهم صبي او مجنون  
او معتوه او اخرين دركي الحكد عنهم جميعا في قول ابي  
حنيفة رحمه الله

**في مسائل السير**

**ذكر** عن عطاء بن رباح كتب الى ابن عباس رضي الله عنهما  
هل للعبد في الغنم نصيب وهل كان النخضون الكوب  
مع رسول الله عليه الصلاة والسلام ومنى يجب للصبي  
سهم في الغنم وعنهم ذوي القرى فكتب اليه ابن عباس  
رضي الله عنهما انه لا حق للعبد في الغنم وانه يوضع له



وان النساء كن يحضرن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يداوين الجرحى ويرفعن لهن ولاحق للصبى في الهضم حتى  
 يحتملن وكنت اليه في شهر ذوي القعدة ان عمر رضي الله  
 عنه عرض علينا ان تزوج من الحسن ابنا وان تقضي  
 به عن مفر منا فابينا ذلك عليه الا ان سلمه لنا فابي  
 ذلك علينا ولهذا نقول الا ان الصبي يرضع له كالعبد  
 لما روي انهم كانوا يجعلون الصبيان من جملة الكس حتى  
 يلقوا **مسلم** دخل دار الحرب يامان فاستترى صبيا  
 اوصية منهم واعتقه ثم استترى عليها المسلمون بعد  
 ما نشأوا قربا وخرج المسلم الي دار الاسلام فانها يكونا  
 فاما للمسلمين لانه ان نفذ عتقه فيها حران فممكن ان  
 بالاسيلا وان لم ينفذ عتقه فيها لم يصحح فممكن ان  
 بالاسيلا **واذا اسلم** الكربي في دار الحرب ثم ظهر  
 المسلمون على تلك الدار وجعلوها دار الاسلام وله  
 اولاد منها ركبها واولاده الصغار وما في يده من  
 المتاع لا يكون فيا واولاده الكبار وزوجته وما لم يكن  
 في يده من متاعه يكون فيا وروي عن ابي يوسف  
 رحمه الله ان داره لا تكون فيا واولاده الصغار لا يكونون  
 فيا لانهم صاروا مسلمين بتعاله واما متاعه الذي في يده  
 فلا ينهم استولوا على نفسه لكونه مسلما فلا يكونوا  
 مستولين على ما في يده **واذا انت الصبي قوما** من  
 اهل الحرب ان كان ما دون له بالقتال يصح عندنا  
 ولا يصح عند الشافعي رحمه الله كما في سائر النسخات  
 وان كان محبولا وهو عاقل يصح عند محمد دون غيره  
**وامان الذمي** لا يصح وامان العبد للجور لا يصح عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد وان افي  
 رخصها الله يصح وامان العبد الماذون له بالقتال

يصح

يصح بلا خلاف وامان المرأة جاز وامان المتعد والذين  
 امنوا جاز واذا ارتد الابوان وكذا بولدهما الصغير  
 بدار الحرب ثم استولي المسلمون فالولد في لانه صار  
 مرتدا بتعالها والصغير المرتد سترق وامان اذا بقيت  
 الام في دار الاسلام مسلمة لا يكون الولد فيا لان الولد  
 بقى مسلما بتعالاه **وكذلك** لو كانت الام مسلمة في داره  
 الاسلام لم يكن الولد فيا لانها لم مات مسلمة بقى اسلامها  
 حكما وكذا لو كانت الام ذمية نصرانية وقد بقيت في  
 دار الاسلام لا يكون الولد فيا لان الولد وان صار مرتدا  
 بتعالا ييه ولكن بقى ذميا بتعالاه وكذا لو كان الاب  
 ذميا بقى العهد لا يكون الولد فيا لانه بقى ذميا  
 بتعالاه **وكذا الوارث** الابوان وكذا بدار الحرب والولد  
 ما هنا فانه يكون مسلما بتعالدار وقد مر شي منه في  
 الطلاق والتمكاح واذا اولد للمرتد في دار الحرب ولد  
 ثم ولد لولدها ولد ثم ظهر المسلمون عليهم يكون ولد الاولاد  
 كلهم فيا ولا يكون وليدها فيا ويجوز ولدها على الاسلام  
 ولا يجز ولد ولدها لان الولد يكون مرتدا بارتداد  
 ابيه **ويقال** ان كان في دار الحرب كما يكون مسلما بالاسلام ابويه  
 فيجوز على الاسلام كما لا يورثا واما ولد الولد لا يكون مرتدا  
 لانه لا يكون بتعالجد في الارث اذ لا يكون بتعاله في  
 الاسلام لانه لو كان بتعاله كان تابعا لجد الجد قويا  
 الى ما لا يتناهى ويكون الناس مسلمين بالاسلام اذ هو عليه  
 السلام فاذا لم يكن تابعا لجد صار حكمه حكم ساير اهل  
 الحرب وساير اهل الحرب لا يجبرون على الاسلام **واذا**  
**ارتد** الفلام للرافق عند الاسلام صحت رده عند  
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله  
 لا يصح **وهنا** مسيلتان احدهما في الاسلام والثانية



في الردة ثم اذا اراد الصبي المراهق فاذا ادرك كافرا لا يقبل  
 ولكن بحسب وكذا كذا من اكره على الاسلام وهو بالغ ثم  
 اراد لا يقبل ولكن بحسب **واما** اسلام الصبي العاقل يصح  
 عندنا بلا خلاف في بني اصحابنا في احكام الدنيا والاخرة  
 جميعا وعندنا اننا في رحم الله لا يحكم باسلامه **وجاء**  
 قول اصحابنا رحمهم الله ان رسول الله عليه السلام دعاه  
 عليا الى الاسلام وهو ابن سبع سنين فاسلم وحن اسلامه  
 وكان يتخبر باسلامه في صغره ويقول سبقتكم الى الاسلام  
 طراغلا ما ما بكفت اوان نحامي والمعتني فيه وهو انه عرف  
 الاسلام واعترف به فوجب ان يصح منه ذلك ما اذا كان  
 ابن خمس عشرة سنة ولا يلزم علي هذا الصبي الذي  
 لا يقبل لانه لا يعرف الاسلام وينظر تمام هذا في باب  
 احكام المرتدين من الموط **ذكر** في باب ما اصاب من  
 الفتنة ما كان المتركون اصابوه واشتاكوا واذا سبي  
 الصبي من اهل الحرب واخرج الى دار الاسلام دون  
 ابويه ثم مات قبل ان يقتل الاسلام صلى عليه لانه  
 لو لم يكن معه ابواه ولا احد هما كان تبعا للدار يكون ملكا  
 بالدار فيصلي عليه وان كان معه ابواه او احد هما مات  
 لا يصلي عليه لانه تابع لابويه في الدين بحال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة الا ان ابويه  
 يهودا فهو يهودي حتى يعرف عنه بلسانه اما بتاكري  
 واما كفورا اخبر ان الصبي تتبع لها **ويجب** الخراج في ارض  
 الصبيان والنساء والمجانين لان عمر رضي الله عنه وظف  
 الخراج في جميع الاراضي **ويؤخذ** من ارض الصبي القليل  
 العشر مضاعفا **وكذا** من ارض المرأة القليلة لانه  
 العشر يؤخذ من ارض الصبي المسلم في ظاهر الرواية  
 ومن ارض المسلمة في الروايات اجمع قلنا يؤخذ من الصبي

القلبي

القليلي والمرأة القليلة العشر مضاعفا **والخزينة** انما  
 تؤلف على الرجال ولا تؤلف على الصبيان والنساء هكذا  
 فعل رضي الله عنه **واذا** قال الا ميراث قتل قتيلا فله  
 سلبه فقتل صبي لم يبلغ الحلم فله سلبه وان قتل  
 مريضا او جزئيا فله سلبه سواء كان يستطيع القتال  
 او لا يستطيع لانه مباح القتل في الوجهين **قال** كانت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية قال  
 لا تقتلوا وليدا ولا نساء ولا الشيخ الكبير والولد المولود لفة  
 وكلا دمي مولود وكل هذا اللفظ يستعمل في الصغار عادة  
 وهذا الجواب في الصبيان اذا كانوا لا يصلحون للقتال  
 ولا يقدرون على الصياح عند التقاء الصفين ولا يكونون  
 رؤسا للجوش فاما اذا كان كذلك فيقتلون وفي سر  
 فتاوي القاضي الامام ظهير الدين لم يدخل دار الحرب  
 بامان فجار رجل من اهل الحرب بامه او غنمه او خالته  
 او ام ولده قد تهرها بغيرها من المسلم المتأمن لا يشتريها  
 منه لان الحزلي ان ملكا بالغير فقد ضارت حرة **مسألة**  
 دخل دار الحرب بامان فاشترى من احد بني ابنته  
 بطوع تكا وبنيه واكثر ما خنا على ان البيع باطل وقال ابو اكسف  
 الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فالبيع باطل  
 والمختار انه لا يجوز البيع في الوجهين جميعا واذا لم يجز البيع  
 فممن اخرجهم الى دار الاسلام قال بعضهم بملكه لان البيع وان  
 بطل فاذا ذهب به المشتري فذلك منه تهر فملكه بالغير  
 وقال اكثرهم يكون حرا والصحيح ان البيع ان كان في جوار  
 البيع ملكه مطلقا لان المشتري اخذه تهر لما باعه البائع تهر  
 فملكه بالغير وان كان البائع لا يري جوازه فاجواب على  
 التفصيل ان اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه ابتدا  
 تهر اعلى الحزلي في دار الحرب فملكه وان ذهب به وهو



وهو طابع لم يملكه لانه لم يوجد القهر في دار الحرب  
 في فتاوى ياضي ظهيرا الدين رحمه **وذكر** في النوع الثاني  
 من سير فتاوى سبل نجم الدين رحمه الله عن صبي  
 حكم بالسلامه قبالا بويه ثم اذا وصف له الاسلام  
 بعد البلوغ فقال الان عرفت الاسلام هل يكون  
 هذا دليلا انه لم يكن مسلما بعد البلوغ قال لا انه  
 اذا لم يقرأ انه كان بفصله بخلاف هذا انما قوله  
 الان عرفت لعرفان الاسلام بتمامه **اذا سلم**  
**الرجل** وله ابن صغير ابوه ميت او حي لا يصير  
 ولد ابنه مسلما بالسلامه واحدا ليس فيه كالا ب  
 وهي من المسائل التي ليس الجديها كالا ب وينظر  
 في المتفرقات **وذكر** في متفرقات سير الدخيرة  
 واحاله الى الصوف اهل الشرك اذا استولوا على  
 اهل الحرب من اهل الكتاب فسيوا مسايام فارا  
 بغير ابايهم والصبيان على دين اهل الكتاب عنزلة  
 عنيد المسلمين اذا اسبوا لا يقولون الى الشرك  
 بالنبي واذا اسى المسلمون صبيان اهل الحرب  
 وهم بعد في دار الحرب قد دخل اياهم دار الاسلام  
 واسلموا فابناهم صاروا مسلمين بالسلام ابايهم  
 وان لم يخرجوا الى دار الاسلام **ولو دخل** حربي داره  
 الاسلام ذميا ثم سبي ابنه لا يصير الابن مسلما بالدار  
 ومن دخل دار الحرب باثا فان وسرق صبا واخرجه  
 الى دار الاسلام فالصبي مسلم ولو استترى هناك  
 صبا فلم يخرج الى دار الاسلام فهو على دينه ولو ان  
 حربيا دخل في دارنا باثا مان وله عبد صغير فاسلم  
 فالعبد كافر ما لم يسلم هذه الجملة في متفرقات سير  
 الذخيرة **صبي** سبي وسي معه ابواه او احد هما  
 فمات

فمات لا يصلي عليه الا اذا كان اقربا لاسلام فهو يعقل  
 الاسلام واذا لم يسب معه احدها فمات يصلي عليه  
**اعلم** ان الولد الصغير يصير قبالا بويتا او لا احدها  
 في الدين فان البعد ما يصير بقا لصاحب اليد فان  
 عذمت اليد يعتبر بقا للدار لانه تعذر اعتبار  
 اصلا في الدين فلا بد من اعتباره بقا نظرا لغيره  
 المتبعة في الابوين اقوي فاذا الفد ما فليبه المتبعة  
 في حق صاحب اليد اقوي اذا ثبت هذا فاذا كان معه  
 احد ابويه يعتبر بقا لهما لا للدار فيكون كافر بقا  
 لهما وان لم يكن معه احدهما يصلي عليه اذا مات لانه  
 صار مسلما بقا للدار عند اتمام الابوين ولو وقع في يد  
 المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات بمات  
 عليه لانه مسلم بقا لصاحب اليد عند اتمام الابوين  
 ويستوي فيما قلنا اذا كان الصبي عاقلا او غير عاقل  
 لانه قبل البلوغ تبع لابيويه في الدين ما لم يصف  
 الاسلام وقوله في الكتاب وهو يعقل الاسلام  
 يدل على ان الصبي العاقل اذا اسلم يصح وهذا  
 مدعنا وقوله وهو يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام  
 وهذا يدل على ان من يقول لا اله الا الله لا يكون  
 مسلما حتى يعلم صفة الايمان وكذلك اذا استترى  
 بجارية واستوصف الاسلام فلم تعلم لا تكون مومنة  
**وصفة** الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه  
 السلام ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله  
 واليوم الآخر والنفس بعد الموت والقدر خيره وشره  
 من آله هكذا ذكر الكشاف في هذه الجملة في باب  
 حمل الجاني من الجامع الصغير  
**في مسائل الكراهية**



**الصبي** او المقتوه اذا اخبر بنجاسة المالا ثبت الخلة بقوله لانه لقله عقله قد يكذب فلا ترجح صدقه على كذبه ولهذا لم يقبل خبر الصبي والمقتوم في الاحكام فان احدا من الصبيان والمقتوهين لم يرو عن رسول الله عليه السلام **حديثا** ولكن مع هذا ينبغي ان ينظر وحكم فيه رايه فان وقع عنده انه صادق لا توثقا وان وقع انه كاذب توثقا وهذا اذا كان بعقلان اما اذا كانا لا بعقلان لا يلتفت الي قولهما في استحسان الميسر **صبي** عاقل في يده شيء يبيعه لا ينبغي لقوله ان يشتريه منه ما لم يسأله عنه لما ذابسه لان الصبي لا يملك البيع الا باذن الولي فان قال اذن لي اي حكم فيه رايه على كل حال فان وقع عنده انه صادق استراه منه والا فلا وهذا في البيع **احاديث الهبة** اذا كان يهب ذلك المال فان قال هو لاني اذن لي بالهبة يقبل منه اذا وقع عنده انه صادق وان قال هو لي اذن لي بالهبة لا يجوز له ان يقبله لانها يملك ذلك باذن الاب **وفي القدوري** ويجوز ان يقبل في الهبة والاذن قول العبد والجارية والصبي **وفي الهداية** ولو كان الخبر بنجاسة المادينا لا يقبل قوله كالصبي والمقتوه ولا يجب التحري ولكن يجب بخلاف الفاسق لان حذر الفاسق يسوي فيه الصدق والكذب فوجب فيه التحري طلبا للترجيح اما الكذب في خبر الكافر فظاهر وقد ذكرنا بعض اخبار حيايل الصبي في اول هذا المجموع وفي استحسان الميسر واذا مات الرجل من بني النساء من زوجته لا يباح له ان يفسكه كما في حالة الحياة فان كانت من جارية صغيرة لا تشرى يعلمها

يعلمها الفصل حتى تفصله لان الصغيرة التي لا تشرى يباح لها ان تنس جميع اعضاء الرجل الاجنبي حال حياته فلذا بعد وفاته ولو كان الميت صغيرا لا تشرى ولا تشرى النسوان ان يفسكه كما في حالة الحياة لانه لا حرمة لعورته ولا لساير بدنه **وكذا اذا ماتت** المرأة بين الرجل لا يباح لواحد منهم ان يفسكها وان كان فهم صغيرا لا يشرى يعلموه الفصل حتى يفسل لما بينا لان له ان ينس جميع اعضاءها حالة الحياة فلذا بعد الوفاة **وفي كراهية** الهداية والصغيرة اذا كانت لا تشرى يباح مسها والنظر اليها لا تقدم خوف الفتنة **وكبره** ان تلبس الذكور من الصبيان الذهب والحرير لان المحرم لما ثبت في حق الذكور كما لا يباح للبنت لا يباح الا لباس وصار نظير الحريم لما حرم سربها حرم سربها **اقضى** وقت الحنث اثنا عشر سنة واول وقته قال ابو حنيفة رحمه الله لا علم لي به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فيه شيء واختلف المتأخرون فيه قال بعضهم اول وقته اذا بلغ سبع سنين وقال بعضهم تسع سنين وبعضهم عشرين سنين وبعضهم لم يوقتوا وقتا وقالوا ان كان الصبي بحال يطبق الم الحنثان تحتين والا فلا وانه من خملة السنن وفي السون غلام مفتي فلم يقطع الجلد كلها فان قطع اكثر من النصف يكون خنثا فان كان نصف او دونه لا يكون خنثا وفي صلاة النوازل صبي لم يحنث ولا يملك ان يمس جلده الا بشد يد وخشفته ظاهرة اذا راه انسان ظنه خنثا ينظر اليه الثقات واهل المصر من اجماعهم فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاحسان فانه لا يمس عليه ويترك وكذا الشيخ المصنف من اهل



المحوس اذ اسلم ومال اهل البصرة لا يطبق الكتاب  
 يترك **وفي قواليد** الرستغني اختن الصبي ثم طالت  
 حبلته انه ان صار بحال سائر حشفته يقطع ومالا  
 فلا ولا باس بالخطاين للجارية الكبيرة والصغيرة  
**واما** الصبي فلا ينبغي ان يختضب بده ولا رجلة كالرجل  
 في استحباب الذخيرة **المختلف** المتأخر في التسليم  
 عمل الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن  
 وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول سديد  
 قال الفقيه ابو النضر بن محمد السمرقندي رضي  
 الله عنه وبه تأخذ وقد روي عنه ابن مائة  
 رضي الله عنه انه قال كنت مع الصبيان اذ جاء رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم علينا **وفي هبة** قماوي  
 القاضي ظهير الدين رحمه الله اذ اهدى الصغير  
 شيئا من المأكولات روي عنه محمد رحمه الله انه يباح  
 لو اذ به وسببه ذلك بضيافة المأذون واكثر ما يخ  
 بخاري على انه لا يباح وفي كراهية الجسس اذ اهدى  
 التواكه الي الصبي الصغير يحل للاب والام الاكل اذ ا  
 اريد بذلك ثاب الاب والام ملك اهدى الي الصغير  
 استمغار الهدية **الكوز الذي يلبس به الصبيان**  
 يوم العيد يوكل لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 انه كان يترك الكوز لصبيان يوم الفطر يلبسون  
 به ويأكل منه وهكذا فعل علي رضي الله عنه بجواره  
 وهذا اذا لم يكن على سبيل الفاقة فاما اذا كان وهذا  
 الصنع حرام **الاب** اذا احتاج الى تناول مال ولده  
 فهذا على وجهين اما ان كان في المصر واحتاج لتقصره  
 او كان في الفاقة واحتاج لتقديم الطعام معه وله  
 مال ففي الوجه الاول اكل بغير شيء وفي الوجه

الثاني

الثاني اكل بالقيمة وقد ذكرناه في مسائل التتقات  
 من هذا الكتاب في كتاب النكاح وفي واقعات الناطقي  
 ولا باس بغير اذن الطفل من النبات لانهم كما يقرأ  
 يفعلون ذلك زمن النبي عليه السلام من غير  
 انكار رجل كني ابنه الصغير بابي بكر وعتره كره  
 ذلك بعض المتأخرين لانه ليس لهذا الابن اسم  
 بكر فيكون هو اباه والعكس انه لا باس به فاف  
 الناس يريدون به التناول فانه يصير ابائي ثاني  
 الحال لا التحقيق للحال **لا باس** بك الصبيان اذا  
 كان لدا اصاب الصبيان لانه مدأوة ودفع المكف  
 الي الصبيان هل يكره ذكرناه في مسائل الطهارة  
**في بيع قواليد صاحب** المحيط الاب والام اذا اهدى  
 ولده الصغير لشغل المأمن الحوض الي متروك ابيه  
 ودفع اليه الكوز فنقل بحال بعضهم الما الذي في الكوز  
 يصير ملكا للصبي حتى لا يحل للاب سريه الا عند  
 الحاجة لان الاستحرام في الاعيان المباحة باطل  
 وبالحال بعضهم ان كان الكوز ملكا للاب يصير ملكا للاب  
 ويصير الاب محزنا المالا بيه كالا جيرا اذا حمل الما يكون  
 المستأجر يكون محزنا للمستأجر كذا هذا **وذكر**  
 في الخاوي اذ املا الصبي الكوز من ماء الحوض كره  
 اهريق ذلك الكوز في الحوض لا يحل لاحد ان يشرب  
 المأمن ذلك الحوض حسنة الصغير قبل ان يتحرك  
 عليه القلم للصبي لا لا بويه لقوله تعالى وان لم  
 لا انسان الا ما سمي وهذا قول عامة متأخري  
 بعضهم لان ينتفع بمل ولده بعد موته لما روي  
 عن النبي ابي مالك رضي الله عنه انه قال من حمله ما  
 ينتفع بعرضه بعد موته ان يترك ولده اعلمه القرآن



والعلم فيكون لو ائده اجر ذلك من غير ان يتفحص من  
 اجرا لو ولد شيئا **ذكر** في باب دعوى الاب والوصي  
 من فتاوى رشيد الدين صبي يحصل الما ويدفع الى امه  
 والام تنفق على الصغير وتاكل معه قليلا نحو كفة  
 اولكتين عن الزيادة لا يكره وان كانت الام عاخرة  
 والصبي بعد زرع على الكسب مقدار ما يكفي له وللام قدام  
 حق في مال الصبي فتاكل ولولم تلك الام محتاجة  
 الى مالها لك خلطت ما لها بمال الولد واسترت الطعام  
 واكلت مع الصغير اذا اكلت ما زاد على حصته لا يجوز ذلك  
 لانها اكلت مال اليتيم **ادب الملتقط** الفلام اذا  
 بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكم حكم الرجال وان  
 كان صبيحا فحكم حكم النساء قال السيد الامام ابو القاسم  
 رحمه الله يعني لا يحل النظر اليه عن شهوة قاهما المخلوة  
 والنظر اليه لا عن شهوة لا باس به وهذا المامد روا  
 بالكتاب **رد السلام** من فروض الكفاية قال اذا سلم  
 على قوم فرد السلام بعضهم فان كان الذين حصل الورد  
 منهم مكلفين سقطت عن الباقي قياسا على ساير فروض  
 الكفاية واما اذا حصل الرد من الصبيان ان كان الصبي  
 لا يعقل لا شك انه لا سقط الوضوء الباقي وان كان  
 هذا الصبي ممن يعقل اجاب هل سقطت عن الباقي  
 اختلف الشايع فيه قال بعضهم يسقط ومنهم من قال  
 لا يسقط وبتمام هذا ينظر في كتاب الكسب في الاسلام  
 الى تكرار الله في بيان فروض الكفاية وقد كتبت  
 فروض الكفاية في موضع علي حدة والله اعلم  
**في مسائل اللقط**  
 اللقط اسم للولد الذي يوجد على قارعة الطريق  
 او في المفازة او على باب المسجد لا يعرف ابوه ولا امه  
 واللقط

واللقط الاختصاصي به باعتبار ما له ان تلقط ودفع اللقط  
 افضل من تركه بخلاف اللقطة فان تركها افضل من  
 رفعها فان غلب على ظنه صبي اللقط فواجب عليه  
 رفعه ثم اللقط حر ونفقته من بيت المال والملتقط  
 متبرع في الاتفاق عليه لعدم الولاية الا ان يامر  
 القاضي فيكون ديناً عليه لغوم الولاية واذا ابي الملقط  
 ان تنفق على اللقط وسأل القاضي ان يفصله منه  
 واقام البينة انه لقط فنقض القاضي روضه  
 على يدي رجل وامره ان تنفق عليه على ان يكون  
 ذلك ديناً على اللقط ثم ان الذي التقطه سأل القاضي  
 ان يردده عليه قال القاضي بالخيار ان سارده عليه وان  
 سار لم يردده عليه وكذلك القاضي في الفزع الاول  
 ان سأل قبضه منه وان سأل لم يقبضه فان لم يقبضه  
 القاضي منه يامره بالاتفاق على ان يكون ديناً على اللقط  
 ولم يذكر في الكتاب انه اذا امره القاضي ان تنفق عليه  
 ولم يقل على ان يكون ذلك ديناً عليه ما حكمه قال  
 بعضهم يصير ديناً على اللقط من غير شرط الرجوع وقال  
 بعضهم اذا امره ان تنفق عليه فالتفق يكون متطوعا  
 الا اذا اتفق عليه على ان يكون ذلك ديناً عليه  
**فان الملقط** رجل لم يكن لغيره ان يأخذه منه لانه  
 ثبت له حق الحفظ لسبق يده فان جاء اخر وانتزعه  
 منه قانه يدفع الى الاول فان ادعى مدع انه ابنه قالوا  
 قوله يعني اذا لم يدع الملقط شبهة ثم قيل ان دعواه  
 يصح في حق نفسه دون ابطال حق الملتقط وقيل  
 ينبغي عليه بطلان يده **واذا كبر اللقط** قاده  
 رجل فذلك اليه لانه صار في يد نفسه وان ادعاه اثنان  
 ووصف احدهما علامة في حبه فهو ولي به ولو



سبقت دعوة احدهما فهو ابنه ولو وجد مع اللقيط  
مال فوضعه القاضي على يدي رجل او علي يدي اللقيط  
وقال اتفق عليه سنة فهو جازن وهو مصدق في نفقة  
مثله وما استترك له من ذلك من طعام او كسوة فهو  
جازن عليه وهذا احكام ثلاثة **احدها** ان المال  
الذي وجد مع اللقيط يكون له **والثاني** ان نفقته  
تكون من ذلك المال **والثالث** ان المتفق اذا قال  
انفقت عليه كذا فهو مصدق في نفقة مثله لانه امني  
والقول قول الامن وليس هذا اذا اتفق عليه  
من مال نفسه ليرجع عليه ثم قال انفقت عليه كذا وكذا  
فانه لا يصدق الا ببينة لانه اذا اراد ايجاب الضمان عليه  
على المتفق وهذا اراد نفي الضمان فافترقا ولو ادعى  
اللقيط ان اللقيط عبده ان لم يقر بانه لقيط والقول  
قوله لان الصغير لا بد له فهو وسائر الاموال سوا  
فاذا كان في يده فهو ملكه ظاهر فيكون القول قوله  
فاما اذا قرأته لقيط لا يصح دعواه لانه ثبتت حرته  
ظاهر ولو بلغ اللقيط واقر انه عبد فلان ان لم يحرك  
عليه حكم الاحرار من قول شراذمه وضربا فاقنه  
وتخو ذلك يصح اقراره وان جركي عليه من احكام  
الاحرار شئ لا يصح **وان ادعت** امرأة اللقيط انه  
ابن لا تصدق الا بالبينة وليس هذا كالرجل لان  
المرأة ادعت النبا على غيرها واقرارها على غيرها  
لا يجوز لان النسب الى الابا وما للرجل فقد اقر على  
نفسه فكان القول قوله **وذكر** عن ابي نصر محمد بن سلام  
انه اخرج في هذه المسئلة فقال لان المرأة لا تملك الفصل  
فلا تملك الوصل ايضا والرجل يملك الفصل فملك  
الوصل بانه ان المرأة اذا قالت لولدها هذا ليس بي  
فانه

فانه لا ينقطع النسب فيما بينها باللعان ولو قال الرجل مثل  
ذلك ينقطع نسبه باللعان **وحكي** ان امير السمرقند  
قال له اسحاق بن احمد كانت له مناصرة في داره قاض  
واحد في هذه المسئلة بهذه التكنة فاجتنبه فقال  
لن هذه التكنة فقبل له قال لها ابو نصر محمد بن سلام  
فتت اليه باربعة الاف درهم ولسن علي الذي القط  
اللقيط ورباه غفل ولا مراقب لانه لم يصرو ليا  
بالقرينة والالتقاط فهو وسائر الناس سوا **واللقيط**  
اذا اذرك فهو في شهادته وجبايته والحجاية عليه  
وحدوده كالحكماء لانه حر **ويحد** ما ذق اللقيط  
في نفسه ولا يحد قاذف امه ثم اللقيط اذا وجد في  
مصر من امصار المسلمين يحكم باسلامه سواء كان الواجد  
مسلم او ذميا ولو وجد في بيعة او كنيسة او في قرية  
من قري اهل الذمة يحكم بكونه ذميا سواء كان الواجد  
مسلم او كافرا هذا في رواية وفي رواية اخرى اعتبر  
الواجد دون المكان وقال ان كان الواجد مسلما يحكم  
بكونه مسلما في اي مكان وجد وان كان الواجد كافرا  
يحكم بكونه كافرا في اي مكان وجد **في كل موضع**  
حكمنا بكونه مسلما يحركي عليه احكام الاسلام حتى لو مات  
قبل ان يعقل يصلي عليه وفي كل موضع حكم بكونه كافرا  
يقضي بجميع احكام الكفار في حقه حتى لو مات قبل  
ان يعقل لا يصلي عليه ولو وجد في موضع من مسلمون  
وكفار يحكم بكونه مسلما استخانا **ولا يجوز** تزويج  
اللقيط لا بتمام سبب الولاية من القرابة والملك  
والسلطنة ولا يجوز تصرفه في مال اللقيط اعتبارا  
بالام ويجوز ان يقبض له الهبة لانه يقع محض ولهذا  
ملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وملكه الام



ووصيها ورسوله في صناعة وواجبه وهذا رواية القدوري  
 في تحصيله **وذكر** في كراهية الجاع الصغير لا يجوز ان يواجره  
 فهو الاصح وفي كراهية الهداية ومن كان في يده كقط  
 لا اب له فانه يجوز قبضه الهبة والصدقة **وامر**  
 هذا ان التصرف على الصغار انواع ثلاثة نوع هو من  
 باب الولاية لا يملكه الا من هم وليا كالانكاح والبراء  
 والبيع لا موال القنية لان الولي هو الذي قام مقامه  
 بانابة الشرع دفعا لحاجته **ونوع** اخر ما كان من صورة  
 حال الصغار وهو سراء والابد للصغير منه وبيعه واجارة  
 الصغار وذلك جائز بمن يقوله ويتفق عليه كالاخ  
 والعم والمسلط اذا كان في حجرهم واذا ملك هؤلاء  
 هذا النوع فالولي اولى به الا انه لا شرط في حق الولي  
 ان يكون الصبي في حجره **ونوع** ثالث ما هو متفق محض  
 كقول الهبة والصدقة والقبض فهذا يملكه الملقط  
 والام ومن يقوله من الاخ والعم والصبي نفسه اذا كان  
 بعقل لانه اذا كان نفعا فالأب لا يملكه ففتح باب  
 الامانة نظر للصبي فملكه بالعقل والولاية والحجر  
 وصار بمنزلة الاتفاق قال ولا يجوز للملقط ان يواجره  
 فيكون للام ان يواجر ابنه اذا كان في حجرها ولا يجوز  
 للعم لان الام عليك اتلاف منافعه باستخدامه فالولي  
 ان عليك اتلافه بعوض ولا كذلك الملقط والعم  
 وباتى شئ منه في مسائل الاجارات ان سأل الله  
 تعالى وفي التوازل الملقط اذا امر بختان الصبي  
 فملك الصبي يضمن لانه ليس له هذه الولاية والله اعلم  
**في مسائل الاباق**  
 اذا كان العبد الاثني ملكك الصبي فرده رجل من  
 مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا يجب الجعل في مال الصبي

لان

لان المنفعة حصلت له فصار كما اذا عمل له احدا جبر  
 ولطيه الاب او الوصي من ماله والوصي اذا جاء بالعبد  
 الاثني لليتيم فلا جعل له لان الرد عليه وكذلك الذي  
 يقول لليتيم لان الرد عليه ايضا وكذلك لورد السلطان  
 عبد الصبي والبالغ لا يجب الجعل لانه فعل ما هو واجب  
 عليه والابن اذا ارد ان يبا لا يبيعه لا يستحق الجعل والاب  
 اذا كان هو الراد يستحق الجعل اذا كان الابن كبيرا شوش  
 المسئلة في الكتب وهذا هو الصحيح لان خدمة الاب  
 واجبة على الابن وورد العبد الاثني من جملة الخدمة فكله  
 واجبا على الابن فلا يستحق الجعل ولما الاب فلا يجب عليه  
 خدمة الابن فيستحق به الجعل وينظر تمام هذا في كتاب  
 الاباق من مبسوط صدر الاسلام واذا ارد امانة ابنة  
 مع ابنها ان كان صغيرا رضيعا لا يستحق الا جعل واحد  
 لانه لم يرد الا شخص واحد وان كان غلاما قاربا حكم  
 البق مع امه يستحق جعلها لانه رد شخصين **وحل**  
 البق له عبد فوهبه لابنه الصغير يجوز اذا كان الابن  
 في عياله لانه لا يحتاج الى التسليم فان حق القبض فيما  
 وهب لابنه الصغير للاب وقبضه قائم لان القبض لا يبطل  
 بالاباق مادام الاثني في دار الاسلام واعلامه منزلة القبض  
 بخلاف ما اذا باع من ابنة الصغير فانه لا يجوز ان قبض  
 الاب لا تنوب عن قبض البيع لان قبض البيع قبض ضمان  
 وقبض الاب قبض امانة فان العبد اذا هلك بعد التسليم  
 سقطت على المشتري المثل ولو هلك قبله لا يقر المثل  
 وقبض الامانة دون قبض الضمان فلا تنوب ذلك  
 عن قبض الضمان وتمام هذا ينظر في كتاب الاباق من  
 شرح معذ الاسلام ابو اليسر والله اعلم  
**في مسائل الفصب والفيان**



في ودعية الملقط الصبي المصوب اذا وقع في الماء وعرق  
يضمن الفاسب بخلاف صبي الودعية وفي غضب العدة  
ولو غضب عبد اصغرا قال النبي لا يقرم النقصان والمفتاوي  
ابي بكر بن الفضل رحمه الله لو غضب من صبي شيئا ثم  
رده عليه ان كان الصبي من اهل الحفظ صح والا فلا  
ويكون بمنزلة مالور رفع السهم عن ظهر الدابة للغير ثم  
اعاده الي ظهر الدابة لا يصح وان كان الفاسب اسهلك  
الفصص حتي ضمن القيمة فتدفع القيمة الي الصبي ان  
كان الصبي ماذون له في التجارة صح وبركان ضمانه  
وان لم يكن ماذونا لا يبرأ لان دفع القيمة يضمن معني  
المليك وهكذا ذكر المسئلة في عامة الفتاوي **وذكر**  
ابوزيد في مسئلة النكاح بغير ولي من كتاب الاسرار  
ان الصبي اذا استوفى دينه لا يصح ولو غضب من عبد  
مخجور شيئا رده عليه بركا من ضمانه في بيع الكاظم  
في الفتاوي **وفي نوادر** صاحب المحيط رجل امر صبي  
باسهالك مال انسان يضمن الصبي ثم يرجع على الامر  
**وفي حكايات** فتاوي القاضي خان قبيل فصل اتلاف  
الخنزير ولو امر صبي بشي فلتحقه غنم كان لولي الصبي  
ان يرجع على الامر **وفي نوادر** صبي جاء الي فصاد وقال  
افصلني تفصله فصل امتداد اوقات من ذلك  
السبب تجب دية على عاقلة الفصاد وكذلك العبد  
يجب قيمته على عاقلة الفصاد **وفي كتاب** الفتاوي  
صبي اخذ دجاجة انسان ولم يحولها من مكانها  
ثم ارسلها حتي ضاعت قال القاضي الامام محمد بن  
يحيى و به آفتي وقال صاحب المحيط لا يضمن ما لم  
يحولها فاقاله القاضي الامام محمد بن قولبي يوسف  
رحمه الله وما قاله صاحب المحيط قول محمد رحمه الله

وفي

وفي نوادر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله باربعه  
اسور يكي دا براند استودكا ديكر دين سان ابا  
استورد اهل اهل اهل يضمن الصبي كمال يضمن  
وفي نوادر الفقيه الي جعفر رحمه الله لو وضع كفا  
في يد صبي فقتل نفسه لا يضمن ولو عثر به حيوات  
يضمن وفي نوادر الي حفص الكبير رحمه الله صبي  
قام على سطح او خاطط صاح به رجل فتزع الصبي فوقع  
ومات بقرم الصاح دينه وذلك على عاقلة وهكذا  
المسئلة في مجموع التوازل وياي بعد معاشي منه  
خلافه **وفي نوادر** الي حفص ايضا صبي بال على الطح  
فخرج البول من المثرايب واصاب ثوب رجل فاقطعه  
بقرم الصبي في ماله فان لم يكن له مال يكون دينه عليه  
لو خذ به اذا اسرو في التوازل ولورمي صبي سها فاصاب  
عيني امرأة لا ضمان عليه على والده وانما يجب في ماله  
وان لم يكن له مال فنظرة الي مسرة **قال** وانما او يجب  
في ماله لانه لا يركب للعج عاقلة ويقول العاقلة للمرب  
لانهم لا يتناصرون **وفي** الهبوط لو ادخل صبي او  
نايما او غني عليه في داره فسقط الست قال محمد رحمه  
الله يضمن في الصبي والغني عليه ولا يضمن في الناييم  
**وفي** مساييل الضمان من فتاوي الديتاري رب دين  
نجه مد لون وابردكه سيم من بيار ووجه خوردا بودي  
اسم محمرا كدك خوردا كالدت بروي وبرعا قلة  
وي لازم سود وابنه اعلم **وفي غريب** الكرواية لو غضب  
حر اصغرا ضمن الا اذا مات خنقا نفعه فاما الفرق  
والحرق والقتل اذا قتله قاتل يضمن وقد حر منه  
شي في اول الفصل **ولو غضب** مكاتبا صغرا او كبيرا  
لا يضمن **وفي باب** غضب المدبر والعبد والخبائبة



في ذلك من جنائيات الجامع الصغير **رجل** غصب  
 صبياً فمات في يده يحيى أو حجة لا شيء عليه وإن مات  
 من صاعقة أو نهشة حية فعلى عاقلة القاصب  
 دينه وقال زفر رحمه الله لا يجب وهو قول الشافعي  
 رحمه الله هما قاسا على ما إذا مات يحيى أو حجة  
**ولما** أنه تسبب بقتله لأن هذه الأفاق فكانت  
 القاصب بازالة اليد لحافضة والتقريب من هذه  
 الأسباب والتقليل إلى المسببة ومكان الصواعق  
 سبباً لهلاكه وهو متعمد في هذا السبب فيضمن  
 بخلاف ما إذا مات يحيى أو حجة لأن المنية لا تدفع  
 لها تدركه في كل مكان حتى قالوا لو نقله إلى موضع  
 لقلب فيه يحيى والأمراض تكون مناسبات **وإن عرق**  
 في ما أو احترق أو سقطت من سطح أو ما استبه ذلك  
 فهي من الصواعق **وذكر** السيد الأمام أبو القاسم رحمه  
 الله في كتاب الخلاص لو بيعت عبداً ما صغيراً بغير إذن  
 أهله إلى حاجة فأرقي فوق بيت مع الصبيان ووقع  
 ومات يضمن **وفي ديات** الواقيات في باب ما يجب  
 الدية والكفارة وفي أملا الحسن في رجل صاح بصبي  
 وهو فوق حائط فوقع فمات قال أبو حنيفة وأبو يوسف  
 وزفر والشافعي رحمهم الله لا شيء عليه وفي نواز  
 ابن رستم صبي غلب حائط فصاح به رجل فقال لا يقع  
 فوق لا يضمن ولو قال تقع فوق يضمن **وفي ديات**  
 القيون ولو جندب صبياً من يد أبيه والاب بمسكه  
 حتى مات قال محمد قال أبو حنيفة رحمها الله دية  
 الصبي على الذي جندبه ويرث أبوه فإن جندبه  
 الرقيق وجندبه أبوه حتى مات فالدية عليهما  
 جميعاً ولا يرث أبوه منه **وفي ديات** النوازل والجامع  
 والفتاوى

والفتاوى عن نصير في صبي مات في الماء أو سقطت من  
 سطح فمات فقال أما ابن سبع سنين أو نحوه فانه  
 يحفظ عن نفسه وإن كان لا يعقل فمات في شيء من ذلك  
 فعلى الوالدين الكفارة وإن كان في حجر أحدهما فكفارة  
 على الذي في حجره خاصة وعن أبي بكر الاسكاف في  
 الوالد إذا لم يعاها الصبي حتى سقط أو وقع  
 في باب قال لا أرتب على الوالد شيئاً وقال أبو نصر  
 عليها الكفارة وقال أبو القاسم عليها الاستقلال والتوبة  
 قال الفقيه وبه تأخذ وقال نصير إذا وضعت الأمر  
 للصبي بين يدي الأب والولد يقبل بأي غيرها فلم  
 يحمل الأب للصبي طيراً حتى مات من الجوع قال الأب  
 أم وعليه عتق رقبة والتوبة وإن كان الصبي لم يقبل  
 شيء غيرها وهو يعلم بذلك قال أم على الأم وعليها  
 عتق رقبة هذه الحملات في ديات النوازل وفي  
 غصب الجامع في الفتاوى وفي مسائل نجم الدين صبيان  
 في مكتب في زمان البرد قال المعلم لو أخذ من هذه  
 القوطه وسد بها هذه الكوة ففعل فضاغت لا يضمن  
 المعلم ولا الساد **وفي** جنائيات الفتاوى وفي المصغر  
 قال الصبي يحجور أصعد هذه الشجرة والفضلي ثمارها  
 فصعد وسقط حجب الدية على عاقلة أذامات وكذا  
 لو أمره بشيء أو كسر خطب من غوازن ولية فتلف الصبي  
 ولو لم يقل له انقض لي ثمارها وكذا قال أصعد هذه  
 الشجرة أو قال له أصعد وانقض لنفسك فسقط  
 ومات اختلف المسامح رحمهم الله في وجوب الضمان  
 والمختار في المسيلين الضمان **ذكر** في النوازل رجل  
 مر في قرية فوقف من قصب وقد أوقد الصبيان  
 قار في السكة فالتوا سيانها في القصب فأخذ ربه



قد خرا الحمار تحت سطح فوقه حطب فارقت النار الى  
 الحطب فاخذته فالتوا ذلك الحطب من السطح فا حرق  
 الحمار فان كان الحطب الذي التي على الحمار توقد مع  
 القصب فليقي النار وملقي الحطب يقمنان جميعا لان  
 الحمار احرق بفعلها وهلك اذ كثر المسيلة في غضب  
 الحسن **ذكر** الفقيه ابو الليث في تناويه قصار  
 وضع الثوب في الحمار في الكانوت واقعد اب اخيه للحفظ  
 وغاب القصار قد دخل اب اخيه الكانوت الاسفل فطن  
 الطراز للثوب قالوا ان كان الكانوت الاسفل بحال  
 لو دخله انسان لا يقب عنه عينه الموضع الذي كان  
 فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الكانوت  
 الاسفل بحال لو دخله انسان يقب عنه عينه الموضع  
 الذي كان فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي  
 اقعد القصار ضمه الي القصار ابوه او امه او وصيه  
 او لم يكن له احد من هؤلاء ولكن القصار ضمه الى نفسه  
 فالضمان على الصبي لانه ضيع يترك الحفظ الواجب  
 عليه ولا ضمان على القصار لان له ان يحفظ الثوب  
 بيد ذلك الصبي ولا يضمن القصار يترك الثوب  
 عند الصبي قال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله  
 في فتاويه وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي  
 ماذون له لان الصبي الماذون له لو اخذ بضمان  
 تصبيع الودعية اما اذا كان محجورا فانه لا يواخذ  
 باستهلاك الودعية وتصبيعها كما لو دلسا رقا على  
 الودعية او راى انسانا باخذ الودعية وهو يقدر  
 على منعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان محجورا فاذا كان  
 هذا الصبي ماذون له كان الضمان على الصبي ولا  
 يجبا على القصار **وان لم يكن** الصبي متضمنا من جهة ماذونا

ولم

ولم يكن في عيال القصار ولا تلميذ له ولا اجيرا الا ان  
 القصار اخذ بيده واقعد حافظا للكانوت فالضمان  
 على القصار لانه لما استخف من ليس في عياله بصومستهما  
**وان كان** الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع  
 فان كان الصبي متضمنا اليه فلا ضمان على واحد منهما  
 اما القصار فلانه حظه بيد من في عياله واما الصبي  
 فلانه لم يترك الحفظ لما كان الموضع الذي دخل فيه  
 بحيث يرى الثوب وبعض سائل وجوب الضمان للصبي  
 عليه ياتي في سائل الحنايات ان سأل الله تعالى  
**ذكر** في غضب المنقعي رجل غضب صبيا حرا فقتله  
 في دمه رجل خطأ قال فلا وليا للصبي ان يتبعوا عاقلة  
 ايها ساءا وان اتبعوا عاقلة القاصب رجفوا على عاقلة  
 القاتل وان قتل الصبي نفسه قد تتصل على عاقلة القاصب  
 ولا يرجعون لها على عاقلة الصبي **ولو قتل** رجل عمدا  
 كان اوليا للصبي بالخيار ان ساءا وقتلوا القاتل وان ساءا  
 اتبعوا عاقلة القاصب بدنته ويرجع عاقلة القاصب  
 بها في مال القاتل **ولو ان** الصبي قتل في يد القاصب  
 رجلا برز على ابيه فضمن عاقلته دية قتله لم يكن  
 لهم ان يرجعوا على القاصب قالوا وكان ينبغي ان لا يضمن  
 القاصب شيئا مما وصفنا في الصبي الحركي وكما تركنا  
 القياس فيه في كل شيء اني على نفسه او على شيء من يده  
 بوجه من الوجوه ما خلا الموت او امر نزل به من  
 السماء ليس من افعال الناس رجل امرصيا ان يقتل نفسه  
 فقتل قال دية على عاقلة الامر وكذلك لو امر عبد  
 ان يقتل نفسه قتل ماذون له امرصيا ان يحرق  
 ثوبا ففعل يضمن الذي حرق ويرجع على الذي امره  
 هذه الجملة في غضب المنقعي **وفي جنائيات** القناوكيا



الصفري رجل غصب صبيا حرا فغاب عنه يده يحبس به  
 الفاسد حتى يحيى به او يعلم انه قد مات وفي غصب  
 المستقي رجل جاء الى امرأة رجل او ابنته وهي صغيرة  
 فخذعها واخرجها من منزل ابيها ووجها قال احبسه ابدا  
 حتى ياتي فلها او اعلم انها ماتت **وفي غصب** فتاوى  
 القاضي القضاة في الدين رجل بعث غلاما صغيرا  
 في حاجة له بغير اذن اهل القلامر فراك القلامر علما  
 يلعبون فاسري اليهم واركني سطح بيت فوقع ومات  
 ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا لا استمال  
**سئل** الشيخ الامام ابو الفضل الكرخي رحمه الله  
 عن رجل قال لصبي اذهب الى هذا الكوخ وابتل  
 بما فذهب ففرق قال على المرسل الدية على عاقلته  
 قال لانه لا يكون لا يكون ادني محالا ما ذكر في المقاربة  
 لو دفع الى صبي ما لا مضاربة وهو غير ما ذون له  
 فذهب ليتصرف فهلك في الطريق فجب الدية على عاقلة  
 رب المال والله اعلم

### في مسائل الودعة

**ذكر** في جنابات الجامع الصغير في باب غصب المداير  
 والعيد وكنائفة في ذلك صبي محجور عليه وهو يعقل  
 او دفع عبد افقتله كان على عاقلته القيمة وان او دفع  
 طعاما فاكله لا يضمن وقال ابو يوسف والسافعي  
 رحمهما الله يضمن وعلى هذا الخلاف اذا اقترضه شيئا  
 وسلمه اليه او باع منه شيئا وسلمه اليه فاسرته و هذا  
 اذا كان عاقلا فان لم يكن لا يضمن في قولهم هكذا ذكر  
 القاضي الامام فخر الدين رحمه الله في شرحه للجامع  
 الصغير وذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله  
 في هذا الباب ايضا من جنابات الهداية هذه المسئلة

وقال

وقال قال محمد رحمه الله في اصل الجامع الصغير قد  
 عقل وفي الجامع الكبير وضع المسئلة في ابن اثني عشرة  
 سنة وهذا يدل على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق لان  
 التسليم غير معتبر وفعله معتبر كما ذكر في الهداية  
 في غير العاقل يخالف ما ذكره القاضي الامام فخر الدين رحمه  
 الله وفي يخالف الرواية وضع المسئلة في مطلق المال  
 غير مفيد بالطعام **ذكر** شيخ الاسلام على الاسبيجاني  
 رحمه الله في المصوط والاختلاف في الصبي الذي يعقل  
 اما الذي لا يعقل فلا ضمان عليه بالاجماع **وفي ودعة**  
 سرح الطحاوي من او دفع عبده صبي مملوك في يده  
 لا ضمان عليه بالاجماع وان اسرته مملوك الصبي فانه ينظر  
 ان كان ما ذون لم يمت التجارة ضمن بالاجماع وان كان  
 محجورا عليه وكل قبل الودعة باذن وليه ضمن بالاجماع  
 وان قبل بغير اذن وليه فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله لا في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو  
 يوسف رحمه الله يضمن للحال **واجمعوا** على انه لو اسرته  
 مال الغير من غير سابقة الادعاء ضمن في الحال ولو كان  
 الودعة عبد افقتله صبي كانت دية على عاقلته وان  
 جني عليه فيما دون النفس كان ارشاه في مال الصبي  
 في قولهم جميعا ولو او دفع غير صبي محجور عليه مالا فبلغ  
 الصبي واسرته يضمن وكذا لو او دفع عبد صبي محجور  
 عليه مالا فاذن له الولي فاسرته بعد الاذن يضمن  
 بالاتفاق ذكره الحاكم الشهيد في عمدة الادلة في مسئلة  
 ادعاء الصبي **وذكر** في الهداية وعلى هذا الخلاف في  
 الاقراض والاعارة وفي محال القاضي الى حقه هو  
 الاسترضاء رحمه الله اقراض الصبي المأذون له ولو اقضه  
 جليز وهو كالبالغ في هذه وان كان محجورا فانه لا يصح



أقرضه ولا استقرضه فان أقرضه انسان فادام عينه  
 باقياً كان لصاحب المال ان يسترده عند جميعاً فاما اذا  
 اتفقوا وانلفه فلا ضمان عليه عند خلافاً لا يوجب  
 رحمه الله فان عنده اذا اتفقوا وانلفه كان له ان يرجع  
 عليه بضمان ذلك وان هلك المال المقرض في يده بنفسه  
 لا ضمان عليه بلامخلاف بينهما ومسئلة استقرض من السفيد  
 المحجور عليه والعبد المحجور عليه ثبت في ما يمل الجور من  
 هذا الكتاب **وفي** ما سمين التطاير في الفقه وعلي  
 هذا الخلاف اذا باع من صبي محجور عليه سبياً وسلم  
 اليه واسرته كنه الصبي لا ضمان عليه عند أبي حنيفة  
 وتحد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله يضمن  
 وعلي هذا الخلاف الا يداع عنه عبد محجور عليه الا  
 انه لا يضمن في الحال عندها ويضمن بعد الفتح  
 وعند أبي يوسف رحمه الله يضمن في الحال **وذكر**  
 شيخ الاسلام ابي بكر في شرح الاصل في ايداع الصبي  
 المحجور عليه اضموا انه لو ترك الحفظ لا يضمن بان  
 دل سارقاً علي الوديعة ولو باع من عبد محجور عليه  
 طعاماً فاسرته كنه لا يضمن في الحال ويضمن بعد الفتح  
 والا يداع عنه عبد صغيراً لا يداع عنه حر صغير في الحكم  
 والا يداع عنه المدبر وام الولد كالا يداع عنه عبد  
 محجور عليه والعبد المحجور عليه والصبي المحجور عليه  
 اذا قبل الوديعة باذن المولي والمولي واستهلكها  
 بضمان في الحال بالاجماع هذه الجملة في وديعة سرج  
 شيخ الاسلام ابي بكر **وذكر** ايضاً اذا استهلك الوديعة  
 في عيال المودع لا يضمن المودع ويضمن الممسك  
 صغيراً كان او كبيراً او عبد محجوراً عليه **وذكر**  
 في وديعة الفتاوى المصغري الصبي الذي في عيال

المودع

المودع اذا استهلك الوديعة او خلطه يضمن وهي  
 من اشكال ان يداع الصبي **وفي** باب وديعة الصبي  
 والعبد المحجور عليه من الجامع الذي يرصني ابن اثني  
 عشرة سنة بمقل البيع والعرا محجور عليه او دعه  
 رجل الف درهم فادرك ومات ولم يدبر ما حال  
 الوديعة وله مال كثير فلا ضمان عليه في ماله الا  
 ان شهد الشهود انه ادرك وهي في يده فحينئذ  
 تصير الوديعة ديناً في ماله اذا لم تدبر ما صفت  
 والمفتوه كالصبي **وان كان** الصبي ما ذونا له  
 في التجارة والمثيلة بحالها يضمن وان لم يشهد الشهود  
 انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في المفتوه للماتون  
 له وينظر في وديعة الذخيرة ولو ان عبد محجوراً  
 عليه او دعه رجل مالا ثم اعتقه المولي ثم مات  
 ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله وان مات  
 وهو عبد فلا شيء على مولاه الا ان يعرف الوديعة  
 بعينها فبردها علي صاحبها **وان اذن** له المولي  
 في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان الا ان  
 شهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا  
 شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة  
 في ذلك المال **وفي وديعة** واقفات الناطق اذا  
 اودع عبد محجوراً عليه مالا ثم اذن له المولي  
 ثم مات العبد وترك مالا او عليه ديون ان كانت  
 الوديعة راوها في يده الاذن فهو اسوة الغرما  
 والا فلا شيء له وكذا الواويع صبي محجوراً عليه  
 مالا ثم ادرك واذن له ابو له في التجارة ثم مات  
 فكذلك ذكر في باب ما يكون فيه المولي خصماً من  
 عبده وما لا يكون من متفرقات ابواب الجامع اذا كان



للعبد ودعة عند رجل او غصب منه الف درهم او مائة  
 درهم قرض او دين من ثمن بيع فاجر الذي عنده المال  
 ان الذي دفع اليه المال عنده هذا الرجل وصدقه المولى  
 فان القاضي لا يأمر الذي قبله المال بدفع المال الى  
 المولى عنك كان او دينا لان العبد هو الخصم فيما في يده  
 هذا اذا قران المال وصل اليه من جهة عبده ولم يقر  
 يكون ذلك ملكا للمقر له وكذلك لو اقر بكونه ملكا  
 له بان قال هذا مالك غصبه منك عبدك ودفعه  
 الى وصدقه بذلك صاحب المال لا يخبره القاضي  
 على التسليم الى المقر له لانه اقرب اليه ماله لكنهما تمارقا  
 على انه وصل اليه من جهة القايب فقد تصادقا  
 على انه ليس بخصم كما ادعى عناني يد انسان فادعى  
 ان فلانا اودعه او غصبه من فلان وصدقه  
 في ذلك لا ينتصب خصما كذا هنا **وذكر** في الموط  
 عبد اودع عند انسان ودعة وغاب قلب مولاه  
 ان يأخذه سواء كان العبد ماذونا له او محجورا عليه  
 لان العبد ادعى له يد حكمية فلا يكون لمولاه ان يأخذ  
 من المودع ما لم يحضر العبد **وذكر** في ودعة الذبح  
 وهذا اذا لم يبيع المولى ان الودعة كسب العبد  
 اما اذا علم انه كسب العبد فلمولى حق الاخذ وكذا  
 اذا علم المولى انها ماله كان له ان يأخذه **وفي ودعة**  
 المدة اشترقت سواريت من ذهب بمال استب من  
 بيت المولى واودعت رجلا من تلك ضمن المودع لا يها  
 مال المولى وفي باب الدعوى والسرقة في العبد الماذون  
 له من قتاوي رشيد الدين رحمه الله عبد دفع مال  
 المولى الى رجل محال مالك لسرق منه وقد اقر المولى  
 ان عبدك دفع اليك لبي له ان يأخذ منه ولو دفع

اليه

اليه ذلك الرجل لا يجوز لان يد العبد معتبرة والواجب  
 على الاخذ الرم على من قبض منه وان اكره دفع العبد  
 اليه وادعى المولى انه ملكي فان اقام البينة انه ملكي  
 يقبض منه الا اذا اقام المدعي عليه بينة ان عبدك  
 دفع الي فحينئذ يتدفع دعوى المالك عنه بئذ يكون  
 مالا ديكري غصب كرد وخواجه خود داد وبنده غايب  
 شد خذ او ند مال مدخواجه مدعوك في كسبه  
 كد بئذ يومال من كسر قنه است وبتوداده نوقف  
 ده وخواجه مفق است له ملك مدعي لب وبنده  
 من عبد داده لست تسمع الدعوى عليه وان كان  
 العبد غايبا بخلاف ما اذا توافقا على ان المال وصل  
 اليه من جهة عبد المدعي لانه ثم توافقا لانه مودع من  
 جهة القايب اما هنا المولى يدعي ان المال اخذ من  
 عبد نفسه والمولى فيما يأخذ من عبده لا يصوران  
 يكون مودعا او غاصبا بل يكون اخذا على جهة  
 التملك فان تعصب خصما كما اذا قال د واليد المال  
 مالك اشتريته من فلان ولو قال د واليد هذا المال  
 اودعني عبدك فلان ولا ادرك اموالك ام لا وصدقه  
 المدعي انه عبده اودعه اياه واقام المدعي بينة  
 انه ماله يقضي له ويدفع المال اليه لما ان ما يأخذه  
 المولى من عبده يكون على وجه التملك فان تعصب  
 خصما **الاب** والوصي والقاضي مملكون ايداع  
 مالا الصغير ينظر في ودعة القتاوي الصغير وفي  
 الموازل امرأة اودعت صبغة من بنات سته هـ  
 فاستقلت بثي فوقف الصبغة في المالا ضامات  
 عليها فرق بين هذا وبين الغصب **والفرق** ان  
 الودعة امانة فلا يضمن بالهلاك ولا كذا



القصب المودع اذا وضع الوديعه على يد ابنه الصغير  
 لا يضمن هو لو هلك اذا كان يعقل ويضبط الحفظ  
 ولا يشرط ان يكون في عياله والحاصل ان في المراه  
 وولد الصغير لا يشرط الساكنه والنقطة حتى انه لو  
 دفع الوديعه الى ابنه الصغير الذي ليس في عياله  
 لا يضمن لان تدبيره الى الاب وان لم يكن في عياله  
 كما يشرط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ وكذلك  
 لو دفع الى امرائه وهي تسكن في محلة اخرى وان  
 تنفق عليها فلا ضمان عليه لو هلك كذا في المحيط وكذلك  
 لو بعث الوديعه على يد ابنه الصغير لا يضمن وان لم  
 يكن في عياله وان كان الاب حركه كان في عياله  
 لا يضمن وان لم يكن يضمن القاضي اذا اقتضى اموال  
 السامي او اودع ومات مجهلا ياتي في ما يلا ادب  
 القاضي ان سأل الله تعالى في مسائل **العارية**  
**ذكر في التوازل** ليس لو ولد الصغير ان يعبر متاع  
 ولده الصغير فرق بينه وبين الماذون له فان له  
 ان يعبر والفرق ان اعارة الماذون له من نوابع التجارة  
 فاما اعارة الاب مال الصغير ليس من نوابع التجارة  
 في مال الصغير في عارية التحسين **ذكر في باب**  
**الصراه** من بيع سروج الطحاوي ان الاب والوصي  
 يملك ان يعبر مال اليتيم **وفي مستفرقات** عارية  
 الذخيرة للاب ان يعبر ولده وهل له ان يعبر مال  
 ولده اختلف المصنف فيه قال بعضهم له ذلك وعامتهم  
 على انه ليس له ذلك في اول وكاله سمس الامية  
 الحلو في رحمه الله وفي فوايد صاحب المحيط ذكر  
 سمس الامية في كتاب الوكالة للاب ان يعبر ولده الصغير  
 وليس

وليس له ان يعبر ماله قاله وكاويل هذا اذا كان ذلك  
 في تعليم الحرفة بان دفعه الى استاذ ليعلمه الحرفة  
 ويخدم استاذها اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز  
 وفي عارية الفتاوى الصغير يبي استعار من صبي شيا  
 كالعدوم والفاص وحقه قاعطاه والمستعار لغير الدافع  
 فملك في يد الصبي ان كان الدافع ماذون له لا شيء  
 على المستعير انما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان  
 ماذون له صح الدفع منه فكان الملاك حاصل  
 بتسلطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن الثاني  
 ايضا لما قلنا فان كان الصبي الدافع مجورا عليه يضمن  
 هو بالدفع ويضمن الثاني بالخذ ايضا لان الاول  
 غاصب والثاني غاصب الغاصب **ذكر في العدة** ولو  
 استعار الوصي ذابته من رجل ليحل بها من اعمال اليتيم  
 تجاوز الحد الذي ذكره حتى صار غاصبا وعطيت الذبابة  
 فالضمان في مال اليتيم **ورأيت** في آخر باب مكاتبة  
 الوصي من عيار صدر الاسلام الى السرر رحمه الله  
 في اثنا المسئلة ان بعض اصحابنا قال لو ان الوصي لو  
 اخذ ذبابة انسان فاسلمه في حاجة اليتيم فماتت  
 الذبابة يضمن اليتيم دون الوصي ولا يكاد يصح هذا  
 لان الغاصب هو الوصي دون اليتيم حقيقة وحكما  
 فلا يجب ان يضمن اليتيم كما في الغاصب **وفي مستفرقات**  
 عارية الذخيرة استعار رجل من غيره شيئا فدفع  
 ولده الصغير المجور عليه ذلك الشيء الى غيره  
 عارية فضاء ضمن الصبي الدافع وكذلك المدفوع  
 اليه لان الاول غاصب وكذا الثاني **وفي فتاوى**  
 ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله رجل استعار ذهبا  
 فقلده صبياً فسرق هذا على وجهين اما ان كان



الصبي يضبط حفظ ما عليه أولا يضبط ففي الوجه الاول  
لا يضمن لانه لم يضيع وفي الوجه الثاني يضمن لانه  
ضيع **ومن استعار** دابة فردها مع عبده او اجيره  
لم يضمن فالمراد بالاجير ان يكون مساندة او ماهرة  
لان المودع ان يحفظ بيله متى في عماله فكذا للمستجير  
لان العنا امانة بخلاف ما اذا كان الاجير مياومة  
لانه ليس في عماله وكذا اذا ارد هاهنا عبد رب الدابة  
او اجيره لانه المالك راض به وقيل بهذا في العبد  
الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الامح  
وان ردها مع اخيه ضمن في اخر عارية المعداة  
ولورد العارية على يد ابنه الصغير ان كان قادرا على  
الحفظ لا يضمن وان لم يكن ضمن وان كان كبيرا ان كان  
في عماله لا يضمن وان لم يكن ضمن كفي في الوديعة  
**في مسائل الهبة**  
واذا اراد الرجل ان يفضل بعض اولاده في الهبة في حالة  
الحياة روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا بأس  
به اذا كان التقصير بسبب زيادة فضل له في الدين  
فان كان سوا ذلك هكذا ذكر في بعض المواضع وعن  
ابي يوسف رحمه الله انه لا بأس به اذا لم يرد الاضرار  
بالاخر **وذكر** في بعض المواضع ان كان التقصير  
بسبب زيادة برة فلا بأس بذلك وان كان في البر  
سوا الابن ان يفعل ذلك وان كان في ولده فاسق  
لا ينبغي ان يطيئه اكثر من قوته كيلا يصير مينا له  
على المقضية **وفي الميراث** اذا كان له ابن وبنات  
اراد ان يبرهما فلا فضل ان يجعل للذكر مثل حظ  
الانثيين عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف  
رحمه الله يجعل بينهما سوا وهو المختار لان الآثار وردت

به وان وهب ماله كله للابن جاز في القضا وهو آخر  
نحو عليه محمد رحمه الله وقد صح ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال في مثل هذه الصورة اتق الله قال  
محمد رحمه الله في الاصل كل شيء وهبه لابنه الصغير  
واسأله عليه وذلك التي معلوم في نفسه فهو جاز  
والقبض منه يعلم ما وهبه له ويهد عليه وليس بشرط  
لازم فان الهبة تم بالاعلام ككذلك الامتداد على وجه  
الاحياء كزكاة عن جود باقي الورثة بعد موته واذا  
ارسل غلامه في حاجته نذر وهبه لانه الصغير صحت  
الهبة ولو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد  
للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد وكذلك لو وهب  
عبد ابقاله من ابنه الصغير فادام ميردا في دار  
الاسلام يجوز الهبة ويصير الابن قابضا لابنه بنفس  
الهبة ذكر المسئلة في الجامع بخلاف ما اذا باع عبدا  
ابن ابنه الصغير حيث لا يجوز وقد ذكرنا الفرق  
بينهما في مسائل الاباق من هذا الكتاب وفي المتن  
عن ابي يوسف لو تصدق بعبد ابقا على ابنه الصغير  
لا يجوز وروي الهاملي عن ابي يوسف انه يجوز فحصل  
عن ابي يوسف في المسئلة روايتان واذا كان العبد  
في يد رجل ودعيه وهبه صاحبه من ابنه الصغير  
يجوز ويجعل الاب قابضا لابنه مودعه وكو وهب  
عبد ابي يد رجل اخر يقص او رهن او شرا فاسد  
او سبب البيع بشرط الخيار للمشتري لا يجوز ولا يصير  
الاب قابضا لابنه الصغير يقبضها ولا وفي فتاوى  
ابي الليث رحمه الله رجل وهب دار لابنه الصغير  
والدار مشغولة بمساع الوهاب جاز وروي عن ابي  
حنيفة ان الواهب اذا كان في الدار وكان فيها متاع



الواهب لا يجوز وفي المنتقى عن محمد رحمه الله رجل ذهب  
دار الابن الصغير وفيها ساكن باجرا لا يجوز ولو كان  
غير اجرا وكان الساكن هو الواجب جاز لان يد الساكن  
ثابتة على الموهوب بصفة اللزوم فمنه القرض فيمنع  
تمام الهبة بخلاف ما اذا كان غير اجرا وبجلا في  
ما اذا كان الساكن هو الواهب لان الشرط قبضه  
وليه على الدار كقر قبضه وعن ابي يوسف رحمه الله  
برواية ابن سماعه لو وهب لابنه الصغير دارا وهو  
ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية عن  
ابي حنيفة رحمه الله **وعنه** ايضاً رجل تصدق بارض  
وقد زرعها على ولده الصغير جاز **وان كان الزرع**  
لغير الاب باجارة لا يجوز **وروي** الحسن بن زياد  
عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل تصدق بداره على  
ابنه الصغير وله فيها متاع وهو ساكنها او كان فيها  
ساكن غير اجرو لم يفرغها جازت الصدقة وان  
كان في يد رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل جوابه  
في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجرا وبغير اجرا  
يوافق جوابه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما  
اذا كان هو الساكن او كان فيها متاع يخالف جوابه  
فقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله في الهبة  
انه اذا كان الواهب في الدار او كان فيها متاع الواهب  
ان الهبة لا يجوز وسئل الفقيه ابو حنيفة عن امرأة وهبت  
مهرها الذي لها على زوجها لابنه الصغير وقيل الاب  
قال انا في هذه المسئلة واقف او يحتمل الجواز كما كان  
عنده عبد رجل ودعية فابى المبد ووهبه مولا له  
ابن المودع فانه يجوز وسئل من اخري من هذه  
المسئلة فقال لا يجوز قال الفقيه ابو الليث وبه

ناخذ

ناخذ **وفي نوادر** شيخ الاسلام برهان الدين امرأة باعت  
كرماً من زوجها وحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق  
الانعام والصلة فمات الابن يكون الثمن كله للمراة  
ولا يكون ميراثاً عن الاب ولو قال الاب وهبت هذا  
الشي لابني جازت الهبة من غير قبول ولو اتخذ  
لولده الصغير ثياباً ثم اراد ان يدفع الى اخو له  
ذلك الا ان بين وقت الاتخاذ وبين عارية له لان المعتبر  
في الباب التعارف وفي المرفق يراد به البر والصلة لكن  
الاعادة تختمه فاذ بين صح والا فلا **وكذلك** لو اتخذ  
لثاميه ثياباً ثم ابقاها فارد ان يدفع الى غيره ولو اراد  
الا حياط بين اليها عارية حتى لو ابقاها لمكنه الدفع  
الى ثاميه اخر كتبت هذه الجملة من الذخيرة البرهانية  
ويأتي شيء منه في الاجازات **وفي هبة** الملقط لو وهب  
دار لابنه الصغير ثم استعري بها دارا اخري قال الثانية  
لابنه الصغير ايضاً ولو دفع الى ابنه مالا فتصرف  
فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة المملوك  
**ولو عرس كرها** وقال اغرس هذا الكرم باسم ابني  
الصغير فلا يلا يكون هبة **ولو قال جعلته** باسم  
ابني فلا في هذا هبة وان لم يرد الهبة يصدق ولو قال  
جعلته لابني فهذا لا شك انه هبة هذه الجملة  
في الملقط **وفي اول هبة الذخيرة** سئل نوح الدين  
السنغي رحمه الله عن قال ابني زمني بتمام فلا ات  
فترتد فارسله خود كرم فاجاب انه لا يصير  
لابنه بهذا القدر ثم قال وجدت في الزيادات  
عن محمد رحمه الله انه لو كان لرجل ابن صغير او كبير  
مفتوه وللابن مال ورثه من امه او حصل له ائوه  
فقال قول محمد رحمه الله جعله له ابوه يدل على ان



هذه اللفظة صالحة للملك وإن من قال لابنه ابن مال  
 ترك دم أو مال بنام توكر دم أو أن توكر دم أو كلاً من تحرك  
 بجواه أنه عليك من الابن **وفي المتن** رجل وهب  
 أو تصدق بدار له على ابني له أحدهما صغير قال  
 إن بعض الكبر جازت المصبة والصدقة لهما جميعاً  
**وفي المصبة** الجامع في الفتاوى إذا وهب داره من  
 ابني له أحدهما صغير والآخر كبير قال محمد بن سلمة  
 رحمه الله المصبة فاسدة قال الفقيه ولا اشكال أن عند  
 أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز كل لو كانا كبيرين وعندهما  
 لا يجوز هنا بخلاف ما لو وهب من كبيرين وبسبب إليهما  
**وذكر** في التحسين أنه لا يجوز عنه الكمال وفي تقض  
 الأئمة رجل دفع خمسة دنانير إلى امرئته الصغيرة  
 وقال اجعلي لها جهازا ثم أراد الأب أن يرجع واحداً  
 تلك الدنانير فتي صاحب المحيط أنه ليس له ذلك  
 لأنه هبة لصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لأنه  
 توكل كل لو قال استتري جهازا **قال صاحب كتاب**  
 الأحكام في الفقه كتبت إلى ظهير الدين المرغيناني  
 في رجل له أرضا مزروعة ببصرة في يد مزارع وهبها  
 رب الأرض من ولده الصغير من حصته من الزرع هل  
 يصح وهل يفتقر الحال بئى ما إذا أرضي المزارع بالهبة  
 وبئى ما إذا لم أرض حال لا تصح الهبة وفي هبة  
 فتاوى الديار في هذه اللفظة مردى زرخوش به  
 بسرخود تسليم كرد وكتبت ابن زرخود آدم ولكن  
 بأن له أم أزوي بخودم وأب مرد حكام ابن مسلمة  
 حنة بأشد أجاب الرأس رديا سبيل هبة يود كالد  
 زر ملك بسرخود ولا شيء للوردية وشرطه فاسد  
 وهذا الشرط لا يبطل الهبة وفي هبة فتاوى القاضي  
 ظهير

ظهير الدين إذا وهب للصغير هبة ففوض الأب أو الوصي  
 الوأهب من مال الصغير لا يجوز لأنه يبرع فإذا بطل  
 التقويض كان الوأهب على رجوعه وفي فتاوى رشيد  
 الدين زوج أم الصغيرة زرع في أرض الصغير لأجل الصغير  
 تكون هبة ويصير الصغير أيضاً لانصال البذر ملكة  
 وهو الأرض وكذا الزوج اجني في أرض الصغير لأجله  
 فإذا قام الوصي بينة على أنه زرع لأجله بأقراره أنه زرع  
 لأجله كان للوصي أن يأخذ ذلك **رجل وهب عبداً**  
 صغيراً فبسط أي تباركاً وأصار عبداً طويلاً لا يرجع  
 فيه لأن الزيادة في المذرع عن الرجوع وأن كانت  
 ببعض القيمة في فتاوى القاضي ظهير الدين **وفيهما**  
 ابن لو كان على عبد دين وهو لمصير فوهب ما يحب  
 القيد العبد للصغير فقبل الوصي وقبض سقط الدين  
 فإن رجع الوأهب بعد ذلك يعود الدين **وفيهما** أيضاً  
 صبي له على مملوك وصية دين وهب الوصي المملوك  
 للصبي جاز وبطل الدين فلو أراد الوصي أن يرجع في  
 هبته روي هشام عن محمد رحمهما الله أنه ليس له ذلك  
 وفي هبة العيون هشام عن محمد رحمهما الله في صبي  
 له على مملوك دين فوهب الوصي المملوك للصبي جاز  
 وبطل دينه فإن أراد الوصي أن يرجع في هبته فله  
 ذلك ثم قال بعد ذلك ليس له ذلك لأن المملوك قد  
 ازداد خيراً جني سقط عنه الدين وينظر في الجامع  
 في الفتاوى وفي هبة التحسين **ذكر** في مختصر القدوري  
 وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة مكرهاً الابن بالملك  
**وذكر** في الذخيرة قال محمد رحمه الله في الأصل وقبض  
 الأب وأجد الهبة على الصغير جاز سواء كان الصغير  
 في عياله أو لم يكن قائماً غير الأب وأجد نحو الأخ والعمة



وسائر القربات القياس ان لا يملكوا قبض الهبة على  
 الصغير وان كان الصغير في عيال لهم وكذلك اوصيا  
 هؤلاء لا يملكون القبض اذ لم يكن الصغير في عيال لهم  
 استحسانا ويملكون استحسانا اذا كان الصغير في  
 عيال لهم وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم  
 احد سواه جاز له قبض الهبة عليه استحسانا  
 ويستوي في هذه المسائل التي ذكرنا اذا كان الصبي  
 يعقل القبض او لا يعقل وهذا كله اذا كان الاب  
 ميتا او حيا ولكن عاب غيبة منقطعة فاما اذا كان  
 حيا حاضرا والصبي في عيال هؤلاء الذين ذكرناهم  
 هل يصح قبض هؤلاء الهبة على الصغير لم يذكر  
 هذا الفصل في هذا الكتاب ايضا الا انه ذكر في  
 الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم احد  
 سواه جاز له قبض الهبة عليه وهذا الشرط هو  
 يقتضي ان لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا  
**وذكر** في الجدة ايضا انه لا يملك القبض على الصغير  
 اذا كان الاب حيا ولم يفصل بين ما اذا كان الصغير  
 في عياله او لم يكن فتأخر ما اطلقه يقتضي ان لا يصح  
**وذكر** في الام اذا وهبت له عبدا واشهدت على  
 ذلك وابوه ميت جاز قبضها وهذا الشرط يقتضي  
 ان لا يصح وفي هبة كتاب الاحكام واحاله الى  
 الجامع في الفتاوى مبني في جوعه وهب له هبة  
 قبض المولى وصي الاب لا يصح **وذكر** في الصغيرة  
 التي يجامع مثلها وهي في عيال الزوج انه ان قبضت  
 هي او قبض الزوج جاز وهذا الاطلاق يقتضي  
 ان يصح القبض من الزوج حال حضرة الابا فمن  
 المتأخر من سوي بني الزوج والاب والجدة والام

والاخ

والاخ الذي يعول الصغير وقالوا يصح القبض من هؤلاء  
 على الصغير وان كان الاب حاضرا وما ذكر من الشروط  
 وقع اتفاقا في الكتب واليه حال خزال اسلام على الزدوي  
 رحمه الله **ومهم** من فرق بين الزوج وعتره وقال  
 يصح قبض الهبة من الزوج عيلا حال حضرة الاب ولا  
 يصح قبض عتره حال حضرة الاب وان كان الصغير في  
 عياله واليه ذهب سمس الائمة الرضوي رحمه الله  
 لم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة ان  
 كان يجامع مثلها فمن استحسانا من قال اذا كانت  
 بحال يجامع مثلها فمن استحسانا من قال اذا كانت بحال  
 يجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عيلا والصحيح انه  
 اذا كان يعولها وهي لا يجامع مثلها جاز قبضه عيلا  
 والصغيرة اذ لم يكن الزوج عيلا لا يجوز قبض الزوج  
 عيلا ولكن قبض الولي عيلا وفسر الولي في شرح الصحاوي  
 فقال الولي ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم وصي جده  
 ثم وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي  
 ويجوز قبض الابا الهبة عيلا وان كانت في عيال الزوج  
 وان كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه جاز قبضه  
 استحسانا اذا كان يعقل وهذا قول علمنا باللائحة  
 رحمه الله وقبول الهبة من الصبي صحيح اذا لم تحت  
 الهبة متفقة في حق الصغير اما اذا كان فيه منور  
 للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا  
 اعني او براه في داره وقبل ان يترك ذلك منه  
 يتركه فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يترك  
 حنه ويلزمه مونة النقل وتفقة العبد فانه يرد ذلك  
 ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عنه نفسه صحيح وكذا  
 قبولها في اخر لقيط خواهر زاده هذه الجملة في



في الذخيرة وفي هبة الفتاوي الصغير اذا كان الصغير  
في عيال اكبر والاخ او العم او الام او الاجني والاب حاض  
فقبض منه في عياله هل يجوز اخذ مختلف المتاع فيه والفتوى  
على انه يجوز والام والاخ والعم والاجني ومن في  
مثل حالهم لا يملكون القبض اذ لم يكن في عيال لهم  
**ورأت** في الاختلافات القديمة ومن وهب لبيت  
سما قال وصي بالخيار ان سما قبل وان سما يقبل **ذكر**  
في فتاوي سمرقند بان رجل قدم من السفر وجاءه  
الى من تزل عنده وقال له اقم هذه الاشياء بيني  
اولادك وبين نفسي ان كان المهدى قايما يرجع  
في البيان اليه وان لم يكن مما يصلح للنساء خاصة  
وفي النساء وما يصلح للصغار من النساء في بيتي وما  
يصلح للصغار من الرجال في بيتي وما يصلح للرجال  
خاصة في بيتي وما يصلح للرجال فالمرأة بجميعها  
ينظر فيه الى المهدى ان كان من اقارب الرجل او  
معارفه فله وان كان من اقارب المرأة او من معارفها  
فله فاذا التقويل على العرف والمادة ولواخذ ولية  
للختان فاهدي الناس هذا او وضعو بين يدي  
الولد فهذا على وجهين اما ان قال هذا للولد او لم نقل  
والجواب في الوجهين واحد ان كان المهدية تصلح  
للبيان مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان  
فالهدية للصبي اعتبارا للعرف والعادة وان كانت  
المهدية تصلح للابوين ولا تصلح للصبي كالدرهم  
والدنانير ومتاع البيت ينظر فان كان من اقربا  
الاب او من معارفه فهو للاب وان كان من اقربا الام  
او من معارفها فهي للام **والحاصل** ان التقويل في مثل  
هذا على العرف والعادة حتى لو وجد سبب او وجه  
يسدل

يسدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك  
اخذ ولية لزقاق ابنته الى بيت زوجها فاهدي  
اقربا الزوج او اقربا المرأة وهذا كله اذ لم نقل للمهدى  
اهديت للاب او للام في المسئلة الاولى للزوج والمرأة  
في المسئلة الثانية ونقد الرجوع الى قول المهدى  
اما اذ لم يقدّر قال قول قول للمهدى في الباب الاول  
من الواقعات **فلو اهدى** للصغير شيء من المأكولات  
هل يباح لوالديه ان يأكل منه ويأمنه محمد رحمه الله  
انه يباح واكثر متاع بخار على انه لا يباح **وفي كراهية**  
فتاوي سمرقند اذا اهدى العواكف الى الصبي الصغير  
يجل للاب والام الاكل اذ اريد بذلك ابث الوالد  
كل اهدى الى الصغير استصغار الهدية واذا  
احتاج الاب الى مال ولده كان في الضرر واحتاج  
لنفقه اكل بغير شيء وان كان في الكفاية واحتاج لانعدام  
الطعام معه وله مال اكل بالقيمة وقد ذكرنا المسئلة  
في مسائل الكراهية من هذا المجموع وفي هبة الملبقط  
صبي اهدى وقال الى ارسل اليك فهداهم الهدية  
على له التناول الان يقع في قلبه انه كاذب وفي  
باب العوض من هبة صدر الاسلام الى السيد رحمه  
الله لو وهب الاب من مال الصغير شيئا لرجل ثم عوضه  
الموهوب له فكل واحد منها ان يرجع فيما ملك وفي  
مستقرقات هبة الذخيرة الاب اذا وهب عبد الابنه  
الصغير ثم مات القيد ثم استحققت له العبد رجل  
وضمن الاب قال لا يرجع على كل حال وان ضم  
الاب بعد البلوغ ان حدد الاب فيه قبض لا يرجع  
بما ضمن على الاب وان لم يحدد لم يرجع صبي او  
ممتوه وهب له الحق وقبضه له ابوه او وصيه جاز



وعتق بخلاف الشري في بيع الذخيرة ويأتي بعد هذا  
 في مسائل البيوع ان شاء الله ولو وهب لابنه الكبير  
 فلا بد من القصد ولا ينه الصغير يصح ويكون الاب  
 قابض له بكونه في يده ولذا لو كان عبد قودع او  
 مستقير او نحو ذلك ويدا منه يده ولو كان عبد  
 غاصب او مرتفق او مستركي شرا فاسد لم يجز لانه  
 ليس في يده مذكور في الخصايل **وفي الكافي** وفي كل  
 شيء وهبه لابنه الصغير واسره عليه وذلك  
 لشي معلوم فهو جائز والقصد منه ان يعلم ما  
 وهبه له ويشهد عليه والا شهاد ليس شرط لان  
 المهمة تتم بالاعلام كذلك ذكر الاسهاد احتياطاً  
 عن جود باقي الورثة بعد موته والله اعلم  
**في مسائل البيوع**  
 الصبي المحجور عليه الذي بفعل البيع والشرا يتوقف  
 ببيعه وشراؤه على اجازة والده او وصيه او القاضي  
 وكذا المعتوه والصبي المحجور عليه اذا بلغ سفيهاً يتوقف  
 ببيعه وشراؤه على اجازة الوصي او القاضي في فصل  
 البيع الموقوف من ثناوي قاضي خان **وفي باب**  
 المصراه من بيع سرح الطحاوي الصبي المحجور عليه  
 اذا باع ماله او استركي او تزوج امرأة او زوج امته  
 او كاتب عبده او عقد عقد يجوز عليه لو فعله وله  
 في حالة الصغر فاذا نفعه الصبي نفسه توقف على  
 اجازة وليه في حال صغره ولو بلغ الصبي قبل ان يجيزه  
 الولي فاجازة نفسه جاز ولا يجوز لنفس البلوغ  
 والادراك من غير اجازة تعدد وكذلك للصبي  
 لو وكل وكلاً بغيره من الموقوف ففعل الوكيل قبل  
 الادراك او بغيره توقف على اجازته الا التوكيل

بالشرا

بالشرا فانه يتخذ على الوكيل ولا يتوقف الا اذا اجازته  
 ذلك التوكيل بعد البلوغ لو استركي الوكيل بعد ذلك  
 يكون الشرا له دون الوكيل فتكون اجازته لو كالة  
 بعد الادراك بمنزلة التوكيل **ابن ابي** **ولوان** الصبي طلق  
 امراته او خلعها او اعتق عبده على مال او بغير مال  
 او وهب ماله او تصدق به او زوج عبده امرأة او باع  
 ماله بغير اية فاحسبه اذا استركي شيئاً يكثر من قيمته  
 قدره ما لا يغيب الناس في ملكه او غير ذلك من العقود  
 مما لو فعله وولي له مال صغره لا يجوز عليه فلهذه  
 العقود كلها باطله لا يتوقف وان اجازها الصبي بعد  
 البلوغ لا يجوز لان هذه العقود لا تجز لها حالة  
 العقد فلا يتوقف على اجازة الا اذا كان لفظه اجازته  
 بعد الادراك مما يصلح لانها العقد فصيح على خبره  
 الا انك لا تعلم اجماعاً الا اجازة بخلاف بقول بعد البلوغ او  
 قمت ذلك الطلاق او المتاع ففعل لانه يصلح للاب  
 وينظر تمام هذا في الباب المصراه من بيع سرح الطحاوي  
**ذكر** في اخر الفصل الثاني عشر من بيع الذخيرة هـ  
 الصبي لما ذوق له اذا استركي قريب نفسه صح وعتق  
 عليه والاب والوصي اذا استركي قريب الصبي او  
 المعتوه لا يجوز على الصبي والمعتوه ويتخذ على الاب  
 والوصي واذا استركي للمعتوه امه كان استولدها  
 بالنكاح يلزم الاب قاساً **وفي** الاحتسان يجوز  
 على المعتوه والامع هو الاول ان لا يجوز هذا صبي  
 او معتوه وهب له اخوه فقبضه له ابوه او وصيه  
 جاز وعتق عليه بخلاف الشري فان وهب له نصفه  
 استحسن ايضا ان اخبره واعتقه عليه كذا لا يثبت  
 الصبي بل سعي العبد في نصيب الترك واجناسه



في الثلث الاخير من وكالة المشتري وفي متفرقات بيوع الذخيرة  
 صبي باع او اشترى وقال انا بالغ لم قال بعد ذلك لم الك  
 بالفاقان قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم  
 يلتفت الى جوده ولم يوقت له وقتا ووقته اثنا عشرة سنة  
 ان لا يكون بحال لا يحتمل مثله ذكر هذه الدققة في  
 قصته فتاوى الفصل وما يتعلق بعرفة البلوغ  
 ذكرناه في مسائل الطلاق من هذا الكتاب **ذكر في**  
 الملقط امرأة اشترت صبغة لولدها الصغير من  
 مالها لا يجوز استئنا على الصبي وليس لها ان تمنع  
 من دفع الصبغة اليه **وذكر في** الذخيرة والجنس هـ  
 امرأة اشترت صبغة لولدها الصغير من مالها وقع  
 الشراء لام لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الصبغة  
 للولد لانها تصير واهبة والام تملك ذلك وتقع  
 قبضها عنه امرأة جات بها بالف درهم الى رجل  
 وقال اشترى هذه الالف هذه الدار لابني الصغير هذا  
 وابو الصغير حي فاشترى الرجل دارا واجاز قال  
 الصغير ذلك قال الدار للمشتري والاجازة باطلة ذكرها  
 في المتني والفي الذخيرة تاويل هذه المسئلة اذا  
 اضاف ذلك الرجل المقدر الى نفسه وفي فتاوى  
 قاضي خان في فصل البيع الموتوف رجل باع ثوبا  
 لفرد بغير اذنه من صبي ما دون نفسه او من  
 عند ما دون له في التجارة وعليه دين اولاد دين عليه  
 ثم اخبر دبا الثوب انه بلغ ثوبا به بكذا ولم يبين من  
 باعه فاجاز المالك قال محمد رحمه الله لا يجوز  
 ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفصول لو كان  
 وكلا بالبيع لا يجوز بيعه من هؤلاء ما خلا عبده الذي  
 عليه دين **امرأة** اشترت صبغة لولدها الصغير

بمالها

بمالها علي ان ترجع بالثمن على الولد جاز استئنا  
 وتكون مشتركة لنفسها لم تصير هبة من الصغير امرأة  
 قالت لزوجها وبينها ولد صغير اشترت منك دارك  
 هذه لا بنتا بكذا فقال الاب بعثا جاز لان الاب لما  
 قبل البيع فقد اجاز سراها للصغير فيجوز **ولو كانت**  
 الدار مشتركة بين الاب والابن فيمالت المرأة  
 لهما اشترت هذه الدار منك لابني بماله فقالا بعثا  
 جاز لان الاب لما جوز سراها حيلة الدار فقد اذن لها  
 سرا حيلة الدار امرأة باعت متاع زوجها بعد موته  
 فرعت ارضا وصبة ولزوجها اولاد صغار ثم قالت  
 المرأة بعد مدة لم اك وصبة الزوج **قال** الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا تصدق المرأة على  
 المشتري ويبيع موقوف الى بلوغ الصغير فان صدقها  
 بعد البلوغ انما كانت وصبة جاز يبيع وان كذبوها  
 بطل البيع فان كان المشتري غيب في الارض المشتراة  
 لا يرجع المشتري على المرأة هذا اذا ادعت المرأة انما لم  
 تكن وصبة وقت البيع فان ادعى صبي غير بالغ انما  
 باعت ولم تكن وصبة وقت البيع لم تنفع دعوى الصبي  
 اذا كان مازدا له في التجارة او في الخصومة من له  
 ولاية الخصومة كالقاضي والوصي وكوهم فان عجز عن  
 استرداد الصبغة تضمنت للمرأة قدر ما باع على الرواية  
 التي تضمن القاصب العقار بالبيع والتكليف **امرأة** باعت  
 مال ولدها الصغير بغير ارضا القاضي ولم تكن وصبة  
 اختلقوا في ذلك قال بعضهم للولد ان يبطل البيع ويحال  
 بعضهم لسيكه ذلك قال قبل البلوغ هذه الحيلة في  
 بيع فتاوى قاضي خان **وذكر** صاحب المحيط في  
 البيوع الزيادات في باب بيع الوالد والوصي الا وب



اذا باع عقار الصغير من اجنبي بمثل القيمة او بغيره  
 فالمسألة على ثلاثة اوجه اما ان يكون الاب محمودا عند  
 الناس او مستورا الحال او كان فاسدا اتفق الوجه الاول  
 والثاني يجوز حتى لو كبر الاب لم يكن له ان ينقض  
 لان الاب ستفقه كالملة ولم يعارض هذا المعنى معنى  
 اخر فكان هذا البيع نظرا فيجوز ولكنه يطلب المثل  
 من والده فان قال الاب مناع المثل او انقضت عليك  
 وذلك نفقة منك في تلك المدة يقبل قوله هذا  
 الفرع في فتاوي قاضي خان وفي الوجه الثالث وهو  
 ما اذا كان الاب فاسدا ان باع العقار لا يجوز حتى  
 لو كبر الاب له ان ينقض هو المختار الا اذا كان خيرا  
 للصغير بان باع بضع قيمته وان باع ما سوي العقار  
 من المنقولات وكذلك الجواب الا اذا كان الاب  
 مفسدا اتفق جواز بيعه روايات في رواية يجوز هـ  
 ويؤخذ المثل منه ويوضع على يدي عبد صيانة  
 لمال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون  
 خيرا للصغير وذلك ان يبيع بضع قيمته وعليه  
 الفتوى **والوصي** اذا باع عقار اليتيم من اجنبي  
 بمثل قيمته يجوز والمسألة معروفة قال سمش الأتمية  
 اكلوا في هذا جواب السلف اما جواب المتأخرين  
 انه انما يجوز باحدى الشرايط الثلاثة اما ان يربح  
 المئزر في بضع قيمته او كان للصغير حاجة  
 الى ثمنها او على الميت دين لا وقاله وعليه الفتوى  
 بنظر تمام هذه المسائل في الفتاوي الصغرى  
 وفتاوي قاضي خان وفي فتاوي رشيد الدين وبيع  
 الوصي عروض اليتيم يجوز من غير حدود **هـ**  
 العوارض **وفي دعاوي** الدفع من الذخيرة الوصي

ملك

عليك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع  
 عقاره الا الحاجة ويأتي بي منه في مسائل الدعوى  
 وفي سؤج الطحاوي وحكم بيع الوصي في بيع مال اليتيم  
 وفي الشرايط من الاجنبي حكم الاب واجد ومخالفهم  
 في البيع من نفسه مال اليتيم وفي الشرايط من نفسه لليتيم  
**وفي الحاصل** من سؤج الطحاوي بيع الاب والوصي  
 والمضاد بغيره يجوز وبغيره فاحسن لا يجوز **هـ**  
**الحاصل** في بيع الاب والوصي مال اليتيم على ما عليه  
 الفتوى ان الاب اذا باع عقار الصغير بمثل القيمة او بغيره  
 يسير يجوز اذا كان الاب محمودا او مستورا الحال وان  
 كان مفسدا لا يجوز الا ان يشتري بضع القيمة والوصي  
 في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيع الوصي الا  
 بضع القيمة او الحاجة للصغير او لدين لا وفاقا له  
 الا به والقاضي كالوصي في بيع مال الصغير حتى لو ادعى  
 الصغير بعد البلوغ دارا فقال ذواليد اشترتها  
 من ابك في صغيرك باطلاق القاضي واشت بالسنه  
 سواء ثبت المثل باطلاق القاضي لا تندفع دعواه  
 ما لم يثبت انه باع لحاجته في باب دعوى الاب والوصي  
 من فتاوي رشيد الدين **وفي العروض** حكم الاب  
 والوصي واحده فلو باع الاب والوصي عروض الصغير  
 بمثل القيمة يجوز من غير التقيد باحدى هذه  
 الشرايط الا ان الاب اذا كان مفسدا او باع متاع  
 الصغير فاجواب فيه ما ذكرنا ان فيه روايتين  
**وفي الفتاوى** الصغرى الوصي اذا اشترى مال  
 اليتيم لنفسه يجوز اذا كان خيرا لليتيم وتفسير الخيرة  
 ان يشتري ما يباي عترة خمسة عشر قصدا او  
 يبيع منه مال نفسه ما يباي خمسة عشر بقرة فهو خير



وبما فوقها لا وبه يعني قال وفي الأب افتتينا بظاهر  
 الرواية أنه يملك أن يبيع ماله من ابنه أو يترك  
 مال الابن لنفسه بشرط أن لا يتصرف به الصغير فإنه  
 لو باع بمثل القيمة أو اشتري بمثل القيمة يجوز وفي  
 الوصي يعتبر أن يكون خيرا لليتيم وتفسيرا بخيرية  
 ما ذكرنا في وصايا الفتاوى والصغرى **وفي بيع**  
 سرح الطحاوي وأجد في سزا مال اليتيم لنفسه أو بيع  
 ماله من اليتيم بمنزلة الأب **فصل في بيع مال اليتيم**  
 بمصار ومسا فإجاز ذلك البيع حاز في باب دعوى  
 الأب والوصي من فتاوى رشيد الدين **وفي بيع**  
 فتاوى القاضي خرا لغير الأب إذا باع ماله  
 من ولده الصغير لا يصير كما يؤولد بنفسه فقد  
 حتى لو هلك المال قبل أن يصير بحال يملك من القصد  
 حقيقة هلك على الولد **ولو اشتري الأب مال**  
 اليتيم لنفسه لا يبرأ عن الميت حتى ينصب القاضي  
 وكذا للصغير فما خذ الميت من الأب باع ما مر الوكيل  
 بالرد على الأب ولو باع ماله من ولده الصغير فقال  
 بعث عبدك هذا بألف درهم من ابني هذا حاز  
 ولا يحتاج بعد ذلك أن يقول قبلت ولو كان وصيا  
 لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلنا **الأب الوصي** إذا باع  
 عقارا لليتيم فزاي القاضي نقض البيع أصح للصغير  
 كان له نقضه **الأب** أو الوصي إذا باع مال اليتيم  
 من اجنبي لم يبلغ الصغير حقوق القصد ترجع إلى  
 الأب أو الوصي ولو اشتري الأب مال ولده لنفسه قبل  
 الصغير كانت العدة من قبل الولد على الولد هذه  
 الجملة في فتاوى القاضي حاز وفي آخر الباب الثاني  
 من بيع الجامع فرق بينا إذا اشتري للصغير من غيره

وبني

وبين ما إذا باع مال نفسه من الصغير فقال إذا باع مال  
 نفسه من الصغير لم يبلغ فالحقوق إلى الابن ولو باع  
 مال الصغير من اجنبي أو اشتري مال الاجنبي للصغير  
 لم يبلغ فالحقوق إلى الأب **وفي الزيادات** في الباب  
 الحادي عشر لو باع مال أحد الابنين من الآخر لم  
 يبلغا القعدة عليها وفي زيادات القاضي إلى حفر رحمه  
 الله القاضي إذا باع مال أحد اليتيمين من الآخر  
 وكذلك الأب والوصي لو فعل لا يجوز بالاتفاق وبما  
 سمي منه بعد هذا **وذكر** رشيد الدين في فتاويه  
 أن القاضي في بيع مال أحد الصغيرين من الآخر  
 مثل الوصي لا يجوز بيعه بخلاف الأب **والحاصل**  
 من سرح الطحاوي ولا يجوز من الوصي مال أحد  
 اليتيمين من الآخر ويجوز ذلك من الأب إذا لم يغش  
 الفن **وفي فتاوى** القاضي خرا الدين لا يجوز بيع  
 القاضي مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم  
 وكذا الزوج المتكلمة من نفسه لا يجوز بخلاف ما  
 إذا اشتري مال اليتيم من الوصي أو باع ماله من اليتيم  
 وقبل الوصي حاز وأن كان وصيا من جهة هذا القاضي  
**ورأيت** في المتن مسألة سزا القاضي مال اليتيم لنفسه  
 في موضعين ذكر في موضع أنه لا يجوز وذكر في موضع  
 آخر أن سزا القاضي مال اليتيم بمنزلة سزا الوصي  
 أن دفع إلى قاضي آخر نظر فيه أن كان خيرا لليتيم  
 إجازة والأردية **وفي زيادات** إلى حفر الاستدلال  
 القاضي لا يملك بيع ماله من الصغير ولا يبيع مال  
 الصغير من نفسه لأن ولائته إنما تقتضي حق ما بين  
 الناس فاما فيما بينه وبين الناس فهو كغيره إذا لم يه  
 فيه وفي حق أولاده سوا وأذا لم يملك البيع من أولاده



فلا يملك من نفسه **ذكر** في بيع الفتاوي الصغرى  
قال أبو العباس النافعي في الاختصاص ما ذكر محمد رحمه  
في السيد الكبير من عدم جواز البيع إذا باع القاضي  
مال اليتيم من نفسه بحول على قوله أما على قول أبي  
حنيفة رحمه الله فيبي أن يجوز كما يجوز في الوصي  
**ذكر في اختلاف** زفر ولعقوب رحمهما الله رجل  
هو وصي لابن أخيه الصغير فاستترك من ابنه الصغير  
لابن أخيه يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله لو استترك  
من ابن أخيه لابنه نظر فيه القاضي فإن كان نظرا  
إلى ابن الأخ انعده ولا يبطله **الاب إذا استترك**  
الطاهر للصغير من مال نفسه كان متبرعا وإن كان  
للصغير مال في الفتاوي الصغرى **وفي فتاوي**  
بيع قاضي خان رجل استترك لولده الصغير ثوبا  
أو خادما أو نقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن  
على ولده إلا أن يشهد أنه استراه لولده أرجع عليه  
وإن لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته  
لأنه دبت عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك  
على هذا الولد أن كان الميت لم يشهد أنه استراه لرجع  
ولو استترك شيئا لابنه الصغير وضمت الثمن ونقد  
الثمن في القياس يرجع على الولد **وفي الاستحسان**  
لا يرجع وإن قال خان نقد الثمن نقدته لا يرجع  
على الولد كان له أن يرجع على الولد في فتاوي قاضي  
خان **ورأيت** في وصايا المشتري إذا استترك الأب  
للصغير شيئا ونقد الثمن من ماله نوي أن يرجع  
به ولم يشهد على ذلك لم يقض له القاضي بالرجوع  
ووسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يرجع به عليه  
وقدم رأي منه في مسائل النكاح وقد قررنا تمام هذه

المسائل

المسائل في تصرفات الأب والوصي من كتاب الفصول **ذكر**  
في الذخيرة وإذا باع الأب أو الوصي شيئا من مال الصغير  
وسقط الخيار لنفسه فهو جائز فإن بلغ الصبي في  
مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف  
رحمه الله وقال محمد رحمه الله في ظاهر الرواية يستقل  
الخيار إلى الصبي فإن أجاز البيع في مدة الخيار جاز  
وإن رد بطل ثم على قول محمد رحمه الله لو ثبت الخيار  
للصبي ليس للوصي أن يخرجه وإن يفسخ ويجوز أن يثبت  
حق الفسخ للإنسان ولا يثبت له ولاية الإجازة  
كالقاضي إذا باع مال غيره كان له أن يفسخ قبل إجازة  
المالك ولا يكون له أن يخرجه ولو استترك الأب أو الوصي  
بدن في الذمة وسقط الخيار ثم بلغ الصبي جاز الفسخ  
عليها وللصبي خيار الإجازة والفسخ وتمام هذا ينظر  
في الذخيرة الأب والوصي إذا استترك عبد الصغير  
بدنه رآه أو دنا من شرط الخيار فبلغ الصبي في المدة  
ثم أجاز انعده عليها إلا أن تكون الإجازة برضا  
الصغير بعد الملوع في فتاوي قاضي طهر الذي  
وفي فتاوي قاضي خان ولو أمر الوصي رجلا بأن  
يستترك له شيئا من مال اليتيم فاستترك الوصي لم يملكه  
لا يجوز ولو استترك الوصي مال اليتيم لنفسه جاز  
في قول أبي حنيفة رحمه الله إذا كان خذوا اليتيم ونفسه  
الخيرية في غير العقارات يبيع مال نفسه من اليتيم  
ما يساوي خمسة عشر ليلة وأن استترك لنفسه ما يساوي  
عشرة خمسة عشر وعند البعض أن يستترك لنفسه  
بضع ألف قمية وأن يبيع من اليتيم نصف القمية  
وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه إلا أنه  
يبيع لنفسه عنه على نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن



المثل لليتيم اذا انفك الثمن على نفسه متقلب استولي على  
 مبيع اليتيم فاسترده الوصي من المتقلب ولم يكن للوصي  
 بينة على ذلك وخاف ان يأخذه المتقلب بعد ذلك  
 وتمسك بما كان له من اليد فارد الوصي ان يبيع العقار  
 خوفا من المتقلب قالوا يجوز بيعه وان لم يكن لليتيم  
 حاجة الى ثمنه الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقاضي  
 يملك واختلقتوا في الالب والاصح ان الالب بمنزلة  
 الوصي والالب والوصي والقاضي ان يضع مال اليتيم  
 ويودع ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز  
 والالب لو فعل جاز لان الالب لو باع مال الصغير من  
 نفسه مثل القيمة جاز والوصي لا يملك البيع من  
 نفسه الا ان يكون خيرا لليتيم **وذكر** شمس الائمة  
 السرخسي رحمه الله ان الالب بمنزلة الوصي ليس له  
 ان يقضي دين نفسه بمال اليتيم الصغير فحتمل ان يكون  
 في المسئلة واثبات **وذكر** في المنتقى عن محمد رحمه  
 الله ليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم في قول ابي  
 حنيفة رحمه الله واما انا ادي انه لو فعل ذلك وله  
 وفاء بالدين لابس به ولو جعل الالب مال ابنه الصغير  
 صداقا لامرأة نفسه لا يجوز هذه الجملة في نوع قاضي  
 قاضي خان **وذكر** رحمه الله ايضاً في قضاء الجاهل الصغير  
 ان الالب لو اخذ مال ولده الصغير قرضاً جاز **ورأيت**  
 في شهادات المنتقى ليس للقاضي ان يستقرض مال  
 اليتيم والغايب لنفسه وروي هشام قال قد اكرنا  
 عند محمد رحمه الله اي ذلك افضل في دفع القاضي  
 مال الالب بضم بضمين او ودعية فاحترنا ان اباح حنيفة  
 رحمه الله واثبت ابي ليلى وايا يوسف رحمهم الله كما نوا  
 يرون ان يدفعه بضمين وكذلك قول محمد رحمه الله  
 اذا كان

اذا كان الذي يضمن مقرا في الحيا والمات وليس للقاضي  
 ان يستقرض لنفسه ذلك واقراض الاب والوصي والقاضي  
 على الاستقضاء الباب الرابع والثلاثين من ادب  
 القاضي **وفي وكالة الجامع في الفتاوى** استقرض  
 الاب لابنه الصغير يجوز وكذلك لو اقرب بالاستقراض  
 جاز وقد ذكرنا تمام هذه المسائل في فصل تصرفات  
 الاب والوصي من كتاب الفصول سبل شيخ الاسلام  
 برهان الدين رحمه الله كافي بكي ووصي كرد ما لها  
 كه بود به بعد كرد وبيس ازان دله همار كرد ووصي  
 نفقة كرد ارضي تواند كه طلب كند بعد ان بلوغ اجاب  
 في والله اعلم وهل يملك الوصي ان يستقرض على  
 الصغير ينبغي ان يكون نظير المتولي في الاستدانة على  
 الوقف وقد بيناه في الفصول **ورأيت** في بعض الفتاوى  
 الوصي اذا استدان النفقة او الكسوة لاجل الصغير  
 ورهن به شيئا لليتيم جاز لان في الرهن قضاء الدين  
 وهو يملك ذلك وهكذا ذكر المسئلة في الهداية  
 وينظر في رهن هذا الكتاب **وكذلك** الالب لو استقرض  
 واتفق على الصغير لا يرجع عليه بعد البلوغ لا يضمن  
 الا اذا حركه عن موضعه **ومسئلة** رهن الالب  
 والوصي ياتي في مايل الرهن ان سأل الله تعالى  
 وفي فتاوي قاضي خان رجل استباع مال اليتيم بالف  
 ورجل اخر استباعه بالف ومائة والالب املي من  
 الثاني قالوا ينبغي للوصي ان يبيع من الاول وكذلك  
 هذا في الاجارة والوقف **الاب** والوصي اذا اجلا  
 او ابراء ما هو واجب للصبي بعقدها جاز عند ابي  
 حنيفة ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه  
 الله وان لم يكن واجبا بعقدها لا يجوز بالاجماع



**وكذا** اذا قبل الحوالة على شخص دون الخيل في الملة ان  
 وجب بقصد فها نفلي الخلاف وان لم يكن واجبا لا يقع  
 في قولهم **الاب** والوصي اذا باع مال اليتيم قال ابو  
 يوسف رحمه الله يتم البيع ويبطل الخيار وتكون محمدا  
 ان ما نقض البيع وان ساء اجاز فمدة الخيار وبعد  
 انقضائها وتكون هذا اجاز الاجازة لا خيار الشرط  
 وفي رواية ينتقل خيار الشرط موقتا بالايام الثلاثة  
 كما كان في رواية وفي رواية يبي خيار الاب ان  
 نقض البيع في المدة او اجاز حاز وان لم يضع شيئا  
 حتى مضت المدة ثم البيع في فتاوي قاضي خان **وذكر**  
 رحمه الله في باب الصرف من بيع فتاويه رجل في  
 يده دينار فقال اشهدوا لي اشتريت هذه الدنانير  
 من ابني الصغير بمائة درهم وقام قتلان نزل  
 الدراهم كان ذلك باطلا لانه العاقد فيشتر قبضه  
 قبل الافتراق كذا ذكر عن محمد رحمه الله **ذكر** في بيع  
 النوازل عن ابني بكر في امرأة ماتت عن اولاد صفار  
 وترك كرمها ودارا واوصت الى اخي فباع الوالد الضيقة  
 وانفق بعض ثمنها على نفسه واشترى بعضها صنعة  
 لنفسه ولا يرضى القضي بذلك فان كان الوالد مستورا  
 او محمودا او وصي المرأة قد اصلح جميع امور المرأة فبيع  
 الاب جائز وما اشترى من الصنعة واشهد عليه  
 انه اشترى لنفسه دون الولد منوله والتمن عليه  
 دينه وان كان الرجل نفسه امهنتك لا يجوز بيعه وهكذا  
 ذكر المسئلة في بيع الجامع الفتاوي **ذكر** في بيع  
 مجموع النوازل **سجل** **الدين** النبي رحمه الله  
 عن بيع الاب عقار الاب الصغير بالفين الف الف حتى  
 قال لا يجوز قيل له فان باع وسلم ثم خاضع هو بنفسه  
 ان يبيعه

ان يبيعه وقع هكذا واراد الاسترداد فقال ان سبق  
 منه الاقرار بالبيع بثمن المثل وكبت ذلك في الملك ولم يهد  
 علي ذلك لم يستقم دعواه للتناقض قال نجم الدين وعرض  
 علي **جواب** الامة من تجار او هم الشيخ الامام الاجل  
 فخر الامة محمد بن عبد الله السرخسي والقاضي الامام  
 ابو بكر عمر الدرخري وغيرهما على الاطلاق ان للاب دعوى  
 ذلك وقال ذلك محمول على انه اطلق البيع ولم يقرب ذلك  
 الاقرار ووقف عند الدعوى اني بعت ولم اعلم بالفين  
 او علمت بالفين ولم اعلم ان البيع لا يجوز وسيل نجم الدين  
 عن هذا المشتري اذا عمل في هذا المشترا وهو كرم  
 حتى ادرك الثمر والعنب ثم استرده اليه بقبضه  
 للمشتري ان يحبس لنفسه قدر حصته الاكار كغله او  
 يطلب اجر العمل فقال لا وسترده كله لان المنافع لا تنقسم  
 الا بالقصد وهو ما كان ايا لا بل عمل لنفسه وراى جواب  
 مجد الامة رحمه الله انه لا يتحقق اجر المثل لعله ولا يعرف  
 لهذا وجهها وانا نقول اكثر حاشي الباب ان هذا القصد  
 وقع فاسدا وفي القصد الفاسد اذا اتصل به القبض  
 وتصرف المشتري في الشرائع ذلك استرداد المبيع  
 ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما قضى القاضي  
 بالرد هنا لامتناع المشتري عن دفع القيمة فاذا فسخ  
 عليه بالرد لا متاعه عن دفع القيمة ما رآه صيا بالرد  
 ففسخ القصد من الاصل كالا قاله كذا ذكر في مجموع  
 النوازل وينظر في اخر بيوع الجامع في الفتاوي ايضا  
**وذكر** في بيع العدة اذا باع الاب مال ابنه الصغير  
 ثم ادعي ان فيه عيبا لا يسمع وراى في موضع اخره  
 اذا حصل بيع الاب بفين فاحس بالقاضي ينصب  
 نايبا عن الصغير حتى يدعي على المشتري ويثبت



ملك الصغير ولا يسمع دعوى الاب **ورأيت** في موضع  
اخر فلو ادعى الاب بعد البلوغ ان والدي باع منك في  
حال صغيري تبني فاحس فانه كانت قيمته يوم باع  
ماية وقد باعه بخمسة فخذ الحنن ورد على ملكي وقال  
المنعي عليه لا بل كانت قيمته خمسين فانه حكم الحال اذا لم  
تكن المدة قد ما يتبدل فيه الاسعار وان كانت مدة  
يتبدل فيها الاسعار فالقول قول المشتري وان اقام بينة  
قالبينة المثبتة للزيادة اولى **ذكر** في العدة اذا باع  
مالا ولده الصغير وسلم قبل استيفاء الثمن لا يملك التردده  
لاستيفاء الثمن بخلاف تسليم الصغيرة في النكاح **ذكره**  
في اخر بيوع مجموع النوازل الاب اذا اذن لابنيه في  
التجارة فاشترى احدهما من صاحبه جاز لان  
الاب يملك العقد بينهما ولو اذن الوصي لهما لم يباع  
احدهما من صاحبه لا يجوز **وكذا** الاب اذا اذن لابنيه  
في التجارة ثم امر رجلا بان يشتري من احدهما لالاخر  
فانه لا يصح اذا كان هو المقترع عنها واذا عبر عن احدهما  
والاخر عقد بنفسه جاز والاب اذا اشترى بنفسه  
مالا احدهما لصاحبه فملك الاب المباشرة ولم يملك  
التقويض **ذكر** في بيع غريب الرواية الوصي والوكيل  
والمأذون اذا اشترى واحدا منهم عبد ابا الف درهم  
قيمته ثلاثة الاف لس له ان يرد بالقيين فان فيه ضراوة  
فلو كان له خيار شرط له ان يرد **وفي فوائده** صاحب  
المحيط الوصي اذا اشترى شيئا للصغير ثم اقال هل  
يصح اقالته ان كان في الاقالة نظر للصغير جاز والا  
فلا قال وليس في هذه المسئلة رواية ولكن الرواية  
في الاب فانه اذا اقال البيع صح اقالته في حق  
الصغير اذا كان فيه نظر للصغير لان الاقالة نوع تجارة

والاب يملك ذلك كمال رحمه الله ورأيت في بعض الفتاوى  
ان المبتوي يملك الاقالة اذا كان خيرا للوقف فكذا الوصي  
**ذكر** في الاقضية قبيل ما يجوز فيه قضا القاضي ومالا  
يجوز ان سمعته عن محمد رحمه الله في قاض باع على صفار  
دارا باء الف وقيمتها خمسة الاف فاقا موا بعد بلوغهم البينة  
على المشتري عند غير ذلك القاضي ان قيمة الدار يوم  
كانت خمسة الاف فان هذا القاضي يبطل هذا البيع  
لانهم اثنوا ان في هذا البيع لا نظر لهم فان اراد القاضي  
الاول وهو قاض على حاله ان يكتب الى القاضي الثاني  
بعد حكمه بطلان البيع ان قيمتها يومئذ كانت الف لا يثبت  
الي ذلك ولو كتب قبل الحكم بعد الشهادة يقبل ولا يقضي  
القاضي بشهادتهم لان اضراره مخرج في الشهادة فاذا  
كان قبل القضا لا يقضي وبعد القضا لا يقدح الا الله  
لو شهد به شهود المشتري ان ذلك القاضي اشهدهم  
حين باعها ان قيمتها الف لا يقبل الشهادة على زيادة  
القيمة لان قوله حجة وكذلك انقض الفسخ ان فسخ  
البيع اذا شهد واعلى ان القاضي اشهدهم قبل الفسخ  
ان قيمة الدار عند البيع كانت الف لان الثابت بالبينة  
كالثابت بمأينة ولو عاينا ان القاضي قال ذلك  
بطل الفسخ كذا هذا وفي بيع مجموع النوازل رجل  
اشترى من ابن له صغيرا وقيمته لنفسه واشهد  
على ذلك ثم وجد به عيبا فارد ان يرده لنفسه على  
ابنه ثم يرده لابنه على بائعه فليس له ذلك وكتب  
القاضي يجعل له خصما يرده عليه ثم يرد الاب على  
بائعه الذي اشترى منه لابنه وكذا لو كان الاب  
باع من ابنه الصغير عبدا قد اشتراه من اخيه وقيمته  
لابنه من نفسه ثم وجد به عيبا وارد رده على نفسه



لأنه في فصل الصوب من الذخيرة أيضا **الوكيل** بالبيع  
 إذا لم يكن من أهل وجوب العهدة عليه بأن كان عبدا  
 أو مبيعا محجورا عليه كان الرد إلى الموكل بسبب الغيب  
 فإن كان من أهل وجوب العهدة عليه بأن كان عبدا  
 أو مبيعا محجورا عليه كان الرد إلى الموكل بسبب الغيب  
 فإن كان من أهل وجوب العهدة عليه فمات الوكيل  
 ولم يبع وارثا ولا وصيا كان الرد إلى الموكل بسبب  
 الغيب فإن كان من أهل وجوب في فصل الرد بالبيع  
 من فتاوي كافي خان **الاباق** في حالة الصفر  
 قبل أن يأكل وحده ولشرب وحده ليس ببيع هذا  
 فهو لفظ القدوري وبعد ذلك هو عيب ما إذا مر  
 صفرا فإن بلغ فهو عيب آخر سوى الذي كان حتى  
 لو أتى أو سرق في يد البايع قبل البلوغ ثم فصل  
 عند المشتري بعد البلوغ لم يكن له أن يردده **وفي**  
**المنتقى** إذا اشترى عبدا بعقل البيع والشرا قال **الاباق**  
 والبول في الفرائض عيب وكذلك السرقة فتقيد  
 المسئلة بالذي بعقل البيع والشرا دليل على أنه  
 إذا لم يبع لا بعقل البيع والشرا فلهذا لا شيئا منه لا يكون  
 عيبا **وذكر** في موضع آخر من المنتقى مثل ما ذكر  
 القدوري ومن سألنا عن كمال الثمن يكون هذه  
 الأشياء عيبا إذا كان الصغير غير المأذون كان  
 صفرا حقه إقرارها لا تكون عيبا إذا كان لا بين  
 خمس سنين فما فوقه فاما إذا كان ابن سنة أو سنتين  
 فليس ذلك ببيع **فاما المجنون** فهو عيب في  
 حالة الصفر والكبر حتى لو جن في يد البايع قبل البلوغ  
 لم يرجع عند المشتري بعد البلوغ قلنا الرد **ونظم**  
 المشايخ في مقدار ما يكون عيبا من الجنون قال

بعضهم

بعضهم الجنون وإن كان ساعة عيب وقال بعضهم  
 إن كان أكثر من يوم وليلة فهو عيب وأما يوم وليلة  
**فأدونه فليس ببيع** وقال بعضهم المطلق عيب  
 وغير المطلق ليس ببيع وتمام هذا ينظر في فصل  
 الصوب من يوع الذخيرة البرهانية **ذكر** في أو آخر  
 باب الصوب من الجامع الصغير استنزي ثوبا فقطع  
 لباسا لولده الصغير وخاطه ثم وجد به عيبا  
 لا يرجع بنقصان العيب لأنه صار وهابا لا فقطع  
 مسليا إليه قبل الخطاة فلم يكن الرد ممثنا قبل عمل  
 الهبة **الصب** المأذون والعبد المأذون يمكن أن  
 البيع والشرا بالمحابة القاحلة عند أبي حنيفة رحمه  
 الله في يوع الملقط **ذكر** في باب بيع الولد والوصي  
 من الزادات الصبي المأذون له إذا باع مال نفسه  
 من الوصي فهو كبيع الوصي بنفسه ولو باع الصبي  
 المأذون له من الأجنبي بغير إذن فاحسن جاز عند  
 أبي حنيفة رحمه الله **وذكر** أيضا الوصي إذا أمره  
 إنسان أن يشتري له شيئا من اليتيم فاشتراه له  
 لا يجوز خلاف ما إذا اشترى لنفسه على قول أبي  
 حنيفة رحمه الله والفرق أنه إذا اشترى لنفسه  
 فحقوق الفقهاء من جانب اليتيم راجعة إلى اليتيم ومن  
 جانب راجعة إليه فلا يودى إلى القضاء وإذا اشترى  
 لنفسه فحقوق الفقهاء من جانب اليتيم راجعة إليه ومن  
 جانب الأمر كذلك فودى إلى القضاء وفي فتاوى  
 القاضى لا مام فخر الدين رحمه الله رجل باع جاريتة  
 من ولده الصغير أو وهرأله ثم اشتراها لنفسه يلزمه  
 الاستبراء **إذا ملك** الرجل جاريتة لبيع أو هبة أو  
 صدقة أو قسمة أو صلح عن دمه عدا أو خلع أو كتابة



على جارية او اعتق عبده على جارية او ورت جارية  
يجب الاستبراء في هذه المواضع بكذا كانت امارته  
او شيئا ملكا من صغير او كبير او امرأة او عتق في فتاوى  
القاضي فظهر الدين **والجارية** اذا كانت صغيرة  
او ابنة سيتر لها شهر واحد **ولو استتر**  
صبي جارية لم يحتلم فليس الاستبراء في فتاوى  
قاضي فظهر الدين **ذكر** في باب بيع ذوي الارحام  
من بيع الابن لا ينفى للرجل ان يفرق بين جاريته  
وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في الصدقة اذا كان  
صغيرا وكذلك كل مملوك ذوي رحم محرما اجتماعا  
في ملكه يكره التفرق بينهما ملكا والاصل فيه قوله  
عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله  
بينه وبين احبته يوم القيامة **ورأي** ملى الله عليه  
وسلم امرأة والمهنة في بعض السبايا فقيل له انه  
بيع وولدها فامر بردها عليها **ووهب** ملى الله  
عليه وسلم غلاما من صغيرين اخوين ثم قال له ما  
فعل الغلامان فقال بعت احدهما فقال ادرك ادرك  
و يروى اردد اردد ولو باع مع هذا جازع الكراهة  
وعنه ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز في ذرية الولاد  
ويجوز في غيرها والكافر والمسلم في هذا سواء وانما  
كثرة هذا التفرق اذا كانا صغيرين او احدهما صغير  
**ثم المنع** مملوك بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل  
فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا يدخل  
فيه الزوجان حتى جاز التقدنيا بينهما ولا بعد من  
اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما في ملكه والاخر  
في ملك غيره ولا باس ببيع واحد منهما وكذلك لو كانت  
مملوك لرجل وابنه مملوك لابن هذا الرجل وهو

صغير

صغير في حجره كان للرجل ان يفرق بينهما في البيع **وكذلك**  
لو كان كلا واحد منهما ولدا من اولاده لان الملك يفرق  
**وكذلك** لو استترها جميعا لنفسه ثم وجد يلحقها  
عينا كان له ان يردده وعسك الباقي ولو كان التفرق  
بحق مستحق لا باس به كدفع احدهما بالحياة وبيعه  
بالدين ورده بالعين ولو كان له من كل واحد منهما  
بعض لم اكره له ان يبيع من احدهما دون الاخر لان  
التفرقة ثابتة قبل ذلك وانما يكره التفرقا عند  
امكان بيعهما لا عند عدم ذلك حتى لو دبر احدهما  
او استولدها والاخر صغير لا يكره بيع الصغير  
**وان كان** احدهما له والاخر لعبد ما ذوت له وعليه  
دين او كتابته لا باس بالتفرق بينهما **وان كان**  
احدهما عبد مضاربة فلا باس بان يبيع المضارب  
ما عنده **واذا اجتمع** اخوان في ملك رجل لا ينفى له  
ان يبيع احدهما من ابنت له صغيرا عياله لان فيه تفرقا  
ملك والمحرر هذا بقدر اثر الكراهة فيما اذا كانا  
صغيرين او احدهما صغير والاخر كبير على ما مر فان  
كانا كبيرين فلا باس بالتفرق بينهما **واذا دخل**  
الحزبي دار الاسلام بفلا من صغيرين اخوين بامان  
فأراد ان يبيع احدهما فلا باس بترايه منه وان كان  
فيه تفرقا لانه لو لم يشره عادته أي دار الحرب  
فبكرهه سواد اهل الحرب **ولو كان** استترها الحزبي  
في دار الاسلام كرهت له ان يترك احدهما ومعيده  
الى مكان على ان يبيعها جملة **وفي** لو ايد شيخ الاسلام  
نظام الدين رحمه الله سئل شيخ الاسلام بيهان الدين  
رحمه الله عن الوصي هل يملك بيع عقار الصغير  
بيعا جائزا على سبيل الوفا اجاب بملك **قال وكان شيخ**



الاسلام علاء الدين وغيره من ائمة سمرقند في زمانه  
يفتون انه لا عليك والمعنى فيه ان في جواز هذا البيع  
اتلاف مال اليتيم ومنافعة لان الملك باق للصغير  
والمنافع من ملكه يستحقها غيره والوصي لا يملك ذلك  
**ذكر** في بيع سرح الطحاوي في باب المصراه ولا باس  
للوحي ان يخرج مال اليتيم ولا ضمان عليه اذا اصاب  
في ذلك قال واجملة في هذا ان يقول ثوب الولاية  
على الصغير والصغيرة للغير في احد امرين اما في المتاح  
واما في المصالح اما ولاية المتاح فقد ذكرنا هذا  
في مسائل المتاح واما ولاية المصالح فالي الاب ان كان  
حيا وان كان ميتا فالي وصيه ثم الي وهي وصيه  
فان مات الاب ولم يوص الى احد او مات وصيه ولم  
يوص الى احد فالولاية الى الجد اب الاب فان مات  
الجد فالي وصيه ثم الي وهي وصيه فان لم يكن فالقاضي  
ومن نصبه القاضي فله ولاية كلهم ولاية التجارة بالمعروف  
في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس  
والمال جميعا وفي المنقولات والمقاربات فان كانت  
بيعهم واجارهم بمثل القيمة او باكثر او باقل او قدر  
ما يتغابن الناس فيه حاز وان كان اقل قدر ما يتغابن  
الناس فيه فلا يجوز ولا يوقف على الاجارة بعد اذراك  
لان بعد العقد لا يجوز له حالة التقيد وكذلك في تجارتهم  
للصغير وسراوهم ان كان على المعروف فاجاز على الصغير  
والصغيرة وان كان باكثر قدر ما لا يتغابن الناس فيه  
ونفذ عليهم لا يجوز عليها **واذا ادرك** الصغير والمقيم  
في مدة الاجارة ان وقعت الاجارة على نفسها فلم  
يحار ابطال الاجارة او المضي عليها وان وقعت  
على ملكها فليس لها خيار الا بطلان وليها فمضى البيع والسرا  
الذي

الذي نفذ عليها في حال الصغير **والاب** ان يسافر مال  
الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربة الى غيره وله  
ان يدفع بضاعة وله ان يوكل بالبيع والشرا والاستجار  
وله ان يودع وله ان ياذن له في التجارة ان كان ثقلا  
البيع والشرا وله ان يكاتب عبده وان تزوج امته وكس  
له تزويج عبده وليس له ان يغير ماله قيا ساو في  
الاستحسان له ذلك وله ان يرهق ماله لدين الصغير  
ولدين نفسه ايض فان هلك يضمن بمقدار ما صار  
موديا من ذلك دين نفسه وله ان يجعل ماله مضاربة  
عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك في الابتداء ولو لم  
يشهد يجعل له الذبح فيما بينه وبين ربه ولكن القاضي  
لا يصدق وكذا ان اشترك ورأس ماله اقل من مال  
الصغير فان اشهد يكون الذبح على ما شرط وان لم  
يشهد يجعل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي  
لا يصدق ويجعل الذبح على قدر رأس مالهما وكذلك  
هذا كله في الوصي هذه الجملة في بيع سرح الطحاوي  
رحم الله **ذكر** في موضع اخر منه ولو تصرف الوصي  
والاب في مال الصغير وظهر الذبح ثم قال كنت مضاربا  
لا يكون له من الذبح شيء الا ان اشهد عند التصرف  
انه تصرف بالمضاربة وهذا في القضا حتى لا يصدق  
القاضي في ذلك واما فيما بينه وبين الله تعالى يجعل له  
الذبح وان لم يشهد عليه ويأتي شيء منه من حسن  
هذا في مسائل المضاربة ان يشاء الله تعالى **ولي**  
**مستقرات** فوايد صاحب المحيط الوصي اذا استقرض  
من مال الصغير وتصرف ورشح ثم انفق على الصغير  
مدة من هذا المال الذي تصرف فيه يكون مسترعا  
وليس له ان ياخذ بحساب ماله لانه صار ماضيا فلا



فلا يخرج العدة ما لم يرفع الامر الى القاضي او الى منسوب  
القاضي كالمولي **وفي فوائده** صاحب المخطط الاب اذا  
باع مال ولده الصغير وضمت المثل لا يصح لان حق  
قبض المثل للاب بحكم العقد فلو صح الضمان صار ضمانا  
لنفسه وانما باطل بخلاف النكاح لان حق قبض المثل  
للاب بولاية الابوة لا بمباشرة النكاح لان حقوق  
العقد في النكاح لا ينفك بالعقد فكان الاب في هذا  
الضمان كسائر الاجانب **وفي وصايا النواز** وصي  
باع ضيقة لليتيم من مفسد قال ان كان هذا بيع رغبة  
اهل القاضي المشتري ثلاثة ايام فان امكنه اذا  
المثل والا تفرض البيع وفي وصايا عزيز الرواية  
هنا مر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل باع عبده  
من ابنه الصغير بغير قاسد امر اعققه الاب ففتقه  
حائز عن نفسه ولا يجوز عن ابنه الصغير لان البيع  
قاسد وهو في يده ولو اشتري من ابنه الصغير  
عبد او هو في يده فمات المبد فهو من مال الاء بنت  
مخير بامر الوالد بغير او لفتقه بمنزلة عبد ودلعة  
استراه وينظر في وصايا الكجاع في الفتاوى ومجموع  
النواز **وتكره** فيه ايضا ولو اشتري الوصي غلاما  
فقال استترته لنفسه مالك وقال السيم استترته  
لي فالزوج لي فان الزوج السيم وان نوى المثل فثبت  
الوصي ولو اشترى الوصي في مال السيم وزوج فقال  
اخذه مضافا وفي الزوج حصته قال لا يصدق  
والزوج للسيم وان نوى المثل لم يضمن ويأتي شيء منه  
في مسائل المضاربة والوصايا ان شاء الله تعالى  
**وفي مسائل** المتقاضي ايضا وصي استترى لنفسه مال  
السيم مخاد ما فان كان المثل خيرا للسيم اخذته  
وان كان

وان كان المخاد من خير السيم اخذته لنفسه ذكر هذه  
المسئلة في اثناء مسئلة الوصي اذا اخذ ارض اليتيم هذه  
مزارعة ويذكر المسئلة في مسائل المزارعة من هذا  
الكتاب ان شاء الله تعالى **وفي اول** دعوى الذخيرة  
الوصي اذا باع مال الصغير ومات فولاية المطالبة  
بما باع من مال الصغير لورثة الوصي او لوصيه فان لم  
يكن له وصي او وارث ينصب القاضي وصيا ويأتي  
في مسائل الدعوى **وفي باب** دعوى الاب والوصي  
من فتاوى رشيد الدين الوصي اذا باع ومات فبلغ  
الاب فولاية قبض المثل من المشتري والمطالبة  
منه لو ارث الوصي دون السيم الذي بلغ **ذكر** رشيد  
الدين في باب ما يكون جوابا لدعوى المذني ومالا يكون  
باع داره من ابنه الصغير ثم باع من الاجنبي يصح اذا  
كان بمثل القيمة **وفي وكالة** الكجاع في الفتاوى في مسائل  
ابن سماعة ولو قال بعث وانما صبي وقال المشتري لا بل  
بعد ما بلغت قال قول قول البائع بخلاف ما اذا قال  
البائع بعثته قبل ان استريه وقال المشتري لا بل بعد  
ما استريته قال قول قول المشتري **ذكر** في الوكالة  
الكجاع الصغير مكاتب وعبد او ذمي زوج ابنته الصغرى  
وهي حرة مسلمة لم يكره وكذا الوبايع او استترى  
لها وكذا المرتد اذا مات عن رده والحزني المتأمن  
لا يجوز بيع واحد منهما ولا استراؤه ولا نكاحه على  
ولده الصغير وتماه ينظر في الكجاع الصغير **ذكر**  
في كتاب الضرر من الذخيرة هنا مر سالت محمد بن  
غلام لم يبلغ الحكم باعه انسان وافرانه مملوك له  
وهو يهر عن نفسه ثم استحق بالحريه وغاب البائع  
ولا يدري اين هو يرجع المشتري على القلام بالهرور



قال لا وفيه ايضا قال هشام سمعت محمد يقول رجل  
اشترى من صبي ثم ياذن له ابوه او وصيه في التجارة  
جارية فاولدها ثم اشترى انسان فانه ياخذها  
وولدها رقيق والنسب ثابت وكذلك ان اشترىها  
من عبد محجور عليه كذا ذكر في كتاب العزور من الذخيرة  
وهذا يرجع المشتري على الصبي المحجور عليه بالثمن هذه  
المسئلة من فروع مسئلة ايداع الصبي وقد ذكرها  
صبي اشترى جارية ثم احتلم فقلية الاستبراء في قايك  
قاضي ظهير الدين رحمه الله

**في مسائل الاجارات**

اذا اجرا لآب او اجد ابوالآب او وصيها الصبي في عمل  
من الاعمال فهو جائز لان هؤلاء ولا يمس استعمال الصغير  
من غير عوض بطريق التهذيب والرياسة فمع العوض  
اولي ولا ولاية لجد مع قيام ولاية الاب **ووصي**  
الاب مقدم على الجد وقد ذكرنا ترتيبه في مسائل  
اليثوق ولا يجوز اجارة غيره اذا كانت له منهم احد  
لانه لا ولاية على الصغير حال قيام احد منهم قائم  
يكن واحد من هؤلاء قاهره ووصي محرم من الصغير  
ان كان الصغير في حجره جاز بطريق التهذيب والرياسة  
لانه لا يملك تاديبه فيملك اجارته وان كان في حجر  
ذي رحم محرم واجره ذو رحم محرم اخرها قربا من الذي  
كان الصغير في حجره يجوز ان يكون في حجر الوفا جريته  
امه جاز عند أبي يوسف وقال محمد رحمه الله لا يجوز  
وللذي ولي الاجارة على الصغير ان يقض الاجرة لانه  
من حقوق العقد فينقل بالفاقد وليس له ان ينقرا  
عليه لانها مال الصغير وليس لغير الاب والجد ووصيها  
ولاية التصرف في مال الصغير **وكذلك** اذا وهب للصغير

شي فللذي الصغير في حجره ان يقضه ولكن لا تنفق على  
الصغير لما قلنا وعن محمد رحمه الله انه لا يحسن ان تنفق  
عليه ما لا بد له منه لان في تأخير ذلك ضررا بالصغير  
**وفي مسائل** المنتقى احمد الوصيين بواجب الشيم في  
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يواجر عبده وقال  
محمد رحمه الله يواجر عبده **واللاب** واجد ووصيها  
اجارة رقيق الصغير ودوا به وعقاره وسائر امواله  
لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء  
من كان الصغير في حجره ولاية اجارة اموال الصغير  
من العروض والعقار والكموات وغيرها لانه ليس لغير  
هؤلاء ولاية التصرف في مال الصغير وعن محمد رحمه  
الله انه قال اسحق ان يواجر واعبده لانه ظهرت  
ولا ينهم في نفس الصغير نظر الاله فكذا يظهر ولا ينهم  
في ماله نظر الاله قال وكذلك اسحق انه تنفقوا عليه  
ما لا بد منه فان لم يكن ابوالصغير حايك لم يكن لمن هو  
في حجره ان يسلم الي حايك لان التصرف للصبي مقيد  
بالنظر وفي هذا اصرار لانه من خصائص الحرف ودانة  
الكاسب يضع سرف المناصب وحننة الحرف يعني عارها  
وتسوا ان اثارها لانها مما يقرب به الاعتقاد على مر الاحقاب  
ولو اجرا لآب او اجد ابوالآب او وصيها الصغير لم يبلغ  
في الحدة فهو بالخيار ان يسلم على الاجارة فان سلم  
فمنع لان في ابقاء الاجارة ضررا في حقه عند ابو حنيفة  
رحمه الله فقال ارايت لو نفقه فوكي القضا انت اتركه  
تخيم الناس وقد اجره ابوه فهذا فتح جدا فارق  
بين نفسه وماله حتى ان الاب او الجد او وصيها  
اذا اجردا للصغير او عبده سنين معلومة ثم بلغ  
الصغير لم يكن للصغير ان يبيع الاجارة والفوق لغيره في



في اجارات الاصل والذخيرة **والصبي** اذا اجر نفسه ثم بلغ  
لا يكون له ان يفسخ الاجارة والعبد المحجور عليه اذا اجر  
نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون  
للعبد ان يفسخ الاجارة ويكون آجرا مافى للمالك واجر  
ما بقي للعبد وان اجره المولى يترتق في نصف السنة  
كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شامضى  
فان اجاز الاجارة والمولى كان اجره باجرة محجلة  
او اسجله الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجرة للمولى  
وان لم يسجل الاجرة واختار العبد المضى على الاجارة  
فاجر ما مضى للمولى واجر ما بقي للعبد الا ان المولى  
هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة وليس للعبد  
تقبضها بعد اخذها المضى عليها وموضع المسئلة اخر  
كتاب البخاري من الاصل الى ها هنا كتب من الذخيرة  
ومن فتاوى القاضي الامام فخر الدين ومن فتاوى  
القاضي الامام ظهير الدين **وفي فوائده** صاحب المحيط  
اذا اجر الاب او احد او القاضي الصغير في عمل من  
الاعمال فهو جائز قال بعض المتأخرين هذا اذا اجره باجر  
المثل اما اذا اجره باقل منه لا يجوز وافق صاحب المحيط  
انه يجوز وان كان اقل باجر المثل **وفي الفتاوى**  
الموصى اذا استاجر نفسه او عبده لليتيم لا يجوز وان  
استاجر الوصي نفس اليتيم لنفسه او عبده اليتيم لنفسه  
جاز في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
اذا كان باجره ليس في مقدار ما لا يتقابل الناس  
فيه **اما الاب** اذا اجر نفسه للصغير او اجر ماله للصغير  
او استاجر الصغير لنفسه لا شك في جواز هذه الاجارة  
لانه عليك سرا مال الصغير لنفسه وان لم يكن ذلك  
انفع للصغير **ولو استاجر** الاب ابنه البالغ فعمل الابن

لا اجر

لا اجر له لان خدمة الاب مستحقة على الابن قال اجارة  
وقعت على ما هو مستحق عليه بدون الاجارة وان استاجر  
الابن الاب للخدمة سنة لم يجز ولك ان لو عمل فله الاجر لان  
الابن ما مورثت ويرايبه وفي استخداه اياه اذ رآه  
وفي المسيلين لا فرق بين ان يكون احدهما مسلما او ذميا  
**قال القدوري** رحمه الله احد الرصيين عليك ان ياجر  
الصبي في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا ياجر عبده  
**ولو كان** وصي لبيته فاستاجر لا حدهما مال الاخر  
لا يجوز كما لو باع مال احدهما من الاخر **الاب** لو فعل  
ذلك يتبني ان يجوز كما في البيع **الصبي** المحجور عليه  
اذا اجر نفسه لم يجز وكذا العبد المحجور عليه اذا اجر  
نفسه فان عمل وسلم من العمل يجب الاجر المسمى كخانا  
وان هلك من العمل فان كان الصبي محجورا عليه فعمل  
عاقلة المستاجر دية وعليه فيما عمل قبل الهلاك  
وان كان عبدا محجورا عليه فقتل المستاجر قمتة  
ولا اجر عليه فيما عمل له العبد لان المستاجر صار  
غاصبا للعبد بالاستعمال فاذا ضمن ملكه من ذلك  
الوقت فصار متنفعا بملكه بخلاف امك لانه لا ضمن  
بالفصل وانما يضمن بالخيانة وضمان الكفاية لا نفد  
الملك فلهذا اقرقا **الوصي او المولى** اذا اجر  
منزل اليتيم والوقف بدون اجر المثل يلزم المستاجر  
اجر المثل امر بصير غاصبا بالكنى ولا يلزمه  
شي ذكر محمد بن الفضل في فتاويه انه يجب ان  
يكون غاصبا على اصول علمنا رحمهم الله قال وذكر  
المخصاف في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا  
بل يلزمه اجر المثل والقاضي الامام زكريا الاسلام  
على الفدي رحمه الله كان يفتي بقول المخصاف حتى



حكى عنه انه قال لو غصب انسان دار وقف او دار صبي  
يجب اجر المثل واذا كان قتيلا في الغصب هكذا انما ظنك  
في هذا الفتوى على انه يجب المثل في هذه الصورة  
بالفاما بلغ الا اذا انقص المثل سكني المتاجر وكان  
فيما انقص انفع لليتيم والوقف او نقصت الزراعة  
وكان ضمان النقصات انفع حينئذ بحسب ضمان النقصان  
**فالحاصل** انه ينظر في نقصانه والى اجر المثل فيهما  
كان اكثر يجب ذلك للوقف والمفبر هكذا اذكر في  
الذخيرة **وفي فتاوي** القاضي الامام فخر الدين  
وفي فتاوي القاضي الامام طبري الدين **وذكر**  
القاضي الامام فخر الدين ايضا رجل غصب ارضا  
وقفا وارضا للمفبر قال بعضهم يضمن القاصب اجر  
المثل للوقف والمفبر وفي ظاهر الرواية فلو ان هذا  
القاصب اجر من غيره هذه الارض المفبوبة كانت  
على المستاجر للمفصب الاجر المسمى وفي مسائل السوع  
من قوائد صاحب المحيط اذ استئجر دارا وسكنها  
ثم ظهر ان وقف او كانت للمفبر يجب اجرا لمثل صيانة  
للووقف والمفبر **وفي وقف** النجس والفتوى  
في غصب القمار والدور الموقوفة بالضمان كما ان الفتوى  
في غصب حنافة الوقف بالضمان وفي اخر الفصل الثامن  
من اجازات الذخيرة وهكذا القول فمن سكن دار  
مفبر او طأ ثوبا مفبرا وانه مع لا استقلاله يجب  
اجرا لمثل الا اذا انقص بسبب سكناه وضمن  
النقصان انفع في حق المفبر حينئذ بحسب ضمان  
النقصان الوقفي اذ اجر ارض اليتيم اجارة طويلة  
رسمية ثلاث سنين لا يجوز وكذلك ابو المفبر والمؤجر  
لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شيئا يبرق حال  
الاجارة

الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومستم المال بمقابلة السنة  
الاخيرة فان كانت الاجارة لارض اليتيم والوقف لا يقع  
الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر  
المثل فلا يقع وان استاجر ارضا لليتيم والوقف ملك  
اليتيم والوقف ففي السنة الاخيرة تكون الاستحجار اكثر  
من اجر المثل فلا يقع واذا فسلت الاجارة في البعض  
في الوهم هل يقع فيما كان خير لليتيم والوقف على قول  
من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يقع وعلى  
قول من يجعلها عمودا يقع فيما كان خير لليتيم ولا يقع  
فيما سواه والظاهر هو الفساد في العمل **الوصي** اذا اجر  
ارضا لليتيم واستاجرها وصي اخر لليتيم اخر للوقف هذه  
الاجارة لا من ان كانت خيرا لاحد اليتيمين يكون سوا  
في حق الاخر فلا تخلوا هذه الاجارة عن الاخر فاحد  
اليتيمين **وطريق** تصحيح الاجارة الطويلة في ارض  
اليتيم والوقف ان يجعل اجر السنين كل واحد من اجر  
المثل لانه الوصي ومسوق الوقف يترك المستاجر  
عند اخر السنين الاولى فيصير ذلك عند اي حنيفة  
ويحمد هذه الحيلة في فتاوي كافي خات **ورأيت**  
في مختصر العصار اذا اجر الوصي دار اليتيم مدة طويلة  
حاز **وذكر** في وقف الفتاوى ان اجارة دار الوقف  
اكثر من سنة واحدة ان شرط الوقف ان لا يجر  
اكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم يشرطوا تكلموا  
فيه واختار انه يفتى في الصانع بالخوار في ثلاث سنين  
الا اذا كانت المصلحة في عدم الخوار وفي غير الصانع  
يفتى بعدم الخوار فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة  
في الخوار وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع  
**وذكر** في الجامع الاصغر الوصي اذا اجر دار اليتيم باجر



المثل ثم زيد لا تنقض الاجارة **ولو زادت** الاجارة  
لدار الوقف هل يفسخ فيه اختلاف المشايخ على ما عرفت  
في كتاب الوقف **ذكر** الحكم في شروطه امر الاب والوصي  
والمولي للمستاجر عن الاجرة يصح فيما باسروه به  
ويضمنون للوقف والمصغر ويبرأ المستاجر في  
القضا ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى **وذكر**  
فيه ايضا الاب والوصي اذا انا قضا الاجارة يجوز  
وكذا الوكيل بالاجارة اذا انا قضا مع الاذن من  
المستاجر لان الفسخ لا يصح في هذه الحالة اذ هي  
تبقى لو مضت المدة فليس يفسخ والمدة قامة والوكيل  
بالبيع لا يملك الفسخ بعد القبض والوكيل باستيجار  
ان كانت الدار مسجلة الى المستاجر لا يفسخ وان لم تسجل  
اليه وهي في يد الوكيل صح فسخه **ذكر** في سير العموي  
القاضي اذا استأجر اجيرا للبيتيم او امينا القاضي  
استأجر اجيرا للبيتيم باكثر من اجرا لمثل عمال ثقات  
الناس فيه فعمل الاجير والقصت المدة فالزيادة  
باطلة ولا يجب على المستاجر من مال نفسه شيء من  
الزيادة ولو قال استأجرت وانا اعلم انه لا يتبلى قال امر  
كله في ماله كذا ذكر في سير العموي وانما لا يلزمه  
شيء اذا لم يعلم لان القاضي واجبه اذا باسره عتدا  
لا يلزمه العتدة ولا يتعلق به حقوق الفقد ولا يلزمه  
المقصومة لان المقصومة لو زمت القاضي لم تجز حكمه  
فما هو فيه **ولو استأجر** الوصي والمولي باكثر من اجرة  
المثل يفتي قاض قال اجرة على الوصي والمولي ومصلحة  
المولي في وقف الملقط **الوصي** اذا انفق من مال  
البيتيم على باب القاضي في خصومة كانت للمصغر او  
عليه ما انفق على وجه الاجارة باجر المثل لا يضمن

وما

وما كان على وجه الرسوة يضمن في اجارات الجامع  
في الفتاوى وفي فتاوى كافي خان ويأتي شيء منه  
في مائل الوصايا ذكر القاضي الامام محمد الدين في  
فصل الاجارة الفاسدة من اجارات فتاويه رجل  
استأجر رجلا ليعلم علامه او ولده شغرا او ديا او خطا  
او حسبا او حرفه من الحنطة وحوها ان يني لذلك  
وقتا معلوما ستة اشهر وما اشبه ذلك جاز ويجب  
المسعي تعلم او لم يتعلم في تلك المدة اذا سلم الاستاذ  
نفسه لذلك وان لم يكن كذلك وقتا كانت الاجارة  
فاسدة حتى لو تعلم يستحق اجر المثل وان لم يتعلم لا يجب  
شيء **ولو شرط** على الاستاذ ان يحرقه لا يفسخ الاجارة  
لان الحرق اقل من غايته معلومة **وذكر** في الاصل  
في باب اجارة الوقف انه اذا لم يبين المدة فيه روايات  
والاصح انه يجوز **وذكر** في ايضا رجل دفع غلامه  
الى حاكم على ان يقوم عليه الاستاذ اسرا معلومة  
في تعليم النسخ على ان يوفي الاستاذ كل شهر درهما  
لمولي فهو جائز ويكون هذا حارة للمعلم **وذكر**  
في المدة ولو دفع ابنه الى رجل ليعلم حرفه كذا حتى  
يعمل الصبي ستة اشهر من هذا فاسد واذا عمل يجب اجر  
المثل وكذا لو قال الاب امك ولدك وانفق عليه  
شهر حتى اعطيك كذا لا يصح ويرجع عليه بما انفق  
**ولو دفع** غلامه او ولده الى استاذ ليعلمه عملا  
ولا يشرط احدهما الاجرة على الاستاذ او على المولى  
فما علم العمل ختلفا فطلب الاستاذ اجرة من المولى  
وطالب المولى اجرة المدة والولد من الاستاذ قالوا  
يرجع في ذلك الى الفرق والعادة ان الاجرة على من  
يتولى فتحكم الفرق قال سمس الامية السرخسي رحمه الله



كان شيخ الاسلام رحمه الله يقول عرف ديارنا في الاعمال  
 التي يفسد المسلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يتعلم  
 حق عمل الجواهر وما استبهم ذلك فما كان من حيس  
 ذلك يكون الاجر على المولى ان كان مسمى وان لم  
 يكن مسمى فاجرا للمثل عليه للاستاذ ومعلم يكن من حيس  
 هذا يجب الاجر على الاستاذ هذه الجملة في فصل الاجارة  
 الفاسدة من فتاوي القاضي الامام فخر الدين  
**وفي اجارات** فتاوي الديناري بهذا اللفظ مروي  
 نارسد رايحانه او رديس ترانان وجامه بد هم  
 كارهان من يكن وترانني سسه بيا موز مرد و سال كاروي  
 كرد يجب عليه اجرا لمثل **وذكر** في ايضا لهذا اللفظ  
 مروي ليس نارسيد خود رايسته داده لب و خط  
 كرده و سر نارسيد لب يارمي خواهد كه بردارد تواند  
 ياني قال في هكر كويد من سر را لب بيسته غي آموزم  
 و سر امن دانكه اموضه لب واجب شود **وقال**  
 ايضا سر نارسيد راداد تا بيسته آموزد و مذكور  
 روا باشد ستوافل ذلك الاب او الام استجاب  
 و اگر يد ز غير مردان مال سر ببرد و اگر تو كه كردار  
 حسابا سر محسوب باشد مستجاب كه اندر ضمان كابين  
 زن بر لبت **وسيل** شيخ الاسلام برهان الدنيا  
 رحمه الله ما در نارسيد و لكن رايسته كرد تا نارسيد  
 را در چهار سال بيسته آموزد تا نارسيد را بويستاد  
 سزا خورد و اجب شود ياني **اجاب** رحمه الله الركف  
 با مشدكه هر كس را كه بويستد و الله اعلم هكذا  
 راي في فتايد شيخ الاسلام نظام الدين رحمه الله  
**وفي فوايد** صاحب المحيط عاقل اجر نفسه من رجل  
 باذن ابيه ليعلمه حرفة معينة في سنتين عاقل ان يعلم

هذا

هذا الصبي لعله السنة الثالثة بثلاثة دنابر فعمل  
 الصبي في السنة الثالثة اربعة اشهر و امتنع عن العمل  
 هل للمعلم ان يرجع على الصبي عما يخص من ثلثة دنابر  
 لبقية المدة **اجاب** له ذلك والله اعلم **وفي فوايد**  
 صاحب المحيط بهذا اللفظ يكي بتريديك ديكري احد  
 ست كه هذا فلان كارياموزان مرد و ابيرا ان  
 كارياموخت و اردنيار قشاكه داز و ركه استاد من  
 دكار كرد خودمي خواهد تواند بالي **اجاب** **وفي**  
 فتاوي القاضي الامام فخر الدين من له ولاية اجارة  
 الصغير اذا استاجر استاذ يعلم الصغير عملا في تلك  
 السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلمه كان المستاجر  
 ان يقسم الاجارة **وفي اجارات** الملقط و لو دفع ابيه  
 الصغير الى استاذ ليعلمه حرفة كذا في اربعة سنين  
 و شرطه على الابا انه ان حبسه عنه قبل اربع سنين  
 فلا استاذ عليه مائة درهم فحسه بعد ثلاث سنين  
 لا يطالبه بالمائة و لكن با حرم مثل عمله استجار  
 المعلم لتعليم القرآن يجوز في زماننا و يجزي الصبي  
 على اعطاء الاجرة و رواية الاصل عن اصحابنا انه  
 لا يجوز **ورايه** في بعض الكتب و لا يجوز ان يستاجر  
 رجلا يعلم ولده القرآن او الفقه او الفرائض او يومهم في  
 رمضان او يوزن لهم و هذا عندنا و عند الشافعي  
 رحمه الله يجوز و لكن من كان غنيا و افقوا ان ياتي في تجارته  
 هذه الاجارة مثل نصر بن يحيى و عصام ابن يوسف  
 و غيره و روي عن ابن نضر بن سلام انه اتفق بسمعه  
 باب و الد الصبي لا يخل الاجرة **وذكر** في العدة لو امتنع  
 ابو الصبي من اداء الوظيفة الى المعلم يجبر على الواسم  
 جون فتقول دنيج سنبري و عيدي و نقل عن ذكر الاسلام



إلى الفضل الكرماني رحمه الله أنه كان يكتب في الفتوى  
 لدر مسير أخصه كند وهكذا كان يعني طهر الدين  
 المرغنياني وأحيلة أن يستأجر المعلم مدة معلومة ثم  
 يأمره بالتعليم **ذكر** في إيجارات الذخيرة استأجر دابة  
 تركها تحمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكنه استعمال الدابة  
 ولا تصير نفسها ضمن بحساب ما زاد لأن الصغير إذا  
 كان بهذه الصفة فحمله وحمل شيء آخر سوا **وذكر**  
 بعد هذا أيضا ورقة استأجر دابة لتركها تحمل عليها  
 ضيا صغيرا فقبرت الدابة من حملة فهو ضامن لأنه  
 خالف لأن الصبي الذي لا يستمسك بنفسه على  
 الدابة بمنزلة الحمل وإن أردق مع نفسه ضيا استمسك  
 نفسه على الدابة ضمن نصف القيمة فنسبت أن وضع  
 الصبي على الدابة حمل وليس بأركاب وأحمل مع الوكوب  
 خسانا مختلفا فصار به غامضا منا **رايت**  
 في كتاب الفوائد سبل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد  
 صغير وللصغير دار هل لها أن تسكن في دار ولدها  
 الصغير قال إن لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة  
 وإن كان لها زوج ليس لها ذلك لأن سكنها واجب  
 على الزوج فلا تكون بحاجة إلى السكنى وكذلك إذا  
 كان لها مال وإن سكنتها بفير أمر الزوج هل تأثم قال  
 نعم وهل يجب عليها أجر المثل قال بنظر إن كان الصغير  
 بدقامة بحيث تقدر على المنع والتسليم بأن كانت  
 الولد ولد عشرين سنين أو أكثر لا أجر عليها لأنه لم يوجد  
 التسليم وإن لم يكن للصغير بدقامة بأن الولد صغيرا  
 يجب عليها أجر المثل وهو جواب المسألة أما على جواب  
 الكتاب لا أجر عليها لأنها صارت غامضة والفتوى  
 على جواب المسألة وقال القاضي الإمام فخر الدين

جواز

جواز للام أن تسكن دار ولدها الصغير وإن كان لها زوج  
 والرجب عليها أجر المثل **وفي آخر** الفصل الثامن من إيجارات  
 الذخيرة رجل أقعد صبيا مع رجل فهل معه تأخذ له  
 هذا الرجل الكسوة ثم بدا الصبي أن لا يعمل معه قال إن  
 أعطاه كرباسا والصبي هو الذي يكلف خياطته لم يكن  
 للرجل على الكسوة سبيل لأن الصبي ملكه بخياطته كأنقطع  
 عنه حق الدافق وقد ذكرنا في مسائل القارئة لو أخذ لتلميذه  
 بيانا فابق التلميذ فأراد أن يدفعه إلى غيره ليس له  
 ذلك إلا أن يبين وقت الأخذ أنها عارية **رجل**  
 استأجر ظيلا الرضوع ولده سنة فأرضعته شهرا ثم  
 مات الأب فقالت عمه الصغير للظير أرضعته حتى يموتك  
 الأجر فأرضعته شهرا بعد ذلك قالوا إن لم يكن للصبي  
 مال حتى استأجر إلا الظير كانت الأجرة عليه من ماله  
 فإذا مات بطلت الإجارة فإذا قالت الغمة ما قالت بعد  
 موت الأب ولم تكن الغمة وصية كان ذلك استجارا من  
 الغمة فكون الإجر عليها وإن كانت الغمة وصية فتأجره الأب  
 ترجع به لك على الصغير إذا استفاد الصغير مال وإن  
 كان للصغير مال حين استأجرها الأب لا تبطل الإجارة  
 بموت الأب ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الأب  
 ثم أصاب الصغير مالا كيف الحكم فيه قال القاضي لا مفر  
 ظيلا من دين في قباويه سبل والذي عن هذه المسألة واجب  
 قيل أجر ما بقي في مال الصغير وأجر ما مضى على الأب  
 وفي إجارة الظير إذا لم يشرط عليها الرضاع في منزل  
 الأب ظيلا إيجارات أن ماتت أرضعت في منزل الأب وإن ماتت  
 في منزلها وإن شرط عليها الرضاع في منزل الأب أرضعته  
 في منزل الأب **استأجر** ظيلا الرضوع ولده سنة بمائة  
 على أن مات الصبي قبل السنة فالدرهم كلها تكون





للظير ضد الإحارة لانه شرط مخالف متضي القصد  
**استاجر** ظيورا سريرا فلما مضى الشهر انت الظير ارضاعه  
باجر المثل فكل هذا اذا لم يكن لها زوج اما اذا كان لها  
زوج ولم ياذن لها في ذلك كان للزوج ان يمنعها وان حيف  
المهلاكن على الصغير ومما به ينظر في اجارات الذخيرة  
وليس على الظير ان يعمل لابوي الصغير شيئا وعلى غسل  
الصغير والقيام بمصاحبه واصلاح دهنه فطعامه ولا  
يجب عليها ثمن شيء من ذلك **ولو منع** الصبي من يدها  
او وقع تحت او سرق شيء من حلي الصبي او ثيابه فلا  
ضمان على الظير وليس للظير ولا للمسترضع ان يفسخ  
هذه الاجارة الا بعد ركعتي سائر الاجارات والنفقة  
لاهل الصبي ان لا ياخذ لبنها او ثقبها لان المقصود  
لا يحصل متى كانت الحالة هذه وكذلك اذا حبلت  
لان الحمل يفسد اللبن وكذا اذا عرضت لان اللبن يفسد  
سائر انواع المرضى وكذلك ان كانت سارقة لانه  
يلحقه زيادة ضرر وكذلك اذا كانت بحجرة بينة الفجور  
وكذا اذا ارادوا سفرا وابنت هي الحزوج معهم وكذلك  
اذا كانت سيئة الخلق بدم اللسان وتهم هذا  
ينظر في الذخيرة **وكل** ما يضر الصبي نحو الخروج من  
المنزل الذي فيه الصبي زمانا كبيرا او ما يشبه ذلك  
فلم يمنعها وما لا يضر قلبه لهم منعها عنه كما جرت  
الي ذلك ويصير ذلك الفدر مستثنى من الاجارات  
كما كانت الصلاة وكحرقها ومعنى قوله وكل ما يضر  
بالصبي يعني كل ما يضر بالصبي لا محالة اما ما كان  
فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه الا بتركها  
انها لا تمنع عن تمكيني الزوج في منزل مع ان فيه وهم  
الضرر ولو استاجر امراته لترضع ولدها فامضت

ذكر

**ذكر الفدوري** وشمس الائمة السرخسي رحمه الله انه  
لا اجر لها لان ذلك مستحق عليها ديانة قال الله تعالى  
والوالدات برصفتن اولا دهن وان كانت لا يجبر علي  
ذلك كما لو استاجر علي نس ابنت وغسل الثياب والطبخ  
والخبز **وان استاجرها** بعد الطلاق فان كان الطلاق  
رحميا فكذلك لعدم انقطاع ملك النكاح **وان كان**  
الطلاق باينا فلي ظاهر الرواية يجوز وروي عن ابي  
حنيفة انه لا يجوز **وان استاجرها** بعد انقضائها  
العدة لا ارضاع ولده منها جاز فاذ تزوجها بعد ذلك  
قبل انقضاء مدة الاجارة لا روية لهذه المسئلة  
**وسئل** ظهير الدين المرعشي عن ابي قال لا يبطل الاجارة  
لان الحكم لا يثبت بوجه القايده اما يبقى تقوم القايده  
وهنا وهم القايده ثابت بان يطلقها بعد ذلك هذا  
الذي ذكرنا ان استاجر امراته لا ارضاع ولده منها  
علي ان يكون الاجر على الاب **فان كان للصغير** مال  
فاستاجر الاب امراته على ارضاع ولده من روي ابن  
سليم عن محمد رحمه الله انه تصح الاجارة ويكون لها  
الاجر وبعض المأخوذوا بهذه الرواية وهذا لان  
الارضاع بمنزلة النفقة وان كان للصغير مال لا يجب  
نفقته على والده فكان لها الاجر في مال الصغير  
**وان استاجرها** لا ارضاع ولده من غيرها جاز وان  
استاجر خادما لا ارضاع ولده منها لا يجوز وان استاجر  
مكاتبها جاز **ولا بأس** للمسلمة ان ترضع ولد الكافر  
باجروا ان استاجر ظيورا لم يضرها ككافرة او مجنونة  
او زانية او عفا كان له ان يفسخ الاجارة **ولو اجرت**  
المرأة نفسها من قوم اخرين لترضع لهم صبي ولا يعلم  
اهلها الا ولون بذلك فارضعت حتى فرغت فانها



قد اتمت الاضاقد جات ولها الاجر كاملا على الفريقين  
 لا انها حصلت مقصود الفريقين ولا يتصدق بشي منه  
 كذا ذكره في الموط **وفي قاضي** قاضي خان واذا استاجر  
 الرجل امته او اخته او ابنته لم يرضع ولده جاز ويجز  
 الاجر لانه ليس علمه ارضاع ولده لا شرعا ولا عرفا  
 ومن سوي الآب والجد والوصي والقاضي اذا استاجر  
 ظيرا لليتيم كان اجيبا لساير الاجانب وان لم يكن لليتيم  
 ام ترضعه ولا ماله فاجر رضاعه يكون على اقرار به  
 بقدر ميراثهم لان اجر الرضاع بمنزلة النفقة  
 ولا يجب على من لا يجب عليه النفقة **احرة** المختار  
 على الآب ام على الصبي اقلي صاحب الجسد ان كان  
 للصبي مال ميري في ماله وان لم يكن له مال ففي الآب  
 كالنفقة

### في مسائل القسمة

واذا اطلع الشركاء على القسمة واقتسموا جاز الا اذا  
 كان فيهم صغير حينئذ لا يد من امر القاضي بالقسمة  
 لانه لا ولاية لهم عليهم في قسمة الهداية **واذا حضر**  
 وارثان واقاما بينة على الوفاة وعدد الورثة  
 والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب قسم القاضي  
 بطلب الحاضرين ونصيب وكيله يقضى نصيب الغائب  
 وكذا لو كان مكان الغائب صبي يقسم ونصيب وصيه  
 يقضى عليه نصيبه ولا بد من اقامة البينة على  
 موته عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يقسم  
 باعترا فهم **وان كانوا** موصيا لم يقسم في عينة احدهم  
**وان كان** المقار في يد الوارث الغائب او شيء منه  
 لم يقسم **وكذا لو كان** في يد مودعه **وكذا** اذا كان في يد  
 الصغير لان القسم قضا على الغائب والصغير يستحق  
 يدها

يدها من غير خصم حاضرها وامني الخصم ليس بخصم عنه  
 فيما يستحق عليه ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة  
 البينة وعدمها هو الصحيح وقول محمد رحمه الله  
 في الاصل لم يقسم حتى تقوم البينة مراده اذا حضر وكيل  
 الغائب ووصي الصغير فان حضروا في واحد لم يقسم  
 وان اقام البينة لانه لا بد من حضور خصمي لان  
 الواحد لا يصلح مخاضا ومخاصما بخلاف ما اذا كان  
 الحاضرا ثلثين على ما بينا هذه الجملة في الهداية  
**وذكر** في الذخيرة فلو حضر وارث كبير ومعه صغير  
 وطلب القسمة من القاضي والقاضي واردا ان يقسم بينة على  
 الميراث فالقاضي ينصب وصيا عن الصغير ويسمع  
 البينة عليه ويقسم الدار فرق بين هذا وبينها اذا كان  
 الصغير غائبا فالقاضي لا ينصب خصما عنه ولا يسمع  
 البينة من الحاضر والفرق عرفت في الذخيرة **واذا كان**  
 بعض الورثة حضورا والبعض غيبا والدار كلها او بعضها  
 في يد الغائب وطلب الحاضر القسمة من القاضي واقام  
 البينة على الميراث فان كان الحاضر واحدا لا تقبل  
 بينته ولا يقسم الدار وعن ابي يوسف رحمه الله ان  
 القاضي ينصب عن الغائب وكذا يسمع البينة عليه  
**واذا حضر** اثنان وباقي المسئلة بحاله فالقاضي  
 يسمع البينة ويقسم الدار ويجعل احدا الحاضرين موعدا  
 والاخر موعدا عليه واحدا الورثة ينصب خصما  
 عن الميت وعن باقي الورثة **قال والذي** ذكرنا  
 من الجواب فيما اذا كان بعض الورثة غائبا وشي  
 من الدار في يده فهو الجواب فيما اذا كان في الورثة  
 صغير وشي من الدار في يده حضر واحد من الكبار  
 واقام البينة على الميراث وطلب من القاضي القسمة



لا تسع بينته ولا قسم بين الورثة ولو حضر اثنان او ثلاثة  
 تسع البينة ويقسم ولا يحتاج الى نصب الوصي عن  
 الصغير بصحة العتمة وكذلك اذا كان بعض الورثة  
 غائبا وقد حضر من الورثة اثنان قال القاضي بسع  
 بينتهما ويقسم المداير ولا يحتاج الى نصب الوصي عن  
 الغائب لعكس العتمة هذه الجملة في الذخيرة وفي  
 الذخيرة ايضا واحالة الى فتاوى ابي الليث رحمه الله  
 ضجة بني حمزة من الورثة واحد منهم صغير واثنان  
 غائبان وابنان حاضران فاستدري رجل نصيب  
 احدا الحاضرين وطالب شركه الحاضر بالقسمة  
 عند القاضي واختاره بالقسمة والقاضي يأمر شركه  
 بالقسمة ويحفل وكذا عند الغائب والصغير **واذا قسم**  
 بالشركا قيا بينهم وفيهم شركك غائب او صغير ليس له  
 وصي ولا تصح العتمة وان فعلوا ذلك بامر القاضي  
 صححت العتمة فان قدم الغائب واجاز قصتهم جائز  
 وكذا اذا بلغ الصغير واجاز مجاز لان هذا عقد له  
 مجيز حال وقوعه فان الغائب يجيز وكذلك ابوا  
 الصغير او وصيه يجيز وكل تصرف وعقد له مجيز له  
 حال وقوعه توقف **فان مات** الغائب او الوصي  
 فلجاز وارثه تملك اجازة الوارث عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله تبطل العتمة  
**ثم انما** تقبل الاجازة من الغائب او من وارثه او من  
 الوصي او من الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه  
 العتمة قايما وقت الاجازة قايما اذا هلك فلا كالبيع  
 الموقوف على الاجازة **وكما ثبت** الاجازة بالقول  
 صريحا ثبت الاجازة دلالة بالفعل كما في البيع لبعض  
 هذه الجملة في الذخيرة **واذا قسم** الورثة التركة

فيما

فيما بينهم ومنهم وارث غائب وعزلوا نصيب الغائب  
 فان كانت العتمة بفقر قضا فللذي حضر ان يتقضى  
 العتمة وان كانت العتمة بقضا فليس للذي حضر  
 ان يتقضى العتمة **واذا كان** مكان الوارث الغائب  
 محسنا له بالثلث وهو غائب والمسيلة بحالها فان كانت  
 العتمة بفقر قضا فله ان يتقضى العتمة وان كانت  
 بقضا فليس له ان يتقضى العتمة كالوارث وهو الاصح  
 واذا لم يكن على الميت دين وكل ما مات بعض ورثته  
 قبل العتمة وعليه دين او كان له وارث غائب او صغير  
 فاقسم ورثة الميت الاول فليعزم الميت الثاني ان يتقضى  
 العتمة في الذخيرة وفي المبوط واذا كان في الورثة  
 صغير وكبير تقاسم الوصي مع الكبير واعطاه حصته  
 وامك حصته الصغير فهو جائز حتى لو هلك حصته  
 الصغير لا يكون للوصي ان يرجع على الكبير **ذكر**  
 في قسمة الذخيرة الاصل ان من ملك بيع شي ملك  
 قسمته لان في العتمة بيعا وقرارا ومن ملك بيع شي  
 ملك اقراره ضرورة **اذ عرفت** هذا فنقول ان لا ب  
 يقاسم مال ولده الصغير عقارا كان او منقولا بفني  
 بسير ولا يملك بفني فاحسن لانه يملك بيع مال ولده  
 الصغير عقارا كان او منقولا بفني بسير ولا يملك  
 بفني فاحسن فكذا العتمة **ووضي الآب** في ذلك  
 بمنزلة الآب والجد الى الآب حال عدم الآب **واما**  
**وصي** الام يقاسم مال ولدها الصغير فاسوي العقار  
 من تركه الام امة الم يكن للصغير احد من سمينا ولا تعلم  
 ماله من غير تركه الام المنقول والعقار في ذلك سواء  
 وكل جواب عرفت في وصي الام فهو الجواب في وصي  
 الاخ والعلم وان لم يقاسم ما يورث الصغير من هوله



ما سوى المقار **والا بقاسم** ما ورك الصغير من غيرهم  
 المقار والمنقول فيه على السوال انه لا ولاية لهؤلاء علي  
 الصغير كما لا ولاية للام هكذا في الذخيرة **وذكر** شيخ  
 الاسلام ابو بكر في شرح الوصي نوعان وصي موكي  
 ووصي صنف فالقوي وصي الاب ووصيه ووصي  
 الجدة عند عدم الاب ووصي القاضي **والصنف** وصي  
 الام ووصي الاخ ووصي العم وكوهم حكم الوصي الصنف  
 على الصغير حكم الوصي القوي على الكبير القاب ببيع  
 منقولات الصغير ما ورك من امه او عمه لانه قاب لهم  
 مقام الام والاخ والعم لهم ولاية الحفظ دون المهرقات  
 قال وانما عليك الوصي الصنف هذا القدر من التعريف  
 عند عدم الوصي القوي اما حال وجود الوصي القوي  
 لا عليك التصرف في مال الصغير اطلاقا وفي هذه الصورة  
 ليس للوصي الصنف سوى القيام على مصالح وصيه  
 كقتل الوصية وتفضا الدين وكوهم وبيان مراتب الاوصيا  
 يأتي في مسائل الوصايا **وذكر** في الذخيرة ولا يجوز قسمة  
 المملوك على امه لحر ولا يجوز قسمة المملوك على المملوك  
 كما لا يجوز بيعه ولا يجوز قسمة الوصي بن الصغير  
 كما لا يجوز بيعه حال احدهما للاخر بخلاف الاب فان  
 اذا قاسم مال اولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال  
 اولاده الصغار من البعض **والحيلة** في ذلك للوصي  
 ان يبيع حصة احد الصغيرين متاعا من رجل ثم  
 يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نفسه ثم  
 يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك والصغير  
 وانما جازت هذه القسمة لانها تجوز بين اثنين  
 بين المشتري وبين الوصي **والوصي** اذا قاسم ما لا  
 مشترك بينه وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان للصغير

فيها

فيها منفعة ظاهرة عندنا في حنفية رحمه الله وعند محمد  
 رحمه الله لا يجوز وان كان للصغير منفعة ظاهرة ويجوز  
 للاب ان يقاسم ما لا مشترك بينه وبين الصغير وان لم  
 يكن فيه منفعة ظاهرة هكذا اذكر في الذخيرة **وذكر**  
 شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح الاصل اذا قسم  
 الوصي التركة وعزل لكل واحد نصيبه واحد نصيبه  
 هنا اربع مسائل **احد** ان تكون الورثة كلهم صفارا  
 ليس فيهم كبير فقسم الوصي وعزل حصة كل واحد  
 منهم فانه لا يجوز هذه القسمة حتى لو هلك نصيب  
 احدهم بعد القسمة فانه يهلك على الشركة وما بقي  
 بقي على الشركة لان الوصي يولي القسمة من الجانبين  
 وانه لا يجوز لان القسمة مهيبة البيع والشرا فيعتبر بالشرا  
 ولو اشترى مال احد الصغيرين الاخر لا يجوز لانه ولي  
 الشرا من الجانبين والاب لو فعل ذلك يجوز على ما قلناه  
**والحيلة** في ذلك ما بينا انه يبيع الوصي حصة احد  
 الصغيرين متاعا من رجل اذا كان الواري اثنين ثم  
 يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم  
 يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه هذا اذا كان  
 الصغير اثنين وهما الواري لا غير اما اذا كان الواري ثلاثة  
 وهم صفار فالحيلة احد امرين اما ان يبيع حصة الصغير  
 من رجل متاعا ولا يبيع حصة الثالث ثم يقاسم  
 حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه مع المشتري وتكون  
 جائزا لان القسمة جرت بين اثنين في حصة الصغير  
 الذي لم يبيع وهما المشتري والوصي ثم يشتري حصة  
 كل واحد من الصغيرين مورا ولا يلزم ان يبيع  
 حصة واحد من الصغار ثم يقاسم لان القسمة فيما  
 بين الصغيرين انما يتولاها الوصي لا غير وانه لا يجوز



**والوجه** الاخر من الحيلة ان يبيع جميع التركة من رجل ثم  
يشترى حصة كل واحد من الصغار من موزانها المشرى  
**والمشيلة** الثانية ان تكون الورثة صفاراً وكباراً والكبار  
عقب وفي هذه الصورة لا يجوز قسمته ايضاً لان الكبار  
اذا كانوا عيياً فلم ولاية البيع واذا كان له ولاية القسمة في  
كل كان له ولاية البيع واذا كان له ولاية القسمة في  
العروض على الكبار صار كان الكل صفاراً فاذا كان الكل  
صفاراً تقاسم لم يجز لانه يولي القسمة من الجانبين  
فكذا هذا **وما قسمته** في المقار فباطلة على الكبار  
لان لا يلي بيع المقار على الكبار حال عييتهم فكذا لا يلي  
القسمة والثالثة اذا كان صفاراً وكباراً فنزل نصيب  
الكبار وهم حصور ودفعه اليهم وعزل نصيب الصفار  
حكمة ولم يفرز نصيب واحد من الصفار جاز لان  
القسمة لم يجز بين الصغير والصغير حتى يكون الوصي  
مولى القسمة من الجانبين وانما جرت القسمة بين الكبار  
والصفار فتكون هذه قسمة جرت بين اثنين **والرابعة**  
اذا عزل نصيب كل واحد من الصفار والكبار وقسم  
بين الكل فالقسمة في الكل فاسدة لان القسمة بين  
الكبار والصفار ان جرت بين اثنين فالقسمة فيما بين  
الصفار ومجذبات من الواحد فلم تجز القسمة في حق  
الصفار واذا لم تجز في حق الصفار لا يجوز في حق الكبار  
لان من حكم القسمة انما هي جازت غير حق بعض  
الشركاء عن البعض ولم يوجد ذلك في هذه القسمة  
فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك حصة الصفار  
حكمة غير مفروضة قسم حصة الصفار فيما بينهم فالقسمة  
بين الصفار والكبار صحيحة لانها جرت بين اثنين  
بين الكبير والوصي والقسمة بين الصفار لا يجوز لان

الوصي

الوصي يولي القسمة من الجانبين فنقدت القسمة الثانية  
وبقيت الاولى صحيحة **وذكر** في الذخيرة وان كانت  
فيهم صغير وكبير حاضراً وكبير غائب فنزل الوصي نصيب  
الكبير الغائب مع نصيب الصغير وناسم الكبير الحاضر  
فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله جازت قسمة في المقار  
والعروض وعلى قولها يجوز في المقار ولا يجوز في العروض  
كما في البيع **واذا قسم** الوصيان المال فاحد احدهما  
نصيب بعض الورثة واحد الاخر نصيب البعض لا يجوز  
عند الكل **واذا غاب** احدهما تقاسم الاخر الورثة  
لا يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله وانصب  
القاضي وصي للميت في كل شيء تقاسم عليه في المقار  
والعروض جاز لان وصي القاضي عليك بيع مال  
الصغير اي شيء كان فكذا عليك القسمة وهذا اذا  
جعل القاضي وصياً في كل شيء فاما اذا جعله وصياً  
في النفقة او في حفظ شيء بعينه لم تجز قسمة لانه  
لا عليك بيع ماله اذا فرض القاضي اليه امراماً  
فكذا لا عليك القسمة وهذا بخلاف وصي الاب او اده  
او وصي اليه في نوع يصير وصياً في الانواع كلها والقاضي  
لو جعله وصياً في نوع لا يصير وصياً في الانواع كلها  
**المكمل والموزون** اذا كان بين حاضراً وغائب او بين  
بالغ وصي فاحد الحاضر والبائع نصيبه فانما تنفذ  
قسمة من غير خصم شرط سلامة نصيب الصغير  
والغائب حتى لو هلك ما لم يجز ان يصل الى الغائب  
كان الهلاك عليه حكى ذلك عن كتاب القسمة هذه  
الحكمة مذكورة في قسمة الذخيرة والمرهانية **ذكر**  
في وصايا الممتني ترك ابن صغيراً وابن كبيراً وترك  
الف درهم فانفق الكبير على الصغير مائة درهم



من الالف نفقة مثله وليس بوصي قال هو متطوع ولو  
 كان الميت ترك طعاما او ثوبا فاطمعه الكبير الصغير  
 او السبه الثوب فليس به اليتيم استحسن ان لا يكون  
 على الكبير ضمان في شيء من ذلك **ذكر** في الاصل الوارث  
 الكبير اذا انفق على الصغير من التركة يضمن نصف  
 ماله قبل الفسدة لا ما بقي وقت الفسدة يعني ما انفق  
 على الصغير من ماله مشترك يضمن وان انفق على  
 الصغير **مات** وترك ابني كبير وصغيرا قصر  
 الكبير بعض التركة الي خواجه الصغير يضمن لانه  
 لا ولاية له في التصرف بدون اذن القاضي في باب  
 ما يكون اقرارا من المدعي عليه من قناوكي رسله  
 الدين **وفي** وصايا شرح الطحاوي احد الورثة  
 اذا مضى جميع التركة فذلك في لده من غير جنابة  
 فان كان على الميت دين او في الورثة صغيرا يضمن  
 وان لم يكن دين والورثة كبار يضمن حصصه الباقي  
**اذا ادعى** احد المتقاسمين دينه في التركة بعد الفسدة  
 صح دعواه لانه لا تناقض لان الدين يتعلق بالمعنى  
 والفسدة تصادف الصورة **ولو ادعى** عينا باي  
 سبب كان لا يسمع دعواه للتناقض فان اقام على  
 الفسدة اعتزالي يكون المصور مشترك **ولو ادعى** اهل  
 وصية لابنه الصغير بالثلث بعد الفسدة لا تقع دعواه  
 لما بينا ولا انه ساع في نفق ما تم من جهته وهو الفسدة  
 لكن لا يبطل حق الصغير لانه ليس له ولاية الا بطال  
 فطلبه الاب بعد البلوغ وهذا بخلاف ما اذا اورد  
 ثلثة دارا وما ان اخذهم عن اب فاقسموها ثم ادعى  
 الاب انه اشركي نصيب ابنه في حياته ونفقه المثلث  
 واقام البينة يجوز ولا يبطل الفسدة لان الفسدة

قد تم

٩٦ قد تمت برضاه سوا كان حقه اوارثا فلم يكن ساعيا في  
 نفق ما تم في فسخ المهاد **ذكر** في فسخ الملقط  
 اهل الحرية عندهم السلطان ان كانت الفسدة لمخصمي  
 اموالهم فملي قدر اموالهم وان كان لمخصمي الروس فملي  
 عدد الروس ولا يدخل النساء والصبيان وفي فوائده  
 الي حفص الكبير البخاري رحمه الله سئل عن رجل مات  
 غائبا عن بلدته وترك مالا وترك بنتا وبنات صفارا  
 وكبارا يريدون الفسدة وهم اوصيا الميت قال لا يستطيعون  
 الفسدة الا ان ياتوا القاضي فنصب للصغار وصيا  
 فاذا نصب لهم وصيا قسموا وان كان الكبار عينا وكفو  
 يريدون الفسدة لا يستطيعون حتي ياتوا القاضي  
 فنصب للصغار وصيا والكبار الغيب وكلا فاذا فعلوا  
 ذلك قسموا **وفي الفناوي** صبي اقرانه بالغ وقاسم  
 الوصي لم ادعي انه غير بالغ فان كان مراهقا جازت  
 قسمته ولم يقبل قوله انه كان غير بالغ وانه لم يكن  
 مراهقا وعلما ان مثله لا يحتل بجز قسمته ولم يقبل  
 قوله انه بالغ وهذه المسئلة بين ان بعد اثني  
 عشرة سنة شرط شرط اخر نصحة الاقرار وهو  
 ان لا يكون محال لا يحكم مثله في فسخ قناوكي القضاة  
 وقد ذكرنا في الطلاق والبيوع **وفي فسخ** قناوكي  
 امة سمرقند رجل مات وترك امراة بها حبل وارادوا  
 فسخ التركة فهدا علم وجهي اما ان كانت الولاية  
 قريبة اولم تكن ففي الوجه الاول ينظر لنفع الفسدة  
 عن علم وفي الوجه الثاني لا لان فيه مفسدا ومعي  
 قسم ايا قدر يوقف قال ابو حنيفة رحمه الله يوقف  
 للحل نصيب ابنة بنتي وقال محمد رحمه الله يوقف  
 ميراث ابنتي وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله



وعن أبي يوسف رحمه الله يوقف ميراث ابن واحد وعليه  
 الفتوى **وفي نسخة المتن** دار بني أوزيرة صفار  
 وكبار قاتلوا بغير إذن القاضي ولا وصي ثم باع  
 الكبار حصتهم وحصصه الصغير معه ثم رفع إلى القاضي  
 فأبطل البيع ثم كبر الصغير فأجاز تلك العتمة لا يجوز  
 من قبل أن أبطل القاضي بيع الكبير أبطل للفتنة  
**ذكر** في وصايا النوازلة نصير عن نسيب الوليد فمن  
 ترك ورثة صفارا وكبارا تسع لكبارا أن يأكلوا وتقبل  
 هديتهم وعن عيسى ابن أبيان إذا مات وترك ابنا  
 صغيرا أو ابنا كبيرا للبيران يأكل من المال بقدر نصيبه  
 مما يكال ونوزن وتلك الدار وإن كان الميت شياه  
 كثيرة ولا تسعه أن يذبح شيئا يأكل وعن نسيب الوليد  
 لو كان عليه دين ألف درهم وترك ما لا يسع للوارث  
 أن يأكل ويكال بآرية إذا كان في غيره وقال الديلمي  
 قال نعم وما رأيت أحدا أن يمنع عنه ذلك في وصايا النوازلة  
**في مسائل الشفعة**  
**قال محمد** رحمه الله في الأصل الصغير والكبير في  
 استحقاق الشفعة سواء قالوا أو قيل في استحقاق  
 الشفعة للصغير والكبير سواء فإن وضعت لأقل من ستة  
 أشهر منذ وقع الشراقة الشفعة وإن جازت به لستم  
 أشهر فصاعد أمثله وقع الشراقة لا شفعة إلا أن  
 يكون أبوه مات قبل البيع وركن أكمل منه حينئذ  
 يستحق الشفعة وإن جازت بالولد ستة أشهر فصاعدا  
**نحو إذا** وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب  
 والاحتذاء من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه  
 وهو الوصي ثم وصي أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصي  
 أمجد ثم وصي نصبه القاضي فإن لم يكن له أحد من

هؤلاء

هؤلاء من نوع علي شففته أن الإدرك **فإذا ادرك** وقد  
 ثبت له خيار البلوغ والشفعة فأختار رد النكاح أو  
 طلب الشفعة فأبها كان أو لا يجوز ويبطل الثاني  
 والحكمة في ذلك أن يقول طلبتها الشفعة والخيار **وإذا**  
**كان** له أحد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الإمكان  
 بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق  
 الاحتذاء وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
 وقال محمد رحمه الله لا يبطل الشفعة **وعلى** هذا  
 الخلاف تسليم الشفعة إذا سلم الأب أو الوصي ومن  
 عندهما شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمهما الله حتى لو بلغ الصبي لا يكون  
 له أن يأخذها بالشفعة **وتسلم** الأب والوصي شفعة  
 الصغير صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله سواء كان في  
 مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل  
 في غير مجلس القضاء عند أبي حنيفة رحمه الله **إذا**  
**اشترى** دارا لابنه الصغير والأب صغير كان للأب  
 أن يأخذها بالشفعة عند نكاح أو اشتري الأب مال  
 ابنه لنفسه **ثم كيف** يقول قالوا يقول اشترت وأخذت  
 بالشفعة **ولو كان** مكان الأب وصي ذكر شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله هذه المسئلة في أول باب تسليم  
 الشفعة ولم يسبق في الجواب وذكر المصنف الشهيد في  
 واقعاته وسؤوس الجواب والجواب المسبوع أنه إن كان  
 في أحد الوصي هذه الدار بالشفعة متفقة للصغير  
 بأن وقع شراء الدار بفن لسريان كانت قيمة الدار  
 مثلا عشرة وقد اشتراها الوصي بأحد عشر قات  
 الفين يسر ليحل من الوصي في تصرفه مع الإحسان  
 ويأخذ الوصي بالشفعة فيرفع ذلك الفين فإن كانت



الحالة هذه كان اخذ الوصي بالشفعة منتفعا في حق الصغير  
فكان للوصي ان ياخذ الدار بالشفعة على قياس قول ابي  
حنيفة واخذي الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله  
كما في سائر الوصي شيئا من مال الصغير لنفسه **وان لم يكن**  
في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منتفعا في حق الصغير  
بان وقع الشراء للصغير بمثل القيمة بالاتفاق **ومتي كان**  
للوصي ولاية الاخذ فيقول استرثيت فطلبت الشفعة  
ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قايما عن الصغير  
فاخذ الوصي منه بالشفعة وسلم الثمن اليه ثم  
القيم سلم الثمن الى الوصي في قتاوي الى اللبس  
رحمه الله وفي القتاوي كذا عن النقيب ابي بكر لو  
استرثي لانه الصغير دارا والاب صغيرا لا ياخذ  
بالشفعة ما لم يدرك الابن او ينصب الحاكم مخصما  
عنه قال النقيب ابو اللبس رحمه الله هذا الجواب  
في الوصي اما الاب فياخذ وعن سداد الوصي شره  
على طلب الشفعة ثم ترك حتى يبلغ المبيع ولو كان  
المبيع صغيرا دارا شراها الوصي لا يرهد ولا يطلب  
الشفعة حتى ترك المبيع **استرثي** الاب دارا وابنه  
الصغير صغيرا فلم يطلب الاب الشفعة للصغير حتى يبلغ  
الصغير قلبي للثاني بلع ان ياخذها بالشفعة **ولو باع**  
الاب دارا لنفسه وابنه الصغير بشيء فلم يطلب الاب  
الشفعة للصغير لا يستل شفعة ال شفعة الصغير حتى  
لو بلغ الصغير كان له ان ياخذها ذر هذه الحجة ثم  
الامة السرخسي رحمه الله في باب تسليم الشفعة وهكذا  
ذكر القدوري في شرحه واخلع الى نوادر ابي يوسف  
رحمه الله **فاما الوصي** اذا استرثي دارا لنفسه او باع  
دارا له والوصي صغيرا فلم يطلب الوصي شفعة فالبييم  
علي

على شفعتها اذا بلغ **وفي نوادر هشام** قال قلت لعمد  
رحمة الله ما تقول في رجل استرثي دارا وابنه الصغير صغيرا  
فلم يطلب الشفعة قال اما في قياس قول ابي حنيفة رحمه  
الله فلا شفعة للصغير واما في الوصي فهو على شفعتها  
وتجب ان يكون الجواب في سائر الاب دارا لنفسه وابنه  
الصغير صغيرا على التفصيل ان لم يكن للمبيع في هذا الاخذ  
مرد بان وقع سائر الاب الدار بمثل القيمة او باكثره  
مردا ما تنقابت الناس فيه لا يكون للصغير الشفعة اذا  
بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ مردا لم يقع سائر  
الاب باكثر من القيمة مقدار ما لا تنقابت الناس فيه كان  
له الشفعة اذا بلغ **وذكر** سمس الامية السرخسي رحمه  
الله في باب تسليم الشفعة رجل استرثي دارا باكثر من  
قيمتها وصغير بشيء فلم الاب شفعة لا يرجع بتسليمه  
عندهم جميعا هو الصحيح ويبقى المبيع اذا استرثي دارا  
لنفسه والصغير صغيرا فلم يطلب حتى يبلغ المبيع على  
التفصيل ايضا **ان كان** للصغير في الاخذ بالشفعة  
منتفعا فلا شفعة للصغير اذا بلغ عند ابي حنيفة  
واخذي الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله لو ان الوصي  
لوا استرثي من مال نفسه شيئا للصغير فيه شفعة هو  
ظاهرة حاز عند ابي حنيفة رحمه الله فكان الوصي  
متمكنا من الاخذ وكان سكوته سطلا شفعتها وان لم  
يكن للصغير في الاخذ بالشفعة منتفعا ظاهرة كان له  
الشفعة اذا بلغ بالاتفاق لان الوصي لا يملك من الاخذ  
في هذا الوجه بالاتفاق فلا يكون سكوته تسلما ولو  
كان الوصي باع الدار وبقي المصلحة بحاله فالصغير  
على شفعتها اذا بلغ بالاتفاق كما في الاب اذا قال  
الاب او الوصي استرثيت هذه الدار بالف درهم



للصغير فقال له الشفيع اتق الله فانك اشتريته بخمسة  
 مائة فصدقه فانه لا يصدق وياخذ الدار بالف درهم  
 حتى يقيم البينة على الشرايخ بمائة هذه الحجة في  
 شفعة الذخيرة **ذكر** في الفتاوى الصغرى اذا ثبت  
 له الشفعة ولم يعلم فارسل اليه المشتري رسولاً صلياً  
 او عبداً او فاسقاً او كتب اليه كتاباً فشكت ولم يطلب  
 كان سليماً وان اختره فصولي منه تلقا نفسه فشكت  
 ولم يطلب كانت المسئلة على الاختلاف المعروف عند  
 ابي حنيفة رحمه الله شرط العدد او المدالة وعندهما  
**ورأيت** في شفعة المشتري اذا اختر الشفيع بالبيع فلم  
 يطلب قال لا يختلف فيما اذا اختر المولى بخاتبة عبده  
 فاعتقه وفي شفعة الهداية واذا بلغ الشفيع ببيع  
 الدار لم يجب عليه الاشراد حتى يخبره رجلان او رجل  
 وامرأتان عن ابي حنيفة في رواية محمد بن محمد بن الله  
 وفي رواية الحسن عنه حتى يخبره رجلان عدلان  
 والاول اشهر وكما قال ابو يوسف ومحمد بن محمد بن الله يجب  
 ان يشهد اذا اختره واحد حر كان او عبداً صلياً كانت  
 او امرأة اذا كان الخبر حقيقاً لا يختلف في عزل الوكيل  
 وعلى هذا الخلاف المولى اذا اختر بخاتبة عبده فاعتقه  
 واليكرا اذا اخترت بالكناح فشكت والذي اشر في داره  
 اكره ان اختر بالشرايع **وفي** فتاوى قاضي خان ولو  
 اشترى الاب لنفسه وولده الصغير شفيعاً فليطلب  
 اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة **ولو باع** الاب داره وولده  
 الصغير شفيعاً كان للصغير ان ياخذها بالشفعة اذا بلغ  
 ورأيت في شفعة المشتري رجل اشترى داراً له الصغير  
 وقبضها ثم اختلف هو والشفيع في الثمن قال محمد بن محمد بن الله  
 لا يختلف الا بالان الشفعة ليست من البيع انما هو شيء حرث

بعد

بعد البيع والوكيل انما يمينه في البيع فعلى الوكيل عيني ووزنها  
 ايضا صبي طلبا شفعة تجعل له القاضي وصياً فشكت  
 الوصي عن طلب الشفعة سراً قال يبطل شفعة الصبي  
**وفي شفعة** الجامع في الفتاوى اذا بيعت الدار بالكر  
 من ثمن المثل غنياً قاحاً والشفيع صبي لا تثبت  
 الشفعة حتى ان الاب او الوصي اذا اراد الاخذ ليس  
 له ذلك **وفي الكايع** الا الصغير الوصي اذا باع دار اليتيم  
 والوصي شفيعاً فلا شفعة له الا اذا باعها وكيل القاضي  
 فللوصي الشفعة والله اعلم

### في مسائل المضاربة

ذكر محمد رحمه الله في الاصل روي عن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه انه اعطى مالاً يقيم مضاربة قال ولا  
 ادري كيف كان الشرط بينهما فعمل به في الفواق وكانت  
 ياتي الحجاز وكان يقاسم عمر بن الخطاب اذا كان المضاربة  
 مشروعة واقاد ان القاضي له ولاية دفع مال اليتيم  
 مضاربة وان ساء بضعه وان ساء تجريه اي ذلك  
 كان خيراً لليتيم فقل اقاد ان الوصي يملك دفع مال  
 اليتيم مضاربة ويضاعة ويملك ان يتجر به نفسه  
 لان كل ذلك تصرف نافع في حق اليتيم اني ذلك  
 كان خيراً له **وذكر** ان عثمان رضي الله عنه كان يعطي  
 مال اليتيم مقارضة والمقارضة هي المضاربة بثلثة اهل  
 الحجاز مقسمة من القرض وهو القطع لانه يحتاج فيها الى  
 قطع المسافة او الى قطع الحافضة من المال ويستلمه الى  
 المضارب **وعن علي** رضي الله عنه انه كان يعطي  
 مال اليتيم مضاربة ذكر محمد رحمه الله في الاصل  
 والموصي ان يتجر في مال اليتيم وان دفعه مضاربة  
 وان يعمل به كان ما اشترى كله للورثة لان الوصي



يدعي استحقاق بعض الزرع من مال الورثة لنفسه ولا يستحق  
ذلك الا بالشرط فاما ثبت الشرط عند القاضي لا يطعن له شيء  
من الزرع **وفي بيوع** شرح الطحاوي ولا باس للوصي ان يجر  
بمال اليتيم ولا ضمانات عليه ان اصاب في ذلك **وفي باب**  
المصراة من بيوعه وللأب ان يسافر بمال الصغير والصورة  
وله ان يدفع مضاربة وله ان يدفع بضاعة وله ان يوكل  
بالبيع والشرا والاجارة والاستجارة وله ان يودع وله ان  
يجعل ماله مضاربة عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك  
عند الاستدلال ولم يشهد يجعل له الزرع فيما بينه وبين الله  
تعالى ولكن القاضي لا يصدق ذلك اذا شاركه ورأس  
ماله اقل من مال الصغير فان اشهد يكون الزرع بينهما  
على الشرط وان لم يشهد يجعل له فيما بينه وبين الله تعالى  
ولكن القاضي لا يصدق ويجعل الزرع على قدر رأس مالهما  
وكذلك هذا كله في الوصي **وذكر** في موضع اخر من بيوع  
شرح الطحاوي ولو تصرف الأب والوصي في مال اليتيم فظهر  
الزرع ثم قال كنت مضارباً لا يكون له من الزرع شيء الا  
ان يشهد عند المتصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضا  
حتى لا يصدق القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله  
تعالى يجعل له الزرع وان لم يشهد عليه وقد مر اكثر هذه المسائل  
في مسائل البيوع **ذكر محمد** رحمه الله في آخر باب خيانة  
العبد والخيانة عليه من المضاربة بالنصف او بأقل او بأكثر  
فهو جائز لانه تصرف نافع ولذلك الوصي لانه بمنزلة الأب  
ولا يقال بان هذا بمنزلة بيع منفعة للصبي وانه لا يملك  
بيع ماله للصبي بمثل القيمة على قول الكل وبأقل من قيمته  
على الخلاف فكذا لا يملك بيع منفعة **لانا نقول** هذا ليس  
ببيع المنفعة بل هو اشراك وانما يملك اشراك غيره  
في ماله فلا يملك اشراك نفسه وهو نافع كان أو لم يكن

**وفي**

**وفي وصايا** غريب الرواية ومجموع التوازي اذا زرع الوصي  
في مال اليتيم تعالى اخذته مضاربة ولي في الزرع حصته  
تعالى لا يصدق والزرع لليتيم وان تولى المال لم يضمن وقد مر  
في البيوع **قال** ولو اخذ الأب مال ابنه الصغير مضاربة  
بالنصف من رجل على ان يعمل فيه الأب للأب وعمل فيه الأب  
وزرع فالزرع بين رب المال والأب نصفان ولا شيء للأب  
من ذلك لانه اخذ المال مضاربة لنفسه حيث شرط عمل  
نفسه لكن قصد ان يكون الزرع الحاصل فيه لانه وهذا قصد  
باطل لانه لا يستحق الزرع الا بمال او عمل وقد عدم **ولو كان**  
مثله يبيع ويكترى فاحذه الأب عليه ان يشترى به القلام  
ويبيع والزرع نصفان فالمضاربة جائرة والزرع بين رب  
المال والأب نصفان لانه تصرف نافع في نفسه وكذلك  
لو عمل فيه الأب للأب بامر لانه عمله كعمله اذا امره بذلك  
وهو امر به ولو عمل فيه بغير امره فهو ضمان للمالك  
فانه عمل في مال الاجنبي ولم يرخص الاجنبي بعمله وانما  
رضي بعمل ابنه فصار غاصباً فيكون الزرع له ويتصرف به  
كما هو الحكم في النصب والوصي في جميع ذلك بمنزلة  
الأب قال واذا دفع الصبي المأذون له والعبد المأذون  
له مالا مضاربة بالنصف او بأقل او بأكثر او اخذ مالا  
مضاربة كذلك فهو جائز والصبي المحجور عليه لا يملك  
ذلك كما لا يملك سائر انواع التجارة ولو عمل به المضاربة  
فهو ضمان والزرع له ويتصدق هذه الجملة في آخر باب  
خيانة العبد من المضاربة من الاصل وذكر رحمه الله  
في باب عمل رب المال مع المضارب من كتاب المضاربة واذا  
دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة على ان يول الأب  
معه بالمال على ان ما رزق الله تعالى منه قلم مضارب  
قلته وللأب ثلثه وللأب ثلثه فهو جائز على الشرط



وكذلك وصي الاب لان هذا في الحقيقة دفع ماله الى نفسه  
والى اخيه مضاربة ولو دفع كله الى نفسه مضاربة  
جاز واذا دفع الى اخيه جاز فاذا دفع بعضه الى نفسه  
وبعضه الى غيره جاز ايضاً وهذا لان تصرفات الاب واقعة  
للمفبر حكم بطريق السابغة فصار دفعه لدفع المفبر بشرطه  
كشرطه وبشرط التولية من قبل الصبي لان رب المال هو  
قد تحقق **ولو شرط** عمل الصبي مع المضاربة كانت المضاربة  
فاسدة لانه غل بالتولية واذا افدت قاجر مثل عمل  
المضارب في مال الاب يوده الاب لان العمل وقع  
له **وفي فتاوى** القاضي الامام ظهير الدين ولو شرط  
رب المال عمل نفسه مع المضارب لا يجوز المضاربة وسواء  
كان المالك عاقداً او غير عاقداً اذا شرط عمله مع المضارب  
لا تصح المضاربة وذلك كالاب او الوصي اذا دفع  
مالا للمفبر مضاربة وشرط عمل المفبر مع المضارب  
لا يجوز المضاربة واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط  
عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز ان يأخذ  
المال مضاربة نفسه وذلك كالاب او الوصي اذا دفع  
مالا للمفبر مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب  
تفسد المضاربة وذلك كما اذا دون له يدفع المال  
مضاربة وشرط عمله مع المضارب فان شرط الماذون  
له عمل مولاه فان لم يكن عليه دين فالمضاربة فاسدة  
وان كان عليه دين جازت المضاربة عند ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى الاختلاف المعروف **ذكر السيد الامام**  
الاجل ابو القاسم رحمه الله في وصايا المستط قال  
ابو نصر لا اري لوصي في هذه الزمات ان يأخذ مال  
يتيم مضاربة ولا لقيم وقف ان يزرع ارض الوقف  
**ولو دفع** الى صبي مالا مضاربة وهو غير ماذون له

قد

قد ثبت ليصرف في ذلك في الطريق يجب المديّة على عاقلة  
رب المال في مضاربة الاصل وقد كتب في مسائل الضمان  
من فوائد ابي الفضل الكرمانى رحمه الله **في مسائل الزراعة**  
ذكر شيخ الاسلام على الاسجاني رحمه الله في شرح كتاب  
الوديعة في اثنا عشرة ايداع الصبي مقبلاً عليه لا يبي  
حنيفة وتحمدها الله ان من دفع الى صبي ارضاً  
مزارعة على ان البذر من قبل الصبي كانت المزارعة  
فاسدة والزرع كله للصبي ولا يضمن نقصان الزراعة  
لان النقصان حصل بتسليم رب الارض **ذكر محمد**  
رحمه الله في باب مزارعة الصبي والعبد من مزارعة الموط  
واذا دفع الخراج الى الصبي المحجور عليه او الى العبد المحجور عليه  
ارضاً وبذر مزارعة بالنصف سنة هذه فزرعها فخرج  
الزرع وسكن العامل من العمل فالخارج بينهما على ما شرط  
لانه اذا سلم العبد او الصبي صار هذا العقد في عاقبته  
نافعا محضاً في حقها فينفق استحقاقاً **ولو مات** العبد  
في عمل الزرع بعد ما استحصل الزرع فصاحب الارض  
والبذر مامن لقيمته سواه ذلك بسبب العمل ولا سبب  
العمل لانه لما دفع اليه بذراً وارضاً لم يملكه بنصف الخارج  
ما استقلا له في عمل وقع لصاحب البذر فصارت حصة  
به والعبد يضمن بالنصف سوا مات بالعمل الذي استعمله  
فيه او بغيره **والخارج** يكون كله لصاحب الارض طيب  
له لانه لما ضمن قيمة العبد ملكه بالقياس من وقت  
الاستعمال فبني ان ما حصل كسب عليه فيكون له او  
يقال بان الوقف والشرط متى لم يضع يفي الخارج على  
ملكه وان مات الصبي احرم من عمل المزارعة بعد ما  
استحصل الزرع فالزرع بينهما على ما شرط طيب لهما



لان هذا تصرف نافع في حق الصبي وتصرفات الصبي المحجور  
عليه ما هو منها نافع محض تنفذ وعلى عاقلة صاحب الارض  
دية الصبي لان غصبه ان لم يتحقق ولكنه قد سبب  
لتلفه على مفعلي انه لو لا استعماله في هذا العمل لما مات  
فمنزل قاتلا تعد برا فان التسبب على التلف ينزل  
متزكة المباشرة اذا كان مقدما فيه في حق وجوب  
الضمان على ما عرف في كتاب الديات ولومات حنف  
انهم لم يضمنوا لانه لا تسبب في حقه ونصيبه من  
الزروع لو رثته لانه لا يملك كسبه ياد الضمان وكذلك  
الحكم في المعاملة في الشجر قال ولو كان البذر من العبد  
والصبي كان الخارج للعامل ولا شيء لرب الارض من  
نقصان الارض ولا غيره على ما مر من قبل لان المزارعة  
مع الصبي المحجور عليه والعبد المحجور عليه لا يصح اذا كان  
البذر من قبلهما لان شيئا من الخارج لو صار لرب الارض  
انما صار بشرطها وشروطها لا يصح ولا شيء لرب الارض  
من نقصان الارض لان هذا شرط لا يملك بتسلطه  
فاذا اعتق العبد رجع عليه رب الارض بالحر مطلقا  
ولا يرجع على الصبي شيء اذا بلغ **وفيه اذا كانت**  
البذر من العبد والصبي لومات العبد والصبي لا يضمن  
رب الارض شيئا لانها عملا لا نفسها فلا يتحقق الغصب  
ولا التسبب على التلف ولهذا قالوا من قال لصبي او عبد  
محجور عليه اصعد هذه الشجرة وانقص الثمرة لا كل او  
قال لتاكل فصفد فقط يضمن قيمة العبد ودية  
الصبي لانه استعماله في عمل نفسه ولو قال لتاكل انت  
لا يضمن لان الصبي والعبد عمل لنفسه فلا يصح الامر  
مستملا اياها وان كانت الارض لم تخرج شيئا لم يلزم  
رب الارض ضمان بذرها ولا غيره لانها عملا لا نفسها

فلا

فلا يتحقق معنى الغصب في البذر ولا في غيره قال والصبي  
المأذون له والعبد المأذون له في التجارة بمنزلة المحر  
في المزارعة فلو زرع العبد والصبي انسانا فلم يزرع  
حتى حجر عليه المولى او المولى فحنثا كان للمحر البالغ ان  
يمنع من المضي على المزارعة كان لمولى العبد والي  
ان يمنع العبد والصبي منه وحنثا لم يكن للمحر البالغ  
ان يمنعه من المضي لم يكن للمولى والمولى ان يمنع  
اذا باشر المحر نفسه ان كان البذر من قبله له ان يمنعه  
وان كان البذر من قبل العامل ليس له ان يمنعه لانه  
لا ضرر فيه فلا يبطل ذلك العقد بجر المولى على عبده  
ولذا الصبي المحر حجر عليه ابوه او وصيه وكذا المعاملة  
هذا اذا حجر على العبد المأذون له والصبي المأذون  
له فلم يجر حجر عليه ولكنه تركه او زرع مزارعة عن العمل  
بعد العقد او قبله عن العقد قبل العقد كان نهيه باطلا  
لهما ان يعقدا او عملا لان هذا حجر خاص ورد على اذن  
عام فلا يعمل لان الدليل المطلق يكون عاما حينئذ  
ولا يعمل الحجر مع قيام دليل الاطلاق **قال واذا اشترى**  
الصبي التاجر ارضا حجر عليه ابوه فدفعه الى رجل  
بالنصف فزرعه بالبذر وعمله فعمل على ذلك فخرج  
للعامل وعليه نقصان الارض وان لم يكن في الارض  
نقصان كان الخارج سببا على الشرط استحقاقا لما ذكرنا  
ان تصرف الصبي اذا لم يكن فيه نقصان يعودنا فقا  
محضا **ولو كان** البذر من قبل الدافع كان الخارج للعامل  
وعليه غرم البذر في الوجهين يعني سواء كان في الارض  
نقصان او لم يكن ويغرم نقصان الارض مع ضمان  
البذر ان كان فيه نقصان **وكذلك** لو لم يخرج الارض  
شيئا لان الضرر هنا اظهر وهو ان لا مال للصبي



لا مذهبهم قد يكون وقد لا يكون فلم يحكم نفاذه في الوجهين  
**في الخارج** يكون كله للعامل لان دفع الصبي لم يصح فصار  
 غاسبا ارضه وبذره فيختم قيمة بذره ونقصان ارضه  
 ان كان هذه الحيلة في مزارعة المبوطن **وفي مزارعة**  
 فتاوى القاضي الامام الظهير الدين رحمه الله الصبي  
 المأذون له اذا دفع او اخذ الخيل معاملة برباطها فذلك  
 جائز وكذا العبد المأذون له فان جرح عليه الولي او المولي  
 كالمعاملة على حالها سواء كان الحجر عنه قبل العمل او بعده  
 وفي مستقرقات مزارعة فتاويه واذا مات الرجل وترك  
 اولاداً صغاراً وكباراً وامراً والاولاد الكبار من هذه المرأة او من  
 امرأة اخرى لهذا المبت فعمل الاولاد عمل الحرانية وزرعوا  
 في ارض مشتركة او في ارض الغير بالاكاره كما هو المتأدبني  
 الناس وهؤلاء الاولاد كلهم في عيال المرأة تعاهد احوالهم  
 وهم يزرعون ويجمعون الفلقات يكون مشتركة بين المرأة  
 والاولاد او تكون خاصة للمزارعة من هذه المسئلة كانت  
 واقعة الفتوى فانفتحت الاجرة انهم ان زرعوا بذر  
 مشترك بينهم باذن الباقي ان كانوا كباراً او باذن الوصي  
 ان كانت السهم متعاقبات الفلقات كلها على لشركة وان  
 زرعوا بذر انفسهم كانت الفلقات للمزارعي ولم يذكر في فتاويه  
 انهم اذا زرعوا بذر مشترك بينهم بغير اذن الوصي  
 والباقي كفي الحكم فيه وينبغي ان يكون للمزارعي لانهم  
 غصبوا بذرا وزرعوها يكون الخارج لهم **وفي الفتاوى**  
 الوصي اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة ان كان المذر من  
 حرم اليتيم لا يجوز وان كانت من حرم الوصي يجوز لانه  
 لما جعل البذر على نفسه يصير مستأجراً ارض اليتيم ببعض  
 الخارج واجارة الوصي ارض اليتيم من نفسه يجوز ولو  
 جعل البذر على اليتيم يصير اجراً لنفسه من اليتيم وانه لا يجوز

**ورأيت**

**ورأيت** في فتاوى ابي جعفر الكبير رحمه الله سئل عن ايام  
 لهم وهاتي ولهم ارض هل للوصي ان ياخذ ارضهم مزارعة  
 قال نعم ياخذها مزارعة كما ياخذها غيره وبشره عند  
 عقد المزارعة انه ياخذها مزارعة **ورأيت** في وصايا  
 المنتقى بهذا اللفظ ولوان وصي اليتيم زرع بذر اليتيم  
 وبشره عند الزرع انه ضامن للبذر وانه استأجر الارض  
 من نفسه فان كان ذلك خيراً لليتيم فاني اجعل الزرع  
 لليتيم وهو لو وصي استأجر من مال اليتيم خادماً فان  
 كان الثمن خيراً لليتيم اخذته وان كان الخادم خيراً  
 لليتيم اجز سراً لنفسه ولو استقرض بذر اليتيم وزرع  
 في ارض نفسه فالزرع للوصي والقول قوله اما اذا زرع  
 بذر اليتيم في ارض اليتيم لم يصدق انه بذر لنفسه وقد  
 ذكرنا هذه المسائل على سبيل الاستقصاء في فصل  
 تصرفات الاب والوصي من كتاب الفصول **في مسائل الرهن**  
**ذكر** في رهن القنطرة ولورهن الصبي شيئا من غيره  
 باذن ابيه لا يجوز ذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه  
 الله في رهن الجداية ويجوز للاب ان يرهن ديناً عليه  
 عبد الابنه الصغير لانه يملك الايداع وهذا انظر في حق  
 الصبي منه لان قيام المرتهن بحفظه ابلغ خفة العرامة  
 ولو هلك بهلك مضموناً والودعة اما نة والوصي  
 بمنزلة الاب في هذا الباب لما سناه وروي عن ابي يوسف  
 وزفر رحمه الله انه لا يجوز ذلك منها وهو القاسي  
 اعتبار الحقيقة لا النفاذ كما ذكر في القداية وهكذا  
 ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في مسئلة رهن  
 الوصي متاع اليتيم في وجه رواية ابي يوسف رحمه الله  
 في باب رهن الوصي والولد من كتاب الرهن وسوي به



الاب والوصي في قضائيهما ديني انفسهما من مال الصغير فكذا  
 لا يكون لهما ان يرهنا **وذكر** صدر الا سلام رحمه الله لو قضى  
 الوصي دينه نفسه من مال اليتيم لا يجوز والاب لو فعل ذلك  
 جاز لان قضا الدين دين نفسه من مال الصغير بمنزلة  
 بيع مال الصبي من نفسه والاب عليك ذلك بمثل القيمة  
 والوصي لا عليك الا اذا كان خيرا لليتيم قاله الصدوق  
 الشاهد حاتم الدين رحمه الله في الفتاوى الصغرى  
 فتحمل على ان في المسئلة روايتين ثم على ظاهر الرواية  
 اذا جاز الرهن يصير المرهق مستوفيا دينه لو هلك  
 ويصير الاب او الوصي موفيا له ويضمنه للصبي لانه  
 قضى دينه بماله كذا ذكر في الهداية **وذكر** في التاكي  
 الصغرى واحاله الى الجامع الاصغر اذا رهن متاع ولده  
 الصغير بدين نفسه وقيمة الرهن الزمن الدين وهلك  
 عند المرهق فاما يضمن الاب مقدار الدين لا ما زاد ولو  
 كان وصيا ضمن القيمة لان للاب ان يبيع ماله ولده بخلاف  
 الوصي **وفي الملتقط** اذا رهن متاع ولده بدين نفسه  
 وهلك ضمن قدر الدين لا غير ولو كان وصيا ضمن القيمة  
**وفي متفرقات** رهن المحيط ان الاب والوصي يضمنان  
 مقدار الدين اذا كانت القيمة اكثر من الدين لا به فيما  
 زاد من مال الصغير ولهما هذه الولاية ورايت في بعض  
 السروج وان استدان الوصي على نفسه ورهن متاعا لليتيم  
 في ذلك جاز وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز  
 وكذلك لو باعه في دينه بعد ما رهنه منه يجوز ويضمن  
 مثل الدين لليتيم وكذلك لو هلك الرهن في يد المرهق  
 يضمن مثل دينه لما قلنا ذلك الوالد في هذا **وذكر**  
 في الهداية في هذه المسئلة وكذلك لو ساطا المرهقا  
 على بيعه لانه يؤكل بالبيع وهما عليك انه قالوا واصل

هذه المسئلة البيوع فان الاب او الوصي اذا باع مال الصبي  
 من غير ان يضمنه جاز وتقع المقامعة ويضمنه للصبي  
 عندها وعند ابي يوسف رحمه الله لا تقع المقامعة والرهن  
 نظير البيع نظرا الى عاقبته من حيث وجوب الضمان  
 واذا رهن الاب من نفسه او من ابن له صغيرا وعده له  
 باجر لا دين عليه جاز لان الاب له فور شفقتة انزل  
 منزله شخصيا واقامت عبارته مقام عيارته في هذا  
 العقد كما في بيعه مال صغيره من نفسه فتوى طريفي  
 العقد **وتأويله** الوصي من نفسه او من يدين  
 او رهن عناه بحق اليتيم عليه من اليتيم لم يجوز لانه  
 وكل محض والوحيد لا يولي طريفي العقد في الرهن  
 كما لا يولاهما في ابيهم وهو كما مر الشقة ولا تعدل عن  
 الكنتقة في حقه كحاقا بالاب **والرهن** من ابنه وعده  
 الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف  
 ابنه الكبير وابيه وعده الذي عليه دين لانه لا ولاية  
 له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من يهول لانه منهم  
 فيه ولا شهنة في الرهن لان له حكما واحدا ولو استدان  
 الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فرهنت به متاعا لليتيم  
 جاز لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع النكاح  
 للمنفق فيكون **وكذلك** لو اجبر لليتيم رهن او رهن  
 لان الاولى له التجارة تمير المال لليتيم فلا يجدي  
 من الارتهان والرهن لانه انما هو استيفاء واذا رهن  
 الاب متاع ابنه الصغير فادرك الابن ليس للاب ان يسترده  
 حتي يقضي الدين لوقوعه لازما من جانيه اذ تصرف في  
 الاب بمنزلة تصرفه في نفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه  
**ولو كان الاب** رهنه لنفسه ففضاه لانه رجوع به  
 في مال الاب لانه مضطرب فيه كاحقه الي احيا ملكه فاسيده



معير الرهن وكذا كنت اذا اهلك قبل ان تفتكه لانا الاب  
يعير كاضيا دينه بماله فله ان يرجع عليه **ولو رهنه**  
بدن علي نفسه وبدن علي الصغير جاز فان هلك  
ضمن الاب حصنه من ذلك للولد وكذلك الوصي وكذلك  
الجدة ابوالاب اذا لم يكن الاب او وصي الاب **ولو رهن**  
الوصي متاعا لليتيم في دين استدانه عليه وقبض  
الرهن ثم استعاره الوصي لحاجة اليتيم فضاء في يد  
الوصي فانه خرج من الرهن وهلك مال اليتيم  
لان فعل الوصي كعمله نفسه بعد البلوغ والمال دين  
علي الوصي ومعناه هو المطالب به ثم يرجع ذلك  
علي الصبي لانه غير معتد في هذه الاستعارة اذ  
هي حاجة الصبي **ولو استعاره** لحاجة نفسه ضمنه  
للصبي لانه معتد اقل له ولاية الاستعمال في حاجة  
نفسه ولو عصب الوصي بقدر ما رهنه فاستعمله لحاجة  
نفسه حتى يهلك عنده قال الوصي ضامن لقيمته لانه  
معتد في حق الرهن بالقص والاستعمال وفي حق  
الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيبقى به الدين  
ان كان قد حل **فان كانت** قيمته مثل الدين اداها  
الي الرهن ولا يرجع علي اليتيم لانه وجب لليتيم عليه  
مثل ما وجب له علي اليتيم قال ثقفيا قصاصا **وان كانت**  
قيمته اقل من الدين ادى قدر القيمة الي الرهن  
واضي الزيادة من مال اليتيم ولو كانت قيمته اكثر  
من قدر الدين ادى قدر الدين الي الرهن والفضل  
لليتيم وان كان لم يحل الدين قال ثقفيا رهن لانه  
ضامن للرهن سقوت حقه المحترم فيكون رهنه  
عنده ثم اذا حل الاجل كانت الجواب علي التفصيل الذي  
فصلنا فلوانه عصب واستعمل حاجة الصغير حتي

لوهلك

لوهلك في يده يضمنه كحق الرهن ولا يضمنه حق الصغير  
لان استعماله لحاجة الصغير ليس تعد وكذا الاخذ لان  
له ولاية اخذ مال اليتيم ولهذا قال في كتاب الاقرار الاب  
او الوصي يقبض مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور  
عصبه لما ان له ولاية الاخذ فاذا هلك في يده يضمن  
لرهنه لانه ان كان قد حل وان كان لم يحل يكون  
رهنه عند الرهن ثم اذا حل الدين باخذ دينه منه  
ويرجع الوصي علي الصبي بذلك لما ذكرنا هذه الجملة  
في رهن الهداية **رجل رهن** جارية فارضت صبيا  
للرهن لا لقطع شيء من دينه لان لبي الادوي غير  
مستوفى في رهن نساوي قاضي خان **ذكر محمد رحمه**  
الله في باب رهن الوصي والوالد من الاصل اذا كان  
علي الميت دين وله وصي فرهن الوصي بعض تركته  
الميت عند غزته من عرما به لم يجز لان في الرهن انفا  
من وجه الوصي لا يكون سبيل من الفاقه بعض القرما  
دون البعض قال فاذا ارهن الوصي لدين للميت  
علي رجل جاز لانه من باب الاستيفاء الوصي سبيل من  
ذلك وكذلك لو اتجر اليتيم باذن الوصي فرهن وارهن  
**قال** واذا كانت الورثة كبارا لم يكن للوصي ان يرهن  
من متاعهم شيئا وهذا علي وجوه اما ان كانت الورثة  
كلهم صغارا او كلهم كبارا او بعضهم صغارا وبعضهم كبارا والكل  
غيب او حضور والرهن بدن علي الميت او بدن استدان  
عليهم او بدن استقدن علي التركة في سراطها المرققا  
ولسويهم وما يجري مجراه **اما اذا كانت** الورثة صغارا  
جاز في الاحوال كلهم لغوم ولا يسهل عليهم **وان كانوا** كبارا  
ان كانوا حضورا لا يجوز في الاحوال كلهم لغوم الولاية  
اصلا **وان كانوا** غيبا ان كان بدن علي الميت جاز ولم



ولم يذكر انه هل يملك ان يرهن بدني عليهم والصحيح انه  
لا يملك لانه تصرف على الغايب ولا ولاية له على الغايب  
ولو كانوا صفارا وكبارا ان كان الكبار حضورا ملك بدني  
على الميت عند ابي حنيفة رحمه الله لان المذهب عنده  
ان الولاية متى ثبتت في بعض التركة ثبتت في الكل  
وعندها لا يصح لان الولاية له على الكبار ومتي لم يصح  
في حق الكبار لم يصح في حق الصفار مكان الشيوع **ولو**  
**كان** الكبار غيبا صح في حق الكل لان له ولاية على  
الكبار في مثل هذا الموضع **وان كان** بدني عليهم لم يرد  
**او على الصفار** لم يصح في حق الكل بالاجماع سواء كان  
الكبار حضورا او غيبا لانه لا ولاية في حق الكبار في  
مثل هذا الموضع لان استدانته عليهم باطلة فكان  
الرهن في حقهم باطلا ومتي بطلت في حق الكبار بطل  
في حق الصفار مكان الشيوع **وكذلك** بدني استدانته  
على الصفار ولا تستتبع الولاية في حق الكبار **ولو كان**  
الرهن بدني استدانته في نفقة الرقيق فاجواب فيه  
كالجواب فيما اذا كان الرهن بدني على الميت سواء كان  
هذه استدانته وقعت للميت يعني لما فرغ من صيائه تركه  
**ولو رهن** الوارث الكبير شيئا من متاع الميت وعلى  
الميت دين ولا وارث له غيره فان محاصم الغنم في  
ذلك ابطال الرهن ويبيع له في دينه لان فيه تخصيص  
عزيم نفسه بذلك وانه لا يملك تخصيص عزيم الميت  
لمطلق حق الكل به لك لا يملك تخصيص عزيمه نفسه  
كان اولى **فان قضى** الوارث دينه جاز الرهن  
وان لم يكن دين فرهن الوارث الكبير شيئا من متاعه  
عمال النفقة على نفسه ان كان الوارث صغيرا فتعل ذلك  
الوصي جاز ولا يكمل **فلوردت** عليهم سلفة بالعيب

كان

كان الميت باعها فملك في ايديهم وصار ثمنها دينا في مال  
الميت وليس له مال في غير ما رهن بالنفقة فالرهن  
جائز والراهن ضامن لقيمته وهذا على وجهين  
اما ان ظهر في التركة دين كان حقا او حدث دين لم يكن  
حقيقة بنا على سبب وجد في حال الحياة ان ظهر دين  
في التركة فان كان الميت باع عبدا من التركة وقضاه  
ثمنه واكمله ثم استحق العبد بعد موته ورجع المشتري  
بثمنه في التركة وقد رهن الوارث شيئا من اعيان  
التركة بدني النفقة او حق ذكك بطل الرهن لان عند  
الاستحقاق يبين انه ما اخذ من الميت من الثمن اخذه  
بغير حق فتبين ان الضمان واجب في التركة من  
وقت القبض السابق فتبين ان الوارث رهن عينا  
مناعيان التركة وقبضه بدني لغنم اخر **ولو حدث**  
دني بنا على سبب باسره الميت وهو حيلة الرد بالعيب  
فانه لم يبين ان الدين كان واجبا قبل الموت ولكن  
استحق المشتري الرجوع بالثمن عند الرد بالعيب  
في التركة عن ان استدانه الى السبب السابق لا يقتضي  
ملكه في البيع بطريق الفسخ من الاصل وفي هذه  
الصورة لا يبين ان الرهن باطل لعرايه عند الدين  
حقيقة كذا يجب نفيه لاسناد الدين الى سببه  
السابق وتماز هذا ينظر في هذا الباب **ولكامل**  
ان الوصي اذا رهن شيئا من مال المتييم في نفقة  
الميت ثم استحق شيء كان باعه الميت فرجع المشتري  
في مال الميت بالثمن فالرهن لا يجوز لان هذا لم ينزل  
دنيا على الميت ولورد ما باعه الميت بهيب جاز رهنه  
**الوصي** اذا استدان النفقة او السؤة لاجل الصغير  
ورهن به شيئا للمتييم جاز لان في الرهن قصدا للدين



وهو عليك ذلك في فوائده بعض المسامحة **وفي مختلفات**  
 النقية ابي الليث رحمه الله الوصي اذا رهن مال  
 الصغير بدنيا استدان عليه لا يجوز ولو رهنه بدنيا  
 استدان لنفسه يجوز **وفي فوائده** شيخ الاسلام  
 برهان الدين رحمه الله سئل عن رهن عند غيره  
 مصحفا واجاز لولده ان يتعلم منه القرآن ويقرأ منه  
 فذهب به الصبي الى المعلم ونسي عنده وضاع هل  
 يضمن الصبي **اجاب** لا لانه ايداع الصبي وكان  
 شيخ الاسلام علاء الدين علي انه يضمن ولا يكون هذا  
 ايداعا للصبي ويكون بمنزلة ما اذا تلفه صبي هو  
 في عماله لان تركه هناك استهلاك وتصنيع بخلاف  
 ما اذا اهلك في حالة الاستعمال **وسئل** شيخ الاسلام  
 برهان الدين رحمه الله الوصي هل عليك بيع عقار  
 الصغير ببيع اجاز ام لا **اجاب** عليك وكان شيخ الاسلام  
 علاء الدين وغيره من ائمة سمرقند على انه لا عليك  
 وقد ذكرناه في ما قبل البيع **اذا كان** العدل في باب  
 الرهن عبد عجزا عليه فان وضاعه على يد يه باذن  
 مولاه جاز وتلحقه العردة اذا باع وان وضاعه بغير اذن  
 مولاه جاز ببيعة ايش ولا تلحقه العردة **وكذلك**  
 الصبي الحر الذي يعقل منوعا على هذا ولو كان العدل ه  
 صغيرا لا يعقل او كبيرا لا يعقل فحمل الرهن على يد يه  
 لم يجز ولم يكن رهنا ولم يكن قبضه قبضا فان كبر وعقل  
 باع الرهن جاز ببيعة وتما فيه ينظر في الباني الاول  
 من رهنا المبووط وحسن هذا في ما قبل الوكالة ان شاء الله  
**في مسائل الصلح**  
 واذا كان للصبي دارا وعنده فادعى فيه رجل دعوى  
 فصالحه ابوه على شيء من مال الصغير فهذا علي

وجهمي

وجهمي ان كان للمدعي بيعة على دعواه وكان ما اعطاه الاب  
 من مال الصبي مثل حق المدعي او اكثر منه قيمة مقدار ما تقابل  
 الناس فيه جاز لانه بمنزلة البيع ويجوز بيع الاب  
 بمقدار قيمته او بزيادة قليلة تقابل الناس فيها  
**ولو صالح** على مال نفسه فحينئذ يصح قليله كان  
 او كثيرا وان لم يكن للمدعي بيعة لا يجوز ان يصالحه الا  
 ان يصالح من مال نفسه **ولو كان** للصبي دين على  
 رجل فصالحه الاب على مال قليل فان لم يكن له بيعة  
 والاخر منكر الدين جاز صلحة وان كان الدين ظاهرا  
 بالبيعة او بالقرار فان صالحه على محاباة تقابل  
 الناس فيها جاز بمنزلة البيع وان حط بمقدار ما لا تقابل  
 الناس فيه لا يجوز **وان كان** الدين وجبا بما قد  
 الاب جاز صلحه على نفسه ويضمن الاب مقدار الدين  
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف  
 رحمه الله لا يجوز **واحد** والوصي في جميع ما ذكرنا  
 كالا ب ولو كانت الورثة صفارا وكبارا وكان دعواهم  
 في دار فصالح الوصي بمقدار ما تقابل الناس فيه جاز  
 عند ابي حنيفة رحمه الله في نصيب الصفار والكبار جميعا  
 وعندهما لا يجوز في نصيب الكبار الا برضاهم فهو  
 نظير الاختلاف في البيع **ولو كانت** الورثة كبارا لا  
 يجوز صلح الوصي في شيء وان كانوا عتيا جاز صلح الوصي  
 في العروة ولا يجوز في العقار **ولا يجوز** صلح غير  
 مقولا مثل وصي الام والاخ والعم على الصبي ولا عنه  
 لانه لا ولاية لهم بعبا وسرا الا ان يكون ذلك في غير  
 العقار فحينئذ يصح لانهم ولائة غير المقار بعبا  
 وسرا وانما يكون لهم هذا القدر ان لم يكن له واحد  
 ممن ذكرنا ما اذا كان فلا يجوز هذا العقد ايضا وقد



قررناه في مسائل الفسحة **ولو كانت** الورثة كلهم صفاراً  
 فادعي رجل في دارهم دعوى فصاح به الورثة كلهم  
 الوصي من أموالهم على شيء فإن لم يكن للمدعي بيعة  
 لا يجوز الصلح وإن كان له بيعة جاز مقدار ما لا  
 يتغلب الناس فيه **ولم يذكر** في الكتاب أن البيعة  
 قامت عند القاضي أو عند الوصي فلو قامت عند  
 القاضي فلا شك أن للوصي أن يصلح من ذلك  
 لأنه ظهر حق المدعي في المدعي **ولو عرف الأب** والوصي  
 أن له سروداً يشهدون على ذلك لو لم يصلح  
 وصاح من غير أن يشهدوا عند القاضي هل يصلح  
 هذا الصلح اختلف المتأخرون ما تخاف في هذا ذكر  
 عن شاذ بن حكيم أنه كان يقول إذا ادعى رجل على  
 صبي أو على ميت دعوى وعرف الوصي ذلك بأقرار  
 الميت أو بشهادة سرود يشهدوا عنده كان له أن يقضي  
 الدين **وقد روي** عن خلف ابن أيوب رحمه الله أنه كان  
 يقول أن ثبت عنده بالأقرار يقضي وإن كان  
 بالسهادة فلا يقضي **وروي** عن عيسى ابن إبان  
 أنه لا يقضي في الوصية فكذلك هذه المسئلة  
 وذكر في كتاب الاستحسان ما يورد قول خلف فإنه  
 قال إذا أقر رجل عند رجل أن قد أخذت من  
 أبيك شيئاً فلا بد أن يأخذ منه ذلك الشيء إذا كان  
 ولو شهد هذه السرود أن هذا قد أخذ من أبيك  
 شيئاً لا يجوز للأب أن يأخذ منه ما لم يقض القاضي  
 وكذلك لو عاتب الوصي رجلاً قتل مورثه حله  
 قتله وإن شهد عنده السرود لا يحل له قتله ما لم يقض  
 القاضي به كذا هذا **والاصح** في مسألة الصلح أن الأب  
 أو الوصي لو عرف صدق السرود وعد الزم فيما قالوا  
 أو عرف

أو عرف أنهم يشهدون ولو شهدوا يقبل القاضي بها دقهم  
 يصح صلحه بمنزلة الصلح بعد الزهادة **ولو عرف**  
 أنهم ليسوا بعدول ولا يشهدون ولو شهدوا تأمل  
 في شهادتهم لا يصح صلحه قال ولا يجوز صلح الأمام  
 على الوصي **وكذلك** الأخ والعمة والوصي الأخ والعمة والأولاد  
 الأخ والعمة والحيوان لأن هؤلاء ولاية الكفيل  
 والعروة والحيوان محتاجة إلى الكفيل بخلاف العقار  
 وإنما يجوز صلح هؤلاء إذا لم يكن للميت أب أو وصيه  
 أو جده أو أبا بيه أو وصيه أو وصي القاضي وقد حرر  
 وأجد أبو الأب محجور بالأب مادام الأب حياً فإذا  
 مات تحولت الولاية إليه هذه الجملة في صلح الموقوف  
 وكسبتها من الترخيص المتفرقة وإذا كان في الورثة  
 صفار وفصاح الوصي الكبار والصغار من دعواهم  
 على دواهم وقضوا الكبار وانفقوا على الكبار حصتهم  
 لم يحز ذلك على الصغار لأنهم ليس لهم ولاية القضاة  
 على الصغار أن يرجعوا حصتهم على الوصي ويرجع الوصي  
 على الكبار لأنهم قضاة على وجه الاستيفاء وكان بهمونا  
 عليهم في باب صلح الوالد والوصي من الموقوف **وفي**  
**سورة** السبل الإمام إلى سباج وإذا صاح الأب والوصي  
 من الدين على مال آخر فهو بمنزلة الزمان كان بقية  
 أو أقل ما تغلب الناس فيه يجوز وذكر فيه ومها يارة  
 الأب على الولد يصح **وفي الباب** الأول من صلح  
 الأصل رجل اشترى داراً فآخذها مسجداً ادعى  
 رجل بها دعوى فصاح به الذي بني المسجد أو رجل  
 من بني أبيهم المسجد فهو جاز وكذلك لو باع  
 أو وهبها من أن له صفة أو فدية أو غيرها عن مالها  
 ثم صاح عنها مع المدعي جاز لأن البايع والواهب يبني



خصني في الباب بعد البيع والهبة وينظر تمامه وفي باب  
 وهو الصلح من قناتوي رشيد الدين رحمه الله امرأة  
 المتوفى اذا صاحكت ابنت الميت احدتها صغير والاخر  
 كبير عن الميراث وعن جميع الدعاوي والاخر البالغ قبل  
 عنه نفسه بالاصالة وعن اخيه بالاذن الحكيم وطهران  
 المصاحفة خبرني حق الصغير فمع ذلك لا بد من بيان  
 التركة لحوان في التركة نفوذ اود يون فان كانت  
 دينيا بايها للدين وان كانت نفذ لا بد من قبض بدل  
 الصلح في المجلس

بصر

**في ما قبل الوكالة**

**ذكر محمد** رحمه الله في وكالة الاصل الاب اذا وكل وكلا  
 بيع ضاع الصبي بان الاب بطلت الوكالة ذكر في  
 وكالة الحاج الصغير رجل وكل عبد المحور عليه يعقل  
 البيع والرا بيع عبده فباع جاز وكانت العهدة على  
 الامر وكال انكافي رحمه الله لا يجوز بيع الصبي  
 المحور عليه وان كان عاقلا ثم اذا صح عندنا يلزم  
 العهدة على الموكل كما في الرسول والقاضي واميت  
 ثم الصبي وان بلغ لا يلزمه تلك العهدة والعبد اذا  
 عتق يلزمه تلك العهدة لان المانع في حق الصبي  
 حقه وحقه لانزول بالبلوغ وفي العبد حق المولى وقد  
 زال بالعتق وان كانا ماذونا في التجارة جاز  
 تصرفهما والعهدة عليها ويرجعان بذلك على الموكل  
 وكذا ذكر القاضي الامام فخر الدين في شرح الجامع  
 الصغير **وفي وكالة** العهدة اية وعن أبي يوسف  
 رحمه الله ان المشتري اذا لم يعلم حال البائع ثم علم  
 انه صبي او عبده له خيار الفسخ لانه دخل في العقد  
 على ان حقوقه تعلق بالعاقبة فاذا اظهر حله فله اختيار

كما

كما اذا عثر على عيب وفي وكالة الذخيرة اذا وكل صبي  
 ببيع عبده او وكله بان يشتري له شيئا فباع واشترى  
 جاز اذا كان يعقل ذلك ولا عهدة على الصبي وانما  
 العهدة على الامر **وكذلك** لو وكل صبي بالخصوص جاز  
 بعد ان يكون الصبي بحيث يعقل ما يقول وما يقال  
**وهذه المسئلة** في الحاصل على وجهين اما ان يوكل  
 صبيه او صبي غيره فان وكل صبيه جاز ولا استأمر احدا  
 وان كان صبي غيره فان كان ماذونا له في التجارة  
 لا استأمر وليه وان كان محورا عليه استأمر وليه فان  
 اذن وليه جاز له ان يوكل وهذا لان استعمال صبي  
 الغير بغير اذن المولى لا يجوز وباذنه يجوز كالواو هذه  
 المسئلة رواية ان للاب ان يعير ولده وقد انفق  
 عليه المالك وحل له ان يعير ماله ولده بعض المتأخرين  
 قالوا له ذلك وعامتهم على ان ليس له ذلك ثم ان حمدا  
 رحمه الله يجوز بيع الصبي المحور عليه وشراؤه لغيره  
 ولم يجوز بيعه وشراؤه لنفسه لان بيعه وشراؤه لنفسه  
 متردد بين النفع والضرر وما بيعه وشراؤه لغيره  
 على وجه لا يلزمه العهدة تقع محض لان فيه تعجيج هو  
 عبارته والصبي العاقل من اهل التفرقات ان ففة  
 المحضنة كقول الهبة وغير ذلك وانما لا يلزمه العهدة  
 لان فيه متردد للصغير **هذا** اذا كان الصبي محورا عليه  
 فان كان ماذونا له في التجارة فان كان وتبلا في البيع  
 بثمن حال او موجل فباع حال بيعه ولزمته العهدة وان  
 كان وكله بالشر او امان كان بثمن حال او بثمن موجل  
 لا يلزمه العهدة قاسا واستحسانا وتكون العهدة على الامر  
 حتى ان البائع يطالب الامر بالثمن دون الصبي لان  
 ما يلزمه من العهدة في هذه الصورة ضمان كفاية



لا ضمان ثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن في المشتري  
انما هذا يلزمه ما لا في ذمته ويستوجب بذلك مثله على  
موكله وهذا معنى الكفالة والصبي الماذون له يلزمه  
ضمان الثمن والعلوه ضمان الكفالة **وان وكله** بالشر  
بثمن حال فالقياس ان لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان  
يلزمه لان ما يلزمه ضمان الثمن لان ضمان الثمن  
ما يفيد الملك في المشتري وهذا الصبي مما يلزمه من  
الضمان عليك المشتري من حيث الحكم والاغتبار فانه  
يجب به بالثمن حتى يستوفي من الوكيل كما لو اشترى لنفسه  
ثم باع منه بخلاف ما اذا كان الثمن موحلا لانه ما يضمن  
من الثمن الا عليك المشتري لانه حيث الحقيقة ولا من  
حيث الحكم فانه لا عليك حبه بذلك وكان ضمان الكفالة  
من حيث المعنى **قال والجواب** في العهد اذا وكل بيع او شرا  
على التفصيل الذي ذكرنا في الصبي ان كان العهد محورا  
عليه جاز بيعه وشراؤه ولا يلزمه العهدة وان كان  
ما ذونا له وكان وكله بالبيع يلزمه العهدة على كل  
حال وان كان وكله بالشر ان وكله بثمن موحلا لا يلزمه  
العهدة تاسا واستحسانا وان وكله بثمن موحلا لا يلزمه  
العهدة استحسانا **والجواب** في البكيات نظير الجواب  
في العهدة العهد الماذون له **وفي المشتري** شرعا الي  
يوسف رحمه الله في رجل امر عبدا بحجرا عليه او صبيا  
بحجرا عليه ان يشتري له متاعا فاشترى فان كان  
نقد الامر الثمن جاز وان كان لم نقد الثمن وكان غايبا  
او حاضرا فقال انا انقد المال وقد رضى بالشر او انا  
امرته بالبيع بالخيار ان شاء الزمته بالبيع واخذه بالمال  
وان شاء قال لا حاجة لي الي ان يكون المال عليك  
اذ لم يكن عليك من اشتراه شي **واذا وكل** مجنون ان كان

لا يعقل

لا يعقل البيع والشرا لا يجوز وان كان يعقل البيع والشرا ان  
كان جنونه في شيء اخر صح التوكيل واذا باع جاز بيعه  
الا انه لا يلزمه العهدة **واذا وكل** صبيا لا يعقل او وكل  
مجنون لا يعقل البيع ثم افاق هل يصير وكلا من غير عقد يد  
الوكالة لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في كتاب الوكالة  
**وذكر** في كتاب الرهن اذا كان العبد صغيرا او كسيرا لا يعقل  
وسلطه على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقيه ابو جعفر  
رحمه الله فاذا ذكر في العبد يصير رواية في الوكيل بالبيع  
المفرد انه يصير وكلا اذا افاق قال الفقيه هذا وقد  
روي انه لا يصير وكلا الا بحد يد الوكالة فعلى ما ذكر  
الفقيه هذا يكون حيلة الوكيل بالبيع المفرد ومسئلة  
العبد على روايتين **وذكر** سمس الأمانة الرضوي رحمه  
الله ان ما ذكر في كتاب الرهن ومسئلة العبد قولها  
اما على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز بيعه اذا افاق  
فعلى ما ذكر سمس الأمانة الرضوي رحمه الله مسئلة  
الوكيل بالبيع المفرد يكون على الخلاف ايضا هذه المسئلة  
في الفصل الرابع من وكالة الذخيرة وفي وكالة سمس الطحاوي  
الوكيل بالبيع اذا باع من نفسه او من ابن له صغيرا وعبد  
له غيره مدون لا يجوز ومن امره الموكل بالبيع من هؤلاء  
او اجاز له ما منع لان في هذه الصورة يكون الواحد باعيا  
ومشريا وقاضيا ومقتضيا وصليا ومسلما وانه مخلوق  
بموضوع الشرع ولو امره ان يبيع من ابويه او من اولاده  
الباعين او من زوجته او من الزوج بان كان للوكيل  
امراة او من لا يقبل شهادته له او اجاز له ما منع فباع منهم  
جاز وفي وكالة الذخيرة الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا  
يقبل شهادته ان كان بالثمن القيمة يجوز بالاجماع وان  
كان باقل من القيمة يفتي في حقه لا يجوز بالاجماع وان كان





بفني يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وعندها  
 يجوز وان كان بمثل القيمة فنن أبي حنيفة رحمه الله  
 روايتان في رواية الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية  
 المضاربة يجوز وبيع المضارب وشراؤه مما لا يقل زيادة  
 بفني يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبيعه منه  
 بالكس من القيمة وشراؤه منه بأقل من القيمة يجوز بلا  
 خلاف وبمثل القيمة يجوز عندها وكذلك عند أبي  
 حنيفة رحمه الله بالتقاق الروايات وبما هذا ينظر  
 في وكالة الذخيرة وفي وكالة تباركي الديار وكل  
 عبد محجور عليه لفيرة ببيع شيء فباع وقبض الثمن  
 وهو محجور عليه يرجع قبضه ولو هلك الثمن في يده  
 هلك من مال الإعر ويري المشركي من الثمن **وقدر**  
 فيها أيضا تأريضا على رأيك أنه فلا تأسر وتلك كره  
 أسف بتصرفي معني درست يا شمس بخلاف خبر  
 عزل كه دوتري يا بك تن عدل نأيد فاعزل كما بت  
**سود والحاصل** ان الوكالة تثبت باخبار رجل واحد  
 محركا ن او عبد اعدلا كان او فاسقا صبيا او بالغا  
 وفي الغزل لا بد من العدد او العدالة وقد ذكره في  
 الثقة ولو اضر هذا الواحد بالغزل على وجه  
 الرسالة نفزل سوا كان عدلا او فاسقا وفي اول  
 وكالة الذخيرة في سراط حوازيها واذا وكل رجلا  
 غامبا واخبره رجل بالوكالة فانه يصير وكلا سوا كان  
 المخبر عدلا او فاسقا خبره من تلقا نفسه او على سبيل  
 الوسالة صدقه الوكيل في ذلك او كذبه وقرق  
 بين الخبر بالوكيل وبين الخبر بالغزل فثرت في الخبر  
 بالغزل عند المخبر او عند الله والفرق ان المحرم لم  
 فانه يوجب الامتناع عن التصرف ويكون له شبه

بالشهادة

بالشهادة من هذا الوجه في شرط فيه احد وصي الشهادة  
 وفي وكالة الخوازل لو كان لا غيرا شرتي جارية اطاها  
 فاشترى جارية صفيرة لا يوطا مثلها فهو مخالف وفي  
 وكالة المختصر ولو وكل اليتيم رجلا في اموره فاحاز وصيه  
 يجوز قال والوصي عليك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له  
 ان يعمل بنفسه في امور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل ان تفعل  
 الوكيل ذلك لم يكن له ان يفعل **ولومات الوصي**  
 تنفزل الوكيل ايضا لا تملكه بالتصرف في ملك الصي  
 ولم يبق ملكا له وكذا الاب لو وكل بذلك ثم ماتت  
 الصبي بطلت الوكالة وان كان الاب وارثه وله الولاية  
 على هذا المال ونظيره اذا وكله ببيع ملك نفسه  
 ثم باعه الموكلة من ابنته له صغير بطلت الوكالة مع ان  
 ولاية البيع كابتة ولومات الاب تنفزل الوكيل ايضا  
 والاشكال ان يموت الاب ينبغي ان لا تنفزل الوكيل  
 لان الذي نفق له التصرف باق فهو الصغير كالوكيل يوكل  
 اخر بان الموكلة لا تنفزل يموت الوكيل الاول وكذا القاضي  
 ينصب وصيا ثم يموت القاضي لا تنفزل الوصي الا ان  
 الجواب عنه ان الاب يتصرف بمقتضى ولايته فتصرف  
 وكيله كما انه يقع له فيبطل بموته وتصرف الوكيل الثاني  
 يقع للموكلة وبما مر هذه العرف في الاصل **ولو وكل**  
**رجلا** يبيع عبدا لله الصغير ثم بلغ الصغير نفزل  
 الوكيل ولو اذن لعبد ابنته الصغير في التجارة قلغ  
 الاب لا يصير محجورا عليه لان مبيى الاذن على  
 العموم فتتأول الحالني ومهي الوكالة على الخصوص  
 فافترقا رجل وكل عبد غيره لا يجبر العبد على العمل  
 بغير اذن مولاه يجوز ولا يملك منه العبد والله اعلم  
**في مسائل الكفالة**



**ذكر** في كفاية سراج الطحاوي اذا كان الصبي لا يبصر عنه نقى  
لا يتوقف الكفاية على قبول وليه عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله يتوقف على قبوله  
كما لو كفل الغائب ويأتي سوجه بعد هذا ان شاء الله  
تعالى قال محمد رحمه الله في الاصل ولا يجوز كفاية الصبي  
سوا كان الصبي محجورا عليه او ما ذونا له في التجارة وسوا  
اذن له ابوه في الكفاية او لم ياذن له لان اذن الاب  
للصبي في الكفاية باطل لا نه اذن بما هو شرع والتبرع  
عن ذاخل تحت ولاية الاب فلا يملك الاذن قال  
ولو كان لرجل قبل رجل مال فادخل المطلوب ابنه  
في كفاية ذلك المال وقد رهبق ولم يحكم كان ذلك  
باطلا ولا يتقف على اجازة الصغير اذا باع لانه  
لا يجزى لها محال وتوقعها فان بلغ واقربا للكفاية قبل  
البلوغ فاقراره باطل لانه اقر بكفاية باطلة **وان**  
**جدد** الكفاية بعد البلوغ صححت الكفاية هذا اذا كان  
الدين دين الاب فان كان الدين دين الصبي يات  
استدري الاب او الوصي شيئا للصغير بالكتبة وامر  
الصبي حاشي صحت بالمال لصاحب الدين وضمت بنفس  
الاب والوصي فضمما به بالمال جائز وضمما به بنفس الاب  
والوصي باطل اما ضمما به بالمال فلا نه التزم شيئا كان  
عليه قبل الضمان فان قبل الضمان كان يرجع ذلك  
المال عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعا او ما الضمان  
بنفس الاب والوصي فلا نه التزم شيئا كان لا يلزمه  
ذلك قبل الضمان وهو حاضرهما مجلس الحكم ولو كفل  
**رجل** لصبي ان كان الصبي تاجرا جازت الكفاية  
وان كان محجورا عليه ان خاطب وليه وقبل صحت الكفاية  
وان خاطب اجنبيا وقبل عنه توقف على اجازة وليه

وان لم

وان لم يخاطب وليه ولا اجنبيا وانما خاطب الصبي فالمسألة  
على الخلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله لا تصح الكفاية  
وهو قول محمد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف رحمه الله  
تصح لان مخاطبته الصبي وهو ليس من اهل قبول  
الكفاية لا عبرة لها فخرجت هذه المخاطبة من اهل  
والكفاية لا تتم فالكفيل وحده عدها خلافا لابي يوسف  
رحمه الله قال ولو كفل رجل عن صبي بنفسه او بما عليه  
ياذن وليه او يغير اذن وليه صحت الكفاية سوا كان  
الصبي محجورا عليه او كان ما ذونا له في التجارة لانه  
كفل بحق مضمون على الاصيل بحجور الاصيل على الغايه  
وهو مقدور التسليم للكفيل والكفيل من اهل التبرع  
**اما كون الكفيل** من اهل التبرع وكون الكفيل به  
مقدور التسليم للكفيل فظاهر **واما الكفاية** بحق  
مضمون على الاصيل اما اذا كانت الكفاية بنفسه فلا  
حضور الصبي مجلس الحكم اذا كان الصبي ما ذونا له  
في التجارة فتتحقق عليه لجيب خصمه ادعى عليه الخصم  
ضمان فقل او ضمان قول **وان كان** الصبي محجورا عليه  
فحضوره مجلس الحكم مستحق عليه للاشارة ان ادعى  
خصمه عليه ضمان فقل لان الصبي يواحد بضمان  
الفعل فتتحقق حضوره للاشارة اليه ان كان لا يتحقق  
حضوره للحجاب ثم اذا صحت الكفاية وامد الكفيل  
بالحضار الصبي فارد الكفيل ان يحضر الصبي فهذا على  
وجوه ان حصلت الكفاية باذن من يلي عليه بجابر  
الصبي على ان يحضر معه لان اذن من يلي على الصغير  
بالكفاية جاز لان الاذن بالكفاية عن الصغير  
امر يقضاء ما عليه من الدين والاب والوصي يمكن  
الامر يقضاء الدين عن الصغير فيمكن الامر بالكفاية



عنه **واذا** اصبح الامر بالكتابة عنه الصغير فيها صار ذلك  
بمقتضى امر الصبي بعد البلوغ والبالغ اذا امر احزابان  
بفعل نفسه اذا طوّل الكفيل باحضاره كان له مطالبة  
الكفول به حتي يحضر وان كان بغير امر من يبي عليه  
ان كان بغير اذن الصبي ايضا لا يجبر علي ان يحضر معه  
وان كان باذن الصبي فان كان ماذوناً له في التجارة  
يجبر علي ان يحضر معه وكذا اذا كفله عنه بما له امره  
واذ كان له ان يرجع به ذلك عليه لان امر الصبي  
الماذون له بالكتابة بنفسه وبما عليه معتبر سراً  
وان كان لا يجوز كفايته عن الغير لان كفايته عن  
الغير يتبع منه علي الغير من وجه وهو ليس من  
اهل التبوع اما الاذن بالكتابة عنه طلب التبوع  
عليه وفقوه من اهل التبوع عليه **وان كان** الصبي  
مجهولاً لا يجبر علي ان يحضر مع الكفيل لان امره بالكتابة  
لم يصح وان كان الصبي غريباً جاز فطلب ابوه من  
رجل ان يضمه فضمه كان جائزاً واحذ به الكفيل  
وكذلك وصيه او محله ان كان الاب ميتاً وكذلك  
القاضي اذا لم يكن له وصي ولا محله **فان تقيب**  
الغلام واحذ الكفيل اباً للغلام وقال انت امري  
ان اضمته فخلصني فان الاب يؤخذ بذلك حتي  
يحضر ابنه وليس طريقه ان الاب امره بالكتابة  
عن الصغير فان محله الامر بالكتابة عن الغير  
لا يثبت لهما مور حق مطالبة الامر لا تترك ان من  
قال لغيره افعل بنفسك فلا تترك فلا تترك وتغاب  
المطلوب فان راى الطالب ان يحال الامر بالكتابة  
باحضار المطلوب لم يكن له ذلك ولكن طريقه ان  
الصبي في يده وتبضه وتبذره وله ان يقول ان

الصبي

الصبي الماذون له اذا اعطي كفلاً بنفسه ثم تقيب  
الصبي فان الاب يطالب باحضاره وطريقه ان الصبي  
في يده وتبذره **قال رجل** دفع الى صبي مخور عليه  
عشرة دراهم وقال انتقمها علي نفسك فجا انسان وضمن  
للدافع عن الصبي بهذه العشرة لا يجوز لانه ضمن  
ماله عضون علي الاصيل ومثله لو ضمن قبل الدفع  
بان قال ادفع الي فلان الصغير عشرة دراهم علي الح  
صامت لك هذه العشرة يجوز وطريق الجواز ان  
الصامت يصير مستقراً العشرة من الدافع وامره  
بالدفع الي الصبي فيجب قبض الصبي عن قبضه  
وكذا الصبي المخور عليه اذا باع شيئاً فجا انسان وكفيل  
بالدرك للمشتري وان قبض بعد ما قبض الصبي اليه  
لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز وفي المشتري عبد مخور  
عليه اشترى متاعاً وضمن رجل للمبايع الثمن عليه  
لا يلزم الكفيل ولو ضمن المتاع بعينه كان صامناً هذه  
الحكمة في كفاية الذخيرة في الفصل الثالث من **وذكر**  
في باب اذن الصبي والمعتوه من ماذون الاصل اذا باع  
الصبي وهو لمقتل البيع والشراء عبدان رجل وسلم  
العبد وقبض الثمن ثم ان رجلاً ضمن للمشتري الدرك  
في العبد فاستخف العبد من يد المشتري فان كان  
ماذوناً له رجوع المشتري بالثمن ان سأل علي الصبي  
وان سأل علي الكفيل يرجع علي الصبي ان كفله باذنه  
**وان كان** الصبي مخوراً عليه فضمن الكفيل ما طل  
ولا يكون للمشتري علي الصبي سبيل ولا علي الكفيل  
وان كان الثمن قائماً اخذه المشتري وان اسره ملكه  
الصبي لا يجب عليه الضمان عند ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله ايضا علي ما عرف في الودعية هذا اذا



ضمن بعد الشرافان ضمن في اصل الشرافا قال المشتري استرني  
 هذا العبد منه بالف علي ان تضمنت انت هذا المثلث او ضمن  
 بعد الشراف قبل الدفع **باب في قول** المشتري ادفع الثمن الي  
 الصبي الذي استرنت منه هذا العبد علي انك ضامن  
 او قال الضامن ادفع الثمن الي الصبي علي اني ضامن  
 لك ثم استحق البيع يرجع المشتري علي الكفيل سواء كان  
 الصبي ماذونا له او محجورا عليه وتام هذا منظر  
 في هذا الباب وفي هذا الباب ايضاً علي سبيل الاستشهاد  
 قال اقرضني هذا الصبي مائة درهم علي اني ضامن  
 لك فاقضه يكون له ان يرجع علي الكفيل وفي حجر  
 المحيط به ثم قال سألت محمداً عن قال لقبره بع من  
 هذا المحجور عليه متاعاً وانما ضامن لثمنه فباعه متاعاً  
 قال في محمد رحمه الله ما حال المتاع قلت قضيه  
 واسرته لك قال لا يضمن الضامن لانه ضمن الثمن ولا  
 عن عليه لان البيع فاسد ولو قال ما بعته من  
 درهم الي مائة فانما ضامن له فباعه ثوباً ساوياً  
 ضمن وقضيه واسرته لك يضمن قيمة الثوب وقوله  
 انما ضامن له مخالف لقوله انما ضامن الثمن الا انك  
 ان رجلاً لو قال لا خربايغ فلا فاعلي محجوراً عليه فيما  
 بعته له فانما ضامن فباعه بعباً فاسداً وقضيه  
 واسرته لك كان الكفيل ضامناً الذي لزمه المشتري  
 بفساد البيع ولو قال انما ضامن للمثلث لم يلزم الكفيل  
**ذكر** في آخر الفصل العاشر من كفاية الذخيرة  
 اذا ضمن الاب المهر عن ابنه الصغير لا يرجع علي الابن  
 ولو سوط وقت الضمان انه انما يضمن ليرجع علي  
 الابن لانه يرجع وقد ذكرنا مسأله ضمان المهر  
 والثمن عن الصبي في النكاح والبيوع من هذا المجموع  
 وفي آخر

وفي آخر هذا الفصل ايضا الكفاية والضمان بامانة الكفيل  
 عنه وبامر المضمون عنه انما يوجب الرجوع علي الامر  
 عند الاداء اذا كانت الامر من يجوز اقراره علي نفسه  
 حتي لو كان الكفيل عنه صبياً محجوراً عليه لا يرجع عليه  
 وان كان بامره ولو كان عبداً محجوراً عليه لا يواخذ  
 به للمحال وانما يواخذ به بعد العتاق **ذكر** في باب  
 الدعوى هي الكفيل والمجمل من ثنأوي رشيد الدين  
 اذا قبض الاب مال ابنه الصغير وكفل ان يملك  
 المال لا يصح لان المال امانة في يده والكفاية بالامانة  
 لا تنفع **ولو قال** ذلك الرجل ان اسرته لك الاب مال  
 الصبي فان الكفيل بذلك يصح لانه امانة الكفاية الي  
 سبب الضمان وفي قول ابي حنيفة الكفاية بامانة الله  
 الكفاية للصبي المحجور عليه لا يجوز قبله الصبي المحجور  
 عليه عن المتاع الا عن المتاع بدليل بقول الكفاية والصدقة  
 وفي هذا متعة فيجوز قال لان الكفاية والصدقة  
 تصح بالكفيل وقوله معتبر فاما هنا فلا بد من قول  
 وهو قول وقوله غير معتبر قيل بطلان ما لو اجر نفسه  
 يجب الاجر وذلك قول قول قال في الاجارة قد يجب  
 الاجر من غير قول فان رجلاً لو استعمل انساناً من غير  
 عقد وراي القاضي ان يوجب الاجر عليه يجب  
 ولا عبرة للمقول في وجوب الاجر **في مسائل الكفاية**  
**ذكر** محمد رحمه الله في الاصل الصبي الناجر في الكفاية  
 مثل البالغ وفي قول شيخ الاسلام برهان الدين  
 رحمه الله صبي محجور عليه اقرب مال واحال به علي آخر  
 وقيل الاخر الكفاية قائم له يمكن من الطالبية **من**  
**المحتال عليه ام لا** اجاب نعم كما في الكفاية وفي وصايا



الفتاوي الصغرى الوصي اذا احتال بما لا يقيم بحوزة كمن  
 يشترط ان يكون الثاني املا من الاول وان كان مثله  
 لا يجوز **وذكر** القاضي الامام خرا لدن رحمه الله  
 في الفصل الاول من بيع فتاويه الاب والوصي اذا  
 قبل احواله علي شخص دون الخيل في الملاءة ان وجب  
 بمقدورها جاز عند الي حنفية ومحمد رحمه الله ولا  
 يجوز عند الي يوسف رحمه الله وان لم يكن واجبا  
 بمقدورها لا يصح في قولهم وقد مر في مايل البيوع  
**وذكر** صدر الاسلام رحمه الله في باب الخلع في الموط  
 في حيله هبة صداق الصغيرة ان الاب يحتال علي  
 نفسه شيئا فيبرأ ذمة الزوج عن ذلك العذر قال  
 ولو كان الاب مثل الزوج في الملاءة ينبغي ان يصح  
 ايضا وقد ذكرناه في مايل النكاح من هذا الكتاب  
**في مايل الماذون**  
**قال محمد** رحمه الله في الاصل اذا اذن الرجل لابنه في  
 التجارة وهو يفتل البيع والشرا جاز ويصير الصبي ياذن  
 له في التجارة وكذا الوصي اذا اذن للصغير في  
 التجارة وهو يفتل البيع والشرا ومعني قول محمد رحمه  
 الله في الكتاب اذا كان الصبي يفتل البيع والشرا اذا كان  
 يفتل معني البيع والشرا بان كان يعرف ان البيع مبالغ  
 للملك والشرا جالب ويعرف اليه من السير من الغنم  
 الناحي لا نفس العبارة فان كل صبي لو فقت البيع  
 والشرا يتلقاها قال واذا باع الصبي شيئا من مال نفسه  
 واستوي لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يفتل البيع  
 والشرا فقد تصرفه عندنا ونعقد باحاطة قد  
 الولي وكذا الصبي الذي يفتل البيع والشرا اذا وكل  
 عنه غيره بالبيع والشرا فباع واشترى جاز عندنا **والله اعلم**

عندنا

عندنا ان الصبي الماقل صحيح العبارة فيما ينفعه من  
 المعرفات سواء كان موليا عليه او لم يكن كقول المصنف  
 والاسلام وفيما دون تردد بين العتور والنفع كالتجارة  
 فهو صحيح العبارة انتقاد الانفاذا وفيما يضره من  
 كل وجه كالطلاق والعتاق ونحوها سدا للعبارة تنافا  
 وانتقادا **واعلم** بان كل من له ولاية التصرف والتجارة  
 في مال الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك  
 له ولاية اذن العبد الصغير **قال اب** اذا اذن للصغير  
 او لعبد ابنه الصغير في التجارة يجوز وكذا وصي الاب  
 بعد موته الاب وكذا اذن الجد الي الاب اذا لم يكن  
 له وصي من جهة الاب يصح وان كان الاب حيا فانه  
 لا يصح اذن الجد ولو اذن القاضي بعد التيمم في  
 التجارة ولي للتيمم وصي للاب جاز اذن القاضي  
**واذا كان للصغير** او المستوف اب او وصي او جده  
 ابو الاب فزاي القاضي ان ياذن للصبي او المستوف  
 في التجارة فاذن له صح اذنه وان الي الاب ذلك  
 لان الاذن في التجارة حق الصبي قبل المولي فاذا  
 طلب من الاب والي صار الاب عاضلا فانقلبت الولاية  
 الي القاضي كالولي في باب النكاح وقد ذكر المسئلة  
 في مايل النكاح **وذكر** في الهداية وكذا عبد الصبي  
 الماذون يصير ما ذونا باذن الصبي وياذن ابيه  
 ووصيه والجد ولا يصير ما ذونا باذن العم ولا يجوز  
 اذن الام وحمه وخاله واحنيه لان هؤلاء ليس لهم  
 ولاية التجارة فلا يكون لهم ولاية الاذن **ولو ان**  
**امراة** ماتت واوصت الي رجل وترك ابنا صغيرا ليس  
 له اب ولا جد ولا وصي الاب وترك اموالا مبرأ  
 لهذا الصغير فاذن الوصي لعبد من عبده الذين



ورثهم من الام لا يصح **واذا منح** الاذن للصبي في التجارة  
يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الاذن فيجوز  
له ان يواجر نفسه وان يستاجر لنفسه اجرا وان  
يسع مما ورث عقارا كان او منقولا كما يجوز ذلك من  
الحر البالغ واذا اقر له من التجارة صح اقاربه وليس  
له ان يكاتب مملوكا له ولا ان يفتقه على مال وكذلك  
ليس له ان تزوج امته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما  
الله وعند ابي يوسف رحمه الله له ذلك ومتى صح  
اذن الاب او الوصي او القاضي لعبد التيم ونحو  
العبد دين يباع رقبته في دين التجارة عندنا **ولو**  
**قال** القاضي لعبد التيم اجري في الدعا م خاصة **او قال**  
اجري في البني خاصة فانه يصير العبد ماذونا في  
التجارة كلها ولا يكون هذا من القاضي فانه في  
فصل مختلف فيه وان كانت هذه المسئلة مختلفة في  
**ولو ان** العبد تصرف فالحق به ذلك دون من التجارة  
التي اذن له القاضي في ذلك ومن التجارة التي لم ياذن  
له القاضي في ذلك وخاصم ارباب الديون **الم**  
القاضي فابطل ديون الفرما الذي حقه من تجارة  
لم ياذن له القاضي في ذلك فانه لا ينفذ تصرفه  
بعد هذا في التجارة التي لم ياذن له القاضي **ولو دفع**  
**قضاؤه** الى قاض اخر لا يكون لذلك القاضي ان يبطل  
قضاؤه كما في سائر المجتدات **وكذلك** لو قضى القاضي  
بحوان تصرفاته في انواع كلها وابنت ديون جميع  
الفرما ينفذ قضاؤه ولا يكون لقاضي اخر بعد ذلك  
ان يبطله وان اذن الرجل لابنه في التجارة وهو  
صغير او مستوه الا انه يعقل البيع والشرا واذا ن له وصيه  
ثم ان الاب او الوصي اقر احدهما عليه دين او بيع

اوسرا

اوسرا واذا ن له وصيه ثم ان الاب او الوصي اقر احدهما  
عليه دين او بيع اوسرا او اجارة او دية في يده  
او مضاربة في يده او رهنت او عذر ذلك محقق في يده  
او حناية فانما الاب والوصي لا يصدقان على شيء  
من ذلك اذ الكذب بها الصبي او المستوه وكذلك لو اقر  
الاب او الوصي على عبد ماذون له لهذا الصغير  
في التجارة اما بالدين او بالحنانية كان اقراره باطلا  
هذه اجملة في ماذون الذخيرة والمحيط **وفي ماذون**  
شرح الاسلام القاضي اذا راى الصغير او المستوه او عبد  
الصغير يبيع ويشترى وسكت لا يكون اذ ناله في  
التجارة وهذا ذكر المسئلة في الفتاوى والصغرى  
**وفي** ماذون الهداية والصبي يصير ماذونا **والله**  
سكت الولي اذا راى يبيع ويشترى كما في العبد بل اولى  
لانه لا يحمل السكوت في الصبي ويجل في العبد وفي ماذون  
شرح الطحاوي اذ اذن له في التجارة وهو لا يعلم  
لا يصير ماذونا له كالوكيل ولو قال لاهل السوق باعوا  
عبدي ثم قال اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم  
ياذن الولي فانه يصير ماذونا له قال **وذكر في**  
الزيادات اذا قال الاب لاهل السوق باعوا ابني  
فلانا فاني اذنت له في التجارة فبايعوه والصبي لا يعلم  
فانه يصير ماذونا له من اصحابنا من قال في المسئلة  
روايتان ومنهم من فرق بين الصبي والعبد فقال في العبد  
يصير ماذونا له وان لم يعلم والصبي لا يصير ماذونا  
له عالم يعلم **وكفالة العبد** للماذون له لا يصح سوا  
اذن له ابوه في الكفالة او لم ياذن لانه شرع محض  
وقد ذكرناه في مسائل الكفالة **والعبد** الماذون له  
لا يملك تزويج ماله لانه ليس من التجارة كذا ذكره



في الهداية والصبي الماذون له هل يتمكن من ان يتزوج  
امرأة هذا السليل ليولد له لا يملك **وذكر**  
في مختصر العدة وركب والعبد الماذون له لا يتزوج  
ولا يتزوج مما يملكه ولا يكاتب ولا يعتق على مال ولا  
يهدى بعوض ولا يغير عوض **وذكر** فيه ايضا واذا اذن  
ولي الصبي في التجارة فهو في البيع والشرا كالعبد  
الماذون اذا كان يعقل الشرا والبيع **وفي الماذون**  
الجامع في الفتاوى الاب اذا اجاب عبد الى السوق وقال  
هذا عبد ابني الصغير وقد اذنت له في التجارة  
فما يوهى ثم استحقه فحق بعد ما كفته الدنيا صار  
الاب غاراً ويقهره الاقل من قيمته وبين الدين وبما  
ينظر في ما ذون شرح الفتاوى **وفي ما ذون** الجامع  
في الفتاوى القاضي اذا اذن لعبد الصبي في التجارة  
والاب كاره حاز ولا يصير محجوراً عليه بوقت القاضي  
ولو كان الاذن من الاب ومات صار محجوراً عليه  
وفيه الاب اذا اذن لابنه في التجارة فاشترى وبها  
صهران بامر رجلان بان يشترى من احدهما للاخر  
شيئاً لا يصح اذا كان هو المبيع عنها واذا عبر عن احدهما  
والاخر يعقل بنفسه حاز **وفي ما ذون** الفتاوى الصوري  
المولي او الاب اذا قال اذنت لك في التجارة فلا تبع  
بغير قاض فباع يصح ان الاذن لا يقبل التخصيص  
**والعبد الماذون** له والصبي الماذون له يملك  
البيع والشرا بغير قاض عند ابي حنيفة رحمه الله  
في شرح خواهر زاده وخط الماذون له بغير عيب  
في المبيع يجوز ويجوز تأجيل الماذون له دينه عن  
عمومه **وذكر** في الذخيرة الصبي الماذون له اذا  
باع من ابنه فهو على وجهه **اما** ان باعه بكل قيمته

او اكتر من قيمته مقدار ما تغاب الناس في ملكه او لا تغاب  
او اقل من قيمته بحيث تغاب الناس فيه في هذا الوجه  
حاز بيعة عندهم جميعاً **واما ان باعه** باقل من قيمته  
بحيث لا تغاب الناس في ملكه وفي هذا الوجه اختلاف  
الروايات عند ابي حنيفة رحمه الله ذكر في بعض  
النسخ انه لا يجوز وذكر في بعضها انه يجوز فصار عن  
ابي حنيفة رحمه الله في المسئلة روايتان **واذا باع**  
من الاجنبى باقل من قيمته مقدار ما لا تغاب الناس  
فيه يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله بالتناق الروايات  
وعندهما لا يجوز **هذا** اذا باع من الاب فان باع  
من وصيه ذكر انه لو باع بمثل القيمة او بالكر او باقل  
مقدار ما تغاب الناس فيه حاز قالوا ويجوز ان يكون  
الجواب على التفصيل ان كان للصغير فيه منفعة  
ظاهرة بان باع منه باكثر من القيمة بمقدار ما تغاب  
الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة والي يوسف رحمه  
الله ولا يجوز عند محمد رحمه الله نصي اختلاف في هذه  
الصورة في الجامع الكبير ولو باع بمثل قيمته / وباقل من  
قيمه بحيث تغاب الناس فيه تعالى قول ابي يوسف  
ومحمد رحمه الله لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله  
يجب ان تكون المسئلة على روايتي **وان اقر الصبي**  
بعض المثل الذي يجب على ابيه او وصيه اختلفت  
الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها انه لا يجوز  
**قال شيخ الاسلام** خواهر زاده في شرحه ويجب  
ان تكون اختلاف الرواية في الاقرار على قول ابي  
حنيفة رحمه الله ما على قولها لا اقرار للاب والوصي  
لا يجوز رواية احمد واحمد هذه الجملة في الذخيرة  
واذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم حجر عليه مع حجره



إذا كان الحجر مثل الاذن على ما عرف في كتاب الماذون وكذلك  
 الوصي إذا اذن للصغير ثم حجر عليه صح حجه إذا كان الحجر  
 وكذلك القاضي إذا اذن للصغير أو المعتوه أو لغيره  
 في التجارة ثم حجر عليه صح حجه إذا كان الحجر مثل الاذن  
**والأب** إذا اذن للصغير فباع الصغير واشترى وكنته  
 ديون ثم جاز رجل واستحق الصغير فترما الصغير برحبون  
 على الأب بدوهم ولا يبطل الاذن بموت القاضي وعزله  
 ويجعل حجر القاضي **وإذا اذن الرجل** لابنه الصغير في  
 التجارة أو لغيره ابنته الصغير ثم مات الأب والأب الصغير  
 كان موته حجر عليه ولو كان الاذن من القاضي لم يكن  
 موت القاضي حجر عليه وكذلك الامام الاكبر إذا مات  
 لا يبطل الاذن أيضا وإذا اذن الرجل لغيره ابنته الصغير  
 في التجارة ثم أدرت الصغير فالصغير يبقى ما ذون له على  
 حاله **فرق بين هذا وبين** إذا مات الأب أو جده  
 والوصي صغير حاله فإن عده حجر وفرقوا أيضا  
 بين الوكالة وبين الاذن فإن الأب إذا وكل رجلا  
 ببيع مال ابنه الصغير أو اشترى لابنه الصغير ثم مات الأب  
 أو أدرت الوصي فإن الوكيل ينزل وفي الاذن قالوا إذا  
 أدرت الوصي حجر عده وإذا مات الأب حجر عده  
**والذي ذكرنا من الجواب** في الأب فكذا الجواب في الوصي  
 حتى أن الوصي إذا اذن للوصي أو المعتوه في التجارة  
 ثم مات الوصي أو جده الحجر الصني والمعتوه وإذا اذن  
 الأب لغيره ابنته في التجارة ثم مات الأب وورثه  
 الأب فقد انجر العبد وكذا إذا اشتراه من الصغير  
 كان هذا حجر على العبد هذه أحمل في ماذون الذخيرة  
**المصيب** الماذون له إذا ادعى عليه رجل دعوى  
 يخلف ويقضي عليه بالانكول وهو المختار وحلي عن نجم

الدين

الدين النفسى رحمه الله أنه كان يقول الفقهاء بمرقند نفون  
 ان الصبي الماذون له لا يخلف ما يخر رواية ثم وجدت  
 رواية في المبوط انه يخلف في ماذون كتاب الاحكام  
 في دعوى في الفتاوى الصغرى **ذكر** في الباب السادس  
 وسنن من آداب القاضي ولو ان رجلا له ابن لم يدرك  
 اذن له في التجارة فاستدان ديناً ومات الاب وترك  
 مناعاً وعقاراً والدين يحيط بما تركه لم يكن لابييه ان  
 يبيع شيئاً مما ترك الا أنه مشغول عن العزماً فلا يملك  
 البيع الا برضا العزماً وكذلك العبد الماذون له المديون  
**ذكر في مسائل الحجر**  
**ذكر** في مختصر القندوري الأسباب الموجبة للحجر الصغر  
 والورق والجنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه  
 ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف الجنون  
 المقلوب بكال ومن باع من هؤلاء شيئاً أو اشتراه وهو  
 يعقل البيع ولقيدته فالمولى بالخيار وإن شاء أجازته فإن  
 كانت فيه مصلحة وإن شاء فسخه **وهذه المقاي**  
 الثلاثة توجب الحجر في الاقوال دون الافعال فالصبي  
 والجنون لا يصح عقودهم ولا أقرارهم ولا طلاقهم  
 ولا غطقتهم وإن ألقوا شيئاً لزمهم ضمائمهم وما العبد  
 فاقواله تافهة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه  
 فإن أقر بمال لزمه بعد الكرية ولم يلزمه في الحال  
 ولو أقر بحد أو قصاص لزمه لأنه يبقى على أصل الكرية  
 في الدم ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بأحد والقصاص  
**ونفذ** طلاقه لقوله عليه السلام لا يملك العبد  
 والمكاتب شيئاً الا الطلاق **وفي شهادات** المستنق السفيه  
 المحجور عليه إذا زوج ابنته أو اخته الصغيرة لم يجز كذا  
 عند محمد رحمه الله **وذكر** في دعوى المستنق وإذا دفع



الوصي الى الوارث حتى ادرك ماله وهو بمن يجر عليه  
لفساد كان دفعه جائزا وهو بركي من ضمانه الفيد  
المجور عليه اذا استقرض مالا لم يفي صدق امراته  
صح استقرضه فان لم يعط المدة وصرف في حوائجه  
لا يواخذ به لا قبل البلوغ ولا بعده والعبد المجور عليه  
لو استقرض مالا واسر ملكه لا يواخذ به في الحال ويواخذ  
به بعد الفسق لان الصبي المجور عليه لسب من اهل  
الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد مثا اهل التزام  
الا انه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق  
نفسه في جرحه وتاوي كما قضى خان وصيلة استقرض  
الصبي المجور عليه مرت في الودعية

**في مسائل الشهادات**

**في شهادته** شهادة الوصي لا يثبت المست  
لدين على المست هل يقبل ان كان الاب صغيرا لا يقبل  
بالا اتفاق وان كان كبيرا كذلك الجوان عند الي  
خليفة رحمه الله وعندهما لا يقبل **وهذا** اذا كان  
الاب كبيرا حال ما قبل الوصي الوصاية قاة كان صغيرا  
وبسبب له بالدنيا بعد ما كبر لا يقبل الشهادة بالاجماع  
واذا شهد حوان مسلم بالغان في حق من الكفوق  
وكان يوم اشهد اصفريين او كافريين او عدينا قبلت  
شهادتهما **العبد** والصبي والكافر اذا شهدوا فرد  
القاضي شهادتهم ثم اعتق العبد وبلغ الصبي ولم  
الكافر فاعاد وانك الشريعة فانهم يقبل شهادتهم  
بخلاف القاسق اذا شهد وردت شهادته ثم اعتاد  
تلك الشهادة بعد التوبة لا يقبل وكذا الزوج اذا  
شهد لزوجته وهو حنفا والزوجة لزوجها وهي  
حنفة فرد القاضي شهادتهما ثم ارتفعت الزوجية

فاعاد تلك الشهادة لا تقبل هذه الجملة في الفصل الثاني  
من النخبة **وفي الذخيرة** ايضا شهادة الصبيان فيما  
حكى في الملاعب لا تقبل وفي شهادات الفتاوي المقر  
شهادة الصبيان فيما لا يحضرون الا الصبيان يقبل عند  
مالك **وذكر** في اخبار باب كتاب القاضي الى القاضي  
من فتاوي رشيد الدين وفي الشهادة بالتسامع اذا سمع  
من الصبيان لا يجوز له ان يشهد لانه لا يعتمد على قول  
الصبيان وهذا في حق صبي لا يكون كلامه مستبرا  
اما اذا كان الصبي ممنا يجوز له ان يشهد اذا حضره  
مثل هذا الصبي ولا يشترط لفظ الشهادة بل يجوز الخبر  
بكتفي **ولو سمع** من الحدود في القذف والنوان والعبد  
يجوز اذا كانوا صدقة ظاهرا ولا حاجة لجواز اذا  
الشهادة عند التسامع ان يسمع ممن هو اهل للشهادة  
**وفي شهادات** المحيط وشهادة النسايا تفراذهن عن  
استلال الصبي وهو صياح الولد بعد الا لفصال  
من الام او على حرك من عضو من اعضائه يقبل في حق  
الصلاة بالاجماع وفي حق الحيران قال ابو حنيفة رحمة  
الله لا يقبل الا برأية رجلين او رجل وامرأتين وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تقبل شهادة امرأة اذا كانت  
عدلة **وفي شهادات** الفتاوي الصغرى شهادة  
الوصي لليتيم بعد الفزل لا تقبل وان لم يخاصم بخلاف  
الوكيل اذا شهد لموكله قبل الخصومة تقبل وفي  
متفرقات شهادات المحيط الاحوان اذا زوجا اخرها  
وهي صغيرة ثم ادركت فشهدا بها اختارت نفسا لا تقبل  
شهادتهما **وكشادة** القابلة على يقيني الولد تقبل  
بالاجماع حتى لو قال لامته ان كان في بطنك ولد  
فمنعتي فشهدت على الولد امة ذميا امر ولد



لان الحاجة الي يقين الولد ويثبت ذلك بشهادة القابلة  
بالاجماع بان نقر الزوج بولاية الولد لكن ينكر ان الولد هذا  
اما اذا كان ينكر الولادة اصلا لا تقبل شهادة القابلة عند  
ابي حنيفة رحمه الله وفي فتاوي رشيد الدين في اخرباب  
يثوق النسب من الهداية **ذكر** في شهادات المنتقي نرائي  
اسلم وشهد شهادة قال ان كان عدل في النصرانية قلت  
شهادته وان لم يكن عدل لا حتى اسلم سالت عنه هل كان  
عدلا في النصرانية فان عدل في النصرانية قلت شهادته  
**ولان** صيا اب خمس عشرة سنة احتلم ثم شهد شهادة لا  
باس بان تقبل شهادته ينظر في هذا الجواب فان كلام  
هنا مربعة في الفرق بينه وبين النصراني على ان شهادة  
الصبي محان احتلم لا تقبل حتى يقع في قلوب اهل محله  
انه لا باس به في حال بلوغه كما قال في الفريب اذا نزل به  
قوم لانهم لم يكن له قبل بلوغ شهادة **صبي** احتلم ثم شهد  
قال محمد رحمه الله لا تقبل شهادته ما لم يسأل عنه وهذا  
على قولها لانها لا يكفيات بظاهر العدالة في فتاوي  
قاضي ظهير الدين قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير  
رجل في يدته شي سوي العبد والامة وسفك ان لشهد  
انه لو جعل اليد على رواية الجامع الصغير فيما سوي العبد  
والامة دليل الملك ولم يجعله في العبد والامة دليل  
الملك ولم يفصل بين الصغير والكبير **وروي** في جماعة  
عنه انه فرق بين الصغير والكبير فجعل اليد على الصغير  
الذي لا يبر عن نفسه دليل الملك ولم يجعل اليد على  
الكبير وعلى الصغير الذي يبر عن نفسه دليل الملك  
وعن ابي يوسف رحمه الله انه سوي بين العبد والامة  
ومني سابقا لا شي وجعل اليد في الكل دليل الملك وهكذا  
روي عن محمد رحمه الله وهكذا روي عن ابي يوسف

رحمهما الله

رحمه الله في الامالي عن ابي حنيفة رحمه الله **وينظر**  
**تمام هذا** في شهادات المحيط والذخيرة اهل المحلة اذا شهدوا  
علي وقف المكتب والشاهد صبي في المكتب او لم يكن  
لا تقبل وقال بعضهم تقبل لان كون الصبي في المكتب  
ليس بامر لازم في شهادات المحيط  
**في مسائل الدعوى**  
**ذكر** في دعوى الذخيرة ولو ادعي رجل علي صغير شيئا  
وله وصي حاضر يريد به الصبي المحجور عليه لا يشرط  
حضرة الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب  
القسمة ولم يفصل بين ما اذا كان المدعي دينيا او عينا  
وجب الدين بما ستره هذا الوصي او لا وجب بما سترته  
**وذكر** الناطقي في اجابته اذا كان الدين واجبا  
بما ستره هذا الوصي لا يشرط احضار هذا الصغير **وفي**  
**ادب** القاضي للمخاض اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور  
عليه ان لم يكن للمدعي بينة فليس له حق احضاره ولكن  
يحضر معه ابوه حتى اذا الزم الصبي شيئا يودي منه ابوه  
من ماله **وفي كتاب** الاقضية كذا احضار الصبي في الدعوى  
شرط وبعض المتأخرين من متأخي زماننا من شرط ذلك  
سوا كان الصغير مدعيا او مدعى عليه ومنهم من ابي ذلك  
**واذا لم يكن** للصبي وصي فطلب المدعي من القاضي ان  
ينصب عنه وصيا اجابه القاضي الي ذلك **وفي فتاوي**  
القاضي ظهير الدين رحمه الله والصحيح انه لا يشرط حضر  
الاطفال الرضوخ هكذا ذكر في الفتاوي وفي كتاب الاقضية  
ومن متأخي زماننا من ابي ذلك وقال لو كان الصبي في  
المهد يشرط احضار المهد مجلس الحكم لا سيك ان اشترطه  
بعيد والا في الصواب واشبه بالققه وفي العبد الماذون  
له اذا حقه ديون واراد القاضي بيعه فالقاضي لا يبيعه



العبد الا بحضرة المولي ويبيع كسبه بدون حضرة مولاه ولو  
 شهد الشهود على العبد الماذون له بقبض او ودية  
 اسهلا او جدها باقراره بذلك او ببيع او شرا او  
 باجارة وانكر العبد ذلك ومولاه غايب قلت شهداتهم  
 ولا يشرط حضرة المولي ولو شهدوا على العبد المحجور  
 عليه باسرها او بقبض وجمدا العبد ذلك لا تقبل  
 هذه البيعة الا بحضرة المولي ومعناه ان لا تقبل حتي  
 لا تجا طاب المولي في بيع العبد اما تقبل الشراة على العبد  
 ويقضي القاضي عليه حتي يواخذ به بعد الفتق وان  
 كان المولي حاضرا مع العبد وادعي المدعي اسهلا او  
 مال او غصب مال قال القاضي يقضي على المولي وان ادعي  
 اسهلا او دية او اسهلا او بضاعة على العبد  
 المحجور عليه فندها لا يسمع القاضي هذه البيعة على  
 المولي وعند ابي يوسف رحمه الله يسمع البيعة على المولي  
 وان شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا يقضي على  
 المولي بهذه البيعة سواء كان المولي حاضرا او غائبا  
**والصبي** الماذون له اذا اذن له اياه او وصي  
 ابيه في التجارة بمنزلة العبد الماذون له في التجارة  
 اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان التجارة قلت  
 شهدتهم عليه وان كان الذي اذن له **عليها واذا**  
 شهد الشهود على صبي ماذون له او ممتوه ماذون  
 له يقتل عمدا او قذف او شرب خمر او زنا فبيما عدا  
 القتل لا تقبل الشراة سواء كان الاذن حاضرا او غائبا  
 وفي القتل يقتل اذا كان الاذن حاضرا ويقضي بالدية  
 على العاقلة ولو كان الاذن غائبا لا تقبل **واذا شهد**  
 على اقرار الصبي والممتوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشراة  
 سواء كان الاذن حاضرا او غائبا هذه الجملة في دعوى

الذخيرة

الذخيرة والمحيط **وذكر** القاضي الامام فخر الدين في  
 دعوى فتاويه وينبغي ان لا يشرط حضور الاطفال  
 عند الدعوى كما ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده  
 وفي فتاوي قاضي طهر الدين ادعي على الميت دية  
 والميت ورثة صفار لا يشرط حضرة الكل وحضرة الواحد  
 يكفي **وقال** لو ادعي على ميت دية وورثته مفارقان  
 للميت وصي لا يشرط حضرة الورثة وان لم يكن للميت  
 وصي وللصفار وصي يشرط حضرة الورثة الصفار  
 وحضرة الواحد يكفي **وذكر** رشيد الدين رحمه الله  
 في فتاويه في باب دعوى الاب والوصي القاضي ينصب  
 وصيا عن الصغير عند الدعوى ولا يشرط حضرة الصغير  
 بل يشرط ان يكون القاضي عالما بوجود الصغير وان  
 تكون الصغير في ولاية القاضي لا ان نصب الوصي ليس  
 بقضا ولكنه من اعمال القضا وهذا دليل على ان عند  
 دعوى الوصي لا يشرط حضرة الصغير وعند القضا لا  
 يشرط **وذكر** رحمه الله في باب دعوى الدية على المورث  
 من فتاويه ولو ان رجلا ادعي دية على الميت وورثته  
 الكبار غيب والصغير حاضر قال القاضي ينصب عن الصغير  
 وكلا يدعي عليه واذا قضي على الوكيل يكون قضا  
 على جميع الورثة غير ان القريم يتوفي دية من نصب  
 الحاضر اذا لم يقدر على نصب الكبار فاذا حضر الكبار  
 يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث **وذكر**  
 سمس الائمة الكلواني رحمه الله هذا الفرع في ادب  
 القاضي وينظر تمام هذه المسئلة في باب اثنان الدين  
 والحقوقي على الميت من ادب القاضي للمصدر الشهيد  
**وفي دعوى** فتاوي قاضي خان ولو ادعي على عبد محجور  
 عليه مالا بالاسهلا او مال الفقير ابو جعفر ليس له ان



يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير إذن المولى لما فيه من  
 شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة وكذا  
 لو وجد في مجلس القاضي كان له ان يحلفه **رجل**  
 ادعي على غيره ان وصي باع اقتضى منك كذا وكذا في  
 حال صفري وانه قد مات قبل استيفائي من الثمن  
 فادفع الي من اقتضى فقد قيل لا تصح هذه الدعوى  
 لان بعد موت الوصي له حق قبض ثمن ما باع الوصي  
 لو ارثه او لو وصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي  
 ينصب له وصيا فان قال المدعي عليه قد ادبت الثمن  
 الى الوصي فطالب بالبينة فان لم يكن له بينة فحلف  
 المطالب على العلم قال تعالى قول من يقول من المأخ  
 في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض  
 بالنقل الى الموكل ينبغي ان يقال هنا حق القبض  
 ينتقل الى الصبي بعد البلوغ وتصح الدعوى كذا  
 ذكر في اول دعوى الذخيرة وقد مر شي منه في مسائل  
 البيوع **وذكر** في اول دعوى الذخيرة ايضا ذارعه  
 في يد رجل ادعاهما احرقا قام صاحب البيعة  
 على المدعي اني اشتريت هذه الدار من وصيك في  
 صفرك بكذا الا انه لم يسم الوصي واقام على ذلك  
 بيته هل تسمع دعواه وبينته اختلف المأخ فيه  
 وكذا لو ادعي ان فلانا باع هذه الدار مني باطلا في  
 القاضي في حال صفرك ولم يسم القاضي واقام على  
 ذلك بيته هل تسمع دعواه وبينته اختلف المأخ  
 فيه وعلى هذا اذا شهد الشهود على الوقت وسلم  
 الواقف اياه الى المولى الا انهم لم يسموا الواقف دون  
 المولى فيه اختلف المأخ والحاصل ان في دعوى  
 الفصل والشرط على الفعل هل يشترط تسمية الفاعل

فيه

فيه اختلف المأخ وله الكتب فيه معارضة وموضع هذه  
 المسائل دعوى الذخيرة والمجيب وقد ذكرناها في  
 فصل القضاء في الجهاد في كتاب الفصول **ذكر** في الفصل  
 السابع من دعوى الذخيرة واذا الخصم رجلا في  
 عبد كل واحد منهما يقول هو عبد وهو في يدها فان  
 كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي له  
 لواحده منهما بالملك قال نعيم البينة ولكنه يجعل في  
 ايديها **وان كان الزالم** كبير ايتكم او صغيرا يعبر  
 عن نفسه فقال انا حر قال قول له ولا يقضي لهما  
 شي لا بالملك ولا باليد لما لم يقم البينة على ذلك  
 ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما  
 بخلاف ما اذا قال انا حر الاصل **وكذا** اذا كان العبد  
 في يد رجل فاقرا انه لا حر لم يصدق والقول قول صاحب  
 اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون القلام كبيرا يتكلم  
 وانما نقول في بعض النسخ اذا كان يعبر عن نفسه  
 وانما الشرط ان يتكلم ولعل ما نقول فاذ كان بيته  
 الصفة يرجع الى قوله وان كان العبد في يد رجل وهو  
 لا يعبر عن نفسه فقال صاحب اليد انه عبد قال قول  
 قوله ويقضي له بالملك فان كبر الفل لم يقل انا حر  
 الاصل لا يصدق الا بحجة وكذا اذا قال انا لقط فهذا  
 كقوله انا حر الاصل فان اقامه واليد بيته انه عبد  
 واقام العبد بيته انه حر الاصل فبيته العبد اولى بغيره  
 المحلة في الذخيرة **وفي قصص العام** الصغير في يد  
 رجل يعبر عن نفسه فقال انا حر قال قول له وان كان  
 لا يعبر عن نفسه فقال انا حر فهو عبد للذي في يده  
**وذكر** في الفصل التاسع من دعوى الذخيرة رجل  
 ادعي على رجل انه نقا عني عبدي قيمته الف درهم



وحمد المدعي عليه دعواه والمدعي مقرران العبد في قاهر  
 المدعي بينة على دعواه فالقاضي لا يسمع بينة ولا يقضي  
 بالارث على المدعي عليه الا بحضرة من العبد ولو كان العبد  
 ميتا او مهنرا لا يعبر عنه نفسه فالقاضي يقضي بالارث  
 للمدعي على القاضي ولا شرط حضور العبد **ذكر**  
 في باب المساومة من الزيادات المتناقص كما يمنع صحة  
 الدعوى لنفسه عن الصحة لغيره **ذكر** القاضي  
 الاحام حلال الدين رحمه الله في المحاضر من اقر بعتي  
 لغيره فكل لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه  
 لغيره بوكالة وصاية **ذكر** سيد الدين رحمه الله  
 في الباب الثالث عشر من فتاويه الوصي اذا اقر بعتي  
 لاخر ثم ادعى انه للصغير لا يسمع دعواه لاجل الصغير  
**ورأي** في سكرات المنتقى رجل استأجر من رجل ثوبا  
 ثم اقام البينة انه لابنه الصغير فلا قبل منه البينة  
**وذكر** في المنتقى رجل استأجر ثوبا ثم اقام البينة  
 انه لابنه الصغير فقبل وهكذا ذكر في دعوى الحام  
 في الفتاوى **ذكر** الدفاري في فتاويه بهذا النقط  
 يتولي وقف رادعوي كرد مدعي عليه دفع في كوله  
 مقر احداه ملك مشيت وان من خذ له خواسته  
 لا يصح هذا الدفع لان اقرار المولى على الوقف لا يصح  
**فالحاصل** ان اشارات الكتب في خص هذه المسائل  
 متعارضة فيجعل على ان في المسئلة روايتي **والا**  
 اذا باع مال ابنه بغيره فاحس ثم ادعى ان البيع وقع  
 بالغبن هل يملك دعواه ذكرناه في مسائل السوء **ذكر**  
 في مسائل الدفع من الذخيرة استأجر دارا لابنه  
 الصغير من نفسه واستأجر على ذلك سبعة اقبول الابن  
 ولم يعلم بما صنع الاب ثم باع الاب تلك الدار من رجل  
 وسلمها

وسلمها اليه ثم ان الاب استأجر الدار من المشتري ثم  
 علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري ويحال ان  
 ابني كان استأجر هذه الدار من نفسه لي في صفري وانها  
 ملكي واقام على ذلك بينة وقال المدعي عليه في دفع  
 دعوي المدعي انك من قضي في هذه الدعوى لا  
 استجارك الدار من اقرارك ان الدار ليست لك فاعلم  
 بعد ذلك الدار لنفسك يكون متاقضا هل تكون هذه  
 دفعا اختلف المأخ فيه والصحيح انه لا يكون دفعا  
 واذا ثبت التناقض لانه تناقض فيه حقا فان الاب  
 يستند بالسرا للصغير ويحس لا يعلم بعد البلوغ فلا يصف  
 الابن كون الدار ملكا له فنظر صحة بيع الاب فيقدم  
 على الاستجار طنا منه ان الدار ملك المشتري وفي  
 الحقيقة ان الدار ملكه كذا في كرام المسئلة في الذخيرة  
**وفي المسئلة** اشكال وهوان دعوى الدار من الابن  
 في هذه الصورة انما يصح ان لو وقع بيع الاب بغيره فاحس  
 اما اذا وقع بيع الاب بمثل القيمة تبني ان لا تصح دعوى  
 الابن لان الاب يملك بيع عتق الصغير بمثل القيمة  
 اذا كان مصلحا على ما قررنا في البيوع **وذكر** في دعوى  
 الدفع من الذخيرة رجل مات وترك اولاد امغارا وكبارا  
 فكلوا الصغار وادعوا دارا في يد رجل مسرا من ابيهم  
 فادعى المدعي عليه في دفع دعواه اني استأجرت حصته  
 اكبارهم وحصته الصغار من وصيهم من جهة ابيهم  
 او من جهة القاضي بثمان مائة او بغيره لسر عند حاجة  
 الصغار اليه فهدا دفع صحيح لو اقام البينة عليه تدفع  
 ولو كان مكان الدار عرضا لا شرط في كراهية قالوا  
 يملك بيع العروض من غير حاجة ولا يملك بيع عتق  
 الا الحاجة **وفيها ايضا** رجل مات وترك ابني صغيرين



ولكل ابن قسم على حده وفي يد احد القيمين دارين هما  
دار الصغير الذكي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الاخر  
ان الدار التي في يده نصف ملك الصغير الذي انقضى  
سبب ان هذه الدار كان كل ملكا لوالد الصغير بين  
قادر على نصفه لا قبضه لاجل الصغير الذي انقضى  
فان قام القيم المدعي عليه بينة ان ولد الصغير قد كان  
اقر في حال حياته ان هذه الدار ملك الصغير الذكي  
في ولايته يندفع عنه دعوى القيم المدعي فان قام  
القيم المدعي بينة لدفع دعوى القيم المدعي عليه  
وقال انك ادعت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير  
الذي في ولايتك ارياعا ابيه والان تدعي كل ملكا  
للصغير الذكي في ولايتك بجهة اخري ان دفع دعوى  
القيم المدعي عليه لكان التناقض **ادعي دارا في**  
يد رجل سرائع ابيه فقال المدعي عليه في دفع دعوى  
المدعي استريت هذه الدار من امك في صغيرك باطلاق  
القاضي فنهى ادفع صحيحا اذا ثبت ان البيع كالحاجة للصغير  
او لعضاد من الميت وقد مر حقه من قبل كما ذكر في  
الذخيرة **وذكر** في ايضا رجل ادعى في تركه ميت  
وصيه لابنه الصغير بملك ماله وقام البينة على ورثة  
الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة  
اقاموا بينة على المدعي بطريق الدفع انه قد كان  
اقر قبل الحكم ان علي الميت دين مستحقا لتركته كان  
هذا ادفع صحيحا ويبطل حكم القاضي وسجله **رجل**  
اوصى لابنه بملك ماله واحدها صغير والاخر كبير  
وابوهما حي ثم مات الوصي قاضي ابو الصغير علي  
وارث الوصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت  
قاضي الكبير الوصية لنفسه من جهة الميت وفكر الورثة

وصيتها

وصيتها وقال في دفع دعواها ان هذا الكبير قد اقر بعد  
موت الميت ان الميث ما اوصي لي بشي وكذلك ابو الصغير  
اقر ان الميت ما اوصي لابني بشي هل يكون هذا خصما  
فقد قيل في حق الكبير هذا دفع دعوى الاب لا دعوى  
الابن حتي لو كبر الابن وادعى الوصية لنفسه تسمع دعواه  
وقد قيل هذا ليس بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه بالحق  
كما ذكر في الذخيرة **ولو ادعي** احد الورثة وصيه الابنه  
الصغير بعد العتمة هل تسمع دعواه قد كتبنا في مسائل  
العتمة وفي الذخيرة ايضا ادعى رجل على اخيه اقلان  
ان فلان عندك كذا وكذا او انه صبي وجعل القاضي  
فلان الي فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية  
هذا القاضي ثم ان الي فلان وكلني بقبض مال الصغير  
بعد امتك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوجاهة  
المدعي ان رابطها وقبض المدعي الملال ثم ان هذا المدعي  
عليه بعد ذلك ثم ان ادعى علي هذا الوكيل ان هذا  
الصبي فلان بن فلان قد بلغ وكلني بقبض ماله  
منك اري الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي  
بعت المال الي الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق  
**وامسله** الوكيل بالبيع اذا قال بعد ما عرله الوكيل بعت  
احسن **وفيها ايضا** صبي له عقارات موروثة ادعى بعد  
بلوغه صفارا من عقاراته علي رجل ان وصيه باعه  
مكرها وسلمه مكرها واراد استرداد ذلك منه يله  
المشتري ثم ادعى مرة اخري ذلك العقاران وصيه  
باعه بغير قاضيه والقاضي سمع منه الدعوى الثانية  
اذ يجوز ان يباع مكرها بغير قاضيه **وفي فتاوى**  
القاضي الامام محمد بن رحم الله اذا اقامت البينة  
علي نايب الصغير ثم بلغ الصغير يقضي عليه بملك البينة



ولا يكلف إعادة البينة وكذا اذا اقيمت البينة على المدعي  
عليه ثم مات بعضي بئسك البينة على وارثه **وكذا**  
لو اقيمت البينة على أحد من الورثة ثم غاب بعض  
بئسك البينة على الوارث الاخر **ذكر** في دعوى الذمة  
رجل له اثنتان صفري وكبرى اقام رجل بئسك  
على هذا الرجل انه زوج ابنته الكبرى منه واما الاب  
بينة انه زوج ابنته الصغرى من هذا الزوج فالبينة  
بئسك الزوج **وذكر في هذا الباب** رجل قال لامرأة زوجنيك  
أولك وانت صديقة وقالت المرأة زوجنيك وانك لست  
قال لقول قول المرأة والبينة بئسك الزوج **ذكر** رشيده  
الدين في باب دعوى الاب والوصي من قتاويه أحد  
الورثة بالغ والاخر صغير قاضي رجل الدين عليهما  
بدون الوصي صح الدعوى على الكبير ولا يشرط حصرة  
الصغير ووصيه لان أحد الورثة يستصحب خصما  
**وفي هذا الباب** قتاويه مات رجل عن امرأة وابنت  
أخوها صغير والاخر كبير غاب وترك بقرة قاضي  
رجل هذه البقرة فقالت المرأة عنها الي بالمسرات والباقي  
بن الولدين اخذها الكبير غاب والاخر صغير لا وصي  
له قال دعوى تسمع على المرأة ويقضى بالبقرة للمدعي  
لان أحد الورثة يفعل خصما عن الميت **ولان المرأة**  
انكرت ولم تقبل انها مسرات لها حتى قضى القاضي  
لا يكون قضا على ولديها **وذكر** في باب دعوى الاب  
والوصي من قتاويه قاضي بلاء جعل وصيا لثمن فباع  
الوصي عقاره بثمان المثل فبئسك الصغير وادعى القمار  
واقام السنة وأخذ القمار من المشتري بقضا القاضي  
لم يعلم القاضي انه باع الوصي بوجده القمار منه وباع  
الي المشتري لانه لما ظهر ان وصيه باع في زمان الصب

وباع

وباع بئسك سعة ما را الصغير بايعا يبيع وصيه فخرج عن  
ملكه فلا يملك دعواه بعد ذلك ملكا مطلقا **ولو ادعى**  
الي استخرت من المشتري الذي استخر من الوصي  
يصح دعواه **وفي هذا الباب** ايضا ان ادعى الوصي  
دينا للصغير لا بد ان يبين سبب الدين انه سبب الورثة  
او سبب اخرا لانه ان كان سببا الورثة يحتمل ان التركة  
قسمت فتوقع هذا الدين في نصيبه فيكون هذا قسم  
الدين وانه غير صحيح **وفي هذا الباب** ايضا رجل مات  
وله علي غيره دين فنصب القاضي وصيا لاجل الصغير  
والكبير القاب يجوز لابن للقاضي ولا ية لاجل الكبير  
القاب صيانة حقه في التركة **وفي هذا الباب** المدعي  
من الذخيرة وكتاب الدعوى والبنات في دعوى  
وصي صغير من حصة ابنة ديناً فرد نعمه ان لم يكن  
في المحضر ان الدين لهذا الصغير باي سبب ولا بد من  
بيان ذلك لما قلنا قبل هذا ولان السهود في شهادتهم  
لم تشهدوا على موت الاب والابن ايضا الي هذا المدعي  
ولا بد من ذلك **ورد** في دعوى القمار للصغير  
بالاذن الحكمي وقد كان استخر والد الصغير لاجل  
الصغير وقد استولى عليه أحد فرد المحضر بصله ان لم  
يكن فيه ان الاذن الحكمي لهذا المدعي من حصة هذا  
القاضي او من حصة غيره من القضاة وعلى تقدير ان يكون  
الاذن من حصة كائن اخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي  
عند القاضي لسمع خصوصته ولانه لم يذكر فيه ان  
المدعي ما دون له بالقبض لا يكون له حق القبض  
عند زفر رحمه الله لانه بمنزلة الوكيل والوكيل بالخصوص  
لا يملك القبض عنده وعليه الفتوى فلا بد من ذكر  
كونه حاذوا له بالقبض او ذكر ما يد له عليه من كونه



وصيا فان الايصا ثبت ولاية القاضى ولا بد ايضا من ذكر  
 الثمن بخلافه لا يكون حالا **ولا بد ان يذكر** ان الثمن  
 مثل المقنود عليه وقت العقد حتى لو ذكر في المحضر لغيره  
 بمن معلوم هو مثل قيمة الدار لا تصح ما لم نقل وقت  
 العقد **قال ورد محضر** في دعوى الصبي فرد عليه ان  
 الدعوى من الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي  
 المحجور عليه اما الصبي المأذون له فدعواه صحيحة  
 ان كان مدعيها وان كان مدعي عليه فجوابه ايضا  
 صحيح ولو كتبت في محضر دعوى الوصي وهو الوصي  
 في تركه انما من جهة الحكم وهم فلان وفلان ولم يذكر  
 ان التركة والا يامر هلكا في ولاية القاضي بوجوب  
 ذلك جاز عند بعض العلماء **وفي مختصر** دعوى الوصي  
 اذا كتبت وهو الوصي في امور هذا الصغير لا بد ان تذكر  
 انه وصي من اي جهة لانه يختلف احكامه باختلاف  
 نصيبه ولو كتبت انه وصي من جهة الحاكم ولم اسم القاضى  
 الذي ولاه جاز كذلك الجواب عظام حمزة وكذا مولي  
 الاوثاف وقد ذكرناه في فصل خلا السجلات من  
 كتاب الفصول **وفي فتاوى** رشيد الدين وفي دعوى  
 الوصي من جهة القاضي لا بد ان تذكر انه وصي من  
 جهة الحكم اذ لم يكن في التركة وصي من جهة الملت لانه  
 اذا كان وصيا من جهة الملت لا يملك القاضي  
 نصبا وصي اخر من غير سبب موجب والسبب الموجب  
 الحناية او غيرها مما يتحقق به الفزل **ذكر** في باب  
 دعوى النكاح من فتاوى رشيد الدين ما انت المرأة  
 وعلى الزوج مهر ولها اولاد صغار لا يخلوا اما ان يكون  
 الاب مقرا للمهر او منكرا فان كان مقرا لا يؤخذ منه لان  
 الاب يملك حفظ مال الصغير وان كان منكرا ينصب

القاضي

القاضي وصيا ويثبت المهر على الاب وياخذ منه ويدفع  
 الى الوصي لانه لما انكر ظهرت حياسته وعند ظهور الحياثة  
 كان للقاضي ولاية دفع مال الصغير الى الوصي

**في ما يل ادب القاضي**

وفي مجموع النوازل السلطان اذا قال لصبي اذ ادركت  
 فصل بالناس او اقضى جازيل شيخ الاسلام يرهان  
 الدين رحمه الله السلطان المولي اذا كان صبيا فبلغ هذا  
 يبقى سلطانا ام يحتاج الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى  
 تقليد جديد **وذكر** في المنتقى عن محمد رحمه الله ان السلطان  
 اذا استوجرد قاسم ليس له ان يصلي بالناس **وكذا العبي**  
 اذ استقضى ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي العبد  
 روايات وفي الذخيرة اذا استقضى الصبي ثم ادرك  
 ليس له ان يقضي بذلك الامر والعبد اذا استقضى ثم  
 عتق كان له ان يقضي بذلك الامر **وفي فتاوى**  
 السنن سلطان مات وانفتحت الرعية على ابن صغير له  
 وجملوه سلطانا ما حال الفضاة والخطباء وتقليده  
 اياهم مع عدم الولاية قال ينبغي ان يكون الاتفاق  
 على وال عظيم فيكون سلطانا لهم فيكون التقليد  
 منه وهو بعد نفسه بعلاب السلطان ويعظم لرفه  
 ويكون السلطان في الحقيقة هو القاضي اذا خرج الحيا  
 القوي ونصب قويا في امور صغيرا ووقف او في نكاح  
 اياهم جاز كذلك فتاوى فظهر الدين المرعيني  
 رحمه الله لانه ليس يقضا ولا من اعمال القضا **وذكر**  
 صاحب المحيط في الفصل الحادي والثلاثين من شرائع  
 المحيط هذه المسئلة وقال هذا مسئلة عندى لان القاضي  
 انما يفعل ذلك بولاية القضا الا ترى انه لو لم يؤذن  
 له في ذلك لا يملك فكانت من جملة القضا فينبغي



ان يترط المصير **ولو امر** انسانا بالعتمة في الرستاق  
 جاز باتفاق الروايات **ذكر** في الملتقط الدعوى من  
 الصبي لا تسمع الا اذا كان ما ذونا له **وفي اقرار** الرعايا  
 والبنات الصبي التاجر والعبد التاجر يختلف ويقضي  
 عليه بالنكول **وذكر** الفقيه ابو الليث رحمه الله ان الصبي  
 الماذون له يحلف عند علمائنا وبه تأخذ في الملتقط  
**وذكر** في الفتاوى انه لا يميز على الصبي الماذون  
 له حتى يدرك **وذكر** في التوادر يحلف الصبي الماذون  
 له ويقضي بنكوله وكذا ذكر في اقرار الاصل وعند  
 محمد رحمه الله لو حلف وهو صبي ثم ادرك لا يميز صاحبها  
 عليه فهذا دليل على ان عينه معتبرة **والصبي** المحجور  
 عليه لا يصح اقراره فلا يتوجه عليه اليمين فتنظر  
 تمام هذه المسائل مع اختلافاتها في ادب القاضي من  
 الذخيرة **رجل** ادعى على ولي صغيرة انه زوجها منه  
 وانكر الولي لا يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله  
 خلا فإلها بنا على انه لا يصح اقرار الولي عليه ولنته  
 بالنكاح عنده خلا قالها **ولانه** لا يمين في النكاح عنده  
 خلا قالها **وكذلك** لو كانت الدعوى في الوصي والامر  
 بالنكاح فهو على الخلاف ولو ادعى زوج أخته البسرة  
 منه وانكر الاب لا يحلف بالاتفاق بخلاف ما اذا كانت  
 صغيرة فانه لا يحلف عندها لان اقراره عليها جائز  
 عندها **ثم اذا كانت** كبيرة تختلف الابنة على العلم  
 لانها تختلف على فعل الغير في ادب القاضي من  
 الذخيرة **الاب** والوصي فيما يدعي على الصغير  
 خصمان في حق اقامة البينة حتى تقبل البينة عليهما  
 ولما خصمتين في حق الاستخلاف حتى لا يختلفا  
 على ذلك في الباب الثاني والمثرب من ادب القاضي  
 اوفي

اوفي الباب الثالث والمثرب **ذكر** القاضي الامام فخر  
 الدين في دعوى قتاويه ولو ادعى ضحية او عينا ان  
 له فقال له واليد هي لابني الصغير فلان يحلف المدعي  
 عليه وكذا لو ادعى عتمة في دار فقال المثلوي ان  
 لابني الصغير لا يكون للمدعي ان يحلفه لان اقراره  
 لولده الصغير لا يحلفه في حالي يصير ضامنا عند  
 النكول فهو على الخلاف عندها لا يحلف وعند محمد  
 رحمه الله لا يحلف وانا لا يحلف عند محمد رحمه الله اذا اراد  
 ان يأخذ العتمة عند النكول اما لو اراد ان يأخذ الضحية  
 لا يحلف ايضاً ثم اذا استخلف ونكل يقضي عليه بالعقبة  
 عنده لان عنده المقار يفرض بالنصب وكذلك بالحدود  
 في رواية لكن عند أبي حنيفة رحمه الله وهو اختيار  
 شمس الائمة الحلواني **وقال الشيخ** الامام ابو بكر محمد  
 ابن الفضل رحمه الله باقراره لولده الصغير لا يقطع  
 عنه اليمين ويحلف ويقضي على نكوله ويدفع الدار الى  
 المدعي ثم ينتظر بلوغ الصبي فاذا ابلغ وادعاه يدفع  
 اليه ويضمن الاب للمدعي قيمة العتمة وعلى قول  
 هذا القائل لا فرق بين ما اذا اقر لابنه الصغير ولا بينه  
 الكبير القايب او للاجنبي فانه لو اقر وقال هذه  
 الدار لابني الكبير القايب او لفلان الاجني لا يقطع  
 عنه اليمين ويحلف واذا نكل يدفع الى المدعي فان  
 حضر القايب بعد ذلك وصدقه كان له ان يأخذ  
 الدار سبق اقراره **وبعض** ما يخزع من قوا بين  
 الاقرار للصغير وبين الاقرار للقايب والفرق ان  
 اقراره لولده الصغير لا يوقف على تصديق الصغير واذا  
 صح اقراره ولزم صر الملك لولده الصغير حكاه فلا ينفذ  
 تحليفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على ولده الصغير



اما الاقرار للقاييم لا يلزم بل يتوقف على التمسك بقضية  
 تخليفه بعد ما اقر لولده الكبير توضح هذا انه لو اقر  
 لولده الصغير يعني بمرأته لاخر لا يصح اقراره  
 للثاني لما قلنا **وقال القاضي** الامام ابو علي السني  
 رحمه الله اذا اقر للصغير سقط عنه الميراث سواء كان  
 الصغير ابنا له او لغيره **بما اذا لم** يخلف الاب على  
 دعوى المدعي عند بعض المتأخرين فلو اراد المدعي إقامة  
 البينة انه ملكه او اراد الشفيع ان يقيم البينة على  
 الشراكان له ذلك ويكون الاب حقهما ويسمى البينة  
 عليه لان الاب قاييم مقام الاب ولو كان الاب كبيرا  
 كان خصما فكذلك ثبت من دعوى فتاوى  
 القاضي الامام فخر الدين ومن ادب القاضي من  
 الذخيرة **ذكر** القاضي الامام فخر الدين في دعوى  
 فتاوى به ولو ادعى ارضا في يد رجل انتم له غصبها  
 منه ذواليد فقال له المدعي عليه هي وقف على سيد  
 الخير المعلوم لا تندفع عنه الخصومة فان اقام المدعي  
 بينة على ما ادعى يقضي له **وان لم يكن** له بينة قال  
 الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل رحمه الله يخلف المدعي  
 عليه على دعوى المدعي فان حلف بركا وان نكل ضمن  
 قيمتها للمدعي على قول محمد رحمه الله لانها صارت  
 وقفا باقراره فاذا نكل بقدر عليه تسليمها الى المدعي  
 حكم اقراره بالوقف فنضمن قيمتها للمدعي **ولو اقام**  
 المدعي عليه البينة على الوقف فشهد وانتهى وقف  
 ولم يذكر الواقف لا تندفع عنه خصومة ولا يبرأ من  
 الضمان لانها صارت وقفا باقراره وكان وجود هذه  
 البينة وعدمها بمنزلة الاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار  
 لولده الصغير ولولده صغير لغيره فكما يلزمه الاقراره  
 لولده

لولده الصغير يلزمه الوقف **وذكر** رحمه الله في موضع  
 اخر من دعوى فتاوى به قال الشيخ الامام محمد بن  
 الفضل رحمه الله وينبغي ان يعني بقول محمد رحمه الله  
 ويقضي بالقيمة عند النكول كذلك حال هذه الحسبة  
 دفعا للميراث عن بقية قال وانما يخلف عند محمد  
 رحمه الله اذا اراد المدعي ان ياخذ القيمة عند النكول  
 اما لو اراد ان ياخذ الصنعة والمعار عند النكول لا يخلف  
 ايضا **ذكر** في دعوى المشتري ودعوى الجاهل في المتأخرين  
 القاضي اذا اودع مال اليتيم ثم ادعى المودع الرد على  
 القاضي وانكر القاضي قبض المودعة منه فلا يمين  
 عليه وكذا اذا باع ثم ادعى المشتري الرد بالسبب  
 عليه فقال القاضي ابراهيم عن هذا السبب لا يكون  
 يمين على القاضي **ذكر** في باب دعوى مال الشركة  
 من فتاوى رئيس الدين في فتاوى مدعي عن محمد رحمه  
 الله ان القاضي اذا قبض مال اليتيم وضعه في بيته  
 ومات القاضي ولا يدرك ابن المال ولم يبين ضمن  
 في تركته وان عرف انه دفع الى قوم ولا يدرك الي من  
 دفع لا يضمن وقال القاضي حال حياته ضاع مال اليتيم  
 عنده او قال اتفقته عليه لا ضمان عليه ولو مات قبل  
 بيان ضمن والامانات تنقلب مضمونة بالموثوق عن مجهول  
 الا في ثلاث مسائل متولي الاوقاف واحدا القاضي وضمان  
 والسلطان اذا اودع القيمة عند بعض القاضي ومات  
 ولم يبين عند من اودع فانه لا ضمان عليهم وينظر في  
 ودعة الفتاوى الصغرى وفي ودعة الذخيرة القاضي  
 اذا قبض اموال الثيامي ولم يبين هذا على وجهها  
 ان وضعه في بيته ولا يدرك ابن المال ضمن وقد دفع  
 الي قوم ولا يدرك من دفعه فلا ضمان وفي ادب القاضي



من المتسقي قاض باع مال اليتيم او اودعه او باعه امينه  
 بامره وهو يعلم بذلك من رجل ثمرات هذا القاضي  
 واستقضى غيره فشهد قومه عنده انهم سمعوا القاضي  
 الاول بقوله بعث فلانا مال اليتيم بكذا وكذا من هذه  
 الشهادة تقبل ويؤخذ المستركي بالمال وكذلك الوردية  
 وان لم يكن الاول اسردهم انه قضى بذلك **وذكر**  
 فيه ايضا القاضي اذا جعل لليتام وكيل او جري  
 عليه من ما لهم جعل لم يقبض ويؤثرهم وثيقا قضى  
 فقبض شيئا من ذلك في يده قال ان كان الجعل اجري  
 عليه ما هذه لا يضمن ولو استاجر له بعض دين  
 او غيره يضمن على قوله من يضمن الاجير المستركي ذكر  
 في ادب القاضي من الذخيرة رجل المقتطع لعتقا  
 فجار رجل وقال ان هذا المقتطع الذي المقتطعة آحي  
 وانا احق به وانكره واليد انه اخوه يحلف في اليد  
 على ذلك وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين  
 رحمه الله ادعى على رجل ان عبده الصغير تلف  
 عليه شيئا واراد ان يحلف المولى كيف يتخلفه قال  
 يتخلفه بالله ما تعلم ان عبدك هذا اسرته بكذا  
 وكذا ويا لله ليس له عليك شيء من وجه الذي يدعى  
**وذكر** فيها ايضا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قسيم  
 الوقت ولم يدع عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظر الوقت  
 والصغير وفي سائر الدعاوى اذا ادعى شيئا مجهولا  
 فكم يمنع قبول البيينة يمنع الاستحلاف حتى لو ادعى  
 رجلا انه اسرته مالي وطلب التحلف من القاضي  
 او قال هذا كان سرياني وقد خان في الريح والادري  
 كره قدره واراد ان يحلف الوارث لا يجب القاضي الى  
 ذلك وكذا المدعيون انما قال قضيت بعض ديني او قال

نسبت

نسبت قدره واراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه **ذكر**  
 القاضي الامام فخر الدين في دعوى فتاوى الحر والعبد  
 والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء كان الاقارب  
 والايجاب الا الوالد والاب والجد والجدات فافهم  
 لا يحسبون في دعوى فروعهم الا في النفقة وغيرهم يحسب  
 بعضهم في دين بعض **وذكر** في الذخيرة الصبي التاجر  
 الذي لم يجتم بمزلة الرجل في الحبس قال ههنا ذكر  
 في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع لو ان غلاما  
 راها حق الحكم اسرته لك لرجل ما لا وله دار وارضا  
 ولا اب له ولا وصي لم يحبس لذلك ولكن ان ساء القاضي  
 جعل له وكلا يبيع ماله حتى يوفي الطالب دينه وان  
 كان له اب او وصي من يجوز بيعه عليه فانه يبيع به  
 وبعض ما سئنا ما لو اتي الحبس مطلقا وجعلوه كالبالغ  
**وكذلك** شيخ الاسلام خواجه نصير الله يقول  
 اذا كان وصي يحبس تاديبا حتى لا يعود لماله وليضجر  
 الوصي فيسارع الى قضى الدين وان لم يكن له اب  
 او وصي لم يحبس لان الحبس انما شرع تاديبا وضميرا  
 للاب والوصي فاذا لم يكن له اب او وصي لم يوجد معنى  
 الاضطرار والحبس في حق الصبي لم يرجع للتأديب بدون  
 الاضطرار فلم يحبس كعقد او اما اذا كان مجبورا عليه ولستك  
 لرجل ما لا فان كان له اب او وصي يبيع بدنه يعني  
 الاب او الوصي لان قضا الدين الذي على الصغير  
 على ابيه ووصيه فبالامتناع يصير طالما فيحبس به  
 وان لم يكن له اب او وصي نصب القاضي قتيلا لبيع  
 ماله بقدر الدين ويوفي الغريم بقدره كخلة في  
 ادب القاضي من الذخيرة وفي شهادات المتسقي  
 اذا قام الوارث الكبير سنة على رجل بماله للميت وجس



له ثم اراد غلته وفي الورثة منار قال ينبغي للقاضي ان  
يسوئ للصفار وان لا يخفى سبيل المسجون حتى يوفي  
حق الصفار وهكذا ذكر المسئلة في فتاوي رشيد  
الدين **بعد بل المصبي** لا يجوز ولكامل ان العقد  
في المزكي ورسول القاضي الى المزكي وفي المزمع عن  
الشاهد الاجمعي وعن الخصم الاجمعي شرط عند ابي  
حنيفة وابي يوسف وهمما الله والواحد يكفي وعند محمد  
العقد شرط والواحد لا يكفي وكفي الاثبات اذا كانت  
الشهود به حقا ثبتت بشهادة عدلين وان كان حقا  
لا يثبت الا بشهادة الاربع بشرط الاربع واجمعا على ان  
ما سوى العدد من سائر شروط الشهادة سواء المتقط  
بلفظ الشهادة من العدالة والبلوغ عن عقل والبصر  
وان لا يكون معدودا في قذف شرط **والحرية** شرط  
بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع اذا  
كان المشهود عليه مسلما واجمعا على ان التلفظ بلفظة  
الشهادة ليس بشرط **وفي تركية** العلانية العدد شرط  
بالاجماع لان نفي الشهادة فيها لا يختص به مجلس  
القضا بخلاف تركية الشرع عندها قال والصبي اذا بلغ  
وشهد بشهادة محكمة حكمه حكم القريب اذا نزل بين قوم لا يهونه  
حتى يظهر عندهم صلاحه وعد الله هكذا ذكر هذه  
الجملة في ادب القاضي من الذخيرة وقد مر شي من  
هذا في مسائل الشهادة من هذا الكتاب

**في مسائل الاقرار**

**ذكر** شمس الامية السرخسي رحمه الله في اقرار الاصل  
رجل اقر انه كان اقرو وهو صبي لفلان بالقر درهم  
وقال الطالب لا بل اقرت لهما في بعد البلوغ قال هو  
قول المقرع بمسئله لانه اضاف الاقرار الى حاله فهو دة

تتالي

تنا في الضمان **ولو قال** اخذت منك الف درهم وانا صبي او ذاهب  
العقل من مرض يعرف انه كان اصا به فهو من المحال كان الاخذ  
فهل موجب للضمان على الاخذ سواء كان الاخذ صيا او بالفا بمجونا  
كان او عاقلا **وذكر** فيه ايضا احد الزوجين متى اضاف الاقرار  
بالنكاح الى حال ينافي اصل العقد لا يفسد الاهلية يكون القول  
قوله الا ان يثبت الاخر ما يدعيه بالبينه وذلك مثل ان يقول  
تزوجتك وانا صبي او نايبر او مجنون وقد عرف منه المجنون  
فالقول قوله لانه اضاف العقد الى حاله فهو دة تنا في اهلية  
العقد فكان منكرا معني وان كان لا يعرف جنونه فالنكاح  
لازم **وذكر** في اقرار الجاهل الا صغر وفي دعوى فتاوي القاضي  
الامام فخر الدين رحمه الله رجل اقر وقال لامرأته تزوجتني  
وانا صبي وقالت لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله  
الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله تزوجتها ياذن وليك  
فان قال لا يسأله هل رضي وليك بعد ما تزوجت فان قال لا يسأله  
هل اجرت بعد ما بلغت فان قال لا يسأله هل مجر الان فان قال لا  
يسأله هل رضي وليك بعد ما تزوجت فحينئذ يفرق بينهما وقد  
مر في مسائل النكاح عند خيار البلوغ **ذكر** في باب ما يكون اقرار  
من المدعى عليه ومن لا يكون من فتاوي رشيد الدين المدعى عليه  
حاجب البراءة انه ابر الا عن هذا المال فادعي المدعي ان وقت البراءة  
كنت صيا يصح لانه استند البراءة الى حاله فهو دة تنا في صحة  
البراءة **وفي اقرار الفتاوي** الصغرى الصبي اذا اقر بالبلوغ ثم  
قاسد الوصي ان كان مراهما يصح الاقرار والقسمه ولا يقبل قوله  
اني لم اكن بالغ وان لم يكن مراهما بل كان مثله لا يحتل عاده  
لا يصح الاقرار والقسمه فاذا ثبت بهذه المسئلة ان قبل ابني عشرة  
سنة لا يصح الاقرار وبعد اثني عشرة سنة لا يصح ايضا لانه لم يبل  
انما يصح بشرط ان لا يكون محال لا يحتل مثله عاده وقد مر في مسائل  
الطلاق والقسمه **ذكر** في اقرار المشتق رجل قال لرجل لك علي الف درهم





ولا يعلم المقر له بذلك ولم يخر العادة بينهما خلطه ولا معاملة  
لا يسمعه ان ياخذ الا ان يعلم ان له عليه فلو اقر له بدار والمقر له  
صغير فكل وسعه اخذ منه **وفي اقرار المنتفى** قال محمد رحمه  
الله رجل اعتق جارية له ثم اختلفا في ولدها فقال المولى  
اعتقك بعد ما ولدته فهو عبيد وقالت الامة ولدته  
بعد ما اعتقتني فانه ينظر الى الولد فان كان يعبر عن نفسه  
فالقول قوله وان كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقول قول  
من هو في يده بينهما وان اقاما بينة فالتيبة بينة **اد اقر**  
الرجل ان هذا الصغير على الف درهم من قرض اقرضه او من  
ثمن بيع باعنيه والصبي ليس من اهل القرض والبيع فانه  
يصح اقراره وان كان لا يتصور وجود السلب من جهة الرضيع  
ولكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل لشبوت الدين للصغير  
مباشرة المولى بسببه فالقينا السلب وجعلنا هذا من المقر الزاما  
لنحال جهة اخري وهي مباشرة المولى بسببه مذكور في حيل  
الزخيرة في مسائل النكاح على سبيل الاستشهاد **وفي مختصر**  
القذوري وان قال محل فلا نه على الف فان قال قد اوصي به فلات  
او مات ابوه فورثه فالقرار صحيح وان ابرم الاقرار لم يصح  
وذكر المسئلة في الهداية هكذا ثم قال ولو قال المقر باعني او  
اقرضني لم يتره شي لانه بين مسخيا وان ابرم الاقرار لم يصح  
عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله صح  
**في مسائل دعوة النسب**  
ذكر في شهادتك الجامع في الفتاوى في مسائل خبر الدين  
النسبي رحمه الله عبيد صغير في يدي انسان جاءت امرأة وادعت  
انها منسوبة وهذا الصغير ولدها وهو حر ووكل الرجل وكبلا  
وغاب فاقبمت البينة على الوكيل سمع في العتق ولا يسمعه  
في النسب **وذكر في دعوى الجامع الصغير** صبي في يد رجل فقال  
هو ابني عبيد فلات الغائب ثم قال هذا ابني لم يكن ابني

ابدا وان محمد العبد ان يكون ابنه وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله اذا جحد العبد فهو ابن المولى قال وتفسير المسألة  
رجل في يده صبي ولد في يده وهو يبيعه ولا يامن المشتري  
ان يدعيه البائع يوما فيقر البائع بالنسب للعبد خوفا من  
انتقاض البيع فان هذا يكون مخرجا عند ابي حنيفة رحمه الله  
لان الغائب ان صدقه او كذبه او لم يعرف منه تصديق  
ولا تكذيب لم يصح دعوه المقر عنده بحال وعندها اذا صدق  
الغائب او لم يعرف منه تصديق ولا تكذيب لا يصح دعوه  
المقر اذا كذب الغائب يصح دعوه المقر والعقل تعرف في  
الجامع الصغير **صبي** في يد مسلم ونصراني فقال النصراني  
هذا ابني وقال المسلم هذا عبيدي فهو ابن النصراني لانه لا تفارض  
بين دعوى الرق ودعوى النسب ليترجح بالاسلام **امراة** ادعت  
صبي انه ابنها لم تجز دعوتها حتى تأتي بامرأة وتشهد على  
الولادة يريد به امرأة لها زوج لا تخاف قصدت الزام النسب على  
الفرو وسبب لزوم النسب قائم وهو النكاح كني الحاجة الى  
اثبات الولادة وتعيين الولد وذلك ثبت بشهادة القابلة  
وشهادة القابلة عن نفس الولد مقبولة بالاجماع وقد ذكرنا  
في الشهادات قال وهذا اذا كانت منكوحة فان كانت معتدة  
وادعت النسب احتاجت الى حجة تامه عند ابي حنيفة رحمه  
الله فان لم تكن معتدة ولا منكوحة كان القول قولها من غير  
حجة وتما هذا ينظر في دعوى الجامع الصغير **ذكر في كتاب**  
دعوة النسب من الزخيرة ادعت المرأة على رجل انه تزوجها  
وان هذا الصبي الذي في يديها ابنها منه والتزوج بهذا  
فشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة فرد القاضي شهادتهما  
بسبب من الاسباب ثمران احد الشاهدين ادعى ذلك لنفسه  
لا يصح دعواه عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا شهدت  
امراة على نسب صبي من امرأة ادعت نسبه فلم يقبل القاضي شهادتها



بسبب من الاسباب ثم ان الشاهد ادعت نسب الولد لنفسها  
لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله ولو كبر الابن وادعى انه ابن  
الشاهد والشاهد ينكر واقام بيته على ذلك قبلت بيته  
**امراة** تقر للصبي انه ابنها وشهد لها القابله بثبت النسب  
منها اذا صدقها الصبي في ذلك **قالوا** ما ذكرنا في الكتاب من  
الجواب انه يثبت النسب بشهادة القابله محمول على ما اذا  
لم يكن ثمة منازع اما اذا كان ثمة منازع بان ادعت نسب  
هذا الولد من رجل اخر وذلك الرجل ينكر لا يثبت النسب الا  
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يثبت بشهادة القابله  
عندهم جميعا وان كان المنازع لها امرأة اخرى ففي المسألة روا  
في احادي الروايات يقضي بالنسب منهما اذا اقامت كل واحدة  
منهما امرأة وفي رواية اخرى لا يقضي بالنسب من واحدة منهما  
ما لم تقم كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامرأتين والمسئلة منها  
كتاب القبط امرأة حرة لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس  
لهذا الولد نسب معروف من رجل قال رجل للمرأة هذا ابني منك  
وصدقته المرأة فهو ابنها **ولذلك** رجل حر له ابن صغير يعرف  
انه ابنه وليس للولد نسب معروف من امرأة قال الرجل لامرأة  
حرة هذا ابني منك وصدقته المرأة فهو ابنها ويقضي بالنكاح  
بينهما يعني بنكاح صحيح لا فاسد وتماز هذا ينظر في الفصل  
التاسع من كتاب دعوة النسب من الذخيرة **عبد** صغير بين  
رجلين اعتقه احدهما ثم ادعى الاخر انه ابنه صحت دعوته  
عند أبي حنيفة رحمه الله ويكون مولى لهما وتماز ينظر  
في الفصل العاشر منها **وذكر في آخر كتاب** دعوة النسب رجل  
ادعى غلاما صغيرا لا يعرف نسبه ولا يعبر عن نفسه فان صدقه  
الذي الفلاح في تيره ثبت نسبه منه والا فلا وان اقر الذي  
في يد الفلاح انه لقط صحت دعوته هذه الحمله في كتاب  
دعوة النسب من الذخيرة وفي باب دعوة النسب من فتاوي

تارة

رشيد الدين صبي في يد رجل فقال هذا ابني وابنيك او قال ابنيك  
وابني وقال الاخر صدقت فانه ابن القابل او لا ولو قال هذه  
الحارية امر ولي وامر وليك او قال هي امر وليك وامر وليك  
فقال الاخر صدقت امر وليكها وقال ابو يوسف رحمه الله في  
الفصلين يكون لاسبقهما ولا يقف على تحول صاحبه ولو قال  
هذا الولد مني ثم قال ليس بولي لا يصح النفي لانه ثبت  
النسب فلا يشتفي بالنفي **عبد صغير** لا يعبر عن نفسه بيت  
رجلين ادعى احدهما انه ابني ثم ادعى الشريك الاخر انه  
ابني فصدق المدعي الاول فالولد ثابت النسب من الاول  
لان بدعوه اول لا يثبت النسب من الاول فلا يتمكن من القطع  
الا اذا وقع الدعوات معا فيثبت النسب منهما **صبي** ان  
ابن عشر سنين تزوج بامرأة وجات بولد لا يثبت النسب لان  
اذي مدة البلوغ اثنا عشر سنة فان عبدا انه بن مسعود  
رضي الله عنه يقول عرضت على النبي عليه السلام يوم الحرب  
لخروج الحرب وكنت ابن عشر سنين فردني رسول الله عليه  
السلام فلما صرت ابن عشر سنة عرضت عليه فقبلي امارو  
اولا لمكان الصبي هذه الحمله في فتاوي رشيد **وعن نافع** عن ابن  
عمر قال عرضني ابي علي رسول الله عليه السلام يوم احد في  
القتال وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني ثم عرضني يوم  
الحندي وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني **رجل** زوج  
امته من رضيع ثم جات بولد فدعاه المولي انه منه ثبت النسب  
لانه اقرب نسب من يملكه وليس له نسب معلوم في دعوى  
الاصل صبي حر في يد انسان يدعى انه ابنه ولا بيته له فاقا  
اخر البيته انه ابنه فهو ولي من ذي اليد لان له بيته ولا بيته  
لذي اليد فاذا قضى القاضي للمدعي يكون الصبي حرا  
وان لم يعرف امه الا ان يكون المدعي عبدا والاصل في هذا ان  
المدعي اذا اقام البيته وهو حر يكون الولد حرا الا ان يعرف انه



امه امرأة حرة وانما صار هكذا لان الغالب ان الحر يتزوج الحرة  
فاذا ثبت النسب منه فالظاهر ان الولد من الحرة ما لم يثبت  
خلاف ذلك والعبد في الغالب يتزوج الامه فاذا ثبت النسب  
من العبد فالظاهر ان الولد من المملوك ما لم يثبت خلافه  
المعنى يكون ولد الحر حرا وولد العبد عبدا ما لم يثبت خلافه  
**صبي في يد رجل** اقام رجل بنية ان ابنه من امراته هذه واقام  
ذو اليد بنية انه ابنه من امراته هذه فذو اليد اولى لانه  
اثبت الولادة وهو القابض فكان اولى كما في التنازع فكذلك في  
اثبات النسب ولو كان ذو اليد عبدا واقام بنية انه ابنه من  
امراته هذه وهي امه واقام رجل حر بنية انه ابنه من هذه  
المرأة وهي حرة فالحر اولى باثبات النسب من العبد لان في بنيه  
اثبات النسب واثبات الحرية ولو كان الخارج لا يثبت زيادة  
قبض ولا زيادة ملك فكان الخارج اولى ولو قال الخارج هو ابني  
عن امراتي هذه وقال ذو اليد هو ابني ولم ينسبه الي امه وهي  
حران فالخارج اولى لان في بنيه اثبات النسب من الجانيين  
وفي بنية ذي اليد عن جانب واحد

### في مسائل الاكراه

ذكر في وصايا النوازل وصي اخذه السلطان الغالب او قتل  
علي كوزة فطلب بعض مال اليتيم فان اعطي فهو مناهن قال  
الثقة ابو الليث رحمه الله اذا خاف الوصي على نفسه القتل  
او اتلاف عضو من اعضائه فدفع فلا ضمان عليه وان خاف  
على نفسه الحبس او القيد فدفع فهو مناهن وان خاف ان ياخذ  
ماله ويبقى له قدر الكفاية لا يحل له ان يدفع مال اليتيم ولو  
دفع فهو مناهن وان حبس احده ماله كله فلا ضمان عليه ان  
دفع مال اليتيم وهذا كله اذا كانت الوصي هو الذي دفع ثبات  
كانت السلطات هو الذي اخذ فلا ضمان على الوصي وبات شي  
من هذا في مسائل الوصايا ان شاء الله **السلطات** اذا اطلع في مال

اليتيم فاعطاه الوصي شيئا من مال اليتيم ان كان يقدر علي دفع  
الظلم من غير اعطاشي لا يجوز له ان يعطي وان اعطي ضمن وان كان  
لا يقدر علي دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان يعطي صيانة للباقي  
ولا يضمن في فصل تصرفات الوصي من بيع وفتاوي القاضي  
الامام فخر الدين رحمه الله **ورأيت** في مواضع وكذا الحكم  
في الوصي في الشركة لو طمع منه للسلطات **وفي وصايا العدة** وصي  
عز مال اليتيم على سلطات جابر ومجاف ان لم ير نزع من  
يده لا يضمن وكذا المضارب قال ابو بكر الاسكاف ليس  
هذا قول علمائنا بل هو قول محمد بن سلمه وهو الاستحسان  
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله قال الفقيه واكثر المشايخ  
اخذوا بهذا القول الوصي اذا اتفق على باب القاضي علي  
وجه الرشوة يضمن وما اعطي على وجه الاجارة لا يضمن مقدار  
اجر المثل وقدر في مسائل الاجازات وفي وصايا النوازل ولو  
اوصى الى امراته وترك ورثة صفار في سلطات جابر  
فنزل ذارة فقيل لا امراته ان لم يقط شيئا استولي على العقار  
وقال ابو القاسم مصانعة جارية والله يعلم المصلحة من الفساد  
وفي فتاوي النسفي الوصي اذا طول بجنابة دار اليتيم وكان  
بحيث لو امتنع ازادت المونة فدفع من التركة جناية ذارة فلا  
ضمان عليه وكان كالمصانعة وهذا لان الجناية في هذه الزمان  
التحقت بالخراج ولو دفع الوصي خراج ارض اليتيم من ماله  
لا يضمن فكذا الجناية وينظر حين هذه المسائل في وصايا الذرة  
في فصل تصرفات الوصي وفي اكراه فتاوي قاضي خان اذا  
اكرهت المرأة على ارضاع صغير او اكره الرجل علي ان يرضع  
من لبن امراته صغير ففعل ثبت احكام الرضاع وفي اكراه فتاوي  
قاضي خان اذا اكره الرجل ان يزوجه ابنته الصغيرة من رجل  
ليس تكفوها او باقل من مهر مثلها وان لم يكن نفوا لا يبع النكاح

### في مسائل الجنابات



**قال محمد** رحمه الله في الأصل الصبي كالبالغ في دية النفس  
 واطرافه اذا كان لها منفعة مضمومة تفوت بقطعها كاللسان  
 والبدن والرجل واستباه ذلك **ويجب** الارش كلما بتفويتها  
 اذا غلر صحتها في بعضها بالحركة وفي اللسان بالكلام  
 وفي العين بسندلها على النظر ولا يكتفي بالأصل فيقال  
 الأصل هو الصحة لأن هذا احتمال الشك والمحتمل لا يصلح  
 للزام زوما كان في تقويتها تقويت الحال دون المنفعة  
 كالأذن الشاحصة والشعور ففيها الدية كاملة من غير  
 تفصيل لأن الحال والزينة لا يتفاوت قال في الأصل واذا قطع  
 ذكر مولود فان كان قد بدا اصلاحه بان قد تحرك ففي المود  
 القصاص اذا قطعه من الحشفة وفي الخطأ الدية كمالا وان  
 قطع بعض الحشفة او بعض الذكر فلا قصاص وان قطع الذكر  
 من الأصل فذلك على رواية الأصل واراد بالتحرك التحرك  
 للبول وفي فتاوي الفضل في لسان الصبي الدية اذا كانت  
 مستهله واما اذا لم يستهل ولم يتحرك ففيه حكومة عدل **وفي**  
**الهاروني** اذا قطع لسان صبي وكان يصيح فارعي القاطع والله  
 اخرج وصياحه اصباح اخرس لم يقبل قوله وعليه الدية  
 في الخطأ والقصاص في العمد وان لم يصيح له صياح فعلي  
 القاطع حكومة وذكر الكرخي رحمه الله في لسان الطفل حكومة  
 عدل **وذكر** الشيخ الامام الزاهد الطواويسي ان عامة اصحابنا  
 يقولون ان فيه كمال الدية لانه ازال عضو ينفع به حالة  
 الانتفاع فانه صار بحال ينفع بسائر اعضائه ينفع بلسانه  
 ايضا هو الظاهر وفي بعض نسخ رواية الجامع بصاعن محمد  
 رحمه الله ان في لسان الصبي ان استهل حكومة عدل وان  
 تكلم فالدية كاملة **وفي الهاروني** عن محمد رحمه الله في امرأة  
 خرج راس ولدها ولم يخرج منه شيء غير الراس فخرج رجل  
 وفقر عينه جعلت عليه الدية ولا اجعل عليه القصاص مالم

يخرج مع الراس نصفه او اكثر **وفي الهاروني** اذا فقاء عين صبي  
 ساعة ولما وبعد ذلك بايام وزعم الفاي انه لم يصبر  
 هذه العين او قال لا ادري ابصر بها ام لا كان عليه حكومة  
 العدل والقول قوله الا اذا شهد الشهود انها كانت صحيحة  
 لا يرون بها علة وانه كان بطرق بها فحينئذ تجب الدية  
 وفي المنتقى قال محمد رحمه الله في الجنين اذا خرج راسه  
 من بطن امه فقطع انسان اذنته او فقاء عينيه وقد علم  
 انه يبصر ثم ولدته حيا فعليه الدية كمالا وان القته ميتا  
 كان عليه ما تنقصه او قال حكومة من قيمة الجنين وفي  
**المحيط** لو ضرب سن انسان فتحرك بسبب ضربه بيتاني  
 حولا سوا كان المحنى عليه بالفا او صيا وفي القلع يختلف  
 الجواب ان كان صغيرا بيتاني وان كان كبيرا لا بيتاني لانه  
 لا يتوهم العود قوله ان كان كبيرا يعني بالفا وقال ابو حنيفة  
 رحمه الله سن الصبي الذي لا يتغير اذله يثبت لاشيها  
 وقال ابو يوسف رحمه الله فيها حكومة عدل هكذا في المنتقى  
**وذكر** في موضع اخر من المنتقى في سن الصبي الذي لم يتغير  
 اذا لم يثبت دية كاملة وفي نوادر ابي سماعة قال سالت  
 محمد ارحمه الله عن قلع سن صبي او خلق راس امرأة فضاح  
 ابا الصبي والمرأة على دراهم ثمانينت الشعر والسن فاخبرني  
 ان ابا حنيفة رحمه الله قال يرد الدراهم وكذلك قول  
 محمد رحمه الله الا ان محمد اقال بمسك منها فنقد ما دأوب  
 به السن هذه الجملة في الفصل الثاني من جنادات وفي الذخيرة  
 اذا قلع سن صبي واجل مولاهات الصبي قبل تمام الحول لاشي  
 على الجاني عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف فيه حكومة عدل  
**ذكر** الفقيه ابو الليث رحمه الله في اللوز ان صبي مات في  
 الماء وسقط من سطح فوات ان كان من يحفظ نفسه لاسي  
 على الابوين وان كان من لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة اما الاول



الأول فلانه ان كانت له قوة حفظ نفسه كان في هذا كالبالغ  
 واما الثاني فلانه ان كانت له قوة حفظه عليها فصار ابتدعه  
 ضلabin له فوجب الكفارة عليهما ان كان في حجرهما وان كان في حجر  
 احدهما فعليه الكفارة حكاة عن نصر رحمه الله **وذكر** عن الفقيه  
 ابي بكر والفقيه ابي القاسم رحمهما الله في الوالدين اذا لم  
 يتفاهدا الصبي حتى يسقط من سطح او وقع في نار ومات  
 لا شيء عليهما الا النوبة واجاز الفقيه ابو الليث رحمه الله  
 انه لا كفارة علي احدهما الا ان يكون سقط من يدك لان الكفارة  
 علي الانسان انما تجب اذا اتصل فعله بالمحل الا ترى ان من حفر  
 بئرا علي قارعة الطريق فوقع فيها انسان ومات او كات  
 سابقا او قايلا ليا به فاصاب الدابة انسانا مات انه لا كفارة  
 عليه كذا هو هنا **وذكر** في النوازل ايضا الام اذا تركت الصبي  
 عند الاب وذهبت والصبي يقبل ثدي غيرها فلم يباخذ  
 الاب للصبي طيرا حتى مات جوعا فالاب ياتم وعليه الكفارة  
 والنوبة وان كان لا يقبل ثدي غيرها وهي تعلق بذلك فالاب ياتم  
 عليها وعليه الكفارة حكاة عن نصير رحمه الله وينبغي  
 ان يكون المسئلة مختلفا فيها كالاولي **وفي قاي** اهل سمرقند  
 صبيه بنت تبت سبت صحت وكان جالسة الي جنب النار  
 فخرجت الامر بعد خروج الوالد الي بعض الجيران فاحترقت  
 الصبيه وماتت لاديه علي الارض ولكن ان كان لها مال يعجب  
 ان تثق رفته مومنه او تصور شهرين متتابعين وتكون  
 علي نذامته واستغفار لعل الله سبحانه يعفو عنها وهذا استخار  
 فاما وجوب الكفارة فهو علي ما ذكرنا قبل هذا قال محمد رحمه  
 الله في الجامع الصغير رخل غصب صبا حرا مات في ربه  
 حجة او مخي فليس عليه شيء وان مات بضاعته او كسبته  
 حبة فعلي عاقلة الغاصب الدية هذا هو لفظ هذا الكتاب  
**وفي الأصل** يقول اذا غصب الرجل صبا حرا فذهب به فمات

فهذا

فهذا علي وجهين اما ان مات باسرا لا يمكن التحرر والحفظ  
 بان قبل او اصابته حجرا وسقط عليه حائط او نزلت صاعقة  
 من السماء فاصابته فقتلته او كسبته حبة او اكله سبع او تر  
 من حائط او جبل فان الغاصب يضمن في قول علي بن ابي  
 الثلاثة رحمهم الله وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا يضمن  
 واجمعا علي انه لو قتل الصبي نفسه فانه لا ضمان علي الغاصب  
 وفي العبد يضمن مات باسرا يمكن التحرر عنه او باسرا لا يمكن  
 التحرر عنه **وفي المتن** لو مات الصبي في يد الغاصب من حجر  
 او برد ولا يدري احيى ام ميت فلا شيء علي الغاصب **واما زفر**  
 والشافعي رحمهما الله ذهبا في ذلك الي ان الغاصب للصبي  
 لو ضمن الصبي هذه الاسباب فانما يضمن اما بالغصب  
 او بالجناية عليه ومعه من قال بان الغاصب يضمن بالنسب  
 لا بالمباشرة لانه لم يوجد عنه المباشرة حقيقة ولكن وجد  
 حد النسب وهو ايضا اثر فعله له ويستقيم اضافة التلق  
 الي فعله كما في حفر البئر اتصل التلق باثر فعله وهو العمق  
 بواسطة فعل اخر وهو فعل الماسي واستقامت اضافة  
 التلق الي اثر فعله فصار مسببا والتسبب صانع من متي ليد  
 يجب الضمان علي المباشرة بخلاف ما لو غصب حرا بئرا ونقله  
 الي مكان فاصابته شيء من هذه الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد  
 حد المباشرة والتسبب اما المباشرة فظاهرة واما التسبب  
 فلان التلق حليم لا يضاف اليه لان البئر يمكنه حفظ نفسه  
 عن الاسباب المتلفة وكان كما ما شيء اذا علم بالبئر ووقع  
 فيها لا يضمن الحافر بخلاف الصغير لانه لا يمكنه حفظ نفسه  
 علي ما مر **قياس** من مسئلة التكبير ان سرعك اللب  
 المقصوب وقيد فاصابه شيء من هذه الصواعق التي يمكن  
 التحرر عنها وهناك يكون صانعا لانه عجز عن حفظ نفسه  
**هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وفي جناية**



المنتقى قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل قتل رجلا وطرحه فدام  
سبع فقتله السبع لم يكن على الذئب فعل قود ولا ذئب ولكنه بهزر  
ويضرب ويحبس حتى يموت قال ابو يوسف رحمه الله واما انا  
فأرى ان يحبس ابد حتى يموت **ولا يلزم** على ما قلنا لو حبس الطعام  
عن الصبي حتى مات فإنه لا يضمن لأنه لم توجد المباشرة  
والسبب لأن التلق حصل من الجوع والجوع غير حادث من فعله  
الذي اتصل به وهو الحبس واما حادث من طبعه فإنه خلق  
على وجه مجوع الا ترى انه من غير حبس يعتز به الجوع **فصار**  
تظير الموت حتى انقذه في المكان الذي حبسه يعتز **ولا يلزم**  
على ما قلنا اذا صاح الرجل بصبي على حائط او على شاة  
بحبل ففزع فسقط ومات فإنه لا يضمن نص الطحاوي  
على هذا في مختصره لأنه لم توجد المباشرة والسبب  
في ذلك هذا أثر قوله لا فعله الا ترى ان من قال لغيره قولا  
سأه ومات عقيد لا يضمن لأن المتصل به القول لا الفعل  
ومن سلك هذه الطريقة لا يحتاج الى تخصيص قوله محمد  
رحمه الله في الصبي فإنه يقول سواء كان الصبي يعبر عن  
نفسه او لا يعبر فإنه يضمن كما اطلقه محمد رحمه الله  
ولكن يحتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في الصبي فإنه  
يقول سواء كان الصبي يعبر عن نفسه او لا يعبر فإنه  
يضمن كما اطلقه محمد رحمه الله ولكن يحتاج الى تخصيص ما قال  
محمد رحمه الله في مسایل الصبي او اصاب حجران القاصب  
صنا من فإنه يحتاج الى ان يحمل قوله صل اذا حصل الفصل  
لا يعتد بجنايته فاما اذا قتله من يعتد بجنايته بان قتل هذا  
الصبي انسان في يد القاصب يقول بان القاصب لا يضمن لأن  
عند هذا القاتل القاصب سبب والمسبب لا يضمن متى أمكن  
ايجاب الضمان على المباشرة كما في الدافع والحاضر وكما في التمسك  
والقاتل هذه المحلة في الفصل الثالث عشر من جنائيات المحيط

وينظر شرح هذه المعاني على سبيل الاستقصاء وانما نقلت منها  
قطرة من بحر وقصيدة من طويلة **وسبيل** غصب الصبي  
الحرا اذا قتله رجل في يد القاصب كتبت من غصب المنتقى  
في مسایل القاصب من هذا المجموع فإنه لو قال لو غصب حرا  
صغيرا فقتله رجل خطأ في يده فلا وليا للصبي ان يتبعوا عما  
ايمهاتنا او ينظر تمامه ثم ذكر المحيط وذكر الناطق مسئلة  
الصباح على الصبي في صورة اخري وذكر فيها خلافا فقال  
صبي على حائط صاح به رجل فوقع ومات قال ابو حنيفة وابو  
يوسف وزفر رحمهم الله لا شيء عليه **وفي نوادر ابن رستم** اذا  
صاح فقال لا يقع فوقه لا يضمن وان قال وقع فوقه يضمن لأن قوله  
وقع امر بان يفعل فعل الوقوع فصار بمنزلة ما لو قال له ان نفسك  
في الماء او قال في النار وفعل يضمن كذا هنا قال واذا قل الصبي  
اتلف صوب رجلا لم يكن على القاصب شيء بالاتفاق والادلة  
تفرق في المحيط واذا حمل الرجل الصبي الحرة على دابة وقال له  
امسكها لي والحامل ليس بولي الصغير فسقط الصبي عن  
الدابة ومات يضمن الحامل سواء كان الصبي يستمسك  
على الدابة او لا يستمسك لأنه صار غاصبا للصغير بحمله على  
الدابة وغاصب الصغير ضامن اذا هلك بامر يمكن التخرج عنه  
والسقوط عن الدابة يمكن التخرج عنه بعد الحمل عليه ولأنه صار  
مستعلا للصبي في عمل من اعماله وهو امساك الدابة بغير اذن  
وليده ومن استغل صبيًا بغير اذن وليه وهلك تسبب استقاله  
يضمن كما لو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها  
فصعد فسقط فمات يضمن ومثله لو قال اصعد هذه الشجرة  
وانقض لي ثمارها لباكلها فسقط ومات لم يضمن لأنه لم يستعمل نفسه  
**وجيب** **دبة الصبي** على عاقلة الرجل لأنه محط محض فان قصد حمله على  
الدابة ولم يقصد اهلاكه وكان خطيا وسبه العمد يجب على العاقلة  
فهذا اولى وتأويل هذه المسألة اذا حمل على الدابة وهي واقفة



اما اذا كانت تسير اختلفت الروايات فيه قال بعضهم اذا سقط  
 الصبي والذابة تسير فهو ضامن وهكذا اثبتته الحاكم في المختصر  
 وتأويله اذا كانت تسير تسير صاحبها حتى كان مضافا الى  
 صاحبها سواء كان الصبي يستمسك على الذابة او لا يستمسك فاما  
 اذا سارت بنفها فلا ضمان عليه لان المتعلقه هي الذابة فتكون جبار  
**ودل في بعض** الروايات اذا سقط الصبي وهو يسير الذابة  
 يعني الصبي يسير وكان الرجل حمل الصبي عليها وهي واقفة  
 ثم سيرها الصبي فوقع فمات لا ضمان على الرجل لان السير مضاف  
 الى الصبي لا الى الرجل فصار كما اذا قتل الصبي المفصوب نفسه  
**واذا حمل** عليها وهي واقفة فوطأت انسانا ان اوطأته وهي واقفة  
 فضمانه على صاحبها وانه ظاهر **وان اوطأته** بعد ما اشارت فمات  
 سارت تسير الصبي والصبي من يسير الذابة فالضمان  
 على عاقلة الصبي وكذلك ان انسدت ما لا فضمانه ذلك في  
 ماله الصبي وليس على الرجلين ذلك شيء وكان بمنزلة ما لو  
 ناوله سكيناً فعمل نفسه لم يكن عليه ضمان وصار كما اذا امره  
 ان يصعد شجرة معينة فصعد شجرة اخرى وهذا امره بامساك  
 الذابة لا بتسيره وصار كما اذا ناوله سكيناً وقال امسكه فعمل بذلك  
 رجلاً وجبت الدية على عاقلة الصغير ولم يكن لعاقلة الصغير  
 ان يرجعوا على عاقلة الامر لانه لم يستعمله في الفعل وانما استعمله  
 في الامساك **وان كان** الصبي لا يستمسك على الذابة ولا يسير الذابة  
 وقد حمل الرجل والذابة واقفة ثم سارت فوطأت انسانا  
 او انسدت متاعا لا ضمان على الصبي ولا على الحمل لان الصبي بمنزلة  
 الحمل والرجل يسير الذابة وانما سارت بنفسها واختيارها فكانت  
 منعلة وما اصاب المنعلة فانه يهدر لقوله عليه السلام فقل العجا  
 جبار والمراد به اذا كانت منعلة قال وروي الحسن بن زياد عن  
 ابي حنيفة رحمه الله انه قال اذا قوط حياً والقاه في الشمس  
 حتى قتله الحر والقاه في ظل يوم بارد فقتله البرد فعلى عاقلة

الدية

الدية **وكذا اذا** قوطه والقاه بين يدي سبع حتى اكله فعلى عاقلة  
 الدية **ولو غصب** صبياً حراً فذهب به الى بيته وقتله كان للذات الخيار  
 ان تتضمن الدية على عاقلة بالغصب وان شاقته بالقتل  
**ولو قتل** اجنبى في يده كان الاب بالخيار ايضاً فان قتل  
 القاتل يربى الغاصب وعاقلة وان ضمن عاقلة الغاصب الدية  
 رجعوا بها في مال القاتل **وفي المتن** رجل امر صبياً ان يسقي له ذابة  
 من النهر او يرسله في حاجة فمات او قتل لم يكن على الرجل شيء  
 فان غرق في النهر او ضربته ذابة او غصبت حية كان الذي امره  
 ضامناً الدية على العاقلة واذا حمل الرجل صبياً مع نفسه في الذابة  
 فوطأت الذابة انساناً فهذا على وجهين ان كان الصبي يستمسك  
 على الذابة فدية المقتول على عاقلة لانه لا يسير الذابة فيكون  
 مضافاً اليها وصار كما لو اردف بالفا وعلى الرجل اللقاة لانها  
 باشرقتله ومن باشرقتل انسان تحت الكفاة عليه كذا هنا  
 ولا كفارة على الصبي لانه ليس من اهله وان كان لا يستمسك فدية  
 المقتول كما على الرجل ويكون الصبي كالثوب المسوط على الذابة  
**وان كدمت** وانلفت انساناً او افسد متاع انسان وانجواب  
 فيه على التفصيل الذي ذكرنا **ان كان** الصبي يستمسك لا يرجع  
 عاقلة الصبي على عاقلة الرجل بشيء لا غلور رجعت انما يرجع  
 لانه صار غاصباً على الصبي على الذابة او حكم امره للصبي  
 بالسير لا وجه الى الاول لان غاصب الصبي الحر لا يضمن ما  
 تلقى بفعل الصبي الا ترى انه لو وصل نفسه او رجلاً اخر لا يضمن  
 الغاصب كذا هنا ولا وجه الى الثاني لان امره بالسير لا لا يبطا  
 قال وقد ذكرنا قبل هذا على سنبل الاستصحابات من **قال**  
 لصبي اصعد هذه الشجرة وانفض لي ثمارها فصعد فسقطت  
 الامر يضمن الدية على عاقلة وكذلك لو اعطاه عطا او سلاحاً لماله  
 له ولم يامر به شيء فتعطب به الصبي ولم ير بقوله عطف به  
 الصبي انه قتل نفسه فان هناك على المعطى انما اراد به انه سقط



من يديه على بعض يديه وعطب به **وكذلك** لو امسك رجل شيئا او كسر  
 حطب بفتر اذن وليه قتل من ذلك يضمن ولو لم يقبل له امسكه  
 الى ففطت بالسلاح اختلف المشايخ فيه وكذلك اختلفوا المشايخ  
 فيما اذا قال له اصعد هذه الشجرة ولم يقبل شيئا اخر وقال انقص  
 الثمار لنفسك فسقط فيه اختلفوا المشايخ رحمهم الله ايضا وقد  
 ذكرنا في مساييل الفصيح ان المختار في المسائلين الضمان وبات  
 شئ منه في اخر هذا الفصل ولو وضع الحطب بين يدي عبد  
 محجوز ولم يمس به شيئا وكسر العبد الحطب فوقع من ذلك  
 قطعة على عين الفلاح ذهبت عينه فلا شئ على صاحبه  
**وفي الفتاوى** المتفرقة نصاحب المحيط في كتاب الفصيح ورد قوي  
 بعض البلدان رجلا كان يكسر الحطب في غلامه رجل وقال اعطني  
 حنك اكسر الحطب فاني ان يعطيه فاح عليه في ذلك واخذ  
 منه الغدوم وكسر بعض الحطب ثم قال ايت باخر حتى اكسره  
 فاني بحطب فلكسر الفلاح فضر به بعض المسور من الحطب على عينه  
 وذهبت عينه لا يكون على صاحب الحطب شئ لان صاحب  
 الحطب لم يمس الفلاح بكسر ولم يستعمله في شئ وانما فعل العبد  
 باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا لشيء وقد ذكرنا مساييل  
 غضب العبد واستعمال عبيد الغير في فصل الضمانات من كتاب  
 الفصول **ذكر** في الزيادة واذا مال خابط الصغير فاشترى  
 على ابنه او وصيه قلتم بعض حتى سقط واتلف شيئا والضمان  
 على الصبي ولا يجب شئ من ذلك على الاب والوصي سواء  
 في البعض او لم يفرط فان لم يسقط الخابط حتى بلغ الصبي  
 ثم سقط وصل انسانا لومات الاب والوصي ثم سقط فلا ضمان  
 على احد لان حكم ذلك الاثر قد بطل لان ولاية الاب والوصي  
 زالت بموته الاب والوصي ويبلغ الصغير **وان تقدم** على الصبي  
 تقدم ما مستقبلا ثم سقط الخابط على انسان فدينه على عاقلة

الصبي

الصبي **وروي** بشر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل اخرج من دار  
 ولده الصغير حناحا او كنيفا او فعل ذلك وكيل لرجل في داره الصغير  
 حناحا او كنيفا او فعل ذلك وكيل لرجل في داره فتولد منه تلف  
 والضمان على الوصي والوكيل لقيام فعلها مقام فعل الصبي  
 والموكل فصار الموكل والصبي حاسب **واذا ضرب** الرجل بطن امرأة  
 فالقت حيا ميتا فعلى الضارب المضره وهي عبد او امه قيمته  
 خمس مائة درهم وهذا استحسانا اخذ به علما وذا رحمهم الله  
 والقياس ان لا يحس شئ وهو قول زفر رحمه الله **ويستوي** الرجل  
 بطن امرأة فالقت حيا ميتا فعلى في ذلك الذكر والانثى لا  
 الاثارة هذا الباب مطلقه ولا تكفارة على الضارب وفي الفوائد  
 المسموعة اذا ضرب بطن امرأة فالقت حيا ميتا ففيه المضره  
 هذا اذا كان بعد اربعة اشهر حتى تنسخ فيه الروح اما اذا كان  
 اقل من ذلك لا يجب شئ **وهل يكفر** اسقاط الحبيب قبل ان  
 ينسخ فيه الروح قال غامة المشايخ لا يكفر وبه افتى صاحب  
 المحيط وقال الامام علي الهي بكفر وبه افتى ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله **والحنين** اذا انفصل ميتا اعتبر ولدا ونفسا على حدة  
 في حق غيره من المباد في حق بعض الاحكام حتى يصير الجارية  
 امر ولديه وتصير المرأة نفساء به وتخل المعتدة للزوج **وفي حق**  
 نفسه اعتبر عضو من اعضاء الامر حتى لا يسمى ولا يرث وذلك  
 في حق الله تعالى اعتبر عضو من اعضاء الامر حتى لا تقام عليه  
 صلاة الجنائز والكفارة حق الله تعالى فيعتبر الجنين في حق  
 حكم الكفارة بمنزلة عضو من اعضائها والكفارة لا يجب بالتلف  
 عضو من اعضائها واذا اخرج الجنين حيا ثم مات فعلى الضارب  
 الدية الكاملة وعليه الكفارة ويعتبر نفسا ولدا في حقه وفي  
 حق غيره سواء كان الحق لله تعالى او للمباد فيصلي عليه ويسمي  
 ويرث وتصير الجارية به امر ولد وبعضى به القعدة **قال**  
 ويكون ذلك الحين بين ورثته علي فرايض الله تعالى يريد به الفرق



اذ انفصل ميتا وانما لا يرث من غيره اذا انفصل ميتا لاث  
 ذلك من حقه وفيما هو حقه اعتبر غصنوا من اعضا **الامرات**  
**ماتت** الام من الضرب ثم خرج الحساب ميتا فلا عزة في الجنين  
 بخلاف ما اذا اخرج الجنين حال حياة الام ثم ماتت الام بعد  
 ذلك او لم تمت فانه يجب في الجنين العزة **وان ماتت** الام من  
 الضرب فعلى الصارب دية الام في ثلاث سنين **وان كان** في بطنها  
 جنينا اخرج احدهما قبل موت الاخ وخرج الاخر بعد موت  
 الام وهما ميتان **مات** في الذي خرج قبل موت الام العزة ولا  
 عك في الذي خرج بعد موت الام شئ ولو خرجا ميتين بعد  
 موت الام لا يجب فيهما العزة **والجنين** الاول هو الذي خرج  
 قبل موت الام لا يرث من دية امه شيئا لانه لو انفصل حيا ثم  
 مات قبل موت الام لا يرث من دية امه شيئا فاذا انفصل ميتا  
 اولي ويرث الام منه ما ذكرنا **والجنين** الاخر وهو الذي خرج  
 بعد موت الام لا يرث من احد لانه انفصل ميتا ولا يرث عنه لانه  
 لم يجب له شئ **وان كان** الذي خرج بعد موت الام حيا ثم مات  
 فضيه الدية كاملة ويرث هذا الجنين من دية امه وما ورث  
 امه من اخته لان كان حيا وقت موت امه يرث ما كان متروكا  
 امه ومتروكا امه ديتها وما ورثت من اخته وهل يرث هذا  
 الجنين من الجنين الاول ان كان الاب حيا لا يرث ان الاخ  
 يصير محجوبا بالاب وان لم يكن حيا يرث هذا اذا ضرب  
 بطن حرة فالقت حسام ميتا فان ضرب بطن امه فالقت حسام  
 ميتا والام حية ينظر ان كان هذا الحمل حرا بان كان الحمل من  
 المولى بحب العزة ذكر اكاث او انثى وان كان رقيقا ذكر  
 في ظاهر الرواية انه يقوم على الهسه واللون التي انفصل  
 لو كان حيا ينظر ان كان ذلك ذكر احيى عليه نصف عشر  
 قيمته وان كان انثى **مات** عليه عشر قيمتها **وروي الحسن** بن  
 زياد عن ابي يوسف رحمه الله ان الصارب يضمن الولادة ولا

لا شئ عليه والكلام بين ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وبين  
 ابي يوسف رحمه الله فرع لسبب آخر ان الجنابة الخطا على  
 المما اليك عن ابي حنيفة رحمه الله بمثلية الجنابة على الاحرار  
 حتى قال لا يزداد موجها على الدية ويحمل العاقلة **تشرى الجنين**  
 الحر العبد وذلك لنصف عشر دية ان كان ذكرا او عشر دية ان  
 كان انثى **ودكر** في الهدي وفي جنين الحر ان كان ذكر نصف عشر  
 دية وان كان انثى عشر دية وكل واحد منهما خمس ما به لان دية  
 المرأة نصف دية الرجل ففي جنين الامه بحساب ذلك من قيمته  
 لان القيمة في المما اليك بمثلية الدية في الاحرار وعند ابي يوسف  
 رحمه الله الجنابة في المما اليك بمثلية الجنابة في البهايم **ومن ضرب**  
 بطن بهيمة فالقت حسام ميتا فانه لا يضمن في الجنين شيئا  
 ويضمن نقصان الولادة كذا هنا وتما هذا ينظر في جنابات  
 المحيط **ثم ما يجب** في جناب الامه يكون على الصارب وفي  
 ماله لان الوجوب على العاقلة خلاف القياس بالنسب والنسب  
 ورد بايجاب الضمان على العاقلة في جناب الحرة فورد جنين  
 الامه على اصل القياس **وفي المنثي** اذا ضرب بطن امه فالقت  
 جنينا حيا ومات وقد نقصها الولادة كان على الصارب قيمة  
 الجنين حاله في ماله وان كان فيها وباسعصان الولادة فلا شئ  
 عليه من نقصان الولادة وان لم يكن فيها وفا فعليه اتمام ذلك  
**ودكر** فيه ايضا رجل ضرب بطن امه وماتت الام قال ابو  
 حنيفة رحمه الله على الصارب قيمة الام في ثلاث سنين  
 واما اذا ضرب الرجل بطن امراته والقت حسام ميتا ذكر  
 في الجامع الصغير ان على عاقلة الاب العزة ولا يرث الاب منه  
 لانه با شرفه والبا شرف لا يرث وان كان مخطئا ولا كفارة على  
 الاب لما ذكرنا **وفي المنثي** رجل ضرب بطن امراته فالقت جنينا  
 حيا ثم مات ثم اقلت حسام ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك وللرجل  
 الصارب بنون من غير هذه المراه وليس له ولد من هذه غير



هذه الذي ولدت عند الصربية ولها اخوة من ابها وامها فعلى عاقلة  
 الاب دية الولد الذي وقع حيا ثمرات يرث من ذلك امه السدس  
 وما بقي فلا خوه هذا الولد من ابه **واما الولد** الذي سقط ميتا فان فيه  
 عزة على عاقلة الاب خمس مائة درهم ويكون للام من ذلك السدس  
 وما بقي فهو للولد الذي وقع حيا ويرث الام من ذلك السدس ايضا  
 لان لها سدس جميع ما كان للاب الذي سقط حيا ويصير ما ورثت  
 الام من جميع ذلك لا خوها **وانما ورث الابن** الحى من عزة الميت لان  
 العزة انما وجبت بالصربية وهو في ذلك الوقت **حي** **وفي المنتقى** قال  
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله اذا ضرب الرجل بطن  
 امراته فالقت جنباميتا فلا كفارة عليه ولا يرث منه وان  
 القت جنباميتا قد استبان من خلفه شيء او طغر ثمرات  
 هي من تلك الصربية ثم القت جنباميتا ومات في الاول العزة  
 وفي الامر دية الدية وفي الجنين الثاني الدية قال في الزيادة ان  
 رجل اشترى جارية من اخر وقبضها ثم وطئها المترك وجعلت  
 منه ثم ان الجارية ضربت بطن نفسها متورة اي متوردة لاستقاط  
 الجنين والقى جنباميتا او شربت من الدوا ما يوجب  
 سقوط الولد متورة او وضعت في قلبها ما يطرح به الولد فدخلته  
 في الرحم فسقط الجنين ميتا ثم استحقها رجل بالبينه وقضى  
 القاصي للمسحق بالجارية وبالغفر على المترك يقال للمترك  
 ان امتك قبلت ولدها وانه ولد هذا الرجل وانه هو لانه ولد  
 المفزور وولد المفزور حى والجنين مضمون بالعزة فادفع امتك  
 امدها بعزة الجنين الحر وانما شرط محمد بن قيس في فصل الجارية  
 وتفسيره ان يقصد استقاط الجنين لانها ليست مباشرة للاتلاف  
 بل هي مستترة الى ذلك والنسب انما يوجب الضمان لو وصف العدة  
 بشرط ثم دها استقاط الولد لتفسير متعدية بالنسب وعلى هذا  
 المحرر اذا فعلت ذلك لنفسها كان على عاقلة العدة ويشترط ان  
 تكون متورة في فعلها لما ذكرنا وهذا اذا فعلت بغير اذن

الزوج

الزوج وبغير اذن الولي فان فعلت ذلك باذنهما فلا ضمان ومبطل  
 ابو القاسم عن امرأة شربت الدوا فالقت جنباميتا لا عزة  
 عليها وتاويله اذا شربت دوا لا يوجب سقوط له وان كان جنباميتا  
 ميتا لا عزة عليها وتاويله اذا شربت دوا لا يوجب سقوط الولد  
 وتعمد ذلك وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله امرأة شربت دوا  
 فالقت او حملت حملا ميتا فالقت جنباميتا ان على عاقلة ما حى  
 مائة ومم في سنة واحدة لو ارث الحمل ايا كان او غيره وان لم يكن  
 لها عاقلة ففي مالها في سنة قاله يوسف بن عيسى وتاويله  
 ما ذكرنا وفي المنتقى رواية فخره امارة شربت دوا فاسقطت وكانت  
 شربت لغفر ذلك يعنى لغفر استقاط الولد فعليها العزة ولا كفارة  
 عليها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله ولا يرثه وقال بعضهم  
 عليها الكفارة وهذا الجواب يخالف جواب الزيادة **وفي فتاوى**  
 النسفي مثل عن محمدا وهي حامل احتالت لاستقاط الفلأيا سقطا  
 الولد قال ان اسقطت بفعلها وجب عليها عزة ويكون ذلك للزوج  
 وفي القيوم اذا ضرب بطن حامل واصاب بد الولد في بطنها ففعلها  
 ثم ولدت حيا فنصف الدية على عاقلة لانه خطأ واذا استترك  
 امه حامل فله يقتصرها حتى اعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان  
 بطنها فالقت جنباميتا خير المترك ان شا اخذ الامة بجميع الثمن  
 واتبع الحاني ارش حريط له الفضل وان سافخ البيوع في الامه  
 ولزمه الولد بحصه من الثمن ولو كان للجنين اب حرا وقارث  
 اخر فغدر على مولد العتاقة فارش الجنين له في الوجهين ولا شيء  
 للمشارك هذه الجملة في جنابات المحيط **الاب** اذا ضرب ابنته  
 الصغير تاديبا فخطب من ذلك ينظر ان صربية حيث لا يضرب  
 للتاديب او حيث يضرب ولكن فوق ما يضرب للتاديب فانه  
 يضمن الدية وعليه الكفارة وان صربية حيث يضرب مثل ما يضرب  
 للتاديب فعليه الدية والكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال  
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء عليه وفي نوادر بشر عن ابي

ولا يجرى من ذلك وقال  
 ابو بكر بن عبيد الله  
 ما اذا سقطت سقطا  
 فليس عليها الا التوبة  
 في الاستقارة وان كان جنباميتا  
 فليس عليها شيء وتاويله  
 اذا شربت دوا لا يوجب  
 سقوط الولد



يوسف رحمه الله ان عليه الكفارة وعلى هذا الخلاف الوضي اذا ضرب  
 الصغير تاديبا والزواج اذا ضرب زوجته حيث يضرب للتأديب  
 مثل ما يضرب له حال نشوزها ضمن بالاجماع والاب او الوصي  
 اذا سلم الصغير الى معلم يعلم له القرآن او عملا اخر فضربه المعلم  
 للتعليم ان ضربه باذن الاب حيث ما يضرب للتعليم فلا ضمان على  
 الاب والوصي ولا على المعلم **وفي المتن** عن ابي حنيفة وابو يوسف  
 رحمهما الله ان عليه الكفارة وان ضربه حيث لا يضرب او فوق  
 ما يضرب للتعليم فالمعلم متهم والحاصل ان عند ابي حنيفة رحمه  
 الله اذا ضرب الاب ابنه بنفسه حيث ما يضرب يضرب للتأديب  
 بضمن عند ابي حنيفة رحمه الله ولو امر المعلم فضرب كذلك  
 لا يضمن الاب والمعلم والفرق لابي حنيفة رحمه الله بين الاب  
 والمعلم ان المعلم معان في الضرب والاب ليس بمعان بل هو  
 مستوفى حقه لان متبعة ضرب الصغير من جهة الى الضمير وصلا  
 الصغير يعود الى الاب بحكم البعوضة واستيفاء الانسان حقه بتقييد  
 بشرط السلامة كما في فصل الزوجة ثم انما ضمن الاب بضربه  
 بنفسه ولم يضمن بالامر للمعلم لان الاب في الضرب بنفسه  
 مباشر والمباشر يجوز ان يضمن وان لم يكن متقدما في المباشرة  
 كما في ضرب الزوج زوجته واما الاب بالامر فمستبعد وليس بمباشر  
 والمنسب اما يضمن اذا كان متقدما في التسبب اما اذا لم  
 يكن متقدما فلا والاب بالامر للمعلم بالضرب ليس بمتقدما لان  
 للاب ولاية ضرب الصغير فلهذا افترقا قال هشام في نوادره  
 علي بن مسيلة المعلم قلت محمد رحمه الله ان لم يكن الاب قال  
 له في امر الضرب شاقا قال يضمن المعلم وفي بعض النسخ ان الاب  
 اذا ضرب الصغير انما يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان  
 الاب ضربه للتأديب اما اذا كان ضربه لتعليم القرآن لا يضمن المعلم  
 فاني افرق بين ضرب المعلم باذن الاب وبين ضرب الاب  
 اذا كان الضرب للتعليم وذلك شمس الامية الحلواني رحمه الله في

شرح

شرح الاحبار ان في ضرب الاب ابنه وفي ضرب الزوج  
 زوجته روايتان عن محمد رحمه الله في رواية يضمن وفي  
 رواية لا يضمن واما الوالدة اذا ضربت ولدها الصغير للتأديب  
 ديب لا شك انها تضمن عند ابي حنيفة رحمه الله وقد اختلف  
 المشايخ على قولها قال بعضهم بضمن وقال بعضهم لا يضمن  
**وفي كتاب الفل للزوج** ان يضرب امراته ليعيدها الى مطيعته  
 واذا اتت من ضربه ضمن وفيه ليس للزوج ان يضرب امراته  
 على ترك الصلاة وللأب ان يضرب ابنه على ترك الصلاة وذكر  
 في كتاب الغرايض في باب ميراث القاتل مسئلة الاب  
 اذا ضرب ولدها للتأديب على الخلاف الذي ذكرنا وذكر  
 مسئلة المعلم اذا ضرب الصغير باذن الاب على الاتفاق  
 على ما قلنا قال محمد رحمه الله ثم وهذا عن ابي حنيفة  
 رحمه الله ترك لقوله وقيل هذا عن محمد دعوى المناقضة  
 عن ابي حنيفة رحمه الله ووجهه ان اذن الاب لما اشر  
 في استقاط الضمان عن المعلم بفعل الاب بنفسه كفى بوجوب  
 الضمان على الاب وحال الاب اقوى من حال المعلم وذكر  
 الناطقي رحمه الله ان الانسان قد يستغلب امره من جهة  
 غيرة ثم يكون حاله اقوى من حاله كالمعلم والاب  
 والوصي هنا وكذا الاب لا يتبع ولده الكبير ووصي الاب  
 يملك ذلك وكذا المريض مرض الموت اذا باع بالمحابة اليسيرة  
 لا يجوز ولا يلون عفوا والوصي يملك البيع بالمحابة اليسيرة  
 وقيل هذا من محمد رحمه الله استدلالا على رجوع ابي حنيفة  
 رحمه الله عن قوله في فصل الاب ووجهه ان اذن الاب لما  
 اشر في سقوط فعل المعلم فاولي ان يؤثر في منع الضمان  
 على الاب اذا فعل بنفسه واليه مال شمس الامية السرخسي  
 رحمه الله وذكر في شريحه ان ابا حنيفة رحمه الله رجوع الى  
 قولها وهو الصحيح **وفي المتن** عن ابي يوسف رحمه الله في الاب

ن  
 واذا ماتت

ن  
 يستفيد

ن  
 استدلال



والوصي اذا ضرب الصغير انهما لا يضمنان ولا يجرمات عن الارث وشي من مسايل ضرب الصبي مقدار ما يضرب قد ذكرناه في مسايل الصلاة **والزناح** والمهاد والمحام اذا بزغ او قصد او جحد وكان باذن المولي في العبد او باذن المولي في الصبي وسرب الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان فهو كالا يضمنون السراية بلا خلاف **واذا قطع** الختان بعض الحشفة في العبد او في الصبي ففيه حلومه عرك واذا قطع الحشفة كلها فان برأ فلعنة في العبد كمال القيمة وفي الصبي كمال الدية وان مات ففيه نصف الدية في الصبي ونصف القيمة في العبد لانه اذا مات فالنقص حصل بقتل احدى اجزائه دون فيه وهو قطع الحفرة والثاني غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان اما اذا بدا فقطع الحفرة ما دون فيه فحفل كان لم يكن وقطع الحشفة غير ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية وتماز هذا ينظر في جنائيات المحيط وفي **فوايد** صاحب المحيط صبي جأ الى فصاد وقال اقصدني فقصدته فصاد مقتدا اوقات من ذلك السبب يجب دية علي عاقلة الفصاد وكذلك العبد يجب قيمته على عاقلة الفصاد وقد مر ذكره في مسايل العصب الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعتق لا للمجنون وفي متفرقات جنائيات المحيط قال هشام في نزاهة عن محمد رحمه الله في جارية بنت رجلين جات بولد فحفي الولد جنابة ثم ادعاه احدهما يلزم الدية وفي الجامع الاصح عن محمد رحمه الله فمن اجتمع عليه الصبيات والمجانين يريدون قتله ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل قال ليس له ان يقتلهم قال عمرو بن سفيان قلت لمحمد ان قاضيا ايام طيم يقول له ان ياتي علي انفسهم بالدفع عن نفسه قال عمرو في محمد في الطواق فقال يا خراساني القول ما قال صاحبكم اذا عن محمد بن

سأله وكان نصير يفتي بالضمان في الصبي والمجنون والبهيمة اذا قتله الرجل دافعا وكان الفقيه ابو بكر يفتي بدمر الضمان لانه لاحمله له غيره قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا القول خلاف ما قاله في الروايات الظاهرة هذه الجملة في متفرقات جنائيات المحيط **وذكر** في الفصل العشرين منها ميل محمد بن سلمة عن جماعة كانوا بدمية موت على الكلب عفورا خطأ واحمد منه فاصاب صغيره فماتت وعرف ان هذا سهم فلان ولكن لم يشهد احد انه رماه فلان فصالح الاب صاحب السهم على كونه لم يطلب المصالح هو الذي جرحها فالصلح ماض وان لم يعلم غير معرفه السهم فالصلح باطل وان علم ان الخارج صاحب السهم وتكن لما استقبل الصغيره اياها لطمها ابوها فستطت وماتت ولا يدري انها ماتت من اللطمه او من الرمي ما حال الصلح قال ان كان صلح الاب باذن ساير الورثة فالصلح جائز والبدل لساير الورثة ولا ميراث للاب وان كان الصلح بصغيره اذ غفر فالصلح باطل وهذا لانه لاحق للاب في موجب الجنابة حينئذ حيث جرم عن الميراث فيعتبر ان ذل الورثة كما في صلح الاب جنبي وفي **نواذر** هشام قال سالت محمد رحمه الله عن قلع سن صبي او حلق راس امراه فصالح الجاني اما الصبي او المرأة على ذراهم ثم نبت الشعر او السن فاعبرني اذا با حشفة رحمه الله قال يرد الذراهم قال وكذلك قول محمد رحمه الله الا ان محمد يقول بمسك منها مقدار ما دوى به السن قلت وكذلك ان كان هذا الشرك فصالحه منها ثم حيرت وصحت حقي لم يروا منها شيئا قال نعم قلت فان زعم صاحب اليد ان يدي قد ضعفت وليست كما كانت قال امر من ينظر اليها فاعفها لا يكاد يخفي هذه الجملة في هذا الفصل **وذكر** في الفصل الثامن عشر منها ولو ان صبي في يد ابيه خذبه انسان من يد ابيه والاب مما مسكه حتى مات فدنية الصبي علي من جذبه وبيريه ابوه



فان حذبه الرجل وحذبه الاب حتي مات فعليهما الدية ولا يرث  
 ابوه وفي متفرقات جنابات المحيط ذكر في غصب العيون جارية  
 دفعت جارية اخري فذهبت عذرها قال محمد رحمه الله عليها  
 صداق مثلها قال بلقتا عن عمر رضي الله عنه في جارية تب  
 تدافعتا في حمام فذهبت عذرة احدتهما فضمن الاخرى صداق  
 مثلها والمبطله صارت واقعة الفتوى بخاري او سمرقند  
 وقد وقعت في زماننا وصورتها معجز باق دختركي نارسبه  
 راحه شاكر ذا و بود نرزان فرستا كافران اورا كرفتند و بكارت  
 زایل كود ندهل يجب الضمان علي الاستاد لا شك انما ان  
 ارسلها باذن وليها لا ضمان عليها وان ارسلها بغير اذن  
 وليها هل يضمن الاستاذ من مثلها فعلى قياس ما ذكرنا فيما اذا  
 غصب صبيا حرا فقتله انسان يجب الدية علي القاصب ينبغي  
 ان يجب الضمان هنا علي الاستاد ولا يجب علي الكافر اذا لاق  
 حربيا لا تخم لا يواخذون بالضمان والقود فيما فعلوا بانفسنا  
 واموالنا لا تخم يستحلون دمانا واموالنا فلا يقتدوت وجوب  
 الضمان والقود عليهم وليس لنا ولا لغيرهم حتي يلزمهم حكم عقلا  
 فلا يلزمهم شيء في اذاه المبسوط في باب الران الجوارح وفي بيان قاتل  
 الديناري صغيرة برنود بان تشبه است بسرا رسيد امير  
 مزدبان را برداشت وسقطت الصغيرة وذهبت عذرها قال  
 يجب الضمان بقدر التقصير قبل ركه واجب شود قال هجره كم  
 از ارش موصحه بود ببرجانی بود به عاقله نی وفي فوائده الاملا  
 الاسلام برهان الدين رحمه الله الزوج اذا زال عذرها بالامس  
 هل يضمن اجاب لا ويعزرو وقد ذكرنا بعض هذه المسائل  
 في مسایل الحدود رجل دفع بكر الحنية فسقطت فذهبت  
 عذرها فعليه مهر المثل في ماله والتعزير ولا فرق بين الصغرة  
 والكبيرة **ونظر** جنس هذه المسائل في جنابات الفتاوى  
 الصغرى **وذكر** في المحيط وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله

صبيا

صبيان يلعبون بالرمي فمن بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين  
 او نحو سرهما فاذهبت عينيها قال الفقهاء ابو بكر رحمه الله  
 الدية في مال الصبي دون والديه فان لم يكن لاصبي مال فظرة  
 اليه **مليون** قال الفقهاء وانما وجب الدية في مال الصبي لانه كان  
 لا يركب الحج عاقلة وهكذا يفتي الفقهاء ابو جعفر رحمه الله  
 انه لا عاقلة للحج و به كانت يفتي ظهير الدين المرعشي في رحمه  
 الله **وفي جنابات** الملتقط صبي رمى سرهما الي انسان فذهبت  
 عينه لا ضمان علي والده عند أبي بكر لانه يقول لا عاقلة  
 للحج لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان  
 للصبي عاقلة يجب علي عاقلته بالبينه ولا يجب باقرار  
 الصبي ولا بشهادة الصبيان **سقى** ذكر في الجامع الصغير  
 اذا غرق صبيا او بالغ في البحر لا قصاص عليه عند أبي جعفر  
 رحمه الله خلافا لهما وفي الذخيرة وسئل الرجل بالصبي  
 وكذا حصل سليم الجوارح تناقض الاطراف والصبي والمختون  
 والصبي كالبالغ في دية النفس ودية المرأة في النفس علي  
 نفس دية الرجل **والعاقلة** اذا حملت الدية لا يجب جناسه  
 علي النسا والعبيد والامه والصبيان والمجانين واذا وجب  
 القصاص لصغيرة او معتوقة في النفس او فيما دون النفس ولا  
 حق للاب في هذا القصاص فان للاب ملك استيفا عند علمائنا  
 خلافا للشافعي رحمه الله ولو اراد ان يصطلح عن قصاص وجب  
 للصغير او للمعتوق في النفس او فيما دون النفس فله ذلك  
**ولو اراد** ان يعفو عن ذلك فليس له ذلك **واما الوصي** هل  
 يملك استيفا قصاص وجب للصغير والمعتوق فان كان  
 القصاص في النفس لا يملك بخلاف الاب وان كان فيما دون  
 النفس ذكر في عامة الروايات انه له ولاية الاستيفا وفي بعض  
 الروايات ليس له ذلك وان اراد الوصي ان يصطلح عن قصاص  
 وجب للصغير وخط من الدية شيئا لا يجوز ولا فرق بين



القاضي واليسير من الخط والقاضي فصل ملك استيفاء القضا  
 للصغير ذكر كثير من مسائلنا المتأخرين أن القاضي كالاب  
 في هذا الباب وذكر محمد رحمه الله في الكيسانيات أن القاضي  
 لا يستوفي القضا من الصغير في النفس وفي أدوات النفس ولا  
 يجعل قال الناطقي في واقعاته وعندني أن القاضي كالوصي وقام  
 هذا بنظر في المحيط وإذا وجد الفصل في دار صبي أو محتوف  
 لا يجب على الصبي والمحتوف القضاة بالاجماع وإنما يجب القضا  
 والدية على عاقلتها هذه الجملة من الذخيرة البرهانية وفي قوامير  
 صاحب المحيط امرصيا باستهلاك مال أنسان بيمين الصبي ثم  
 يرجع على الأمر ولو قال لصبي اسمع هذا المحيط ففصل وهكذا لا يفتن  
 ولو قال انقض لي بيمين اجماعا ولو قال اصود هذه الشجرة وانقض  
 لي ثمارها فصود واكل الثمرة وبعب الثمرة في حلقه ومات من ذلك  
 لأصحات عليه لأنه اغترض على فعله فعل الصبي **ذكر** في وصايا  
 الملتقي ولو أن عبد الأيتام حتى جنابة كان لوصيه أن يختار لهم  
 أمساك العبد ويدفع ارش الجنابة من مالهم إلا أن يكون بين ارش  
 الجنابة وبين قيمة العبد شيء متناه وت قال الوصي عند  
 القاضي اخترت أمساك العبد واشهد على نفسه شهودا فليس له بعد  
 ذلك أن يرجع إلى أن يدفع العبد لو اشترى على نفسه شهودا فليس  
 فإن لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يتبع العبد ويؤدي ارش الجنابة  
 عنه فإن مات العبد قبل أن يتبعه بعد ما اختار الجنابة دين على الأيتام  
 حتى يوردها لأقضا وفيما بينه الصبيان لقوله عليه السلام رفع العلم  
 عن الثلاث وعمد الصبي وخطاه سوا عندنا ويجب الدية في الموالين  
 ويكون في ماله في فضل المولد لأن العاقلة لا يفعل العمد ولا كراهة عليه  
 في الخط وعندنا ولا يحرم على الميراث خلافا للشافعي رحمه الله وللأب  
 في المعتوق نظير الجواب في الصبي والمحتوف كالصبي أيضا في الفصل  
 الثاني من جنابات المحيط والصبي كالبالغ في دية النفس ودية المرأة  
 في النفس على نفس دية الرجل **ذكر** في الفصل السابع من جنابات

المحيط

المحيط إذا قتل الرجل وله أوليا صغار وكبار فلا كباران يفعلوا العاقل  
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس لهم ذلك حتى يدرى  
 الصغير كذا ذكر هذا اللفظ في الجامع **ذكر** في الأصل بلفظ آخر إذا  
 قتل الرجل وله ورثة صغار وكبار فإراد الكبير أن يستوفي حجب  
 القفل إما أن يكون القتل عمدا أو خطأ فإن كان خطأ فإن كان الشريك  
 الكبير أو يستوفي جميع الدية حصته نفسه بحكم الملك وحصته الصغير  
 بحكم الولاية وإن كان الكبير أخا وعملا ولم يكن وصيا للصغير يستوفي  
 حصته نفسه ولا يستوفي حصته الصغير وإن كان القتل عمدا إن كان  
 الشريك الكبير أو كان له أن يستوفي القضا بالاجماع وإن كان  
 الشريك الكبير اجنبيا بان قتل عبدا مثل ذلك بين اجنبيين أحدهما  
 صغير والآخر كبير ليس له أن يستوفي القضا بالاجماع وإن كان  
 الكبير أخا وعملا فعند أبي حنيفة رحمه الله له أن يستوفي القضا  
 خلافا لهما كما مر وإن أراد السلطان أن يستوفي حصته الصغير مع  
 الكبير فعند أبي حنيفة رحمه الله له ذلك خلافا لهما واجمعوا  
 على أن القضا إذا كان كله للصغير الصغير فليس للأخ والعمر  
 ولا ليد الاستيفاء **ذكر** في أربالقات وبارسيدة كان كوكبي باحسد  
 وبارسيدة برسر ديواري نشته بود ونظارومي كرد كوي بر نيتاني  
 وي زد ودرهان شب بزاد سيب هلاک شد ومعلوم نیست که  
 ای کوی کرد در برین صورت موجب این قل جبه باشد **ذكر** في  
 جنابات فتاوي قاضي القضاة شجر الدين رحمه الله صبيان اجمعا  
 في موضع يلعبون ويرثون سهاها فأصاب سهم أحدهم عين امرأة  
 وذئبت والصبي ابن تسع سنين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله  
 ارش عين المرأة في مال الصبي ولا شيء على الأب وإن لم يكن له  
 مال فقطرة إلى متبصرة وإنما أوجب الدية على الصبي لأنه لا يركب  
 للحرم عاقلة قال شرا نأحس الارش إذا ثبت رمية شهادة الشهود  
 لا بأقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لأن اقراره على نفسه باطل  
 وعلى قياس ميلة الكلابادي والدر وازكي ينبغي أن يجب القضاة

وأخصما الصغير



على اهل تلك المحلة **وسور** تهاكلا بادي ودر وازكي اذا اسلوا فاجلو  
 على قتييل عجل القتل قتييل عليه فحب الدية والقسمه على اهل تلك  
 المحلة **الحمل** الجاهل المصير قوم التوق بالسيوف فاجلوا على قتييل  
 فالدية والقسمه على اهل المحلة الا اذا عينووا واحدا من الفريقين  
 يعني يدعي اوليا القتل على رجل من الفريقين اللذين اقبلوا بهينه  
 فيتضمن ذلك براه اهل المحلة في مجرد الدعوى لا يظهر القتل عليه  
 ولو عينوا رجلا من اهل المحلة لا يتضمن ذلك براه اهل المحلة وينظر  
 في فتاوي صاحب المحيط **ذكر** في باب القسامه في اخره من  
 شرح الطحاوي ولو قتل رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يرى  
 من ابي موضع اصابه فان سات من تلك الجراحة فعلى اهل المحلة  
 القسامه والدية وان كان صحيحا يذهب وكفى فلا شيء فيه  
 في الامر بالجناية على الغير  
**ذكر** في المحيط رجل احرق صبياحا بقتل رجل فقتله فعلى عاقلة  
 الصبي الدية في ثلاث سنين ثم عاقلة الصبي ترجع بما لزقه من  
 على عاقلة الامر ونظير هذا فمن ربط بعيرا في قطار رجل فعاد صاحب  
 القطار الا بل فوطي البعير رجلا فقتله تجب الدية على عاقلة صاحبه  
 القطار ثم يرجعون بذلك على من ادخلها فيه ولو امر الحرة عبد البعير  
 او صغيرا ما ذوناله او محجورا عليه بقتل رجل ففصل بخير المولى  
 بين الدفع والعقد ثم يرجع المولى على الجرا لا قبل من قيمة العبد  
 ومن القتل لانه غصبه بالاسم والى من غصب عبد حتى عبد الفاضل  
 جناية وخير مولاة بيت القدر او الدفع برجع على الفاضل **عبد**  
 محجور عليه كبير من عبد محجور عليه صغيرا سهل رجل فقتله وخير  
 مولاة بين الدفع والعقد الا يرجع على الامر حتى لا يفتق **وان كان**  
 الما مورصيا حرا والباقي بحاله ضمن عاقلة الصبي الدية ولا يرجع  
 لهر على العبد الا مولا في الحال ولا بعد العتاق ولو كان القيد  
 الامر صغيرا محجورا عليه والما مور ايضا صغيرا محجورا عليه وباقى  
 المساله بحاله لا يكون لي الما مور ان يرجع على الامر لا في الحال

ولا بعد العتاق **ولو امر عبد** ما ذون له صغيرا وكبير عبد محجور عليه  
 او ما ذون له صغيرا او كبيرا بقتل رجل فقتله وخير المولى بين  
 الدفع والعقد رجوع بالاقول في رتبة الامر ولو امر العبد الما ذون له  
 صبياحا بقتل رجل فقتله فدية القتل على عاقلة الصبي ولا  
 يكون لعاقلة الصبي حق الرجوع على الامر **ولو امر** حرا صغيرا ما ذوناله  
 في التجارة امر عبد صغيرا او كبيرا ما ذوناله في التجارة او محجورا عليه  
 بقتل رجل وخير المولى بين الدفع والعقد رجوع بالاقول على الامر **ولو امر**  
 صبياحا ما ذوناله في التجارة او محجورا عليه بالقتل فقتل حتى وجبت  
 الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين لا يرجعون بذلك على  
 الامر ولا على عاقلته لا في الحال ولا بعد البلوغ لان هذا ضمان  
 جنائية لا ضمان غضب والصبي الما ذون له لا يلحقه ضمان الجنائية  
 وهو في ضمان الجنائية كالعبد المحجور عليه وتما هذه المسائل  
 في الفصل الثاني عشر من جنائيات المحيط

### في مسائل الذبايح والافحية

ذبيحة الصبي والمجنون والمرأة حلاله اذا كان بمقتل ويضبط اما اذا  
 كان لا يضبط ولا يقتل التسمية والذبيحة لا تغل لاث التسمية على  
 الذبيحة شرط بالنهي وذلك بالفصل وصحة الفصل بما ذكرنا كذا  
 ذكر في الهدا **يود** في الذبيحة معنى قوله يضبط اي يضبط  
 شرائط الذبح من فرك الاوداج **وذبيحة** الاخرى حلاله وعجزه  
 عن التسمية حكم الخرس يعتبر بالخرس حكم النسيان **والاقلق** والمجنون  
 سواء اذا كانت الرجل غنيا وله اولاد صغيرا وكبارا وليس للاولاد  
 مال فليس عليه ان يفتي عن اولاده في ظاهر الرواية وروى  
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه ذلك وقد قيل ايضا  
 عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان الله يلزمه ذلك وعند محمد  
 وزفر رحمه الله لا يلزمه ذلك وان كان للاولاد مال ذكر شمس  
 الامت السرخسي رحمه الله قال بعض مشايخنا على الاب والوصي  
 ان يرضي عنه من ماله عند ابي حنيفة رحمه الله والاصح ان لا



ليس عليه ذلك **وذكر** شمس الاية املوا في رحمة الله على قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله عب عليه في ماله وان ضحي  
 عنه الاب ضمن قال القدوري رحمه الله في شرحه والعجب  
 ان يقال بانه يضي عنه وياكل الصبي منه ما يملكه ويتبع بابا  
 ما ينفع بعينه **وذكر** الصدر الشهيد رحمه الله في شرح الاضاحي  
 الزعفراني انه اذا كان للاولاد مال ففي ظاهر الرواية لا يحل على  
 الاب او الوصي انه يضي من ماله وعند محمد وزفر رحمهما الله  
 ليس عليه ذلك **فان فعل** الاب او الوصي ذلك فعلى قول محمد وزفر  
 فما رواه الحسن عب الصمان واما على قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمهما الله فالاب لا يضمن بلا خلاف على كل حال **وفي الوصي** اختلاف  
 المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا ان كان الصبي ياكل فلا ضمان  
 على الوصي وان كان لا ياكل فعليه الضمان وفوق هذا القابل بيت  
 الاب والوصي من حيث ان يصرف الوصي اما سعد علي الصغير  
 اذا كان للصغير فيه منفعة ظاهرة وانما يكون للصبي نفع  
 ظاهر اذا كان الصبي ياكل اما يصرف الاب فانما لا سعد اذا كان  
 ضارا ولا ضرر **وهنا** منهم من قال لا ضمان على الوصي على كل حال  
 كما لا ضمان على الاب **وعليه** الفتوى هذه الجملة من الذخيرة البرهانية  
**وفي نوع** فتاوي القاضي الامام خراساني رحمه الله الاب لا يضي  
 من مال الصغير فان ضحي من مال نفسه يكون متبرعا وفي محاسن  
 القاضي ابي جعفر الاستروشي الاضحية يجب في مال الصبي  
 ويقوم به الاب او وصيه او الجدة ولا يطعم منه احد بل يطعم  
 الصبي وخادمه والابوان لا ياكلان منه استسنا وبجوزات  
 يستري بذلك اللحم مطعوم للصبي ولا يشترى به شيئا اخروات  
 صحي الاب من مال نفسه عن الصبي يفعل به ما يفعل بقربات نفسه  
**في مسأيل الوقف**  
 اذا وقف على تياضي بني فلان فان وقف في حياته وصحته وهم  
 يعيشون لا يجوز وان كان بعد الموت يجوز لانه يصير ميراثا عنهم

وان كانوا يعيشون يجوز في حال الحياة وبعد الممات لانه مودع في  
 وقف الهبة **وفي المقتطع** اذا وقف على تياضي بني فلان فكل من  
 ادركه لا حيلة ولو اختلفوا في بلوغه فالقول قوله لم يدرك **رجل**  
 قال ارضني وقف على اصاغر ولدي يعني صغار ولده كان الوقف  
 على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند  
 التوقف لا عند وجود الغلة **اذا اقر** لورثته بارض في ايده  
 ان مورثهم وقفا وسعي كل واحد وجهها غير ماسي الاخرين  
 اقرارهم ويصرف حصته كل واحد منهم من الغلة الى الوجه  
 الذي سعي ولا يده هذا الوقف يكون للقاضي وان كان في الورثة  
 صغيرا وغايب لا يقضي في حصته حتى يحضر الغائب  
 ويبلغ الصغير هذه الجملة قد ذكر في الفتاوى وفي الذخيرة  
 اذا وقف ايضا على قرابته فثبت الغلة على قرابته على عدد رؤس  
 الصغير والمبهر والفني والفقير فيه على التسوية **اذا زاد** الرجل  
 اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بخلاف  
 ما اذا كان كبيرا فانه يثبت فقره بنفسه ووصي الاب في هذا  
 بمنزلة الاب **وان كان** اب ولا وصي الاب وله اخ او عم او امرأه  
 فله ولا اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان الصغير في حجره استحانا  
 الا ان ثبت قبول الهبة واثبات القرابة نوع فرق فان الامر بعسل  
 الجميع على الصغير وان كان الاب حيا ولا تثبت قرابة الصغير  
 وفقره اذا كان الاب حيا **ثم ان كان** الاخ او العم او الامر موصفا بوضع  
 الغلة في ايدهم فما هو نصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم  
 ويأخرون بالاتفاق **وان كان** موصفا بوضع في ايدي رجل  
 ثمة ويومر بالنقص عليه **اذا كان** لقرابته ولد صغير لازما له  
 به وهو فقير ولهذا الولد او لاد صغيرا فانه لا يعطى او لاد  
 الولد من الوقف هذه الجملة في الفصل السادس من وقف الذخيرة  
 وتامها ينظر **وفي فتاوى** رشيد الدين رحمه الله القاضي اذا اقرضت  
 التولية الى صبي يجوز اذا كان اهلا للحفظ ويكون له ولاية التصرف







في المنقول والعقار جميعا وله ولاية التصرف بمثل القيمة وغابت  
يسير فاورث عن ابيه وغيره لانه يقوم مقام الاب وللادب  
ولاية التصرف في جميع ذلك فكذلك يقوم مقامه وليس له ولاية  
التصرف في مال الكبير الحاضر وان كان الكبير غائبا فله بيع المنقول  
الذي ورث من ابيه بحسب لانه من الحفظ وحفظه ايسر  
من حفظ غيبه وله الحفظ وليس له بيع العقار لانه محصور بنفسه  
**وحكم الوصي الضعيف على الصغير** حكم الوصي القوي على الكبير  
القابيل ببيع منقول الصغير ما ورث من امه او عمه لانه قابيل  
مقام الامر والاخ والعمر ولهم الحفظ دون التصرفات **واما ملك**  
الوصي الضعيف على الصغير ما ورث من امه او عمه لانه قابيل  
هذا التقدير من التصرف عند عدم الوصي القوي اما حال وجود  
الوصي القوي فلا يملك التصرف في مال الصغير اصلا وفي هذه  
الصورة ليس للوصي الضعيف سوى القيام بمصالح **موضعه**  
كتفدية الوصية وقضاء الدين ونحوه **ولو كان الاب او وصيه**  
او وصي وصيه او الجدا او وصيه او وصي القاضي غائبا  
او كان بحال لا يملك التصرف على الصغير فوصيتي الاخر سوغ ما تجلي  
عليه التلق ويجوز ثمنه **وخذا هذا الحكم** وصي الاخ والعمر  
والحال والحالة وكل ذي رحم محرم فحكمه حكم وصي الامر **واذا لم**  
**يكن له واحد** مما ذكرنا لا يكون لوصي الامر ولاية الشرع على  
سبيل التجارة الا شرا ما لا بد لليتيم من كسوة او نفقة **وما استغاد**  
اليتيم من مال من غير ميراث الامر فليس لوصي الامر فيه ولاية  
التصرف منقولا كان او غير منقول وقد مر بعض هذه المسائل  
في مسائل القسمة **القاضي** اذا نصب وصيا لليتيم فهو بمنزلة  
وصي الاب لابن اذا جعله وصيا في نوع يصير وصيا في ذلك  
النوع خاصة بخلاف وصي الاب فان الاب اذا اوصى الى رجل  
واستثنى نوعا بان استثنى التصرف في العقار لا يعمل استثناؤه  
ولو فعل القاضي ذلك يعمل استثناؤه حتى لا يجوز له التصرف في العقار

وقام هذا ينظر في الباب الثامن والثلاثين من ادب القاضي  
**ولو مات** ولم يوص الى احد وله اولاد صغير وله اب كان ابو بمنزلة  
الوصي في جميع ما تركه الجدي لان الجد قابيل مقام الاب عند عدم الاب  
فكان حق التصرف والحفظ في ذلك له **وان كان اميت** اوصي بشي كان  
للاب ان ينفذ وصايا **ولو مات** وعليه ديون كثير وله ورثة صغير  
وترك متاعا لم يكن للاب ان يسع شيئا من التركة عروضا كان او عقار  
القضاء دين الميت كذا ذكر في الباب الخامس والسادس من ادب  
القاضي **للصدر الشهيد** وانما يملك ابو الميت ان ينفذ وصايا لا  
اذا كانت شيئا لا يحتاج فيه الى السع اما اذا احتاج الى البيع لتنفيذ  
الوصية لا يملك الاب سعة ذلك بغير اذنه شمن الائمة الحلواني  
رحمه الله في ادب القاضي ايضا وقال الجد لا يملك بيع ماله لتنفيذ  
وصايا **وقضاء ديونه** لانه في حياة ابيه لا يملك بيع ماله فكذا  
بعد وفاته **تفرق** في ادب القاضي بين الجد والوصي فان لوصي  
الاب ان يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد ذلك  
وينبغي ان يحفظ هذا من الحفظ فان محمدا رحمه الله لم يذكره في البسوط  
على هذا البيان وانما قام الجد مقام الاب فانه قال اذا ترك وصيا وابا  
فالوصي اولى وان لم يكن وصي فالاب اولى ثم لم الى ان قال فوصي  
الجد ثم وصي القاضي والخصاف بن وفتي يقول **الخصاف الاب**  
اذا باع مال نفسه من ابته الصغير او استثنى مال الصغير لنفسه  
جاز ولا يشترط الايجاب والقبول فهو الصحيح حتى لو قال بعت  
هذا من ولدي يتم المقصد ولا يحتاج ان يقول استثنى وكذلك على  
العكس **ويجوز** هذا البيع من الاب بمثل القيمة وما يتفان الناس فيه  
وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز هذا القيد الا بمثل القيمة  
ولا يخلف فيه القنن السير فعلى هذه الرواية فرق بينه وبين تصرفه  
من الاحاتب والرواية الاولى اصح **ولو كان الاب** وكبلا بيع عبده  
من ابنه او سري عبدا منه له والابن صغير لا يباع عن نفسه  
ففعل الوكيل ذلك لا يجوز فان كان الاب حاضرا وقبل من الوكيل جاز



والهبة من جانب الابن علي الاب ومن جانب الاب علي الوكيل وقيل  
 علي العكس **ولو باع** الاب مال احد ابنيه من الآخر وهما صغيران  
 جازوا اذا بلغا يكون الهبة عليهما وهو الصحيح ولو وكل رجلا  
 يبيع مال مال جد هما من الآخر فباع لا يجوز **والاب** اذا باع مالا للصغير  
 من اجنبي بمثل القيمة او كان الاب محمودا عند الناس او مستورا **ل**  
 يجوز البيع حتى لو كان الاب ليس له ان يبيع **وان كان** فاصلا  
 ففي المقار لا يجوز حتى لو كان الاب له ان يبيع عند بعض المشتاي  
 وبه اخذ الصدر الشهيد الا اذا كان خيرا للصغير بان باع نصف  
 فخره وان باع ما سوي المقار فيه روايات في رواية لا يجوز الا  
 ويؤخذ الثمن ويوضع علي يدي عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان  
 خيرا للصغير علي نحو ما قلنا وبه اخذ الصدر الشهيد وفي نوادر  
 هشام عن ابي يوسف رحمه الله الاب اذا باع لابنه الصغير مائة  
 عشرة درهم بدرهم يعني باع من اجنبي يجوز وان اشترى مائة  
 درهم بمائة درهم لم يجز وفي الاصل سوي بين البيع والشراء  
 في هذه الصورة ولم يجز هما **ذكر** شمس الامة الحلواني  
 رحمه الله في ادب القاضي في ابواب الوصايا ان الصغير اذا ورث  
 هالا وله اب مبدئ يسحق الحجر علي قول من يرى الحجر لا يست الولاية  
 للاب **وفي نوادر** سماعة عن محمد رحمه الله لو باع عبد ابنه الصغير  
 من رجل بالقر درهم ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن  
 ثم مات في مرضه لم يجز اقرار الاب **وحاصل** هذا الكلام ان الاب  
 باقراره باستيفاء الثمن من المشتري اقر لابنه بمقدار من الثمن في ماله  
 واقراره بمن لو ارثه باطل فصار وجوده كعدمه **ولو قال** الاب في  
 مرضه قبضتها فضاغت كان مقصدا ولو قال قبضتها واستلمتها  
 لم يكن مقصدا ولا يري المشتري منها اذا اخذ منه الثمن ان يرجع  
 علي الاب او في ماله لان ذلك الاقرار قد بطل فلا شيء عليه الحكم  
 اذا باع الاب علي الصغير دارا فاذا اهل الصغير اخره هو ابنه فهو  
 جائز **وعن محمد** رحمه الله اذا اشترى الاب للصغير شيئا ونقد الثمن

بنوي الرجوع به عليه ولم يشهد علي ذلك لم يقض القاضي بالرجوع  
 ووسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع **وفي نوادر** بشر عن ابي  
 يوسف رحمه الله رجل اشترى دارا لابنه الصغير ففلي الاب ان يقبض  
 الثمن فان مات فان مات قبل ان يبعده فهو في ماله خاصة يقبض  
 مال الاب ولا يرجع في مال الاب **واذا اشترى** دارا واشهد عند البيع  
 انه يرجع عليه بالثمن كان له ان يرجع به وكذلك كل شيء يشتريه  
 مما لا يحجر الاب عليه وكذلك كل دين علي الاب فضمنه الاب عنه  
**وذكر** في المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله تفصيلا فيما اشتراه الاب  
 لابنه قال ان كان ما اشترى شيئا يحجر الاب عليه فان كان طعاما  
 او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع عليه الاب وان اشهد عليه انه  
 يرجع وان كان شيئا لا يحجر الاب عليه بان اشترى طعاما او كسوة  
 للصغير وللصغير مال او كان المشتري دارا او صنعة ان اشهد  
 وقت الشراء انه اشتراه ليرجع فله ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع  
**وعن** ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا اشترى دارا او صنعة او  
 مملوكا لابنه الصغير ان كان للاب مال فالرجوع بالثمن علي التفصيل  
 ان اشهد وقت الشراء انه يرجع ويرجع وان لم يشهد لا يرجع وان  
 لم يكن للاب مال لا يرجع اشهد علي الرجوع او لم يرجع يشهد  
 ثم في بعض المواضع يشترط الاشهاد وقت الشراء وفي بعضها يشترط  
 الاشهاد وقت نقض نقد الثمن ويقول ان اشهد وقت نقد الثمن  
 انه انما نقد الثمن ليرجع عليه يرجع وردي الحسن بن ابي مالك  
 عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل اشترى لابنه  
 الصغير ثوبا ودفعه اليه في حصته ثم رادى الثمن في مرضه لا يرجع  
 علي الابن شيء وروي بشر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل  
 يزوج امرأة علي امه لابنه الصغير فهو جائز واذا سلم الامة بصير  
 متلفا الامة مضي او مستقرضا قرضا فاستد قبض من قيمة الامة  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف رحمه الله لا تقم  
 اثمها الامة ويكون علي الامة قيمتها الزوجة وقد ذكرنا بعض

ط



هذه المسائل في مسائل النكاح ومسائل البيوع **الأب** إذا رهن متاع  
ولده الصغير بدين نفسه جازا استخسانا وهو قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه في مسائل الرهن وهذه المسئلة بنا  
على أن الأب إذا باع مال الصغير بدين نفسه من ريب الدين بمثل  
ما عليه من الدين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز ويصير  
الثمن قضا صا بدينه ويصير هو صا مالا للصغير خلافا لابي يوسف  
رحمه الله **واجمعوا** على أن الأب لو أراد أن يوفي دينه من مال الصغير  
ليس له ذلك كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في  
شرح كتاب الرهن **وذكر** القاضي الأمام صدر الإسلام في شرحه  
أن الأب بملك قضا دين نفسه من مال الصغير فيجوز أن في المسئلة  
روايت **وهل للأب** أن يستقرض من مال ولده الصغير تكلم المباح  
فيه وعافتهم على أنه بملك ذلك وهل له أن يقرض ماله ذكره شمس  
الأئمة السرخسي رحمه الله في الروايات الظاهرة ليس له ذلك  
ولو أقرض الأب مال نفسه ولده وأخذ رهنا من مال ولده جاز وله  
ذلك وقد ذكرنا تمام هذه المسائل في الرهن والبيوع **استقرض من**  
الأب لابنه الصغير يجوز وكذا لو أقرض بالاستعراض يجوز وكالة  
الجامع في الفتاوى وقد مر في مسائل البيوع **وأما استقرض من**  
الوصي للصغير ذكر في رهن الهداية ولو استدان الوصي لليتيم  
في كسوته وطعامه ورهنا به متاعا لليتيم جاز لأن الاستدانة جائزة  
للمحاجة والرهن يقع أيضا للمحق فيجوز وقد مر في رهن هذا الكتاب  
**إذا اشترى** الأب لابنه الصغير شيئا فما دام الابن صغيرا لمحق القرض  
للأب وإن بلغ الابن فإن اشتراه الأب من الأجنبية لمحق القرض للأب  
وإن اشتراه من نفسه لمحق القرض للابن ولا يجوز قبض الأب عليه  
**وفي حيل** الأصل ذكر طريق برأة الأب عن الثمن الذي وجب عليه لابنه  
الصغير فقال يخرج الأب مقدار الثمن من مال نفسه وذلك مائة  
دينار مثلا ثم يقول الأب ابني اشتريت من متاع ابني كذا بمائة  
دينار وهذه مائة دينار قد أخرجها من مالي ثم هذا الذي اشتريت

وقد قبضتها لا يبي ليكون له في يدي ويشهد علي ذلك **وعن محمد**  
رحمه الله في النواذر أنه قال لا يبرأ عن الثمن مالم يستقر لابنه بذلك  
الثمن من مال نفسه شيئا **وعلى هذا** إذا انفق من مال ابنه الصغير  
في حاجة نفسه حتى وجب عليه الضمان أو غصب شيئا من مال  
ابنه الصغير حتى وجب عليه الضمان ثم أراد أن يبرأ عنه فهو على  
ما قلنا **وفي الهاروني** الثمن الذي لزم الأب بشرا مال ولده الصغير  
لا يبرأ الأب منه حتى ينصب القاضي وكيلًا عن الصغير يقبضه  
ثم بعد قبضه يأمره القاضي برده على الأب حتى يكون في يده  
عن ابنه ودعيه هذه الجملة في وصايا الزخيرة وقد ذكرنا  
أكثر هذه المسائل في مسائل البيوع **وذكر** رشيد الدين في باب دعوى  
الأب والوصي من فتاويه إذا كان على الرجل مهر وماتت المرأة وابنها  
صغير والأب ينفق على الولد من المهر الذي في ذمته لا يسقط المهر  
من ذمة الزوج إلا إذا صرح الأب ابني اشتريت لأجل الولد لا قضى  
ثمنه من المال الذي علي واشهد على ذلك فحينئذ يجوز حتى لو كبر  
الابن ليس له أن يرجع على الأب وفيما بينه وبين الله تعالى جاز  
للأب الشراء من المهر وأما شرط الاستدانة في القضا لانه لو شهد  
كان للابن أن يطالبه بذلك ولا يقبل قول الأب أن صرفت البيك لان  
المديون إذا قال قبضت الدين الذي علي لا يقبل قوله كذا هذا ولو  
اليسن الصبي من ثوب نفسه واعطاه من جبره ويجلس ذلك  
من المال الذي عليه يجوز أيضا إذا شهد على ذلك **إذا باع** الأب داره  
من ابنه في عياله والأب ساكن فيها لا يصير الابن قابضا حتى يفرغها  
الأب حتى لو أهدمت والأب فيها يملك على الأب وكذلك لو كان متاع  
الأب أو عياله وهو غير ساكن فيها فإن قرعها الأب صار الابن  
قابضا فإن غاب الأب بعد ما تحول فيها فسكنها أو تحول فيها فغاب  
له أو سكنها عياله وكان غنيا صار بمنزلة القاصب **وفي الهاروني**  
لو باع الأب من ابنه الصغير حبة له وهي على الأب أو طيلسانا وهو  
لابنه أو خاتما في أصبعه لا يصير الابن قابضا حتى يترج الأب



ذلك وكذلك في الدابة والاب رايها **ولو قال** الاب اشهدوا اني قد  
استرمت جارية ابني هذه بالف درهم وابنه صغير في عياله جاز  
الشراء ويصير الاب قابضاً لها بنفس الشراء ان كانت في يده والخن  
دين عليه لا يبرأ بالطريق الذي قلنا اذا استاجر الاب للصغير اجيراً  
باكثر من اجر مثل عمل الاجير بحيث لا يتغيب الناس فيه الا ان  
الاب لم يعلم بذلك ذكر شيخ الاسلام في شرح السير ان الاجارة  
بعد على الصغير الا ان على الصغير اجر مثل عمله والاب اذا اجر قتل  
ابنه بدون اجر المثل هكذا قال بعض المشايخ وقال بعضهم اذا كان  
النيقضان خيراً للصغير يجب النقصان وقد صرف مسابيل الاجارات  
**القاضي** اذا باع مال الصغير من رجل وسلمه اليه ثم علم المستر  
بالمستري عيباً فليس له ان يخاصم القاضي في الرد بالصيب لان  
القاضي بمنزلة الرسول عند الصغير لان بيعة خرج على وجه القضا  
بالنظر للصغير ولو صار خصماً في هذا اخرج بيعة من ان يكون قضا  
بالنظر للصغير وكذا لو باع بعض امنا القاضي مال الصغير لا سبيل  
للمستري في الخصومة في الرد مع البايع لانه نائب عن القاضي القاضي  
اذا باع دار الصغير فاذا هي لصغير اخر في ولايته لا يجوز والمعتب  
فيه انه تعبد حكم والحكم اذا وقع لانسان لا يقع لقوله **والقاضي**  
اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع مال من اليتيم ذكر في السابق  
انه لا يجوز القاضي اذا زوج الصغير باليتيمة من ابنة لا يجوز  
وكذا لو زوجها ممن لا تقبل شهادته وقد ذكرنا مسابيل بيع القاضي  
من نفسه ومن غيره مال اليتيم في مسابيل البيوع القاضي اذا استاجر  
اجيراً لليتيم باكثر من اجر المثل بحيث لا يتغيب الناس فيه ولم  
يعلم القاضي بذلك فلا جبر اجر مثل عمله في مال اليتيم ولو قال  
القاضي قدت الحور سعد الاجارة على القاضي ويجب جميع  
الاجر في مال القاضي القاضي اذا اقترض مال اليتيم يجوز وقد  
صرف في مسابيل البيوع **الوصي** اذا باع التركة فهذا على ثلاثة اوجه  
اما ان يكون الورثة كلهم كبار او صفار كلهم او كباراً و صفاراً فان

فيما ذكره من ان  
الاب اشهدوا اني قد  
استرمت جارية ابني  
هذه بالف درهم وابنه  
صغير في عياله جاز  
الشراء ويصير الاب  
قابضاً لها بنفس  
الشراء ان كانت في  
يده والخن دين  
عليه لا يبرأ  
بالطريق الذي  
قلنا اذا استاجر  
الاب للصغير  
اجيراً باكثر  
من اجر مثل  
عمل الاجير  
بحيث لا يتغيب  
الناس فيه الا ان  
الاب لم يعلم  
بذلك

كانوا

كانوا صفاراً كلهم فالوصي يبيع كل شيء من تركة الميت صباعاً كان  
او عروصاً او عقاراً سواء كان حضوراً او غيباً على الميت دين او لم يكن  
لكن انما يبيع بمثل القيمة او بما يتغيب في مثله **ذكر** في الاقضية اذا لم  
يكن في التركة دين لاسي الوصي العقار الحاجة الصفار اليه  
للتفاق وغيره او لم يورثه دعت الى ذلك من كره خراجها وموتها  
حين كانت تزويجاً على غلاتها **قال** شمس الامية الحلواني رحمه الله هذا  
جواب السلق واما المتأخرون من مشايخنا قالوا انما يجوز للوصي  
بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين لا وقابله الا من من العقار  
او يكون للصغير حاجة اليه من العقار او يرغب المستري في  
شرايه بضمق القيمة **وان كانت** الورثة كباراً كلهم وهم حضور  
وليس على الميت دين فالوصي لا يملك التصرف في التركة اصلاً ولا  
يتقاضي ديون الميت ويقتض حقوقه ويدفع ذلك الى الورثة هذا  
ذكر في الاصل **وفي المتن** عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله  
في رجل اوصى الى رجل ولده اولاد كبار وكلهم حضور وليس على الميت  
دين ولم يوص بوصية انه يجوز بيع الوصي في كل شيء ما خلا  
العقار وكذلك قول ابي يوسف رحمه الله قال ابو الفضل وهذا  
خلاف جواب الاصل فقد ذكر في الاصل انه لا يملك بيع ما سوي  
العقار ايضا **وان كان** على الميت دين الورثة كباراً حضوراً جميعاً على  
انه يبيع كل التركة بقدر الدين وفيما زاد على الدين اختلفوا فيه  
قال ابو حنيفة رحمه الله يبيع وقال لا يبيع وهذا اذا لم يقتض  
الورثة الدين من خالص مالهم فان قالوا نحن نقض الدين لم يكن  
للوصي ولا ية بيع التركة اصلاً هذا اذا كانت الورثة كباراً وهذا  
حضوراً فان كانوا عسافاً لم يكن في التركة دين ولا وصيه يبيع  
المنقولات لان بيع المنقول من جملة الحفظ **قال ابراهيم** سالت محمد  
رحمه الله عن غيبة الليبر الذي يبيع الوصي في المتاع قال اذا كان  
بالوفية في مسيرة بلائها **لا يبيع** العقار لانه محفوظ ولو خيف  
هلاك العقار هل يملك بيعه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يجب



استدل لا بالمنقول وقال بعضهم لا يمكن وهو الاصح لان الدار  
لا يمكن غالبا فينبك الحكم عليه لا على البذر هذا اذا كانا كبارا غنيا  
وليس في التركة دين ولا وصية فان كانت في التركة دين وهم عت  
فان كان مستغرقا فله ان يبيع العقار والمنقول جميعا وان لم مستغرقا  
بيع قدر الدين من العقار والمنقول جميعا ولكل يبيع الزيادة ان  
كان منقولاً فله ان يبيع وان كان عقارا فله ذلك ايضاً عند أبي حنيفة  
رحمه الله خلافاً لما **هذا اذا كانت الورثة كل واحد كبيراً** فان كان بعضهم  
كباراً وبعضهم صغاراً فان كان الكبار خسران التركة خالية عن الدين والوصية  
فلو وصى ببيع المنقول بالاجماع وبيع حصص الصغار من العقار وهل يبيع  
حصص الكبار من العقار فعلي الخلاف الذي عرفنا كانت التركة مستغرقة  
والكبار غيب ان كان مستغرقاً يبيع العقار والمنقول جميعاً وان لم يكن  
مستغرقاً يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع  
الزيادة على ذلك ففي المنقول يجوز بيعه وفي العقار خلاف علي  
ما عرفنا فان كان الكبار حضوراً والتركة خالية عن الدين والوصية  
فانه يبيع حصص الصغار من العقار بالاجماع وهل يبيع حصص  
الكبار فالمسئلة على الخلاف وان كانت التركة مستغرقة يبيع الكل  
وفي غير المستغرق بيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة فعلي الخلاف  
والأصح عند أبي حنيفة رحمه الله انه متى ثبت للوصي  
ولاية يبيع بعض التركة بحاله ولاية بيع الباقي فان الوصي كان  
مملوكاً يبيع نصيب الصغار من المنقول **تملك** بيع نصيب الكبار  
الغائب ايضاً وتام هذا مع معاينة ينظر في وصايا الزخيرة  
واذا باع الوصي شيئاً من التركة بالنسيئة فان كان ذلك  
صراً باليتيم بان كان يخشى عليه المنع والجود قبل محل  
الاجل لا يجوز والا يجوز **وعن** هذا قال مسألاً نحن اذا استناع  
رجلاً من مال اليتيم بالقر والاخر بالقر فما به والا ولا  
اهل ينبغي للوصي ان يبيع من الاول الذي لا يخشى عليه المنع  
والجود عنها الطلب وكذا في اجارة دار اليتيم وكذا منقول

الاوقاف وجميع امنا الاوقاف وصي باع صبيحة اليتيم من  
مفلس يعلم انه لا يمكن اداء الثمن ذكر في الفتاوى عن اب  
القاسم ان كان هذا بيع رغبة اجل القاضى المشتري ثلاث  
ايام فان امكنه اداء الثمن والا نقض البيع ففي هذا الجواب  
استشارة الى جواز البيع وانه يخالف المذكور في الكتب عن اصحابنا  
رحمهم الله وينبغي ان لا يجوز هذا البيع الا ان المشتري اذا انعقد  
الثمن قبل ان يرد القاضى البيع على الوصي والبيع بمصلحة  
للصغير والقاضى بمضي البيع ويحكم بجوازه **ان وفي فتاوى**  
الفضلي وصي باع عقار ليقضى بئنه دين المبت وفي بيده  
من المثال ما ينبغي بقضا الدين جاز هذا البيع لانه قابض مقام  
الموصي ولو فعل الوصي ذلك بنفسه جاز فكذا الوصي **وفي فتاوى**  
ابي الليث رحمه الله رجل مات ووصى بثلاث ماله وخلق  
صقوفاً من العقارات والوصي سمع صقفاً للوصية فله وارث  
ان لا يرضي الا من كل شئى للثلاث مما يمكن بيع الثلاث منه **وصي**  
**أجر** بعض التركة اجارة مرسومة طويلة ليقضى به دين  
المبت لا يجوز لما فيه من الغبن في السنين الاول وفي هذا  
الفصل كلام ينظر في اجارات الذخيرة **وصي** باع ثياباً من  
اموال اليتيم ثم طوالت منه بالكثر من ذلك ينظر في ذلك  
اشيان من اهل البصر والامانة فان قال بان الذي باع الوصي  
به فاحتد لا يلتفت الى زيادة من يريد **وان كان** في الزيادة يترتب  
ياكثر وفي السوق بالاقل لا يجب على الوصي دفع ما باع  
بالزيادة بل يرى ذلك اهل البصر والامانة فان اجتمع  
على ذلك رجلاً ان أحد الوصي قولهما وفي بعض المواضع  
يقول بعت الوصي على قول الواحد وفي بعضها بشرط  
المسئ وقيل اشتراط المسئ قول محمد رحمه الله والاكتفا  
بالواحد قولهما كما في التركية والترجمة الاب او الوصي اذا  
باع مال الصغير لم اقال البيع مع المشتري صحت الاقالة



وفيه دققة ينظر في مسايل اليموع اذا رهن الوصي متاع  
 اليتيم بدني استدانه عليه وقبضه المرتفن ثم ان الوصي  
 استفاد من المرتفن لحاجة اليتيم فضع في يد الوصي هلك  
 من مال اليتيم ودين المرتفن على اليتيم بحاله بطالب به الوصي  
 وان غضب الوصي من يد المرتفن لا لحق اليتيم ولو استغله  
 بعد الغضب في حاجة نفسه ضمن حقوقها حتى ان الفصل الاول  
 اذا ادى دين المرتفن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل  
 الثاني لا يرجع بذلك على اليتيم وان غضب الوصي عبد لرجل  
 واستغله في حاجة اليتيم وضمن قيمته للمقصود منه هل  
 يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية عن اصحابنا قال مساجيبي  
 ان لا يرجع وقد عرفت المسئلة في مسايل الغضب **الوصي** اذا امتاجر  
 اجير اليتيم باكثر من اجر المثل قال القاضي الامام ركن  
 الاسلام الركني ان الوصي يصير متاجرا لنفسه **ويجب**  
 جميع الاجر في ماله ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الاجارة تقع  
 للصغير ويجب اجره مثل عمله ويرد المثل الى الصغير **الوصي** اذا  
 احتال بمال اليتيم والثاني استل من الاول جاز وان كان ذوقه  
 في الملاة لا يجوز وان كان مثله اختلف المسايخ فيه واشارة  
 في الكتاب الى انه لا يجوز وقد مر في مسايل احواله **اذ باع الوصي**  
 دار صغيرا فاذا هي لصغير اخر هو وصيه فذلك جائز الوصي  
 اذ باع قال اليتيم من نفسه او باع مال نفسه من اليتيم فلي  
 قول ابي حنيفة رحمه الله واحدي الروايتين عن ابي يوسف  
 رحمه الله يجوز اذا كان فيه منفعة ظاهرة وعلى قول  
 محمد رحمه الله واظهر الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز  
 على كل حال وتكلم المسايخ في تفسير المنفعة الظاهرة على قول  
 ابي حنيفة رحمه الله بعضهم قالوا ان يبيع الوصي ما يشاوي  
 الق درهم بمائة درهم ويبيع مال الصبي من نفسه  
 ما يشاوي ثمان مائة يافى ويعضهم قالوا ان يبيع مال نفسه

ما يشاوي الفا خمس مائة ويبيع مال الصغير من نفسه ما يشاوي  
 خمس مائة يافى ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول  
 ابي حنيفة هل يجزى بقوله **بعث** او **استترى** كما في **الاب**  
 امر يحتاج الى السطر في جلا في الاب ذكر للفرق وجها وقال  
 ولاية الاب تثبت سرعا بلا قبول فكذا يبيع بغير اب  
 القول **وصي اليتيم** اذا باع مال احدهما من الاخر لا يجوز الصبي  
 المتأدون له من جهة الوصي اذ باع ماله من الوصي وهو  
 كبيع الوصي بنفسه وفيه كلمات ينظر لا محالة في وصايا  
 الزخيرة في فصل تصرفات الوصي عنها وفي واقعات  
 الناطقي الوصي اذا امره انسان ان يترى له شيئا من اليتيم  
 فاستراه له لا يجوز بخلاف ما اذا استترى لنفسه على قول  
 ابي حنيفة رحمه الله **الوصي** اذا اخذ ارض اليتيم من اربعة  
 اختلف فيه المسايخ قال بعضهم يجوز مطلقا وقال بعضهم  
 ان كان البذر من قبل اليتيم لا يجوز وان كان البذر من قبل الوصي  
 جاز وذكر في الاصل ان كان البذر من جهة اليتيم جاز  
 وان كان من جهة الوصي لا يجوز وان كان مشكلا وعامة  
 المسايخ على انه لو كان اجر المثل او ضمان النقصان خير لليتيم  
 مما يصيبه من الخارج لا يجوز المزارعة وان كان ما يصيبه من  
 الخارج خيرا له من اجر المثل وضمنان النقصان جازة المزارعة  
 هذا كما ذكر في وصايا الاهالي عن ابي يوسف رحمه الله ان  
 وصي اليتيم اذا زرع بذر اليتيم في ارض واشهد عند الزرع  
 انه اخذ البذر فزاع عليه وان استاجر الارض لنفسه فان  
 كان الاجر خير لليتيم فاني اجعل البذر لليتيم والزرع للوصي  
 وان كان الزرع خيرا لليتيم فاني اجعل الزرع لليتيم **ولو استقرض**  
 البذر من مال اليتيم وزرعه في ارض نفسه فالزرع للوصي  
 والقول قوله انه زرع لنفسه **وكذلك** ان زرع بذر نفسه في  
 ارض اليتيم وقال زرعه لنفسه فان كان في ذلك ربح ظاهر لم يهد في

وصي اليتيم



ثم اصل هذه المسئلة دليل على ان الوصي بملك الاستقراض من مال اليتيم **وذكر** في المنتقى عن محمد مسئلة تدل على انه لا يملك ذلك وصورها الوصي اذا استقرض من شيئا من مال اليتيم واستقرض على ذلك انه اخذ قرضاً لم ضاع ولا ضمان على الوصي الا ان يخرج منه فحينئذ يجب الضمان ولو كان بملك الاستقراض لما وجب عليه الضمان وان حركه وقال هشام في نوادره سمعت حماد بن محمد بن ابي حنيفة يقول ليس للوصي ان يستقرض من مال اليتيم عند ابي حنيفة رحمه الله وانما انما اري ان فعل ذلك وله وقال لا بأس به **وذكر** شمس الامة الحلواني رحمه الله في شرح كتاب الرهن ان فيه اختلاف المشايخ **والوصي** بملك اخذ مال اليتيم مضاربة وان اخذه على ان عشرة دراهمه من الرج فله مضاربة فاسدة ولا اجر له وهذا مشكل لان المضاربة متى فسدت تفقد اجارة فاسدة ويجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا راجع الى ان الوصي يواجر نفسه لليتيم وانه لا يجوز **ولوان** وصيا استقرض من رجل لداية ليعمل بها عملاً من اعمال اليتيم فعمل حتى جاوز عن الحد صار مخالفاً اذا عطيته الداية فان ضاها في مال اليتيم ينفق وضمان العثمان على اليتيم وفيه اختلاف **وذكرنا** في مسابيل الفاريد **وفي مضاربة** شرح الاستسلام الوصي اذا اجر نفسه لليتيم باقل من اجر مثل عمله حتى كان للصغير فيه منفعة طاهية يجوز **والوصي** بملك التزوج بامه الصغير وذاته في نكاح الشامل **الوصي** اذا ارهن مال اليتيم بدني نفسه لا يجوز قياساً ويجوز استخساناً وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلاف الاية يوسف رحمه الله وهذه المسئلة بتا على ان الوصي اذا باع مال اليتيم بدني نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز ويصير هو ضماناً للصغير وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز واجمعوا على انه لو اراد ان يوفي ديني نفسه من مال الصغير ليس له ذلك واذا صح

الرهن

الرهن بدني نفسه عندها وهلك في يد المرتفن هلك بما فيه وبين الوصي للصغير قيمة الرهن اذا كانت القيمة مثل الدين ولا يضمن الزيادة لانه فيما زاد مودع مال الصغير وله هذه الولاية **في النسي** قال ابراهيم قلت لمحمد رحمه الله للوصي ان يركب دابة اليتيم الى بلد يتقاضى دينه قال لا ولكن التقية في مال اليتيم ويركب دابة نفسه قال وان القاضي حتى يقطعه ذلك اخذاه **وفي فتاوى** الفضلي ويخرج في عمل اليتيم ويبتا جر دابة بمال اليتيم ويحقق على نفسه من مال اليتيم قال له ذلك فيما لا يد منه **فتاوى** ابي الليث رحمه الله قال نصير للوصي ان ياكل من مال اليتيم ويركب دابته اذا ذهب في حاجته قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا اذا كان محتاجاً لقوله تعالى ومن كانت غنياً فليتقن وهذا سخيان بقدر ما سقى في ماله والقياس انه لا يجوز له لقوله تعالى ان الذي ياكلون اموال اليتامي ظلماً من غير تفصيل ولعل ان الاولي صارت منسوخة بهذه الآية **سئل** ابن مقاتل عن وصي اتفق مال اليتيم في حاجة نفسه قال لا يبرأ برده على اليتيم ولا يقضيه من نفسه الا ان يشتري لليتيم يجوز شراؤه بغير بيع للشرود كان لليتيم على كذا وكذا فانا انما نشتري هذا له فيصير قصاصاً ويبرأ من الدين وكذلك هذا الحكم فيما اذا استهلك الوصي مال اليتيم وقال بعض مشايخنا الا يبرأ حتى ياتي الحاكم فيخبره بالقضية فيضمنه وياخذ منه فحينئذ يبرأ الا ان يتعذر عليه الدفع الى الحاكم بان لا يجد القاضي او يخاف ظلمه فحينئذ يشتري شيئا لليتيم بمال نفسه **وفي الوارث** وصي اخذ مال يتيم في حجره وانفقته ثم وضع له مثل ما انفق لا يبرأ الا ان يكبر فينفقه اليه **وذكر** في النوارك عن نصير انه يشتري للصغير شيئاً ويعطى ثمنه عنده من مال نفسه هذه الجملة في وصايا الذخيرة **وذكر** في موضع اخر الوصي اذا استعمل بدارهم الورثة ودارهم الوصية لم دفع من عنده في قضية

وفي

النوارك



الميت او اتفق علي التناهي قلبي محمد بن سلمة ارجوا ان يبراهمه  
وهو انما في فعله والقياس ان لا يبرأ **وذكر** في موضع اخر من  
النوازل وفي استهلاك مال اليتيم وهو صغير يتري شيئا  
ويعطى منه من مال نفسه فيبرأ ان شاء الله **وذكر** في موضع اخر  
وصي للميت عليه دين بعد الوصايا من مال نفسه ونفقني  
دينه من مال نفسه او يقول اقضي من مالي لا رجوع في مال  
اليتيم حتى يصير قسما **وذكر** في نوازل صاحب المحيط لو استهلك  
في المتولي مال الوقف حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك علي  
مال المسجد لا يخرج عن العهدة والحيلة ان يرفع الامر الي القاضي  
حتى ينصب احدا فيدفع اليه ثم يدفع ذلك الرجل اليه ولو  
اتفق في عمارة المسجد يخرج عن العهدة **وفي العهدة** اذا صرف  
القيم مال الوقف في حاجة نفسه ثم اتفق في عمارة الوقف ببراء  
ولو جاز بمثله وتخلط بدهم الوقف يضمن الكل لانه صار مستهلكا  
وطريق براءته ان يصرف في عمارة الوقف او يامر القاضي رجلا  
بقبضه منه للوقوف **ذكر** ابن سماعة في نواذره عن ابي يوسف  
رحمه الله اذا اتفق الوصي علي مال اليتيم من مال نفسه  
ومال اليتيم غايب وهو مقطوع الا ان يشهد انه فرض عليه  
وانه يرجع في ماله خفي له ان يرجع **وفي نوازل** الناطقي الوصي  
اذا استتري للصغار كسوة او ما يتفق عليه لا يكون متطوعا  
من غير فصل **الوصي** اذا استتري الكفن من مال نفسه كان له  
ان يرجع في مال اليتيم كالوكيل بالشراء اذا نقد الثمن من ماله  
**وذكر** الوافي الوصي دين الميت من مال نفسه كان له ان يرجع  
والوارث كالوصي في هذا **وفي نوازل** قباوي الفضلي رجل ما  
عن امرأة واولاد صغير وكبار ووصي الي امرائه فاحتاج الصغير  
الي النفقة لمنازعة وقعت في القسمة فانفق علي الصغير لترجع  
في ماله بعد القسمة اذا شهدت عند الاتفاق انها انما  
تتفق لترجع رجعت والا فلا لان الغالب من شفقة الوالدين

انما انما يقصد ان بما يتفق علي اولا دهما البر والصلة **والمسئلة**  
مذكورة في الوالد اذا قضى مهر امرأة ابنته الصغيرانه لا يرجع  
اذا لم يشهد وفي النوازل اذا استتري الوالد لولده الصغير شيئا  
وادي الثمن من مال نفسه ليرجع في مال ابنته ان لم يشهد عنه  
الا اذا لم يرجع وفرق بين الوالد وبين الوصي هل ينفق  
بين الوالدة اذا كانت في الوصية وبين ان يكون الوصية غيرها  
من النساء **في نوازل** الي الليث رحمه الله الوصي اذا نقد الوصية  
من مال نفسه قبل ان كان وارثا يرجع وان لم يكن لا يرجع وقيل  
ان كانت الوصية للعباد يرجع وان كان لله تعالى لا يرجع وقيل  
يرجع علي كل حال **وذكر** الحاكم في فصل السرقات عن شروط الوارث  
او الوصي اذا قضى دين الميت ان شرط الرجوع فله ان يرجع  
فاما اذا ادي ولم يقل شيئا قال ادبت لا رجوع لا يصدق **وذكر**  
القاضي الامام فخر الدين في الفتاوي الوارث اذا قضى دين  
الميت من مال نفسه فله الرجوع في التركة وان لم يقل وقت  
النقد انما يقضي لا رجوع في التركة **في نوازل** في بعض الفتاوي  
القيم اذا اتفق في عمارة الوقف من ماله ان اشهد انه اتفق ليرجع  
فله الرجوع والا فلا خلاف الوصي اذا استتري لليتيم او قضى  
دين الميت او نقد الوصية فانه لا يكون متطوعا شرط الرجوع  
اولا والوارث في هذا كالوصي **وذكر** رشيد الدين في فتاواه  
المتولي اذا صرف الي عمارة الوقف من حسب مملوك له ودفع قيمته  
من مال الوقف كان له ذلك لانه يملك المعاوضة من مال نفسه  
كالوصي يملك صرف الثوب المملوك له الي الصبي ويرفع عنه  
من مال الصبي **وذكر** في العدة قسم الوقف اذا دخل جدعا في دار  
الوقف ليرجع في غلبته ذلك لان الوصي ان اتفق من ماله علي  
اليتيم ليرجع له ذلك وللاحتياط ان سمح الجذع من اخر ثوب يتريه  
للوقوف **في نوازل** صدر الاسلام طاهر بن محمود انه اراد المتولي  
ان يتفق في عمارة المسجد من ماله ويكون له حق الرجوع ينبغي ان يرفع



الامر الى القاضي حتى ياهره بالا مستقراض والانتفاق **في قوايد**  
 صاحب المحيط لو اتفق علي الوقف من مال نفسه له الرجوع وان  
 لم يشترط كالوصي **وذكر** في الملتقط مسيلة تدل علي ان القيم  
 او الوصي لو اتفق في الوقف وفي مضاحكة اليتيم من ماله ليرجع  
 فله الرجوع من غير ان يرفع الامر الى القاضي اما اذا رفع لا يصدق  
 الا ببينة فانه ذكر قيم الوقف اذا اتفق في الوقف من ماله  
 ليرجع فله الرجوع من غير ان يرفع الامر الى القاضي اما اذا رفع  
 لا يصدق الا ببينة فانه ذكر قيم الوقف اذا اتفق في الوقف  
 من ماله ليرجع عليه فله الرجوع وكذلك الوصي ولكن ان ادعي  
 لا يكون القول قوله وقد مر ما يتعلق به في فصل تصرفات  
 الاب **وذكر** في المبسوط الوصي اذا اشترى الطعام او الكسوة  
 بشهادة الشهود يرجع في مال اليتيم اذا كان علي ذلك ببينة  
 ولا يصدق علي اذا اخراج ونقد الثمن من ماله حتى يقيم البينة  
 علي ذلك اذا انكر الورثة ذلك بخلاف ما اذا كان عند الوصي  
 مال فقال ادبت الخراج او ثمن الطعام والكسوة من المال الذي  
 عندي وكذبه الورثة كان الوصي مصدقا فيما قال من غير  
 بينة **وذكر** الصدر الشهيد في الباب السادس من ادب  
 القاضي اذا ادعي الوصي او القيم انه اتفق من مال نفسه واراد  
 الرجوع علي اليتيم والوقف لا يكون له ذلك لانه يدعي ديناً  
 لنفسه علي اليتيم والوقف فلا يجمع بجرء الدعوي وفي وصايا  
 الجامع الكبير ولو قال الوصي ادبت خراج ارض اليتيم او جل  
 ابقه او ضمانت شي استهلكه الصغير او نفقة اقاربه نفقة  
 الغرض او ثمن عبيد اشترى له او نفقت عليه كذا وذلك نفقة  
 مثله وادعي انه ادري هذه الجملة من مال نفسه ليرجع علي اليتيم  
 لا يصدق الا ببينة وتما هذا ينظر في وصايا الجامع الوصي  
 اذا قال بعد البلوغ نفقت عليك ماله في صغر ك يصدق في  
 نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفصل لانه قد ذكر نفقة المثل

سلط عليه شي والفصل في ذلك اسراف فلا يكون مسلطاً عليه  
 شرعاً والاصل ان الوصي اقرب تصرف في مال الصغير بعد  
 بلوغه وكذبه الصغير ان كان تصرفاً هو غير مسلط عليه من  
 جهة الشرع لا يقبل قوله الا ببينة او تصديق الصغير بعد  
 بلوغه **وذكر** لو قال ان اباك ترك رقيقاً ونفقت عليهم كذا او  
 قال اشترى لك رقيقاً بالغ درهم وانفقت عليهم كذا والرقيق  
 قايم او هالك وانكر الصغير ذلك بعد بلوغه قبل قوله مع يمينه  
 في نفقة تسليم لانه مسلط عليه شرعاً ان ذلك اصلاح مال  
 الصغير وحفظه فالوصي كما يملك اصلاح نفس الصغير بالاتفاق  
 يملك اصلاح ماله بالاتفاق ايضا ولو كان الفلام في يد رجل يدعيه  
 فقال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الفلام بالغ من مالك ونفقت  
 وانفقت عليه كذا وكذا امن مالك الا انه غضبته متي وانكر  
 الابن ذلك لا يصدق الوصي علي صاحب اليد والفلام له لانه  
 في حقه شاهد او مدعي ولكن يصدق في حق اليتيم حتى لا يضمن  
 له شي لانه اقرب ما هو مسلط عليه شرعاً لان الشراء بمال  
 الصغير والاتفاق عليه بنفقة المثل من باب الحفظ فصار  
 كالمودع اذا قال للمالك اسرتني يدفع الوديعة الي فلان ودفعته  
 اليه وصدق المالك في الامر بالدفع وكذبه في الدفع يصدق  
 المودع في حق براءة نفسه لا في حق وجوب الضمان علي الوكيل  
 والرسول **ولو قال** الوصي ان عبيدك هذا قد اتفق فجاء به رجل عن  
 مسيرة ثلاثة ايام واعطيتة جملة اربعين درهماً من مالك  
 وكذبه الابن في ذلك وقال لم ياتني غلامي قط يصدق الوصي  
 في هذا مع يمينه عند ابني يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله  
 لا يصدق **واحضر** الوصي رجلاً وقال ان هذا قد اخذ عبيداً هذا  
 الصبي كما قد اتفق وجابه من مسيرة ثلاثة ايام فأتى القاضي  
 لا يلزم شيئاً من مال الابن الا انه علي الا باق والرد ومثله لو قال  
 اني اشتريت للصغير غلاماً من هذا الرجل بالغ درهم وقبضته



وهلك عندي فان القاضي يلزمه ان يعطي صاحب الفلام  
 ثمنه من مال اليتيم ولو قال الوصي للابن بعد ما كبر ادبت  
 خراجك عشر سنين وقال الابن مات ابن منذ سنين وادبت  
 خراج سنين فالقول قول الوصي عند ابي يوسف رحمه الله وعند  
 محمد رحمه الله القول قول الوارث والوصي من امن حتى يعوم  
 له البينة **وعلى** هذا الخلاف اذا اختلفا وفي الارض ما فقال  
 الوصي تزيت الان وادبت خراجها عشر سنين وقال الوارث  
 لم نزل كان في هذا الارض ما هنذا مات ابي **ولو لم** يكن في الارض  
 ما يوم الخصومة فالقول قول الوصي مع يمينه بالاجماع تحكيما  
 للمحال كما في الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه ولو  
 ادعى الوصي انه ادى ضمان شي ببنته ملكه الصغير وقال  
 الصغير بعد البلوغ لم استهلك شي فالقول قول الابن **وذلك** اذا  
 ادعى انه ادى نفقة اقارب الصبي بفرض القاضي وانكر  
 الصبي الفرض لا يصدق الوصي الابينة **ولو قال** له ان عندك  
 قد ابق الى الشافق فاستاجرت رجلا بمائة درهم فخا به وانكر  
 اليتيم ذلك فالقول قوله لانه لا يدعي ما هو مسلط عليه لانه  
 اقر بلبس المال بالاستيجار قال ولو قال الوصي في جميع ما ذكرناه  
 ادبت من مالي لا رجوع علي اليتيم لا يصدق الابينة هذه الجملة  
 في وصايا الجائع **ذكر** النذر الشهيد في الباب السادس  
 من ادب القاضي ويبنى للقاضي ان يجاسب الاستماع باجره  
 على ايديهم من اموال اليتيم ومن غلاتهم فان احسن بحياته  
 عزله واستبدله بغيره وان وجدته امينا قرره **ويقبل** قول  
 الوصي او القيم فيما يدعي من الاتفاق على الصيغة واليتيم ونحو  
 ذلك اذا ادعى ما يتفق على مثلها في تلك المدة لان الوصي  
 او القيم قائم مقام القاضي فيما يكون محتملا قلنا قول  
 الوصي او القيم قال وان اثم احدا منهم في شي اختلفه واختلف  
 المتأخرون فيه منهم من قال انما يستحق القاضي الوصي او القيم

اذا ادعى عليه شي معلوم اما اذا لم يدع عليه شي معلوم  
 لا يستحق واكثرهم قالوا يستحق لان هذا استحقاق للاحتياط  
 والنظر لليتيم ومال الوقف فمن احس بشي من الجبانة يجتاز  
 الاخر في الوقت واليتيم وهذا حكم يخص باليتيم والوقف وقب  
 ساير الدعاوي لا يستحق ما لم يدع عليه معلوم وقد ذكرناه في  
 مسائل ادب القاضي من هذا الكتاب **ذكر** القاضي ابو جعفر  
 في الزيادات لو كبر الصغير وطلبوا المال من الوصي فقال  
 الوصي انفق عليهم منه كذا وكذا يكون نفقة مثلهم في تلك المدة  
 وكذبته الورثة فالقول قول الوصي بالاجماع وان كان القاضي  
 اخرج من الوصاية **ذكر** شيخ الاسلام ابو بكر في شرح وصايا  
 الاصل اذا كانت الورثة صفارا فقال الوصي انفق عليهم كذا  
 وكذا درهم من مالهم اذا كان ما يدعي النفقة في تلك المدة نفقة  
 مثلهم او زيادة يسيرة على نفقة المثل يكون القول قوله وعليه  
 اليمين اذا ائتمته الورثة بعد البلوغ في ذلك قالوا انك تواجز  
 ما لنا وتتفق علينا من الاجرة او قالوا بانك لا تتفق علينا ولما  
 يتفق علينا عندك على سبيل التبذير اذا ادعوا مثل ذلك على  
 الوصي وجب اليمين على الوصي فاذا ادعوا امر اعلى  
 الوصي وكذبهم الظاهر بان قالوا انفق علينا كذا كذا  
 شي فنبلا لا يكفي ذلك القدر لتفقهم في تلك المدة في الغالب  
 لا يكون على الوصي بما في هذه الحالة هذا اذا ادعى الوصي  
 انه اتفق عليهم في هذه المدة نفقة مثلهم او زيادة يسيرة  
 على نفقة المثل فاذا ادعى زيادة على نفقة المثل بحيث يمكن  
 الاحتراز عنها فانه لا يصدق الوصي وعكس عليه القمان الا اذا  
 فسرها ادعى بتفسير محتمل بان قال استزيت لهم طعاما فسرق ثم  
 استزيت ثانيا فهلك او مثل ذلك فانه يصدق مع اليمين لانه اعاد  
**وفي محاضر** فتاوى رشيد الدين رجل مات وترك ابنا كبيرا وصغيرا  
 والبير وصي من جهة الميت او من جهة القاضي فانفق على الصغير



في حال صغرهم فللقاضي ان يجاسب الوصي ولا تخمس على ذلك  
 تراشع والقول قوله في الخراج وفيما اتفق بالمعروف ولم يسرف  
 لانه اعيان من جهة الميت والقول قول الامين مع اليمين فاجعل  
 اسبابا **ذكر** في وصايا الذخيرة قال محمد رحمه الله اوصي رجل  
 بان يباع عبده ويتصدق بمئته على المساكين فباعه الوصي  
 وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد من يد المشتري  
 ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع في جميع تركة الميت وهذا  
 جواب ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه يرجع في ثلث  
 تركة الميت **واذا هلك** التركة لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على  
 المساكين ان كان قد تصدق على المساكين **ولو قسم** الوصي التركة  
 فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه الوصي وقبض الثمن  
 وهلك عنده واستحق العبد من يد المشتري رجوع المشتري بالثمن  
 على الوصي ورجوع الوصي في مال الصغير ويرجع الصغير بمحضته  
 على الورثة لبطالة القسمة **وفي المشتري** اوصي اليه رجل ان يبيع  
 عبده ويتصدق بمئته على المساكين فباعه الوصي بمئته ثم  
 استحق العبد رجوع المشتري بالثمن على الوصي ولم يرجع الوصي  
 في مال اليتيم شيئا وانما يرجع على المستأجرين الذي تشدق عليهم  
 بالثمن وهذه الرواية تخالف رواية الجامع الصغير **ما ت**  
 وعليه دين في درهم ولم يترك الا عبدا فباعه الوصي بغير  
 امر القاضي وقبض الثمن فباع عبده ثم استحق العبد ورجع  
 المشتري على الوصي فالوصي لا يرجع على الغريم شي الا ان يكون  
 الغريم قال له بعه واقض ديني فحينئذ لا يرجع الوصي على  
 الغريم **اذا مات** وفي يده ودايع شي وترك اموالا وعليه دين  
 يحيط بماله فقبض الوصي الودائع من منزل الميت ليردها على  
 اصحابها او قبض مال اليتيم ليقضي به الدين فهلك المقبوض في يده  
 فلا ضمان عليه **وكذا اذا لم يكن** على الميت دين فقبض الوصي  
 ماله من منزله وهلك في يده لا ضمان عليه لانه ولاية القبض ليرده

على الورثة **الوصي** اذا اتفق التركة على الصغار حتى فثبت التركة ولم  
 يتبق منها شيء ثم جاعل يراد على الميت ديناً وانتهت بالبيعة عند  
 القاضي وقضى القاضي بذلك **هل هذا الغريم** الوصي يصل  
 بحب ان يكون الجواب في هذه المسئلة نظير الجواب فيما اذا قضى  
 الوصي دين الميت ثم ظهر دين آخر والجواب نعم ان الوصي اذا دفع  
 الى الاول يا امر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الغريم  
 الثاني يتبع الغريم الاول ويسايركه فيما قبض ان كان المقبوض قائما  
 وان كان هالكا ضمن حصته من المقبوض **وان دفع** الى الاول بغير امر  
 امر القاضي فالثاني ان يضمن من الوصي حصته من المقبوض ان نشأ  
 وهل يرجع الوصي بما ضمن على الاول ينظر ان كان في زعم الوصي  
 ان الثاني مبطل في دعواه وفيما اقام من البيعة لا يرجع على الاول  
 وان كان في زعمه ان الثاني محق في دعواه وفيما اقام من البيعة  
 لا يرجع على الاول وان كان في زعمه ان الثاني يرجع بذلك على الاول  
 لان في الوجه الثاني زعم الوصي ان صار خاصيا نصيب الثاني بالدفع  
 الى الاول قبضه ولا كذلك الوجه الاخر **ففي مسئلة** التقه كذلك  
 يقول ان اتفق عليهما بامر القاضي فلا ضمان على الوصي وان اتفق  
 بغير امره فعليه الضمان لان الدين مقدر على الميراث وعلى حق الورثة  
**الوصي** اذا خلط مال اليتيم بماله نفسه لا يضمن لان الاختراز  
 عنه في حق الوصي عقداً او تفسير فيستقط اعتبار هذه الجملة  
 في وصايا الذخيرة **وفي المشتري** اذا خلط الوصي ماله بمال اليتيم فلا  
 ضمان عليه كذا قال ابو يوسف رحمه الله **وفي مجموع** النوازل في  
 متفرقات الوصي ان خلط طعامه بطعام اليتيم ويأكل منه بالمعروف  
**قناوي** رشيد الدين اذا خلطت مالها بمال الولد واستثرت  
 الطعام واكلت مع الصغير ان اكلت ما زاد على حصتها لا يجوز لها  
 اكلت مال اليتيم **الوصي** اذا قبض ديناً لليتيم بعد ما خرج من الوصاية  
 ان كان الدين موزوناً للصغير او واجب بقصد الوصي عقداً لا يرجع  
 الحقوق فيه اليه العاقل لا يضمن ولا يبرأ المديون ذكر المسئلة في باب

فقط الوصي بماله باليتيم

وفي



مكاتبة الوصي من كتاب المكاتب **ذكر** في باب ادب القاضي من  
 العدة الوصي اذا دفع المال الي الصبي لا يضمن وفي ظاهر الرواية  
 يضمن **وفي المتن** عن محمد رحمه الله رجل اوصى الي رجل وله ابن صغير  
 فادرك الصغير والميت دين علي رجل فقبض الوصي الدين بعد  
 مالاركة ونوحايز لم يقبل **قال** ثم ولو كان الابن عفاه عن القبض  
 بعد ما ادركه فقبض لم يخرج منه **الوصي** اذا اخرد دين الميت فان لم  
 يكن الوصي يولي العقد لا يجوز وان كان يولي العقد يجوز عندنا  
 خنيفة ومحمد رحمه الله ويضمن للورثة ذكره في صلح المبسوط  
**واذا ابر** الوصي غريبا من غرما الميت فهذا علي وجهين ان كان الابن  
 وجب بمعاذة الوصي فانه يصح ابراه في قول ابي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله قياسا ويضمن من ماله ولا يصح في قول ابي يوسف  
 رحمه الله استئناسا والاختلاف فيه نظير الاختلاف في الوكيل  
**الحج وان كان** دينيا وجب لا بمعاذة الوصي فانه لا يصح الا برأه عندهم  
 جميعا لانه بمنزلة وكيل الحج بمنزلة الوكيل بالقبض والوكيل يقبض  
 الدين لا يملك الا **الوصي** اذا قضى دينيا وجب علي الميت وازاد  
 ان يكتب كتاب البراءة للميت يكتب صاحب الدين في ذلك الكتاب  
 ان قبضت جميع ما كان علي الميت **بخلاف** ما لو اقتضى الوصي  
 دين للميت فاذا ان يكتب الغريم كتاب براءة علي الوصي فانه  
 يكتب الوصي ان قبضت من فلان كذا كذا درهمها ولا يكتب  
 ان قبضت جميع ما للميت عليه **والفرق** ان الوصي متى قضى دين  
 الميت فاذا اقر صاحب الدين في الكتاب انه استوفى من الوصي  
 جميع ماله علي الميت فصاحب الدين بهذا الاقرار يقر علي نفسه  
 واقرار الانسان علي نفسه صحيح فاذا الوصي اذا اقتضى دين  
 الميت فليس اقراره استوفى جميع ما علي الغريم يكون الوصي مقرا  
 علي الورثة لا علي نفسه واقرار الانسان علي غيره باطل ذكره شيخ  
 الاسلام ابوا بكر في الاصل **الوصي** اذا قال لي علي الميت دين لا يخرج  
 القاضي التركة من يده كذا قال شذاد فان ادعي شيئا بعينه

اخرجه

اخرجه قال الفقيه وقد قيل ان الوصي متى ادعي دينيا علي الميت  
 ولا بينة له فالقاضي يخرج من الوصاية لانه لا يحل اخذ مال  
 اليتيم والاخييار عندي ان القاضي يقول له اما ان تبريه من الدين  
 الذي يدعي واما ان تعيم البينة عليه حتي يستوفي واما ان اخرك  
 من الوصاية فان ابراه والا اخرجه وجعل مكانه اخرسيل ابوانصر  
 عن وصي باع دارا ثم ادعي ان الدار كانت بينة وبين الميت قال  
 ان كانت الدار في حياة الميت في يده ونحت تصرفه لم يصدق الوصي  
 علي ما ادعي الا اذا قام بينة عادلة فيجعل الحاكم وصيا للميت  
 حتي يعيم الوصي البينة **وكذا** اذا ادعي الوصي دينيا علي الميت  
 جعل القاضي للميت وصيا حتي يعيم البينة علي الوصي ثم الحاكم  
 بالخيار ان يثارت تركه خارجا عن الوصية وان ثارت اعاده اليها  
 بعد ما قضى دينه قال الفقيه وذكر الحنفيا في ادب القاضي  
 ان القاضي يجعل للميت وصيا في ذلك الدين خاصة ولا يخرج هذا  
 الوصي من الوصاية وذلك القول اصح وبه نأخذ **ومرارة** الفتاوي  
 سبل ابوالقاسم عن له علي اخرد دين فزات والطالب وارثه  
 قال له ان ياخذ مقدار حقه منه من غير علم الورثة **والقول** اذا  
 اوصى الي امراته وعليه مهر ان كان له من مهن الصامتة مثل  
 مهرها فله الاخر من الصامتة وان لم يكن له صامتة فليها ان  
 يبيع ما كان اصل للبيع وتستوفي صداقها من ماله **رجل** اقر عنه  
 القاضي ان فلان الميت علي كذا كذا من المال وعلي الميت ديون  
 كثيرة من ذلك الجنس فامر القاضي المديون باداءها عليه الي غرما  
 الميت صح امره واذا دفع بري عن دين الميت **ولو قضى** هذا المديون  
 دين الميت بغير امر القاضي حكى فتوي شمس الاية السرخسي  
 رحمه الله ان القضا عنه صحيح ويستقط دين الميت **وفي آخر**  
 كفاية شرح شيخ الاسلام رحمه الله مديون الميت اذا قضى  
 دين الميت اي غريمه له علي الميت دين كان ذلك مملوكا لغريم الذي  
 له علي الميت دين هذه الجملة في الذخيرة وقد ذكرنا هذه الجملة



المسألة في كتاب الفصول **أحد الورثة** إذا قضى دين التركة من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة فلو هلكت التركة قبل أن يرجع فيها شر ورثوا عن ميت آخر لا يكون للذي قضى دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني **وفي المتقي** رجل مات وترك ديناً وقد كان استترى عبداً في حياته ولم يقضه ولم يقعد الثمن وعليه ديون فقضى الله للبائع الثمن وقضى العبد فانه يكون بينه وبين الغرماء بالخصص قال وهذا بمنزلة الرهن **ومروءة** مسيلة الرهن رجل مات وعليه ديون وسقط الديون رهن فقضى بعض الورثة دين الغريم الذي يدينه رهن وأفتى الرهن فانه يكون من الغرماء في الذخيرة **ذكر** في الفتاوى القاضي إذا نصب وصياً في تركة أيتام وهم في ولايته والتركة ليست في ولايته أو كانت التركة في ولايته والأيتام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله يصح النصب على كل حال وبغير التظالم والاستعانة وبصير الوصي وصياً في جميع التركة إنما كانت التركة وكان ركن الإسلام على السقدي رحمه الله يقول ما كان من التركة في ولايته يصير وصياً وما لا فلا وقيل يشترط لصحة النصب كون الميت في ولايته ولا يشترط كون التركة في ولايته **ورأيت** بخط بعض المشايخ القاضي إذا نصب وصياً في تركة ليست في ولايته لا يجوز وهو فتاوى وقتوي مشايخ مرو وقال الإمام الحلواني رحمه الله يجوز والعبرة بالخصومة **وذكر** رشيد الدين في فتاواه البتيم إذا كان بخاراً لا يجوز نصب الوصي من قاضي سمرقند ونصب المتولي في وقوف ليس في ولاية القاضي قد كتبتاه على الاستعفاء في الفصل الأول من كتاب الفصول **الوصي** إذا كان قد اختلق المشايخ فيه أن القاضي ينضم إليه أمينا معه ينفقه من الخيانة أو يخرج من الوصاية وإشار محمد رحمه الله في باب مكانة الوصي أن القاضي يخرج من الوصاية **وإذا كان** الوصي عدلاً إلا

أنه

وفي فتاوى

أنه يخرج عن القيام بمصالح الصغير وعن النظر في ماله اختلق المشايخ فيه أيضاً والصحيح أن القاضي لا يخرج من الوصاية بل ينضم إليه أميناً نفقة **وأما إذا** كان عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي أن يعزله ولكن مع هذا لو عزله لينزل وينصب وصياً آخر ذكر شيخ الإسلام في كتاب الوصايا في باب الوصي والوصية وهكذا ذكر الصدر الشهيد في أدب القاضي للمصنف وكان ظهير الدين المرعشي في رحمة الله يستبعد هذا القول ويقول أنه مقدم على القاضي لأنه مختار الميت فقام مقام الميت **الفتاوى** القاضي رضي الله عنه في القيام بامر الميت فقام الحاكم فيما أخرجه قال الوصي بعد أيام صرت قادراً على القيام بامر الميت هل يعيده الحاكم إلى ما كان قال هو وصي على حاله لا يحتاج إلى إعادة الحاكم لأنه لم يذكر في المسئلة أقام فيما أخرجه من حيث ينضم ذلك عزله إلا **وذكر** القدوري ليس للقاضي أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل فيها معه فإن ظهرت هينة خيانة أو كانت فاسقاً معروفاً بشراً ونصب غيره **الوصي** إذا قدم عزير الوصي إلى القاضي فافر الغريم بالدين والموت وانكر الوصاية إلى المدعي فالقاضي أن يشأ جعل هذا المدعي وصياً وإن شأ جعل غيره وصياً في آخر الباب الثاني والسبعين من أدب القاضي هذه الجملة في الذخيرة في كتاب الوصايا الوصي إذا أراد أن يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي ليس له ذلك كالتوكيل بحضور القاضي أن كان عدلاً كافياً لا ينبغي أن يخرج من عزله مع هذا لينزل وفيه اختلاف المشايخ في أدب القاضي من العدة **وذكر** محمد رحمه الله في الحامع الصغير في الرجل يوصي إلى غيره فقتله الوصي في حياة الوصي فالوصية لازمة حتى لو أراد الخروج منها بعد موت الوصي ليس له ذلك وإن رده في حياته أن رده في وجهه صح الرد وإن رده في غير وجهه لا يصح

خبره

ته



الرد ومعه في قوله في غير وجهه بغير علمه وتتمام هذا ينظر في اداب  
القاضي للمصدر الشهيد وفي وصايا الذخيرة وفي المتن رحمه الله  
في الجامع الصغير الوصية لما في البطن جازية والميراث له واجب والهمة  
له باطله وفي مجموع اذا اقر علي الميت بالدين لا يصح اقراره والمسئلة  
معروفة ولكن بهذا الاقرار لا يخرج من ان يكون خصما للفرع  
حتى لو اقام الفرع بنية عليه بالدين تقبل بينه فرق بين  
الوصي وبين الوكيل بالخصومة في الدين من قبل المدعي عليه  
اذا اقر بالدين على موكله في غير مجلس القضا فلم يصح في غير مجلس  
القضا فلم يصح في غير مجلس فلم يصح اقراره فانه يخرج من الخصومة  
مع المدعي حتى لو اقام المدعي بنية عليه بالدين بعد ذلك لا يسمع  
دعواه كما جمل الصغير في فتاوي رشيد الدين فاذا اقر الوصي  
لاحد الورثة بعينه ان له من ميراثه عنده كذا كذا درهم فآراد  
بقية الورثة ان يرجعوا على الوصي بحصتهم كما اقر هذا فقال  
الوصي لم يكن عندي غير هذا فانه لا يضمن لهم شيئا هكذا ذكر  
المسئلة في كتاب الصلح وفي كتاب الوصايا اذا اقر الوصي لاحد  
الورثة وهو كبير بالف درهم من ميراثه عنده وفي الورثة  
صغير ثم جحد الوصي وقال لم يكن عندي غير هذا يضمن للصغير  
مثل ذلك من عشا يخاف من قال انما اختلفت الجواب لاختلاف الموضوع  
فالمصحيح ان يقال ان في المسئلة روايتين اذا كان بعض الورثة  
صغارا وبعضهم كبارا واحدا الكبار وصي عن الصغار الصغار  
وارادوا القسمة قال الشيخ الاهام ابو حفص البير رحمه  
الله في فتاواه ان الوصي يقسم بين الصغار والكبار ويفرز  
نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من اجنبي ثم يقسم بين الاجنبي  
والمشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من المشتري  
فيحقق القسمة بين الكل على هذا الوجه الوارث لا يملك بيع التركة  
المشفولة بالدين المحيط الا بترضا الفرع ما حذر لو باع لا ينعقد  
وقد مر من قبل هذه الجملة في وصايا الذخيرة البرهانية ذكر

الوصي

قال محمد

في وصايا النوازل والجامع في الفتاوي وصي باع شيئا من مال اليتيم  
فادرك اليتيم فابراء المتري عن الثمن وهو مصلح غير مفسد  
وقال انت ترك مما ادايك وصي من مالي فهو جائز وهو يرب  
ولو قال انت تركي مما لي عليك لا يبرأ لانه ليس عليه شيء وكذا  
الوكيل اذا باع شيئا فقال الموكل انت تركي مما لي عليك لا يبرأ لانه  
ليس له عليه شيء الا تركي انه لو اراد ان يستوفي ليس له ذلك  
واما الدين للوكيل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ولانا خذ به  
بل يبرأ من الدين كله والدين له وللوكيل حق المطالبة وكذلك للوصي  
حق المطالبة وذكر في النوازل عن ابي خيثم قال احببت ابا يوسف  
في صفري لانه لما مات ابي كان الوصي يعطيني كل يوم ثلثي درهم  
فاثبت ابا يوسف وقلت انه لا يكفي فدعا ابو يوسف رحمه الله  
الوصي وامره ان يكمل كل يوم درهما وقال سرح رحمه الله ائتمروا  
على اليتامي اموالهم فان ماتوا فقد اكلوا اموالهم وان عاشوا  
فسيرزقهم الله من فضله وفي لزجهم وللوصي ان لا يضيئ على الجني  
في الثقة بل يوسع عليه لا على وجه الاسراف وذلك تباؤت بقله  
ماله الصبي وكثرته فينظر الى ماله وينفق عليه حسب حاله  
وذكر فيها ايضا وصي اتفق مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن  
والادب فان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد ان يتكفل له شيئا  
سما يقرأ في صلاته ذكر في وصايا المتقي وصي قال للرجل اضمن  
عن قلات الميت دينه فضمن الرجل ذلك باع الوصي واداه قال يرجع  
الصامن مما ادي من مال الميت وياخذ الوصي به حتى يودي به من مال  
الميت ولا يرجع على الوصي في ماله لانه انما ضمن عن الميت ولم يضمن  
عن الوصي الا ان الوصي خور امره في مال الميت والضمان عنه وان  
ن الذي امره الوصي خليفته يعامله وياخذ منه استحسن انت  
يرجع الصامن على الوصي في ماله قال ولوان وصيا قال للرجل اضمن  
انا وانت ما علي ثلاث الميت الذي اوصي الي من الدين فضمننا على ان كل  
واحد منهما كفيل عن صاحبه صامن عنه فلقى الفرع الوصي فاخذه

كا



بالمال كله فاداه اليه من ماله فان الرشي يرجع على الذي ضمن معه  
نصف الدين ثم يرجع ذلك الرجل في مال الميت وباخذ الوصي به ان كان  
في يده من مال الميت وفيها ابيه رجل مات واوصى الى رجل ثمرات  
رجلا سوى الوصي اتفق على بعض الورثة ثقة وقال بعد ما اتفق  
اتفقتهم بامر الوصي واقر الوصي بذلك ولا يعلم ذلك الا بقول  
الوصي بعد ما اتفق قال قول قول الوصي اذا كانت الوارث الذي اتفق  
عليه صغيرا وصي سركي راكنت فاخافه انا رسيد راعمارت  
كند يا غله وارحامه يقيم راكنت يا دران خانه عمارت كند وكرد هل  
يرجع على الصغير من غير شرط الرجوع فعلى قياس مسئلة الامر  
بالا اتفاق من الوصي ينبغي ان يرجع وينبغي ان يكون على الاختلاف  
الذي فيما اذا قال لغيره اتفق في عمارة دارك فاتفق قال الامام  
السرخسي رحمه الله يرجع من غير شرط الرجوع وقال الامام  
خواهر نراذه لا يرجع بغير الشرط ذكر في المنتقى رجل مات  
وترك اثنين صغيرا وكبيرا واوصى الى رجل فقال الوصي اسهدوني  
قد قبضت نصيب الصغير من جميع التركة وقاسمت الكبير وصناع  
نصيب الصغير من يدي فكبر الصغير وفي يد الكبير مال نفسه  
من التركة فقال ما ترك الى الاما في يداخي الكبير هذا وما قبض الوصي  
شيا فالقول في ذلك ما قاله الوصي اذا قاله قبل البلوغ ولا يترك  
لكبير فيما يده وفيه ايضا رجل مات واوصى الى رجل وله بنون  
كبار وصغار فمات بعض البنا وتركة ولد صغيرا قال يكون  
وصي الجد وصياله يجوز بيعه عليه فيما كان يجوز بيعه على ابيه  
فما دون العقار وفيه رجل اوصى الى رجل ومات فدفع الوصي  
الى الوارث ميراثه وكل شئ كان له في يديه من تركة ابيه واشهد  
الابن على نفسه انه قبض منه جميع تركة والده فلم يبق من تركة  
والده قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعي بعد ذلك دارا في هذا  
الوصي وقال هذه من تركة والدي تركها ميراثا ولم يقبضها قال  
فهو على حجة وقبل بيينة واقضي بحاله ارايت لو قل قد استوفيت

جميع ما ترك والدي من الدين على الناس وقبضت كله ثم جاء رجل يدعي  
ان لا يده عليه مالا لم تقبل بيينة واقضي له بالدين وصي ميراث  
اليتيم على حار وهو يخاف انه لم يده يترع المال من يده فبر مال  
اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا امر بالمال قال  
ابو بكر الاسكاف رحمه الله ليس قول اصحابنا رحمه الله وانما هذا  
قول ابي سلمة وهو استحسنان وعن الفقيه ابي الليث عن ابي يوسف  
رحمه الله انه كان يجادل اوصيا المصانعة في اموال اليتامي واختار  
ابن سلمة موافق لقول ابي يوسف رحمه الله واليه يفتي واليه  
استشار في كتاب الله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر  
فاردت ان اعيبها اجاز العيب في مال اليتيم مخافة اخذ المتقلب  
ذكره قاضي خان في وصايا فتاويه وفيها ايضا وصي اتفق على باب  
القاضي من مال اليتيم فاعطى على وجه الاجازة لا يضمن قال محمد  
بن الفضل رحمه الله لا يضمن متقدرا اجر المثل والغبن اليسير  
وما اعطى على الرشوة كان غنا منا وفيها رجل مات واوصى الى امراته  
وتركة صغارا فنزل سلطات جابر بن ابراهيم فقبيل لها ان لم  
تقطيه شيا استولي على الدار والعقار فاعطت شيا من العقار قال  
يجوز مصانعتها في مسايل الفرائض  
من شرائط القتل الذي يتعلق به حرمان الميراث ان يكون المباشر للقتل  
مخادبا حتى ان الصبي او المجنون اذا قتل مورثه لا يجرم عن  
الميراث لان حرمان الميراث عقوبة وهما ليسا من اهل العقوبة  
ذكر في جنابات الملتقط الاب او الوصي اذا ادب الصبي فمات  
ضمنا ولا ارث لهما وعن ابي يوسف رحمه الله في الاب والوصي  
انهما لا يضمنان ولا يجرمان عن الارث وقد ذكرنا في مسايل  
الجنابات ان ابا حنيفة رحمه الله رجع الى قولها وقال ان الاب  
اذا ضرب ابنه ضربا معتادا فمات لا يضمن كما في المعلوم ذكره في  
المحيط عن شمس الائمة السرخسي رحمه الله فعلى هذا ينبغي  
ان لا يجرم الاب عن الميراث عنده ايضا وفي اخر جنابات

جابر دارهم



فتاوي صاحب المحيط ولو ضرب الاب او الوصي الصغير على قول  
 الى حنيفه رحمه الله ضمن وحرم عن الميراث ويجب الكفارة وعندها  
 لا يضمن ولا يجرم عن الميراث وهذا اذا ضرب للتأديب ولو ضرب  
 للتعليم لا يضمن كالمعلم فاذا افرق بين ضرب المعلم باذن  
 الاب وبين ضرب اذا كان للتعليم وفي حنايات فتاوي قاضي  
 خان رجل جذب ولدا من يد والده والاب يمسكه حتى مات  
 الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصغير على الخاذب  
 ويرثه والده ذكر الصدر الشهيد في فرائضه ان الجنين يورث  
 اذا كان موجودا في البطن عند موت المورث بان جاء لا قبل موت  
 ستة اشهر منذ مات المورث هكذا ذكر رحمه الله المسئلة مطلقا  
 وهذا التقدير في استحقاق الجنين الميراث عن غير الاب لا في حق  
 استحقاق الميراث عن الاب فاذا جاء لا قبل من ستة اشهر  
 منذ مات المورث هكذا ذكر رحمه الله المسئلة مطلقا وهذا  
 التقدير في استحقاق الجنين الميراث عن غير الاب لا في حق  
 استحقاق الميراث عن الاب فاذا جاء لا قبل من ستة اشهر منذ  
 مات الاب فانه يرث اذا لم يكن المرأة اقرب بانقضاء العدة  
 بض عليه محمد رحمه الله في كتاب الفرائض وان جاز به لاكثر  
 من سنتين لا يثبت النسب من الميت فلا يرث وطريق  
 معرفة انفصاله حيا ان يستهل او يبيع عطاس او يتعس او  
 يتحرك بمضى اعضائه وما يتصل بذلك وان انفصل ميتا  
 لم يرث وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا وميتا فمات  
 القابل على انفصاله حيا اجموعا على انه تقبل شهادتهما في حق الصلاة  
 عليه وهل تقبل شهادتهما في حق الارث قال ابو حنيفة رحمه الله  
 لا تقبل وقال لا تقبل اذا مات الرجل عن امرأة حبلى موقوف  
 للممل ميراث اربعة سنين في رواية ابو حنيفة رحمه الله وعن محمد  
 رحمه الله روايتان في روايته توفي نصيب ثلاثة بنين وفي روايه

بلاقي

يوفق نصيب اثنين وهو احدي الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله  
 وفي رواية اخرى يوفق نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذه الجملة  
 في فرائض المحيط وفي حنايات الملتقط عن نصير في ولد  
 يخرج الاراسه وهو يبيع فوات الميراث له الا ان يخرج اخرا البنت  
 في ككر في سير الجامع الاصغر حزنه اسلم وله بنون صغار فلما  
 ادركوا قبلوا الاسلام وورثوه وان اسلم بعد ما خرج الي دار الاملا  
 وهم في دار الحرب فلا ميراث لهم ثم كتاب

جامع احكام الصغار

والحمد لله رب

العالمين

٦